دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية

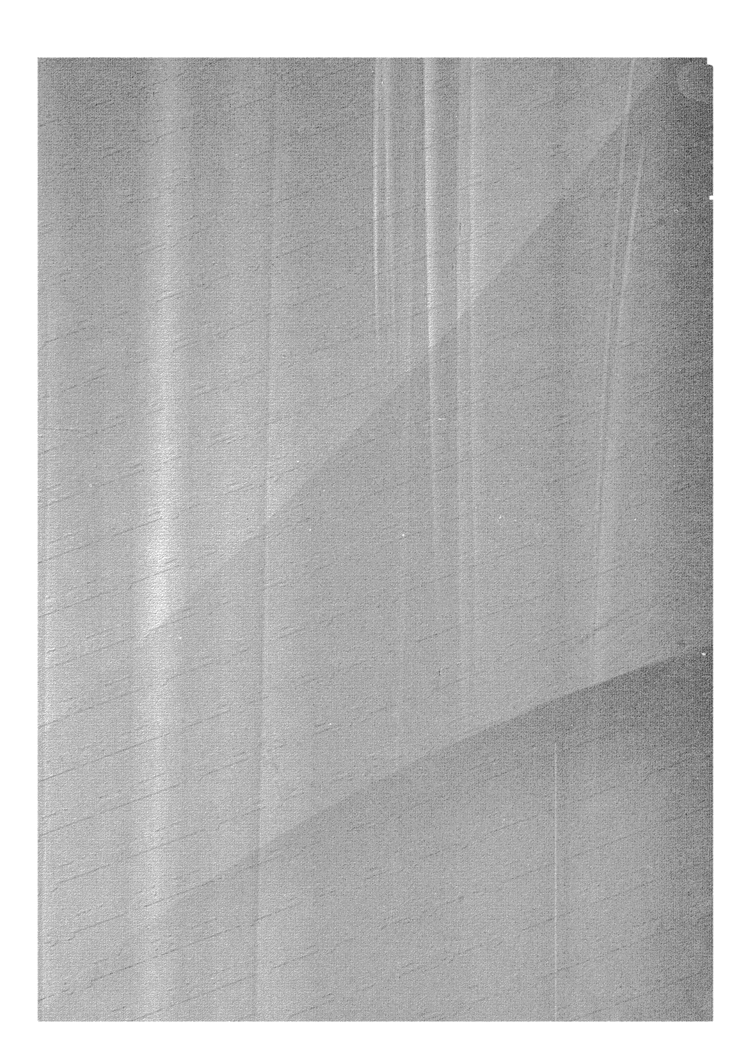
دراسة مقارنة - البرلمان الأردني

د. جمال محمد الوريكات
د. محمد زين العابدين عبد الفتاح
د. عبد الرحيم محمد دعيس





www.alamthqafa.com




دار
عالم
الثقافة

دور المجالس النيابية
في صنع السياسة التعليمية
دراسة مقارنة - البرلمان الأردني

الطبعة الأولى

2011م - 1432هـ

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2011/4/1613)

الوريكات، جمال / عبدالفتاح، محمد / دعيس، عبد الرحيم
اسم الكتاب : دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية
تأليف : د. جمال الوريكات / د. محمد عبد الفتاح / د. عبدالرحيم دعيس
الناشر : دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع
الواصفات : المجتمع المدني

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى
تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية



عمان – الأردن – العبدلي

هاتف 4613465- 6-00962

جوال 5553285 - 78 - 00962

فاكس 5689113-6- 00962

ص.ب 927426 – عمان 11190 الأردن



www.alamthqafa.com

E-mail: info@alamthqafa.com

دور المجالس النيابية
في صنع السياسة التعليمية

دراسة مقارنة - البرلمان الأردني

تأليف

د. جمال محمد مفضي الوريكات

د. محمد زين العابدين عبد الفتاح

د. عبد الرحيم محمد حافظ دعيس



إهداء

إلى من أكن له الولاء والانتماء صاحب الجلالة الهاشمية، إلى الأردن الغالي الحبيب، إلى الأردنيين الأحرار، إلى مجلس النواب الأغر

د. جمال الوريكات

إلى صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني المعظم، إلى الشعب الأردني الوفي، إلى أعضاء مجلس البرلمان الموقر

إلى من منحني الحنان والعطف والمثابرة والصبر، والدي

إلى أمة صبرت قرونا كي تنعم بالحرية والديمقراطية، إلى زوجتي وأبنائي

د. محمد زين العابدين

إلى من غاب عني جسدا وتملكني روحا ووجدانا، إلى من تعلمت منه حب العلم والبحث فيه أستاذي الأول "والدي" وهو في أكرم جوار، أهدي هذا الإنجاز وفاء وعرفانا

د. عبدالرحيم دعيس

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بسم الله، والصلاة و السلام على النبي الهاشمي العربي.

تعيش بلادنا أياما عصيبة، فرضتها التغييرات المحلية والإقليمية والدولية، فأوجدت عديداً من التحديات أولها ضرورة تعريف العالم بحقوق الإنسان في الإسلام التي صانها وأعلى من شأنها، و لأنه دين الحق فقد سابق العالم الغربي لإقرار الحقوق التي لم يقرها الغرب إلا متأخرا.

لقد تبنى الأردن منهجا حرص فيه على إبراز الصورة الحقيقية المشرقة للإسلام (دين كل عصر) و وقف التجني عليه ورد الهجمات عنه ، انطلاقا من استشعار قيادتنا للمسؤولية التاريخية التي تحملها هذه القيادة بحكم اتصالها بصاحب الرسالة صلاة الله عليه لخدمة هذا الدين ودفاعا عن حياض هذه الأمة التي تتعرض لغارات الجاهلين المغرضين.

ففي خطاب جلالة الملك عبدالله ابن الحسين – حفظه الله و رعاه– في الدورة البرلمانية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر في الخامس من تشرين الأول **2008** قال جلالته :

إن المكانة التي نطمح أن يحتلها الأردن عربيا و عالميا على صعيد الحريات و الإنفتاح السياسي تتطلب عملا و جهدا رسميا من جميع مؤسسات الدولة لترسيخ ثقافة الديمقراطية، واعتماد الحوار وسيلة للتواصل الحضاري و تعظيم المشاركة الشعبية في بيئة تسودها قيم التسامح وحرية الفكر و رعاية الإبداع.

لقد أمر الله نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) بالمشاوره و المحاوره مع أصحابه في الأمور الدنيوية ، قال تعالى : "وشاورهم في الأمر " ، قال تعالى : "وأمرهم شورى بينهم ".

تضمن الحوار معنى الخطاب فكل حوار خطاب وليس كل خطاب حوار ، فالخطاب للتواصل والحوار للتكامل والعلاقات الإنسانية هي الأساس في هذه الحياة و لن تتحقق

العلاقات الإنسانية وتنمو إلا بالحوار، ومعرفة الإنسان لأخيه الإنسان لا تكون إلا بالتواصل والحوار، فاختلاف وجهات النظر ليس عيبا علميا ولا خطأ منهجيا بل هو خطوة جادة لتصحيح المفاهيم و الوصول إلى الحقيقة.

لقد كان الإمام الشافعي يدعو الله أن يخرج الحق على لسان خصمه ، وقد أثر القول عنه "قولي صواب يحتمل الخطأ و قول غيري خطأ يحتمل الصواب" .

إن أمتنا العربية و الإسلامية في حاجة ماسة إلى تحقيق الرخاء والهناء والبقاء، ولتحقيق هذه القضايا والتفكير بمستقبل الوطن والأمة جاءت البرلمانات، فالأمم التي لا يفكر أبناءها بمستقبلها تنقاد لما يفكر به الغرباء.

وتعبر الدراسات المتعلقة بالدور التشريعي والرقابي التربوي للبرلمانات العربية بعامة والبرلمان الأردني بخاصة من الدراسات التي بدأ التوجه نحوها لما لها من أهمية في إبراز الهوية العربية عموماً والأردنية خصوصا كدولة ديمقراطية، حيث لا يمكن فصل الأردن عن محيطه الإقليمي والدولي وما يدور في هذا المحيط من أحداث وتطورات في جميع المجالات الإجتماعية والسياسية والإدارية والسكانية والإقتصادية والتعليمية.

ولقد نبع اختيار موضوع لكتابنا هذا لرغبتنا بالكتابة في هذا النوع من الدراسات فاستقينا المعلومات من مصادرها الأولية من منابعها : في دولة الأردن ودولتي المقارنة (المملكة المتحدة ودولة الكويت الشقيقة).

أما منهجية الدراسة فاعتمدت على البحث الميداني من خلال القراءة والتحقق من الوثائق في الأردن والمملكة المتحدة والكويت.

وما يميز هذه الدراسة عن غيرها أنها اعتمدت على وثائق مؤسسات تنشر لأول مرة و لم تتضمنها دراسات سابقة .

كما أن هذه الدراسة جاءت من متخصصين في التربية وأصولها وفلسفتها.

إن اختيار النائب و إفرازه من بين أفراد المجتمع الذين نفترض أن لديهم وعيا ليتم الاختيار على أساس الوعي و الثقافة لا على أساس القرابه أو الرشوه وبيع الذمم والأصوات، يعد أمرا هاما في تحديد مسار التشريعات وضمان رقابتها وتنفيذها، وهي كفيلة بأن تخرج النائب الذي يقود الوطن إلى شاطىء النجاة ليدافع عن حقوق الضعفاء والفئات المهمشة من الشعب.

يتوقف نجاح التشريعات التي تيسّر أمور الناس وتلبي حاجاتهم على عملية اختيار النائب، فاختياره على أسس سليمة يضمن سلامة الرقابة على أداء الحكومة في تنفيذ التشريعات والقوانين ، فدور النائب تشريعي ثم رقابي، فالبرلمان صوت الشعب بل هو صوت الأمة والوطن، في البرلمان يجمع على القوانين و التشريعات التي من شأنها خدمة المواطنين، فتكتسب صفة شرعية وتصبح هذه القوانين المشرعة والمجمع عليها عقدا اجتماعيا ملزما لكل أفراد المجتمع ، على الجميع احترامها والالتزام بها.

فاختيار نائب سليم يضمن الرقابة الموضوعية الايجابية لتلك القوانين دون محاباة أو فساد أو تميز والتربية الأساس الأول واللبنة الأولى يعتمد عليها في ترسيخ القيم والسلوكات والايجابية، فهي تحمل في طياتها هوية الوطن وقومية المواطن، وهي التربية التي ترسخها في نفس الناشئة ، وهي تخرج أجيالا مفعمة بحب الوطن والتضحية من أجله ولسان حال الأجيال مع الشاعر يقول:

عش هكذا عاليا أيها العلم   فإننا بك لعبدالله نعتصم

لكل كا سبق يتحكم على أفراد المجتمع أن يسعوا لإخراج مجلس نيابي قوي يتضمن داخله نوابا أقوياء واعين لإحتياجات ناخبيهم من جميع الجوانب (التربوية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية).

إن افراز نائب واع منتم لوطنه وناخبه لا إلى أقاربه وعشيرته، يضمن وصول الحقوق إلى أهلها وخدمة الوطن بكل أطيافه وفئاته وشرائحه وذلك بضمان التشريعات السليمة التي تنصب في مصلحة الوطن ويضمن سلامة التنفيذ وحسن مراقبة أداء الحكومة.

جاءت الدراسة التي بين يديك الآن في مقدمة وستة فصول: يتحدث الفصل الأول عن دور المجالس النيابية في صنع السياسة التربوية، ويتناول الفصل الثاني دور المجالس النيابية في صنع السياسة التربوية والرقابة على تنفيذها في المملكة المتحدة ، وعرض الفصل الثالث دور مجلس الأمة الكويتي في صنع السياسة التربوية والرقابة على تنفيذها، في حين تحدث الفصل الرابع عن دور مجلس النواب الأردني في صنع السياسة التربوية و الرقابة على تنفيذها، في حين عالج الفصل الخامس الدراسة التحليلية المقارنة مع المملكة المتحدة ودولة الكويت.

أما الفصل السادس فقدّم تصوّرا لتطوير دور المجالس النيابية في صنع السياسة التربوية في الأردن.

والله نسأل أن يلهمنا السداد في القول ويجنبنا العثرات، منه الهداية وبه التوفيق ، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المؤلفون

تمهيد

يعيش عالمنا المعاصر اليوم ظروفاً بالغة التعقد، تؤدي في إجمالها إلى مجموعة من التحولات الجدية في شتى جوانب الحياة، وهذه التحولات ما هي إلا دلائل وشواهد لعصر جديد، أهم ما يتميز به هو الانفجار المعرفي، والتقدم التكنولوجي المتسارع والاعتماد على المعلومات في شتى جوانب الحياة.

ويتطلب الدخول إلى عالم الغد التعامل مع الثورة المعلوماتية الجبارة التي تجتاح العالم، التسلح بنظام تربوي قوي ومرن وجديد، بحيث تكون له القدرة على التعامل مع المستحدثات والمتغيرات العالمية، وبحيث يستطيع هذا النظام توظيف الإمكانات مهما كانت محدودة لأعداد جيل يستطيع أن يوظف كل قدراته وإمكاناته للعيش وسط هذه المتغيرات، نظام تربوي يحفظ للأمة هويتها وتميزها، ويحفظ لها كذلك مكانتها في الأرض ومنزلتها في السماء، حتى تظل كما أراد الله خير أمة أخرجت للناس.

وتزداد الحاجة إلى هذا النظام التربوي الجديد في ظل ما يتعرض له التعليم من أزمات جامحة، وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة في ميدان التعليم، إلا أن النتائج أقل بكثير من المتوقع، مما استوجب معه ضرورة مراجعة السياسات التربوية داخل المؤسسات التي تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في صياغة هذه السياسات، ومن هذه المؤسسات المجالس النيابية وذلك باعتبارها من أهم المؤسسات التي تشترك في صنع السياسة التربوية، حيث أنها تعمل على تحويل مطالب واحتياجات المجتمع التربوية إلى قرارات وقوانين واجبة التنفيذ بواسطة السلطة التنفيذية، ومن ثم يأتي دور هذه المجالس أيضاً في مراقبة التنفيذ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان التنفيذ السليم.

وفي الأردن يصدر مجلس الأمة القوانين والقرارات التي تعد بمثابة سياسات عامة للتعليم، لكن يغيب عنه دائما دور الرقابة لتنفيذ القرارات و بالنسبة لقرار نظام الحزم الدراسية

لطلبة الصف الأول والثاني الثانوي يذكر عبد المجيد الخوالده بأن وزير التربية والتعليم يسعى دائما للارتقاء بالعملية التعليمية نحو الأفضل، إلا أن الآمال والطموحات تصطدم بواقع المدارس، فالبنية التحتية للمدارس غير مهيأة للتعامل مع تلك التطورات، والمدارس تتسم بالاكتظاظ في عدد الطلاب، فلا توجد غرف مناسبة للمكتبات ومختبرات الحاسوب، و لا غرف جيده للمعلمين وخاصة بمدارس المحافظات الشمالية مثل المفرق وجرش (الخوالدة، 2003: 53).

وهذا يدل على أن السياسات التي يضعها المجلس النيابي تبتعد عن الواقع، و تعمل في معزل عن الميدان التربوي وما يواجهه من مشكلات وتحديات، حيث تشير في مضمونها إلى توظيف التطورات الحديثة في التعليم لتحسين مخرجات التعلم، ولكن هذا نظرياً فقط وإنما الواقع العملي يفتقد إلى التنفيذ والتطبيق، مما يدل على غياب الدور التنفيذي و الرقابي للمجلس بالمدارس (محضر الجلسة الحادية عشر، 2003: 56 – 57).

أما بالنسبة للجامعات فقط ناقش المجلس القانون المؤقت رقم (42) لسنة (2000) والمعاد من مجلس الأعيان و ينص على أن يتولى مجلس أمناء الجامعة الصلاحيات والمسؤوليات التالية : تحديد الرسوم التي تستوفيها كل جامعه من طلبتها بناء على تنسيب مجلس الجامعة المستند إلى توصية مجلس العمداء. فما كان من المجلس إلا الاعتراض على كلمة أمناء الجامعة). واستبدالها بكلمة الأمناء، فالمجلس يهتم بالرسوم والكم ولا يناقش المناهج والأمور التي تحظى بأهمية عظمى من السياسة التربوية (محضر الجلسة الحادية عشر، 2006، 51).

إن عملية صنع السياسة التعليمية في الأردن كغيرها من الدول، عملية شديدة التعقيد والديناميكية، فهي ترتبط بشبكة ضخمة من الاتصالات والتغذية الراجعة، ولا يمكن التنبؤ بنتائج التغير فيها بدرجة عالية من اليقين، نظراً لتعقد تركيب الإنسان وتداخل عناصر هذه التراكيب، وكذلك لتعقد البيئة التي يعيش فيها الإنسان ويتعامل معها ويتفاعل مع إمكانياتها

ومواردها، سواء الطبيعية أو البشرية مما يمثل صعوبة بالغة سواء في عملية صنع السياسة التعليمية، أو في دراسة وتحليل عملية صنع السياسة التعليمية.

و هناك صعوبة تواجه عملية صنع السياسة التعليمية تكمن في التداخل الكبير بين فروع العلوم التي تخدم عملية صنع السياسة التعليمية،مما يستوجب ضرورة إلمام صانعي السياسة بهذا التشابك والتداخل بين هذه العلوم المختلفة .فبالإضافة إلى تدني الإستفادة من تلك العلوم مثل علم السياسة، وعلم الاقتصاد، وعلم التخطيط وبحوث العمليات في البرمجة، وعلم الاجتماع في معالجة النتائج، ونظم المعلومات في التعامل مع المعلومات والبيانات، بالإضافة إلى الإسهامات الفنية لبعض العلوم مثل المحاسبة والمالية والاتصال.

ويضاف إلى ذلك أن عملية صنع السياسة التعليمية يشترك فيها العديد من المؤسسات والأجهزة وهي الديوان الملكي الأردني، ومجلس الوزراء، و وزارة " التربية والتعليم، والتعليم العالي"، والمجالس العليا، ويخص التعليم منها المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، والمجلس الأعلى للتعليم الجامعي، ومراكز البحوث، المجالس النيابية" مجلس النواب ومجلس الأعيان". أما بالنسبة للمؤسسات غير الرسمية فمنها جماعات المصالح، والجمعيات الأهلية"مؤسسات المجتمع المدني.

هذه المؤسسات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية تتفاعل وتتداخل فيما بينها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة بالغة عند دراسة دور مؤسسة واحدة أو جهاز واحد،نظرا لهذا التداخل الكبير، مما يستلزم معه استخدام أساليب بحثية متعددة تمكن من ذلك.

وتقوم المجالس النيابية بجهد كبير حتى تتمكن من المساهمة الفعالة في عملية صنع السياسة التعليمية، إلا أنه من الملاحظ أن المؤسسات التشريعية في الأردن توصف بأن دورها محدود إلى حد كبير، ولا شك أن بعضاً من الأسباب التي تؤدي إلى محدودية هذا الدور ترجع إلى السلطة التشريعية ذاتها، إذ هي تعزف أحياناً عن ممارسة الصلاحيات الدستورية المخولة

إليها، فقد أعطاها الدستور صلاحيات تستطيع بها أن تؤدي دورها على الوجه الأكمل إذا استخدمتها الاستخدام الأمثل، وخاصة الوظيفة البرلمانية ذاتها، والتي تحتاج إلى نشاط زائد، فهي عبء ضخم ينوء به عضو البرلمان، اللهم إلا إذا أخذه سطحياً، ومن ثم لا يكون له فائدة تذكر، فعضو البرلمان يجب عليه أثناء تأدية عمله أن يكون قادراً على ممارسة العديد من الأدوار في علاقاته بالبرلمان، وهيئة الناخبين والسلطة التنفيذية، و الحزب السياسي المنتمي له، وكذلك جماعات المصالح، مما يجعل عمله ذا طبيعة خاصة (بني خلف، **1995**: **44**).

هذا كما يقر المجلس العديد من الأمور وهي ليست بالأهمية الكبرى مثل الاهتمام بالأمور المادية، والتركيز على الكم دون الاهتمام بالنوع من مخرجات التعليم (محضر الجلسة الحادية عشر، **2003**)، والتركيز على الجامعات الخاصة، فقد تم الموافقة على تخفيض نسبة القبول من الجامعات الخاصة حتى وصل إلى 55٪ مما أدى إلى تضارب القرارات (محضر الجلسة الحادية عشر، **2004**)، وعدم وجود متخصصين بالمجال التربوي لمتابعة العمل والتعليم و السياسة التربوية عن علم وخبره وعدم الاهتمام بالمناهج التعليمية(محضر الجلسة الحادية عشر، **2004**).

للمجالس النيابية دور هام وبارز في الدول المتقدمة، لكنه في الدول النامية وخاصة العربية، ففي الأردن يهمش دور المجالس النيابية، ولا قيمة لقراراته وتوصياته، حيث تهتم المجالس النيابية بشئون التعليم الجامعي أكثر من اهتمامها بالتعليم الأساسي الذي هو أساس التعليم وقاعدته(محضر الجلسة الحادية عشر، **2004**). عدم المتابعة وغياب المراقبة للقرارات فرغم إن المجلس يناقش بعض القرارات المتعلقة بالتعليم إلا أنه بعد إقرارها والتصويت عليها لا يتابعها مع الحكومة لضمان عملية التنفيذ (محضر الجلسة الحادية عشر، **2003**).

يتضح مما سبق أن عملية صنع السياسة التعليمية في الأردن تعاني من العديد من المعوقات هي :

1- التداخل الكبير بين فروع العلوم التي تخدم عملية صنع السياسة التعليمية،مما يستوجب ضرورة إلمام صانعي السياسة بهذا التشابك والتداخل بين هذه العلوم المختلفة.

2- تعدد المؤسسات والاجهزة المشتركة في صنع السياسة التعليمية مما يؤدي إلى تشتت قراراتها .

3- تهميش دور المجالس النيابية بالنسبة لقراراته وتوصياته .

4- اهتمام المجالس النيابية بالتعليم الجامعي وأغفال التعليم الأساسي وأهميته.

5- غياب المراقبة والتنفيذ لقررات المجلس المتعلقة بالتعليم.

كل هذا أدي إلى عدم استقرار السياسة التعليمية وافتقادها إلى سياسة تعليمية طويلة المدى واضحة الأهداف يسهل تعديل محتواها من حين لأخر حسبما يتضح أثناء التطبيق.

مما يتطلب مزيداً من دراسة وتحليل دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية، للوقوف على نقاط الضعف وإيجاد طرق لعلاجها، ونقاط القوى وتنميتها وتفعيلها، ما يؤدي في النهاية إلى مشاركة فعالة ومؤثرة في صنع السياسة التعليمية.



الفصل الأول

دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية



دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية

يقوم هذا الفصل بعرض الأدب النظري الذي يتناول دور المجالس النيابية في صنع السياسات التربوية، ويقوم المؤلفون بعرض دور المجالس النيابية، وتناول السياسات التربوية من حيث: مفهومها، أهدافها، خصائصها، وتحليلها، ثم تناول الايدولوجيا السياسية واتجاهات السياسة التربوية، في صنع السياسات التربوية، وسوف يتناول دراسة السياسة التعليمية في إطار السياسات العامة باعتبارها إحدى أهم السياسات العامة في المجتمع، وكذلك سيتم إلقاء الضوء على تطور وكيفية صنعها ومراحل تطبيقها، وبحيث يقدم هذا الفصل إطاراً نظرياً يمكن من خلاله الاستفادة في الواقع الفعلي خلال صنع وتطبيق السياسة التعليمية في الفترة المحددة للدراسة، وذلك على النحو التالي:

اولاً: المجالس النيابية:

يتركز دور الهيئة التشريعية (البرلمان) في وضع التشريعات أو القوانين التي تعمل في إطارها المؤسسات الحكومية، كما تتولى أيضا الإشراف على نشاط الحكومة ومتابعة أدائها، وهي بصفتها ممثلة لجماهير الشعب مسئولة عن تحقيق مصالحه، فهي تعمل على نقل مطالب الشعب للحكومة من خلال إعطاء الفرصة للجماهير للإدلاء بأصواتهم. وحرية اختيار ممثليهم، أي أنها تقوم بدورها لصالح الشعب من خلال الممارسة الديمقراطية، وعلى ذلك يكون للهيئة التشريعية دور رئيس في إقرار السياسات(Robert،180 ;1973). كما يقوم البرلمان بدور رقابي من خلال وسائل وإجراءات الرقابة البرلمانية، ويختلف هيكل صنع السياسات باختلاف طبيعة المجتمعات، ففي المجتمعات النامية يكون دور البرلمان أحادياً في صنع القرار، و يتقلص دور المجالس التشريعية، وتحتل الأحزاب المقاعد الخلفية، وغالبا ما تكون جماعات المصالح ضعيفة ومحدودة (هاشم، 1992)، وتؤثر طريقة اختيار الأعضاء والترشيح على عمل السلطة التشريعية، وتختلف البرلمانات المنتخبة ديمقراطيا عن السلطات

المعينة بقرارات غير ديمقراطية كمجالس الثورة بمسمياتها المختلفة، والتي تتشكل عقب الانقلابات العسكرية في الدول النامية، حيث تؤثر طريقة انتخاب السلطة التشريعية بصورة كبيرة على أنواع السياسات التي تتبناها و تؤثر على محتوى تلك السياسات، وهذه الجهة مسئولة رسمياً عن تشريع أوضاع السياسات الرسمية، ولديها السلطة القانونية لصياغة السياسات، وهم يملكون الحق والسلطة الدستورية، وتعاونها مؤسسات إدارية وقومية معاونه.

كما يقوم النظام النيابي على أساس اختيار الشعب من آن لآخر نواباً يتولون الحكم لمدة محدودة، باسمه ونيابة عنه، فلا يزاول الشعب سلطانه بنفسه، بل يقتصر دوره في اختيار نواب عنه، وتعد بعد ذلك إرادة هؤلاء النواب معبرة عن إرادة الناخبين، أي إرادة الشعب(الغمري، 1997: 75).

والهيئة النيابية لها حق إصدار القواعد العامة الملزمة، التي تحكم تصرفات الجماعة داخل كيان الدولة.

وهذا النوع من النظام (الهيئة النيابية) يمثل صورة الديمقراطية غير المباشرة، أو الديمقراطية النيابية - Representative Democratie فالشعب لا يمارس السلطة التنفيذية، كما هو الحال في الديمقراطية المباشرة، ولا يشارك في ممارستها مع من ينتخبهم من النواب، كما يحدث في نظام الديمقراطية غير المباشرة، وإنما يترك لهؤلاء النواب الممارسة الكاملة للسلطة نيابة عنه (فيرناندو، 1999: 21).

فدور الشعب في هذا النظام مقصور على انتخاب الهيئة النيابية، ثم لا يشترك معها في الحكم، وتختص الهيئة النيابية بالاختصاصات الآتية:

1. اختصاص تشريعي (سن القوانين).
2. اختصاص مالي (الموافقة على الميزانية).
3. اختصاص سياسي (مراقبة السلطة التنفيذية).

ثانياً: أركان النظام التشريعي:

للنظام التشريعي أركان تميزه عن غيره من أنظمة الحكم الأخري، وتنحصر فيما يأتي:

الركن الأول: الهيئة النيابية المنتخبة:

إن الدعامة الأساسية التي يقوم عليها النظام النيابي هي وجود برلمان ينتخبه الشعب، وعلى ذلك فإن الانتخاب يعتبر من أهم أسس النظام النيابي، ويجب حتى يتحقق هذا النظام من الناحية الفعلية أن يكون للمجلس النيابي سلطات حقيقية، واشتراك واقعي في إدارة شئون الدولة، وبالذات بالنسبة للوظيفة التشريعية، فإذا كان البرلمان استشارياً انعدم وجود النظام النيابي.وتمارس المجالس النيابية في الدول ذات الأنظمة النيابية وظائف متعددة مختلفة: تشريعية، ومالية، وسياسية وتربوية.

الركن الثاني: النائب يمثل الأمة كلها:

قبل قيام الثورة الفرنسية كان المبدأ السائد في النظم النيابية أن النائب يمثل دائرته الانتخابية فقط، وبالتالي كان من حق الناخبين أن يصدروا تعليمات إلزامية للنائب، ولم يكن بمقدوره الخروج على هذه التعليمات، وكان عليه أن يراعي مصالح الدائرة، وأن يقدم حساباً بأعماله، وكان من حق الناخبين عزل النائب.

وبعد الثورة الفرنسية تغير المبدأ، وأصبح النائب يمثل الأمة بأجمعها، بحيث يستطيع إبداء الرأي بحرية كاملة، دون التقيد بتعليمات الناخبين؛ لأنه يعمل من أجل الصالح العام للأمة، وليس لمجرد تحقيق مصالح إقليمية ضيقة للدائرة التي انتُخِب فيها، كما لم يعد من حق الناخبين عزل النائب متى شاءوا.

الركن الثالث: استقلال الهيئة النيابية عن الناخبين:

بعد انتهاء عملية الانتخاب يصبح البرلمان صاحب السلطة القانونية، ولا يستطيع الشعب التدخل في أعماله.

والنظام النيابي يقوم على أساس استقلال البرلمان عن مجموع الناخبين، ومظهر اشتراك الشعب في الحكم إنما ينحصر في عملية انتخاب أعضاء البرلمان، وبعد انتهاء هذه المهمة لا يباشر الشعب أية سلطة قانونية، وإنما تتركز السلطة بعد ذلك في يد البرلمان وحده، أو بالاشتراك مع السلطة التنفيذية، وذلك حسب التنظيمات الدستورية في الدولة المختلفة.

الركن الرابع: الانتخاب الدوري للهيئة النيابية:

لا يعني استقلال البرلمان أن يستمر الأعضاء نواباً عن الشعب مدى الحياة، فإن ذلك قد يؤدي إلى الاستبداد، وتضعف بمرور الزمن فكرة تمثيل الأمة، ولذلك يجب ضمان صدق البرلمان في تعبيره برجوعه إلى الشعب من وقت لآخر؛ ليعيد انتخاب البرلمان، ويحقق رقابته على ممثليه.

و يتضح مما سبق دور النظام التشريعي في اختيار الهيئة البرلمانية وهي الفئة المكلفة من قبل الشعب بالمطالبة بتنفيذ أوامر الشعب ورغباته، وعلى ذلك فإن المجلس النيابي يقوم بطرح مطالب الشعب على الحكومة والمطالبة بتنفيذها، والرقابة على تنفيذها، ويتم هذا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وسوف يحاول المؤلفون إلقاء الضوء على دور المجالس النيابية في صنع السياسة التربوية بشكل عام والتعليمية بشكل خاص.

ثالثاً :السياسات التربوية:

حظيت السياسات التربوية في النصف الثاني من القرن الماضي باهتمام كبير على مستوي العالم بأسره. وذلك أنها توجه نظم التعليم نحو تحقيق أهداف المجتمعات، مما جعل الدول المتقدمة تنادي بتبني أنماط تعليمية معينة تتناسب مع حركة تطور المجتمع.

وتتباين السياسات التربوية من مجتمع لآخر، ومن زمن لآخر، بل إنها ربما تتباين داخل فترة تاريخية معينة، وذلك يعود إلى اختلاف الايدولوجيا السائدة، والتوجهات العامة للنظام السياسي. كما يؤثر نوع الحكم والنظام السياسي المتبع بشكل مباشر في صنع السياسة التربوية فنجدها مختلفة في النظم الديمقراطية عنها في النظم الدكتاتورية، ومن هنا فإن العلاقة وثيقة

بين السياسات التربوية والسياسات العامة للدولة، إذ نجد أن السياسة العامة لأي دولة تسعى إلى تحقيق أهداف وأغراض معينة من خلال صنع سياسات تربوية تخدم هذه المصالح والأهداف، أي أن السياسة العامة تعمل على تسخير السياسة التربوية لغرس مفاهيم سياسية لدي أفراد الشعب وفقا للأهداف المرسومة، ففي بريطانيا مثلا، تتدرج المسئولية في وضع السياسات من الحكومة المركزية، فالسلطة المحلية، فالمؤسسات التي تشكل قاعدة واسعة من التنظيم التربوي، كما تشترك الأحزاب والكنيسة ورجال الدين في صنع السياسات التربوية واتجاهاتها.

ويختلف الأمر عنه في فرنسا التي تتميز بالمركزية، إذ تضع الدولة السياسة التربوية وتحدد البرامج والوسائل وطرق الامتحانات مع الاحتفاظ بحد ادني من الحريات ـ يرافقه نظام تفتيش لمراقبة السياسة الوطنية (لوغران، **1990**: **18**)، أما في الولايات المتحدة فقد عكست دراسة عن إدارة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، القيم الليبرالية المحدثة في السياسة التربوية الأمريكية المتمثلة في النمو الاقتصادي والمجتمع والعدل، وقد ظهر التركيز على بعد النمو الاقتصادي جليا في السياسة التربوية الأمريكية حيث أيد الليبراليون الاستثمار في المدارس، كما تشترك الأحزاب أيضا بوضع السياسة، أما في اليونان فيعتبر النظام التربوي مركزياً، فالحكومة هي التي تضع السياسة التربوية، لذلك يعاني النظام التربوي من قصور في التوفيق بين تحقيق الأهداف التربوية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن القول إن أهم ما يميز السياسات التربوية الغربية إنها سياسات ديمقراطية تركز على خمس قيم أساسية هي: الحرية، والمساواة، والتنظيم الجماعي، والكفاءة، والنمو الاقتصادي (**Fowler**، **1995;66**).

مفهوم السياسيات التربوية:

نظراً لأهمية السياسات، فإنه من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف محدد لمفهوم السياسة التربوية، وقد بدا واضحاً الخلط بين مفهومي السياسة التربوية والسياسة التعليمية باعتبارهما يحملان المعني نفسه، لذا فإنه قد يكون من المفيد عرض بعض التعريفات لهذا المفهوم.

تعرف السياسة التربوية بأنها " تلك الصيغ التي تعبر عنها الدساتير والقوانين والقرارات الرسمية، حول طريقة تنظيم المؤسسات المختلفة في الدولة، والصيغ والأنماط والشروط المطلوب إتباعها في إدارتها".

كما تعرف أيضاً بأنها "إطار العمل في جميع ميادين التربية سواء كانت داخل المدرسة أو خارجها كالإصلاحات والتجديدات في البني والمفاهيم والأساليب ومحو الأمية والتربية والبيئية وغيرها.

أهداف السياسات التربوية:

تسعي السياسات التربوية كغيرها من السياسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. أهداف عامة: ذات طبيعة فلسفية وثقافية وروحية تعكس مطالب الوطن والعالم في مرحلة معينة.
2. أهداف سياسية: تعبر عن الاتجاهات القومية.
3. أهداف اقتصادية: يمكن تحقيقها في مرحلة من مراحل التنمية.
4. أهداف تربوية واسعة: تحدد المواجهات الرئيسية التي يحتاجها النظام التعليمي لتحقيق أهدافه.
5. أهداف تربوية بحته: تقوم بها مراحل التعليم المختلفة وأنواعه.

تحليل السياسات التربوية:

تتضمن عملية تحليل السياسات ثلاثة جوانب رئيسة هي: صنع السياسة التربوية، وتطبيق السياسات التربوية، وتقييم السياسات التربوية، وذلك على النحو التالي:

1- صنع السياسات التربوية

تعد عملية صنع السياسة التربوية عملية صعبة لأنها سلسلة من النشاطات الوظيفية المترابطة والمتداخلة والتي تشمل :

أ- تحديد المشكلة:

تعريف المشكلة،أوتفكير في تطوير ملح في جانب معين، أوموقف طارئ وتأخذ المشكلات عدة تعريفات تعكس خيارات قد تتصل بمصالح اجتماعية وسياسية، ويتم التعريف للموقف الجديد وتحديده وتحليل عناصره، وارتباطاتها معاً، ومع المتغيرات الأخرى.

ب- مقترحات السياسة:

قد تتعثر المشكلة في مرحلة ما، وذلك حسب الظروف المحيطة بها (سياسة، مادية) وتتعلق هذه المرحلة بوضع بدائل لحل المشكلة من خلال تحديد الخطة التي سيتم التعامل بها مع المشكلة، وتحديد الأولويات والأهداف، والخيارات المتاحة وكلفتها المادية، والآثار الايجابية والسلبية المتوقعة لكل بديل. وغالباً ما تشارك المؤسسات الرسمية والأحزاب وجماعات المصالح بهذه المرحلة بطرق ودرجات مختلفة وفقاً لنوع القضية.

ج- تبني السياسات:

حيث يتم اختيار القرار اللازم والمناسب، وصدور التشريع القانوني الذي يجسد الأهداف الخاصة بالسياسة ليتم تحقيقها، ويكون هذا البديل متفقاً عليه من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية.

د- التنفيذ:

هذه المرحلة من اختصاص الأجهزة التنفيذية التي تعمل على تحقيق أهداف تلك السياسات وأي قصور في عملية التنفيذ يؤدي لفشل السياسات وبالتالي عدم تحقيق الأهداف.

هـ- التقويم:

يعتبر التقويم المرحلة الأخيرة في عملية صنع السياسات وبالتالي يجب أن يكون هناك مقاييس للتحقق من مدي نجاح السياسة في تحقيق الأهداف، وتشترك عملية التقويم في كل مرحلة من مراحل التنفيذ، مستفيدةً من التغذية الراجعة في كل مرحلة بحيث يتم تعديل السياسة وفقاً للأهداف على أن يكون هذا التقويم شاملا للمعلومات والبيانات من حيث الكم والنوع والمصداقية.

تطبيق السياسات التربوية وتنفيذها

ويعني ذلك تطبيق السياسات التربوية وتحويلها إلى برامج حتى تعمل بشكل فاعل، ويتطلب تطبيق السياسات التربوية ما يلي:

أ. تعريف القطاعات التربوية وعلي مختلف مستوياتها بها، ويمكن تعريفهم أما تحريرياً في شكل كتيبات، أوطبع ملصقات، وأما شفوياً من خلال اللقاءات والاجتماعات الدورية.

ب. ضرورة فهم العاملين بالمؤسسة لمضامين وقواعد السياسات التربوية وعلاقتها بتحقيق الأهداف.

ج. ضرورة تفسير المبادئ والقواعد الخاصة بالسياسات التربوية.

د. ضرورة بناء قنوات اتصال فاعلة لإصدار التعميمات والتوجيهات وتلقي الشكاوي والاستفسارات لتبسيط إجراءات تنفيذ هذه السياسات.

ه. ضرورة تفعيل أجهزة المتابعة والرقابة وضبط الجودة لضمان تنفيذ السياسات التربوية وللتأكد من أن هذه السياسات قد حظيت بالقبول والالتزام.

ومن هنا فإن النجاح في تنفيذ السياسات التربوية يتطلب توفر بعض العوامل وهي:

أ. تصميم السياسة: فالسياسة المثالية هي التي تكون واضحة في أهدافها بعيدة عن الغموض وتكون فرص نجاحها أكبر كلما كانت مبينة على فهم نظري وعلي مدي الواقعية فيها.

ب. وجود إستراتيجية للتنفيذ: تحوز البرامج على فرص أكبر للنجاح كلما كانت واضحة وسهلة التطبيق وتتطلب جهداً إدارياً قليلاً.

ج. التعهد أو القدرة عند النظام للتطبيق: وتشمل القدرة على المصادر السياسية والوسائل المتوفرة لضمان الاستجابة عن طريق تقديم الدعم المعنوي والمادي من قبل الحكومات.

د. العوامل البيئية: وتتمثل بدرجة الدعم أو المعارضة التي تواجهها هذه السياسات عند تطبيقها في المجتمع وقدرة أولئك الذين قد يستفيدون من الظروف المحيطة على بناء تحالف فعال من الدعم والضغط السياسي.

تقييم السياسة التربوية

علي الرغم من أن عملية تقييم السياسات التربوية ليست بالسهولة التي يتصورها البعض إلا أنها تعتبر ضرورة ملحة، وترجع الصعوبة في مراجعة السياسات التربوية وتقييمها إلى الأسباب التالية:

أ- تعدد وتداخل العوامل البيئية الداخلية والخارجية المؤثرة في تنفيذ السياسات.

ب- تعدد وتداخل في الأنشطة الوظيفية التي تغطيها السياسة وتعدد مسؤوليات تنفيذ السياسة المعينة.

ج- حالة عدم التأكد "التغير المستمر".

د- إن عوائد الكثير من السياسات تحتاج لوقت طويل.

هـ- إن تقييم السياسات الخاصة بمؤسسة ما يتوقف على درجة استقلالها

وتكمن أهمية تقييم السياسات التربوية بكونها عملية يمكن من خلالها أن تفيد الجهة المسؤولة عن صنع السياسات التربوية في المجالات التالية:

أ- إعادة النظر في بناء السياسات التربوية لتوظيفها في خدمة الأمة بما يتناسب والتطورات السريعة.

ب- تصميم برامج تدريبية وتنموية تتلافى جوانب القصور في السياسات المعمول بها.

ج- رفع مستوي أداء الأفراد المنفذين للسياسات التربوية.

د- توفير قواعد وأسس موضوعية للحكم على مدي فعالية السياسات التربوية وغالبا ما يتم خلال تقييم مخرجات النظام التربوي.

معايير التقييم الفعالة للسياسات التربوية :

يتميز التقييم الفعال للسياسات التربوية بعدة شروط هي:

1. أن يكون التقييم في نطاق أهداف العملية التربوية ومخرجاتها "الجسمية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية، والمهارية".
2. أن يكون التقييم عملية مستمرة للسياسات التربوية تهدف بصفة دائمة للحد من السلبيات وتدعيم الإيجابيات.
3. إشراك جميع أطراف العملية التربوية "معلمين، وتلاميذ، وآباء، وخبراء" في عملية التقييم.
4. أن تتم عملية التقييم بشكل شامل لكافة جوانب السياسات التربوية.
5. إستخدام وسائل متنوعة تتصف بالصدق والثبات والموضوعية في عملية التقييم.

وتمر عملية تحديد السياسة التعليمية بمراحل عدة عند إعدادها.

مما سبق نستنتج أن السياسات التربوية عبارة عن نسق من المبادئ والموجهات العامة المنبثقة من السياق الاجتماعي والاقتصادي للدولة ويعمل النظام التربوي ضمن إطارها

الخاص، كما يمكن اعتباره جزءاً من السياسة التربوية لأن الأخيرة تحمل مفهوماً أوسع وأشمل.

وبعد عرض السياسة التربوية يتم التعرض للسياسة التعليمية حيث أنها منبثقه من السياسة التربوية للدولة، والسياسة التعليمية هي التى تهتم بتحقيق أهداف المجتمع التنموية وذلك من خلال الأرتقاء بمستوى التعليم داخل دولة معينة، ويستهدف من وراء السياسة التعليمية توفير مواطنين على قدر عالٍ من التعليم والكفاءة للأرتقاء بمستوى المجتمع وتطويره.

السياسات التعليمية :

تتفرع السياسية التعليمية من السياسة التربوية، حيث تختص التعليمية بشئون التعليم في كافة مراحله، وتوفير ما يلزمة للنمو والإرتقاء، وللوصول إلى تحقيق أهدافه، وقبل التطرق لأهداف السياسة التعليمية، يتم أولاً توضيح مفهومها وماذا تعني السياسية التعليمية .

حيث يعرفها كل من عبيدات والرشدان (1993) بأنها مجموعة القواعد والمبادئ التي تضمنها الدولة لتوجيه نظام التعليم لخدمة أهدافها العامة، وخدمة مصالحها القومية والوطنية وتتحدد السياسة التربوية في الدولة من خلال التشريعات والقرارات التي تتخذها الدولة.

كما عرفها أيضاً عبدالجواد أبو بكر (2002) بأنها: "المبادئ والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها (عبيدات، والرشدان، 1993: 36).

وعرفت أيضاً السياسة التعليمية بأنها " عملية تفكير منظم يوجه الأنشطة والمشروعات في ميدان التربية والتعليم، والتي يراها واضعو السياسة التعليمية كفيلة بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع والأفراد إلى تحقيقها في ضوء الظروف والإمكانيات المتاحة".

كما عرفها آخر بأنها: " مجموعة المبادئ والقواعد والمعايير التي تحدد مسيرة التربية، والاتجاهات الرئيسية التي تحدد وجهة حركتها في المجتمع، نحو الأهداف الكبرى، والنماذج المثالية التي يراها المجتمع صالحة لأبنائه،خلال حقبة زمنية محددة".

وتعرف السياسة التعليمية بأنها: "عملية بالغة التعقيد تسعى لتحديد الخطوط الأساسية للفعل وتتسم بتوجهها نحو المستقبل، وسعيها إلى تقرير الصالح العام، بأفضل الوسائل الممكنة". يذكر هذا التعريف مضمون السياسة على أنها مجرد " تحديد الخطوط العريضة الأساسية للفعل " على أساس أنه بعد وضع الخطوط العريضة للسياسة ترسم إستراتيجية ويتم وضع خطة تنفيذ تلتزم بها جميع الأجهزة التعليمية. والغرض من وضع السياسة كما يفهم من هذا التعريف هو تقرير الصالح العام، وهو بالقطع هدف تسعى لتحقيقه أي سياسة عامة قومية.

أهداف السياسة التعليمية :

تمر عملية تحديد السياسة التعليمية بمراحل عدة عند إعدادها، ومن الضروري أن تكون لكل سياسة أهداف محددة وعملية يمكن تحقيقها، ومن هذه الأهداف ما يلي(أبو كليلة، 2001، 58):

1- أخذ السياسة العامة للبلاد بعين الاعتبار،لأن السياسة التعليمية تتحدد - عادة - في ضوء المبادئ العامة التي يحددها نظام الدولة ومنهجها، فالسياسة التعليمية " تتصل اتصالاً وثيقاً بالسياسة العامة للدولة، والتنيسق بينهما ضرورة حتمية لضمان سير الجهود كلها في اتجاه واحد، يحقق مصلحة المجتمع في نهاية المطاف.

2- تحقيق التكامل والانسجام بين الأهداف الأخرى للنشاطات المختلفة والأهداف التربوية.

3- ترابط الأهداف التعليمية، مع الأهداف الأخرى العامة في البلاد التي تتعلق بالنشاطات الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، والثقافية بحيث تتمشى معها.

4- توفر المرونة الكافية في اختيار الأهداف، وتعديلها، حسبما تقتضيه المصلحة العامة المعلنة للبلاد على شكل خطط موضوعة من قبل القطاعات الأخرى.

5- الاهتمام بتحقيق التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا.

6- لكل إنسان الحق في التربية والتعليم، ويجب أن تكون مجانية، وإلزامية على الأقل في المرحلة الابتدائية، وان تكون الدراسات العليا مفتوحة على قدم المساواة لأصحاب الكفاءة.

7- تعزيز احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وأن تقوي روح التفاهم والتسامح، والصداقة بين الأمم.

أهمية السياسة التعليمية:

تمثل السياسة التعليمة أحد أهم أركان السياسة العامة في جميع الدول، وتعتبر عملية وضع السياسات التربوية من أهم متطلبات التخطيط، والنمو لجميع البلدان، كونها مرشداً للتفكير والتقدير، وموجهة للأهداف،والوسائل، والإجراءات. ومصدر رئيس في الإعداد، والتنمية، والتدريب، والتعليم للمخرجات البشرية المؤهلة في المجالات العلمية، والاجتماعية، والتربوية، والثقافية، والعسكرية، والفنية، والاقتصادية التي يحتاجها المجتمع في تحقيق الرخاء، وتدعيم النمو، والتطور في مختلف مستوياته المتعددة، كون "إعداد الجهاز البشري، وتعليمه وتدريبه تدريباً متكاملاً، في مختلف مستويات المهارة، يدعو إلى ضرورة التنسيق بين السياسة التعليمية التدريبية،والحاجة للكفايات المختلفة، ولا يمكن أن يتحقق هذا التنسيق إلا بتخطيط تربوي سليم، وسياسة تعليمية تدريبية واضحة داخل التخطيط القومي [الوطني] والتطور الاجتماعي(الغمري، 1997: 22).

إن رسم السياسات التعليمية يعني وضع القواعد العامة التي تحكم اتخاذ القرارات في كل شؤون التربية والتعليم،وتحكم التصرفات،والمواقف، والمشاريع التعليمية والتربوية.لذلك فإن السياسة التعليمية: "سابقة لوضع الخطط، ومتصلة بالفلسفة والأهداف. وهي الأسلوب الموجه والتفكير المنظم للخطط وتحقيق الأهداف.فالسياسة التعليمية ليست خطة

مفصلة،وإنما هي توجه ورؤية ذات أهداف كبيرة،وبعيدة المدى تقود إلى وضع الخطة التربوية،التي تتضمن التفاصيل التنفيذية اللازمة،للبرامج،والمشروعات المطلوبة لتحقيق الأهداف". ومن المسوغات التي تؤكد على ضرورة وجود سياسة تربوية جملة من الأمور أهمها :

أولاً:

السياسة التعليمية "تتمثل في الرؤية المجتمعية التي تشكل إطاراً مرجعياً، وأيدلوجياً من خلال المؤسسات المجتمعية، التي عن طريقها يسعى النظام التعليمي لتحقيق أهداف ومطالب التنمية العامة.

أن تخطيط التنمية في الموارد البشرية،هو نقطة البدء في كل تخطيط للتنمية الشاملة، وأن الإنسان هو العنصر الأول في بناء الحضارة، ومن ثم ينبغي البدء به.

ثانياً:

إن السياسة التعليمية أصبحت تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة، وبين التربية والتعليم، فالتخطيط للتعليم، والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، وقد أصبح التعليم متغيراً رئيسياً من متغيرات النظام العالمي الجديد، ومعياراً من معايير القوة والتفرد والمنافسة، وأحد أبرز طرق مواجهة التحديات العالمية في ثورة المعلومات، والتكنولوجيا وغيرها من التحديات، والتفوق الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية، والتغيرات الاجتماعية، وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم .

ثالثاً:

إن السياسة التعليمية هي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع، وفق المثل العليا التي تتبناها المجتمعات، والتي تشكل مجتمع المستقبل من سياسيين، واقتصاديين، وتربويين، وإعلاميين، وتجار، وصناع، وإداريين،

وعسكريين .. وغيرهم. كما توفر الكفايات النوعية لكل فئة من هؤلاء بشكل مختلف الأبعاد والأعماق، مما يسهم في تحديد المستويات العلمية، والمهارات والخبرات اللازمة التي يجب أن تتوفر في كل متعلم (هلال، 1992: 55).

رابعاً:

إن السياسة التعليمية توائم بين -إمكانات المجتمع- التي يمكن أن يوظفها لصالح العملية التربوية والتعليمية، وبين الأهداف والطموحات التي تسعى التربية والتعليم إلى تحقيقها ، فلا جدوى من رسم سياسات تعليمية مثالية لا يمكن أن ينهض بها الواقع التربوي. لذا إذا أريد للنظام التعليمي أن يسير قدماً، ويحقق الأهداف التي تخدم المجتمع في ضوء الإمكانات المتاحة بأقل جهد وأقصر فترة زمنية،فلابد من وضع سياسة تعليمية واقعية تحدد وتوجه النظام التعليمي في ذلك المجتمع لتحقيق التطور المعرفي، والعلمي، والاجتماعي، والاقتصادي، ورسم خططه، ومستقبله الحضاري. ولابد أن يُوفر لتنفيذ هذه السياسة كل ما تحتاجه من"إمكانيات مادية وعينية وقوى بشرية عاملة، وتكلفة حتى تفي بكل ما تتطلبه خطط تنمية المجتمع(فيرناندو، 1999: 56).

خامساً:

إن السياسة التعليمية تعمل على المواءمة بين متطلبات المجتمع وبخاصة- سوق العمل، وبين ما يقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته التعليمية، إذ لا فائدة من تخريج أفواج تعليمة ضخمة، لتصبح أعداداً لاجدوى منها، تعمل على تفاقم البطالة المقنعة، ذلك "إن قيام الجانب التربوي التعليمي بتخريج أعداد أكثر من اللازم لأنواع معينة من التخصصات لا يسبب فائضاً فحسب،وإنما يؤدي إلى ضياع الكثير من المال والجهد والوقت سدى، بل إنه قد يعطل أيضاً جوانب أخرى – في الخطة العامة – من تلك التي تستهدف مصلحة المجتمع، بالإضافة إلى آثاره الخطيرة على المتخرجين في نفوسهم واتجاهاتهم وأرزاقهم وموقفهم من المجتمع(عبيدات، والرشدان، 1993: 36).

سادساً:

كما تظهر أهمية السياسة التعليمية في عملية "التخطيط للمراحل التعليمية، وقطاعاتها، وتحديد أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة، ووضع خطط زمنية لتحقيق الأهداف.

بناء السياسة التعليمية وصياغتها:

إن بناء السياسة التعليمية يجب أن تترابط فيه،وتتكامل جميع الاختصاصات، والاهتمامات، والتطلعات، مما يعني أن وضع السياسة التعليمية ليس محصوراً بالتربويين فقط،وإنما مرتبط بجميع قطاعات، وأجهزة، ومؤسسات الدولة المختلفة،في قطاعيها العام والخاص، مما يستلزم الجهات المسؤولة في تشكيل لجان،أوتفويض مجموعة من الخبراء بوضع وبناء السياسة التعليمية والتربوية، وصياغة أهدافها وبنودها،"وقد يشارك بعض المتخصصين في مختلف المجالات في تلك الصياغة،أويعبّرون عن آرائهم فيما يبدون بطريقة مباشرة،أوغير مباشرة، وهذا يعتمد على الوعي الاجتماعي، والثقافي في المجتمع، فالسياسة التربوية تعبر عن الاختيارات السياسة للبلاد، وقيمها، وعاداتها، وتقاليدها المرعيّة، وتصورها للمستقبل، وما تحتاج إليه من قوى بشرية، وخبرات وتخصصات، ومهارات، وثروات طبيعية واقتصادية، وصناعية مختلفة". ويرى المؤلفون أنه من الضروري تشكيل فريق علمي لبناء وإعداد السياسة التعليمية والتربوية، وصياغتها، فيجمع هذا الفريق رؤى وتوجهات واقتراحات الخبراء من جميع القطاعات عبر الاستبانات الموضوعية الشاملة، ومن خلال المؤتمرات، والندوات المتخصصة في ذلك، ثم يقوم الفريق بإجراء دراسة تحليلية لها، ومن ثم صياغتها صياغة دقيقة متقنة، تعبر بوضوح عن الآراء، والأفكار، والتوجهات التي ينبغي أن تشتمل عليها بنود السياسة التعليمية، ثم تصنيفها تحت بنود محددة يسهل تطبيقها في الميدان التعليمي.

سوف يتم التعرض للسياسية التعليمية بالتفصيل من حيث، السياسة التعليمية بين النظرية والتطبيق، معايير صنع السياسة التعليمية، الملامح الأساسية للسياسة التعليمية، مراحل تشكيل السياسة التعليمية، وظائف السياسة التعليمية، المعلومات والبحوث والندوات والمؤتمرات آليات أساسية لصنع السياسة التعليمية.

1- السياسة التعليمية من حيث النظرية بين سياسات الدول عامة:

يختلف النظام السياسي من مجتمع إلى أخر نتيجة لاختلاف مكونات بيئة كل مجتمع، وأيضاً نتيجة لاختلاف نظمه المتعددة وعلاقاته بغيره من المجتمعات، وكذلك اختلاف الثقافات وطموحات الأفراد وأهداف وتطلعات المجتمع بصفة عامة(David، 1992; 193). وبذلك فإن النظام السياسي هو الذي يميز المجتمع عن غيره، وبذلك يتطلع النظام السياسي بوضع القوانين التى تحكم مختلف قطاعات الدولة من صحة و تعليم و اسكان.

وما إلى ذلك من المجالات المتعددة. والحكومة من أدائها لهذه المهام ورغم أن لها الدور الأساسي فيها إلا أنها تعمل في إطار من التعاون مع الهيئات والمنظمات الأخرى في الدولة، حيث يأتي في مقدمة هذه الهيئات: الهيئة التشريعية (البرلمان) التي يتركز دورها في وضع التشريعات أو القوانين التي تعمل في إطارها المؤسسات الحكومية كما تتولى أيضاً الإشراف على نشاط الحكومة ومتابعة أدائها. بصفتها الممثلة لجماهير الشعب والمسئولة عن تحقيق مصالحة فهي تعمل على نقل مطالب الشعب للحكومة من خلال إعطاء الفرصة للجماهير للإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم. وبهذا فهي تقوم بدورها لصالح الشعب من خلال ممارسته للحياة الديمقراطية. وعلى ذلك يكون للهيئة التشريعية دورا رئيسيا في إقرار السياسات ووضع القرارات.

بعد ذلك يأتي دور الهيئة التنفيذية (الحكومة) حيث تقوم بتنفيذ القوانين التي أقرتها الهيئة التشريعية بالإضافة إلى تنفيذ السياسات التي قامت بوضعها وبرمجتها. أيضاً تشارك في

صنع السياسات بعض المنظمات والجماعات والأفراد والأحزاب، وعناصر أخرى متعددة تبعاً لنوع السياسة.

إلا أن الذي يصنع السياسة العامة في النهاية السلطة الرسمية المتمثلة في الحكومة بالتعاون مع الهيئات المختصة بالتشريع والتنفيذ والإدارة، كل ذلك في إطار ديمقراطي، ويمكن تناول صنع السياسة على نحو ما يلي:

أ- مراحل صنع السياسة

نتيجة للتطورات التي مر بها علم السياسة العامة، أصبحت عملية صنع السياسة العامة، تمر بعدد من الخطوات، وهى:

- تحديد موضوع السياسة:

يبدأ إعداد السياسة على إثر ظهور مشكلة أو أزمة تستدعى الحل، ثم تبدأ الجهة المسئولة الرسمية في دراسة الموقف والأسباب التي أدت إليه. كما تحدد السياسة في ضوء أهداف معينة تتجه إليها الدولة في السنوات المقبلة.

- جمع الحقائق والتشاور:

ويتم ذلك مع الأطراف المعنية بالمشكلة محل البحث من أجل الحصول على المعلومات والبيانات والحقائق اللازمة لحل المشكلة، كما يتطلب الأمر إجراء مشاورات مع جماعات المصالح مثلا، وتشكيل لجان من المتخصصين في المجال بالإضافة إلى بعض ممن يهمهم الأمر، أو تكوين لجان تقصى حقائق من أعضاء البرلمان (كما يحدث في مجلس الأعيان) ليتوجهوا إلى موقع المشكلة، أو الأزمة بناء على تقارير وشكاوى تصل إلى المجلس من مواطنين، وأجهزة رقابية مسئولة. والواقع أن هذه المرحلة (مرحلة جمع المعلومات الصحيحة والبيانات اللازمة) هي التي سيتحدد على أساسها إمكانية حل المشكلة إن المعلومات المجمعة تؤدى إلى توضيح الصورة أمام صانع السياسة بحيث يستطيع أن يحدد نقاط الضعف في المشكلة حتى يعمل على إزالتها، ونقاط القوة حتى يستثمرها.

- طرح بدائل السياسة:

تتمثل بدائل السياسة في المطالب الخاصة بمجال ما – التعليم على سبيل المثال – والتي تتشكل وفقا لظروف وبيئة المجتمع، ويتم طرح هذه البدائل من قبل أعضاء الهيئة التنفيذية وأعضاء النقابات وأصحاب المصالح ووسائل الإعلام، وغير ذلك، وفى هذه المرحلة يتم فقط تجميع وترتيب الأفكار المختلفة التي سبق طرحها.

- صياغة السياسة:

لهذه المرحلة دور مؤثر وواضح على المراحل التالية لها، حيث يتضح فيها دور السياسيين بصورة أكبر، وتكون أكثر تحديداً عن المراحل السابقة لها، ويتم فيها مناقشة وصياغة أهداف السياسات والبرامج، وقد تشمل اقتراح سياسات بديلة ولكن هذه العملية قد لا تتم على نحو مثالي فلابد في بعض الأحيان من تدخل بعض العوامل المؤثرة مثل تأثير الأحزاب أو النقابات أو جماعات المصالح وغير ذلك.

- إقرار السياسة:

ويتم خلال هذه المرحلة موافقة الأغلبية على بنود السياسة التي سبق طرح بدائلها وذلك من خلال تأثير كل من أعضاء الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية، والمجالس، إلى آخر المؤسسات المشاركة في المجتمع، وقد يشارك فيها بعض الأفراد أو الجماعات.

- تنفيذ السياسة:

وهذه المرحة بالغة الأهمية والتأثير غالباً ما يقوم بها الجهاز الإداري في الدولة، حيث يتم تحديد إجراءات العمل لتنفيذ السياسة، ومن ثم حشد كل الطاقات البشرية والمادية اللازمة للتنفيذ، وقد تفشل عملية التنفيذ إذا ظهرت ظروف أو ملابسات لم تكن معروفة أمام صانعي السياسة من قبل وبالتالي لم يحسب حسابها.

- التقويم والتغذية الراجعة:

وهى آخر حلقة في عملية صنع السياسة وتتم هذه المرحلة أيضاً داخل مؤسسات الجهاز الإداري في الدولة حيث يتم دراسة مدى تأثير وتأثر السياسة بالوسط المحيط بها، وكذلك تأثير دور الأحزاب والجماعات، ولابد للحكومة أن تحدد مواطن الضعف في بناء السياسة وعلاقة أهداف السياسة بأهداف السياسات الأخرى. بالإضافة إلى تحديد مدى تحقيق السياسة خلال مراحلها المختلفة. وهذا النظام متبع في الدول الديمقراطية التي تعمل على مراجعة سياساتها وقراراتها قبل وبعد صنعها وبذلك يمكنها تعديل وتحسين أمور كثيرة مما يكون له أكبر الأثر في أداء السياسات ومدى فعاليتها، كل ذلك يتم إلى جانب اشتراك خبراء وفنيين متخصصين بتقديم بدائل مدروسة من واقع المجتمع كما يشتركون في وضع الخطط والبرامج والقرارات التي يتم اتخاذها في سبيل التنفيذ.

إن هذه الخطوات التي درجت لتوضيح خطوات عملية صنع السياسة – أي سياسة عامة – والتي منها السياسة التعليمية وهى تحديد موضوع السياسة، وطرح بدائل السياسة، وصياغتها وإقرارها ثم تنفيذها ويختتم مسلسل الخطوات بالتغذية الراجعة.

القواعد التي يجب مراعاتها في صنع السياسة العامة :

استكمالاً لما يحدث خلال عملية صنع السياسة في الدول الديمقراطية من حيث تعدد العناصر المشاركة في صنعها وعمليات ومراحل صنعها، ومراعاة لتكامل عملية صنع السياسة بجوانبها المختلفة ونظراً لأهميتها البالغة فإن العلماء يقدمون عدداً من القواعد الهامة لصانعي السياسات والقرارات للعمل على مراعاتها أثناء صنع السياسات العامة، ومنها السياسة التعليمية، وهذه القواعد تتمثل في:

أ. محاولات التنبؤ بالمستقبل.

ب. تشجيع المشاركات.

ج. التأييد أو المساندة.

فتقدم المؤسسات السياسية يتضح من خلال توجهها نحو المستقبل، فهي تحاول أن تتوقع ما سيتم الاحتياج إليه في المستقبل ثم تركيز جهودها للعمل على تحقيق الأهداف المستقبلية. وبالطبع فإن مهمة التنبؤ بالمستقبل غير سهلة، فالمستقبل دائماً غير واضح، ولذلك فإن هذه المؤسسات تواجه صعوبة عند تحديد الاختيارات.

كذلك تشجع المؤسسات السياسية المشاركة في عملية صنع السياسة بإشراك العديد من الخبراء الذين يكون لهم دور أساسي في وضع القرارات، كما أن لمراكز المعلومات دورا مؤثرا فلابد أن تستند هذه العملية إلى قاعدة عريضة من المعلومات، مما يزيد من فاعلية الأداء أيضاً تأييد ومساندة المؤسسات الصانعة للسياسة للعاملين في المجال الإداري مما يترتب عليه تحقيق الأداء الجيد للسياسة ويساعد على تحسين أساليب العمل وقواعد اختيار العاملين فيه حيث إن التأييد دائماً يرتبط بهذا الجهاز.

ولابد من الإشارة إلى أنه تتفاوت درجة اشتراك المؤسسات السياسية في صنع السياسات العامة من نظام سياسي إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل نفس النظام.

مما سبق يتضح مدى أهمية السياسات العامة وما تقدمه العلوم السياسية في هذا المجال من قواعد وأسس وأساليب تتم في ضوئها هذه العملية، نظراً لأهميتها البالغة ولما يترتب عليها من مراحل تكون لها آثار خطيرة في حياة الشعوب، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للسياسات العامة فإن هذا الأمر يزداد أهمية في مجال السياسة التعليمية نظراً لخصوصيتها بين السياسات العامة في الدول المتقدمة التي تقدر أن مجال اهتمام هذه السياسة هو العنصر البشرى الذي يمثل أهم عناصر المجتمعات وصانع تقدمها لذا فإن هذه الدول تراعى كل الأساليب العلمية في هذه السياسة وتهتم بها اهتماماً خاصاً على نحو ما سيتم تناوله فيما يلي:

1. مكان السياسة التعليمية بين السياسات العامة:

أصبح الهدف الأساسي من التعليم اليوم في الدول المتقدمة يتخطى مجرد إتقان المهارات التعليمية أو المهنية أو تنمية بعض استعدادات وقدرات أفراد المجتمع أو حتى الاهتمام بالتنشئة السياسية والتأكيد على الهوية القومية وما إلى ذلك من أهداف تقليدية وهامة لكي يصبح الهدف الأساسي من التعليم اليوم يتحدد في جودة العملية التعليمية تلك التي تحقق للأفراد أقصى إشباع لحاجاتهم وقدراتهم كأفراد بحيث يستطيعون فيما بعد – كمواطنين – أن يكون لهم دور فعال في المجتمع، ومن ثم فهي تعمل على إعداد أفراد يصممون البرامج المتعددة ويستخدمون الموارد المختلفة ويسلكون كافة السبل لتحقيق المزيد من التقدم لوطنهم.

وفى بعض الدول المتقدمة وفى ظل النظام اللامركزى توجد مركزية في صياغة السياسة التعليمية ولا مركزية في تنفيذها، حيث للمحليات الحق في صنع وتنفيذ سياساتها التعليمية(Milk،264 ;1996)، كما يشترك في وضع السياسة التعليمية إلى جانب الحكومة أعضاء الهيئة التشريعية، كذلك لحكام المحليات والأحزاب دور مشارك في صنع السياسة، وأعضاء المنظمات المختلفة والرأي العام والعاملون في مجال التعليم وأيضاً القائمون بالتخطيط والباحثون في نفس المجال، كما تؤخذ آراء الطلاب وأولياء الأمور في الحسبان، وهؤلاء جميعاً تكون مهمتهم بالدرجة الأولى، العمل على تحقيق الصالح العام(Chester،177 ;1992).

وهكذا يتضح من خلال عملية صنع السياسة التعليمية في الدول الديمقراطية اهتمام هذه الدول والتزامها بتوسيع دائرة المشاركة في صنع السياسات العامة وكذلك عند وضع السياسة التعليمية التي تمثل إحدى أهم سياساتها حيث إن التعليم يعد جزءاً لا يتجزأ من نظامها الديمقراطي وركيزة من ركائز تقدمها.

2. معايير صنع السياسة التعليمية:

عادة ما يتم وضع السياسات التعليمية أو غيرها في ضوء عدد من المعايير تحرص الدول الديمقراطية على وضعها موضع التنفيذ أثناء عملية صنع السياسة، وأهم هذه المعايير تتحدد فيما يلي:

1. ضرورة وضع السياسات التعليمية في إطار أيديولوجية الدولة وفلسفتها.
2. تقرير السياسات والبرامج بما يتفق وأهداف الدولة، بمعنى وضع السياسات التعليمية في ضوء تطلعات وطموحات الدولة في الداخل والخارج.
3. وضع السياسات في ضوء ظروف المجتمع وإمكانياته.
4. ضرورة أن تعمل السياسات الموضوعة على تلبية حاجات وطموحات الأفراد. في ضوء ما تمثله السياسات من تخصيص للقيم والموارد الموجودة في المجتمع بالنسبة لكل أفراده.
5. توافر المشاركة الشعبية في صنع السياسة، وذلك في إطار تعدد المشاركات وضرورة تداخل وتفاعل العناصر المختلفة.
6. مراعاة الجمع بين الجوانب العامة التي ترتبط بالمعارف العلمية والإنسانية بصفة عامة، وبين الجوانب الكيفية التي ترتبط بفلسفة التربية والتعليم.
7. ضرورة أن تكون السياسة التعليمية قابلة لأن تترجم في خطوات إجرائية من خلال الاستراتيجيات والخطط، وغير ذلك من خطوات التنفيذ، أي مراعاة أن تكون مبادئ أو أهداف السياسة التي يتم صنعها أو وضعها قابلة للتطبيق.

3. الملامح الأساسية للسياسة التعليمية:

تعتبر السياسة التعليمية عنصراً من عناصر السياسة الاجتماعية للدولة، وهى تقع في قمة النظام التعليمي، وهى المرحلة الأولى من العملية التعليمية، وتحديد الاختيارات الرئيسة والتوجهات من قبل الجهات المسئولة عن التربية، ومن هنا كانت السياسة التعليمية تعبيراً عن

الاختيارات السياسية لبلد ما، تلك الاختيارات المستمدة من تقاليده وتصوره للمستقبل، وبذلك فالسياسة التعليمية لا توجد من فضاء، وإنما تصاغ مبادؤها وتوجهاتها في إطار حركة تفاعلية بين التعليم والمجتمع والثقافة العالمية والمحلية. إذ لا يمكن أن تترك مسئولية تنمية المصادر البشرية وإعداد الأجيال وبناء البشر للصدفة العفوية. لذلك تتم عملية صنع سياسة التعليم قبل الجامعي من خلال تفاعلات عميقة ومتنوعة بين القوى الرسمية الصانعة للسياسة والمؤثرة فيها والتي يحدد دورها الدستور والقانون والقوى غير الرسمية وهى ترتبط بعملية صنع السياسة التعليمية وتؤثر فيها وتتأثر بها من خلال أطر وتفاعلات غير رسمية.

ومن هنا تتحدد ملامح السياسة التعليمية وفقاً لاتجاهين(Sandra،24-25; 1997):

الاتجاه الأول: يعتبر السياسة التعليمية عملية ترتكز على أسس علمية، وأنها تتم في مراحل خطية متميزة، والتي قد تتمثل في (تحديد المشكلة – تحديد القيم والأهداف والأغراض – تحديد خيارات تحقيق الأهداف – تحليل التكلفة – الفائدة للخيارات – واختيار مجموعة من الأفعال – تقييم مجموعة الأفعال – وأخيراً التعديل في البرامج)، ويفترض هذا الاتجاه أن المجتمع يجمعه اتفاق قيمي عام، وأن المؤسسات والجماعات تشارك في تحقيق الاستقرار المستمر للمجتمع، ويطلق على هذا الاتجاه " الاتجاه التقليدي أو الاتجاه المنطقي" .

الاتجاه الثاني: يعتبر السياسة التعليمية معقدة ودينامية، ومتعددة المراحل والأدوار والعلاقات، وأنها ذات طبيعة سياسية، وأنها تمثل تسوية تكافح من أجلها المصالح المتنافسة في جميع المراحل، ويفترض أن المجتمع يتكون من جماعات متنافسة لها قيم ومصالح مختلفة واقتراب من السلطة.

وتختلف وجهات النظر حول هذين الاتجاهين حيث يعتبرهما البعض متعارضين نظرياً، بينما يؤكد البعض الأخر أنه يمكن تحقيق التناسق بينهما وإن كان ذلك يتوقف على طبيعة النظام السياسي.

ويتفق المؤلفون مع وجهة النظر الثانية، حيث إن قصر عملية السياسة التعليمية على أنها تتم في مراحل ذات علاقات خطية بسيطة مع بعضها البعض يعتبر أمرا لا يتوافق مع السياق العام للسياسة التعليمية، وأيضاً اعتبار السياسة التعليمية نتاج للتنافس والمساومة يعتبر أمرا لا يتوافق مع خصوصية التعليم كمجال ينبغي أن تعبر سياسته عن المصلحة العامة دون إغفال المصالح الخاصة لأي جماعة من جماعات المجتمع.

في ضوء ما سبق يمكن تحديد أهم خصائص السياسة التعليمية فيما يلي :

1. المرجعية المجتمعية: النظام التعليمي جزء من المنظومة المجتمعية يؤثر في المجتمع ويتأثر به وبظروفه وتطلعاته، لذلك لابد للسياسة التعليمية أن تسترشد في ممارساتها بالفلسفة التي يؤمن بها المجتمع وأيديولوجيته، وأن تحقق أهداف المجتمع ومراميه، فإذا كان المجتمع يقوم على الديمقراطية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فإن السياسة التعليمية لابد أن يكون لها الرؤية الواضحة لتحقيق هذه الأهداف والتي تشكل الإطار الفكري للمجتمع.
2. توجيهية وليست تفصيلية: بمعنى أنها لا تركز على تفاصيل العمل على المستوى الإجرائي، بقدر ما تهتم بوضع الأسس الثابتة الواضحة التي تمكن الأجهزة الإدارية والفنية من توجيه النظام التعليمي نحو تحقيق الأهداف والأغراض.
3. القابلية للتسجيل: للفعالية السياسة التعليمية ضمان الالتزام بها وتجنب الانحراف عن الاتجاه العام، يجب إعلانها وتوضيحها لجميع العاملين في صورة مكتوبة.
4. ديناميكية تفاعلية: ليست مجرد نص مكتوب أو مجموعة من التعليمات والأهداف، وإنما تمثل توفيقات بين اتجاهات متصارعة عن الكيفية التي يجب أن يتم بها العمل.
5. توجد في سياق: لا يمكن تناولها في معزل عن بيئتها، حيث يسبقها تاريخ من الأحداث الهامة ذات الدلالة، ومناخ أيديولوجي وسياسي معيناً، وسياق اجتماعي

واقتصادي بالإضافة إلى مصالح خاصة بالأفراد والجماعات، مما يؤثر في شكل وتوقيت السياسة.

6. الترابط والتكامل في الأغراض: فإذا كانت السياسة التعليمية تجمع بين أغراض ذات طبيعة سياسية أو فلسفية أو ثقافية أو اقتصادية أو تعليمية، فإنه من الضروري أن يجمع كل هذه الأغراض المتنوعة نوع من الترابط والتكامل فيما بينها.

7. متعددة الأبعاد: حيث تتعدد اتجاهات ومصالح المشاركين فيها، والذين يساهمون في الطريقة التي تعمل وتتطور بها . ولا يؤثر الجميع في هذه العملية بدرجة متساوية.

8. ترتبط بالسلطة: فهي جزء من السياسة العامة أو الاجتماعية للدولة، وتترجم قوانين وتشريعات وتنفذ بواسطة أنظمة إدارية، وتتأثر السلطة في السياسة التعليمية بجماعات الضغط والمصالح الخاصة بالمؤسسات المجتمعية وكذلك باتجاهات الرأي العام والذي يعتبر نفسه مختصاً بكل ما يتعلق بالسياسة التعليمية، ولذلك فإنها غالباً ما تشكل عن طريق التفاعل ما بين السلطة وجماعات المجتمع.

9. الاستمرار والتطور: إن السياسة التعليمية الناجحة لا تكون مرحلية، إذ أن مبدأ التربية المستمرة يقتضي توافر الاستمرارية لهذه السياسة، بمعنى أن عمليات التنفيذ ستأخذ فترة زمنية قد تمتد لعدة سنوات تتراوح بين الطول والقصر، وتبقى الأهمية في استمرار تنفيذ السياسة وبرامجها الموضوعة ومتابعة الأهداف، وما تحقق منها ومدى التقدم الذي أحرز فيها. ومرونة الأخذ بأسلوب البدائل حتى لا تأتي السياسة ضيقة في توجيهاتها، جامدة في حركتها كي تتمشى مع ما قد يواجه التعليم من تغيرات، فهناك إجراءات لابد من تعديلها لتتفق مع ظروف الواقع، فضلا عن أن أي متغيرات جديدة في المجتمع تستوجب عمل تعديلات مثل: وقوع زلزال أو هطول سيول في منطقة ما، من أجل هذا، يجب أن تتصف السياسة بالمرونة بحيث تعدل وفقا للظروف المتغيرة وعلى ضوء نتائج التنفيذ الفعلي.

10. زيادة العائد الاقتصادي والاجتماعي لها: إن التعليم استثمار له عائد اقتصادي واجتماعي، ولا معنى لاختيار سياسات لا تراعى فيها الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك لابد من التعرف على موقع المشروعات التعليمية في خطة التنمية الشاملة ومدى تحقيق أهدافها، والعائد المتوقع منها، ودورها في تلبية احتياجات العمل كماً وكيفاً.

11. التزام المنفذين وعدم حيادهم عنها: إن نجاح السياسة التعليمية في تحقيق أهدافها يتطلب من المشاركين في تنفيذها الإيمان والالتزام بالبحث والتحليل والاستنتاج بحيث يتوافر لديهم الدافع لإنجاحها والمشاركة في صنعها.

12. فاعلية نظام الإشراف القائم على تنفيذها: يحتاج تنفيذ السياسة التعليمية إلى إشراف إداري وفني فعال يعمل على تحسين العملية التعليمية وتوجيه الإمكانات البشرية والمادية وحسن استخدامها، ومساعدة المعلمين على تحسين أدائهم، والإسهام في حل المشكلات التي تواجه تنفيذها بالصورة المرجوة.

13. توافر التسهيلات الكافية لتنفيذها: وتشمل هذه التسهيلات الإمكانات البشرية والمادية والتعليمية والأنشطة والخدمات الصحية والاجتماعية والتقنيات التعليمية، والارتقاء بمستوى المعلمين علمياً ومادياً سواء كان ذلك في المناطق الريفية أو البدوية أو الحضرية.

14. استشراف المستقبل: إن أي سياسة تعليمية يتم تصميمها هي في جوهرها عملية مستقبلية فهي تهدف إلى حصول كل طفل على أساسيات التعليم من منطلق حقه المدني كمواطن في المجتمع، وكضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتقدم الثقافي للأمة.

يتضح من العرض السابق أن السياسة عملية دينامية تفاعلية تعبر عن المصلحة العامة للمجتمع دون إغفال للمصالح الخاصة لأي جماعة من جماعات المجتمع، وعليه فهي عملية

متعددة الأدوار والعلاقات ترتبط بالبناء الرسمي وتترجم بواسطة قوانين وتشريعات، وأن هذا البناء الرسمي يتأثر بأهداف وتوجهات جماعات معينة (جماعات الضغط والمصالح) في المجتمع ومشاركتهم الفعالة في الطريقة التي تعمل وتتطور بها السياسة التعليمية، وهو ما يؤكد على أن هذه المشاركة تقتصر على بعض جماعات المجتمع دون الأخرى وهو ما يعنى أنه لا يؤثر جميع المشاركين في السياسة التعليمية بدرجة متساوية. بل أن كل جماعة تتولى القيام بوظيفة محددة وأن هذه الوظائف متكاملة وفى إطار تحقيق المتطلبات الوظيفية للسياسة التعليمية ككل وهذا سوف يتضح في المراحل التي يمر بها تشكيل السياسة التعليمية.

1- مراحل تشكيل السياسة التعليمية:

يمكن تحديد ثلاث عمليات أساسية للسياسة التعليمية تتمثل في:

أ- صياغة السياسة التعليمية

تختص هذه العملية بصياغة الأهداف وتحديد الأغراض التعليمية " أي ترجمة الأهداف المجتمعية العامة للسياسة التعليمية القومية إلى مبادئ واتجاهات رئيسة ترسم الإطار العام للسياسة التعليمية، كما تقدم بدائل مقترحة لاستراتيجيات عمل هذه السياسة".

وتصاغ السياسة التعليمية " في خطاب يتضمن في متنه مجموعة من المبادئ والقرارات التي تستمد من نظام محدد للقيم بمستوياتها المختلفة، وقد تصدر على هيئة وثيقة رسمية منشورة، أو قد تكون غير مكتوبة، ومن النتائج والآثار المحتملة للسياسة انتظام المبادئ والقرارات وقواعد العمل في رباط يحكمه الأولويات التعليمية والاجتماعية ويبين كذلك المعالم العامة للاستراتيجيات والخطط المعنية بالتنفيذ ".

وبذلك تتطلب هذه العملية " تحقيق التوازن بين مطالب القطاعات المختلفة من المجتمع والتي لها مصالح في التعليم "، حيث إن هذه القطاعات تسعى إلى المشاركة في تحديد ماهية التعليم وأهدافه من خلال " إقامة شبكة اجتماعية للتأثير تمتد من داخل الأحزاب ومن حولها وداخل الحكومة ومن حولها وداخل عملية التشريع ومن حولها، وهذا التأثير يتم

تدعيمه أو تقليصه من خلال مطالب مجتمعية أوسع ومن خلال وسائل الإعلام " (Richard، 19-20 ;1992). ويتوقف هذا الدعم والمساندة أو المعارضة وتقليص التأثير على نوع المطالب والمصالح التي تقف وراءه، ومدى اتساقها وارتباطها أو تناقضها مع قيم المجتمع وأهدافه ومصالحه. مما يشير إلى أن صياغة أهداف السياسة التعليمية تتم على أعلى مستوى من مستويات السياسة، ويتولى القيام بها جماعات المصلحة العامة وهى ما سوف يتم تناولها لاحقا:

ب- تبنى السياسة التعليمية:

وتختص هذه العملية " بتبني أو قبول الأهداف العامة للسياسة التعليمية وعلى أساس ترجيح أو تدعيم اتجاهات معينة وتحويلها إلى خطط وبرامج محددة تستهدف تحقيق الأهداف العامة للسياسة التعليمية ".

ويتم " ترجمة هذه الأهداف العامة إلى مجموعة قرارات خاصة ببعض البرامج والميزانيات، وتترتب هذه العملية على عملية صياغة السياسة التعليمية، فإذا كانت صياغة الأهداف التعليمية بلغة الصالح العام، فإن ترجمتها إلى نصوص سواء كانت في صورة إستراتيجية أو مجموعة قرارات، فإنها أيضاً تكون بلغة الصالح العام.

ويشير ذلك إلى أن نصوص السياسة تكتب بلغة (ما ينبغي أن يكون) بمعنى أنها تهتم بجعل الواقع مثاليا، وبهذا فهي ترتبط بواقع معين وظروف معينة، ويعنى ذلك أنها لابد أن تقر في علاقتها بالزمن والظروف المحددة لإنتاجها.

ويتولى القيام بهذه العملية عدة قوى فاعلة، تتمثل في جماعة الإداريين أو البيروقراطيين ذوى المهام والمسئوليات المحددة، والذين يجب أن يتصرفوا وفق ما تقتضيه المصلحة العامة عند تحديد الاحتياجات وحل المشكلات، وهم الذين يتولون مسئولية ترجمة أهداف السياسة التعليمية إلى إستراتيجية متبناة ثم ترجمتها إلى برامج وقرارات تحقق هذه الأهداف، وتتمثل هذه القوى في وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي.

ويتضح دور وزارة التربية والتعليم في عدة مهام ومسئوليات في سبيل تحقيق أهدافها من بينها:

- بحث واقتراح السياسة التعليمية في جميع ميادين التعليم العام والفني.
- وضع الخطط والبرامج لتنفيذ هذه السياسة، واصدار التشريعات اللازمة لذلك.
- مراعاة التوزيع الجغرافي في تلبية احتياجات الدولة للخدمات التعليمية في تلك الميادين بما يتلاءم وظروف كل بيئة، وذلك دون الإخلال بالسلطة المخولة لوحدات الإدارة المحلية.
- وضع الوسائل المؤدية لتوثيق العلاقة بين المدارس والمعاهد وبين البيئة وصولاً إلى تحقيق الخدمة العامة للمجتمع عن طريق مجالس الآباء والمعلمين ونظم المجتمعات المدرسية.
- رسم سياسة الأبنية المدرسية بما يكفل حسن أداء الخدمة التعليمية وكفاية مرافقها وإمكانياتها وتشجيع المواطنين على بنائها بالجهود الذاتية.
- تقدير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات التعليمية، ورسم السياسة المالية الخاصة بذلك.
- تقرير المناهج والكتب ومراجعتها وتعديلها واقتراح الوسائل التي تؤدى إلى تحقيق أهداف التعليم مع مراعاة الربط والتكامل بين هذه المناهج في مختلف المراحل.
- تحديد مستويات هيئات التدريس في كل مرحلة، ووضع الخطط لبلوغ هذه المستويات والنهوض بها.
- متابعة تنفيذ خطط ومشروعات الوزارة، سواء في أجهزتها أو في وحدات الإدارة المحلية.
- تقويم جميع الجوانب التعليمية والتربوية وإصدار التقارير عن نتائج عمليات التقويم.

ج- تنفيذ السياسة التعليمية:

رغم أن مرحلة صياغة السياسة التعليمية تمثل الركيزة الأساسية بالنسبة للمراحل التالية لها من حيث الأهمية، فهي تنتهي عادة بإعلان أهداف أو مبادئ السياسة، إلا أن هذه الأهداف تدخل مرة أخرى في مرحلة تالية لا تقل عن المرحلة الأولى أهمية، وهى مرحلة التنفيذ أو التطبيق.

هذه المرحلة التي تتبين فيها جدوى السياسة والفائدة منها، فأهداف السياسة إن لم تطبق في الواقع تبقى السياسة مجرد كلمات على ورق. إذن فالسياسة ليست شيئاً نظرياً يختلف عن التطبيق وإنما يمثل التطبيق تكاملاً واستمراراً للنظرية بل وتجسيداً لها في الواقع الفعلي وهى مرحلة العمل الفني والإجرائي المرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسة التعليمية الرسمية (المدرسة)، فإن تنفيذ السياسة التعليمية سواء كانت متمثلة في شكل إستراتيجية أو مجموعة قرارات " لا يتم استقبالها وإنجازها ببساطة، بل إنها موضوع للتفسير والتعديل، فالذين يشاركون في التنفيذ على مستوى المدرسة سوف يفسرونه بمصطلحاتهم الخاصة ووفقاً لفهمهم وقيمهم وأهدافهم وما يتاح لهم من وسائل ووفقا لطرق العمل التي يفضلونها "(Richard، 2000 ; 22).

ويشير ما سبق إلى أن ترجمة أهداف السياسة التعليمية المراد تحقيقها إلى استراتيجيات وبرامج وقرارات لا يعنى أنها قابلة للتنفيذ بصورة تامة حيث أن ذلك يرجع إلى(Wadi،27- 26 ; 1994):

أ- الظروف المرتبطة والمحيطة بعملية التنفيذ تؤدى إلى إحداث تعديلات في السياسة.

ب- التغذية المرتدة التي يتم الحصول عليها أثناء التنفيذ تتسبب في إعادة تحديد جوانب البرامج والقرارات المنفذة والتعديلات التالية من قبل صانعي السياسة.

ج- ترجمة الأهداف المجردة للسياسة إلى تنفيذ ملموس يتطلب إعادة مراجعة وتصميم البرامج والقرارات.

ويتطلب التغلب على الصعوبات السابقة، اتباع أسلوب مرن عند التنفيذ بحيث تصمم هذه العملية على هيئة مراحل، فإذا تمت مرحلة بصورة مرضية، تبدأ المرحلة التالية لها، وفى حالة ظهور مشكلات غير متوقعة في مرحلة معينة يكون هناك إعادة تقويم لمرحلة التنفيذ، وربما للقرارات المطبقة في حد ذاتها، وتبدأ بذلك دورة جديدة للسياسة .

وأول خطوات التطبيق تتمثل في وضع الإستراتيجية باعتبارها حلقة الوصل الرئيسة بين النظرية والتطبيق، ومن ثم يترتب عليها مراحل وإجراءات التطبيق، وأيضاً التخطيط التربوي عملية تصحب مرحلة التطبيق بدءاً من وضع الإستراتيجية وحتى التنفيذ والمتابعة والتقويم.

ووضع الإستراتيجية يتطلب بالضرورة رسم صورة للوضع الراهن لنظام ما من النظم وتشخيصه تشخيصاً دقيقاً وتحديد العوامل الداخلية والخارجية وعلاقاته المتبادلة والمبادئ الرئيسة التي تحكم العمل سواء من داخله أو من خارجه، وبالتالي فلابد من:

أ- التعرف على إمكانيات الواقع والقيود المفروضة عليه وتحديد العوامل الإيجابية والسلبية وذلك خلال عملية رصد الموارد وتعبئتها وتنسيق التكامل فيما بينها، والعمل على تغيير الجوانب السلبية التي قد تؤثر سلبيا على الأداء في المستقبل.

ب- التنبؤ بما سيكون عليه نظام ما (التعليم مثلا) إذا ما تحققت أهداف السياسة وذلك من حيث بنيته ومحتواه انطلاقا من الوضع الراهن للنظام مع العمل على تقدير كل ذلك كمياً وكيفياً.

وذلك في ضوء الأخذ في الاعتبار بعوامل متعددة مثل الزمان والمكان والموارد ووضع الهيئات التي يتم التعامل معها، و ورود الأفعال المحتملة للحركة، إلى آخر مثل هذه العوامل .

فالاستراتيجية تعمل على التنسيق بين العناصر المختلفة للنظام موضع الدراسة (النظام التعليمي في حالة السياسة التعليمية)، من حيث الوسائل والظروف والإمكانيات والتنظيمات، كل ذلك يزيد من كفاءة العناصر ويعمل على تحقيق كفاءة الإستراتيجية في تحقيق

الأهداف، كذلك يتم التعرف على القوى المتاحة وغير المتاحة والقوى اللازمة لتحقيق الأهداف والتحرك على النطاق الواسع لمواجهة المشاكل، كذلك يعمل على توافر النظرة الشمولية التي تتعامل بها الإستراتيجية مع القطاعات المختلفة والتي تمكن من سرعة الاستجابة للمواقف المحددة .

وخلاصة ما سبق أن الإستراتيجية تتضمن ثلاثة أفكار أو عناصر رئيسة هي:

أ- تنظيم العناصر في كل متكامل.

ب- أخذ المصادفة بعين الاعتبار في مجرى الوقائع.

ج- العمل على مواجهة الأحداث الناتجة عن تلك المصادفة والسيطرة عليها وضبط مسارها .

ولكن مرونة العمل تستدعى التحرك من نمط استراتيجي معين إلى نمط استراتيجي آخر، ولذلك حدد المتخصصون في مجال علم الإستراتيجية أنماطاً متعددة لها بحيث يتفق كل منها مع أهمية الهدف الاستراتيجي الذي توضع من أجله ومدى توافر الموارد التي يتم حشدها لتحقيق هذا الهدف .

وفى ضوء ذلك فإن أي سياسة تعليمية لابد وأن تعكس بالضرورة الاختيارات السياسية للمجتمع كما تعكس أيضاً قيمه وتقاليده وتطلعه للمستقبل .

5- وظائف السياسة التعليمية:

تضطلع السياسة التعليمية بعدة وظائف من أهمها ما يأتي :

1. تيسير عملية صنع القرار على المستويين الفني والإداري.
2. توفير نوع من الاتساق في القرارات التي تصدرها المستويات الإدارية المختلفة فيما يتعلق بمكونات المنظومة التعليمية والمشكلات المتشابهة.
3. تحديد الأسس والمعايير التي يتم على أسسها تقويم الخطط القائمة والمقترحة والتي تبين وزن وقيمة كل منها في مواجهة المشكلات التعليمية.

4. توفير نوع من الاستقرار والإحساس بالأمن لدى العاملين بحيث لا تتغير بتغير المسئولين عن صنعها أو تنفيذها.

5. توفير الوقت والجهد والمال على المستويات الإدارية والفنية.

6. وإذا كان على السياسة التعليمية أن تضطلع بمثل هذه الوظائف، فلابد أن يتوافر بها بعض الخصائص والمقومات الأساسية التي تضمن لها الفعالية.

6- المعلومات والبحوث والندوات والمؤتمرات آليات أساسية لصنع السياسة التعليمية:

إن عملية صنع السياسة التعليمية، تستلزم تدفقا مستمرا للمعلومات الكمية والنوعية، فالسياسة التعليمية كأي سياسة أخرى لا يمكن صنعها دون الاعتماد على قواعد أساسية للمعلومات عن كل عناصر المنظومة التعليمية بالتفصيل، ويقتضى هذا توافر المعلومات وإتاحتها على كافة مستويات صنع السياسة. وتعتبر عملية الحصول على المعلومات والبيانات والتأكد من صدقها هي أهم مرحلة من مراحل صنع السياسة.

كما يعتمد صنع السياسة التعليمية اعتماداً أساسياً على نتائج البحوث التربوية، التي تعتبر أداة رئيسة لإنتاج المعلومات وفهم الظواهر والمشكلات. ولقد كثرت البحوث في مجال السياسات التعليمية، وتعددت أنواعها.

وتحاول بحوث السياسات التوصل إلى النسق العام للتطورات المختلفة في السياسات التعليمية، وإيجاد نظرية تفسر هذه التطورات. وهى تعطى الفرصة لصانعي السياسة أن يقدموا مبررات لسياساتهم والإجراءات التي اتخذوها.

ولابد للبحث التربوي أن يجمع بين الأساليب الكمية والأساليب الكيفية وأن يعتمد على مداخل منهجية متعددة في دراسة المشكلات التربوية، مما يؤدى إلى اتساع دائرة البحث وزيادة ملائم، وكلما اتسعت دائرة البحث التربوي والجهات المشاركة فيه زادت موضوعيته.

وتعد المؤتمرات التربوية في الزمن الحالي، مجالا خصبا لمناقشة مشكلات التعليم وقضاياه، وطرح الحلول المناسبة له، والواقع أن هذه المؤتمرات أصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية تطوير وتعديل التعليم وسياسته ومناهجه ونظامه العام. وتتبلور قيمة هذه المؤتمرات المتخصصة في أنها تضم نخبة ممتازة من أهل الاختصاص والخبرة في المجال. ومن خلال المناقشات والمجالات يتوافر أمام صانع السياسة كم عظيم من المعلومات، كما تطرح بدائل عملية بناء على دراسات علمية، مما يفتح المجال أمام صانعي السياسة ومتخذي القرار لاختيار أفضل البدائل المطروحة (مسيل، 1992: 17).

- المؤسسات المسئولة عن صنع السياسة التعليمية:

يعتمد الشكل الرسمي لعملية صنع السياسات العامة على النظام السياسي في المقام الأول، وكذلك على النظام الاجتماعي، والاقتصادي. والشكل المؤسسي الرسمي ليس هو بالضرورة الجهة التي تصنع فيها السياسات العامة للدولة. ويمكن تصنيف مؤسسات صنع السياسة التعليمية إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية .

المؤسسات الرسمية :

وتشمل الأفراد ذاتهم أو الهيكل التنظيمي الذي يُبني على أساس توزيع التخصصات في القانون، وتنقسم إلى مجموعات رئيسية هي رئيس الدولة والبرلمان ورئيس الوزراء، والأحزاب السياسية والوزير المسئول، عن التعليم، والإدارات التعليمية،والإدارات الحكومية خارج منصب الوزير والتي تقوم بتنفيذ السياسة التعليمية، والإدارات التابعة لرئيس الوزراء، وإدارات الأعمال العامة التي تتناول البناء المدرسي، والفاعلين الرسميين للحكومة والهيئات الحكومية الداخلية .

وتنطوي عملية صنع السياسات العامة في أي دولة على أدوار مؤسسية تشريعية تحكمها السلطات وإجراءات وقوانين، كما أنها تنفيذية يتبعها إجراءات تقييمية وتتضمن أهم

المؤسسات الرسمية التي تلعب دوراً في عملية صنع السياسات العامة للسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية .

(أ) السلطة التشريعية:

تُعد المؤسسات التشريعية إطاراً لصنع السياسة التعليمية (Anderson،11 ; 2001)، حيث تلعب الهيئة التشريعية دوراً رئيساً في إقرار السياسات، واتخاذ القرارات التي تعمل المؤسسات الحكومية في إطارها. كما يتولى البرلمان الرقابة والإشراف ومتابعة أداء المؤسسات الحكومية ويعمل البرلمان بصفته ممثلا للشعب على نقل مطالبه إلى الحكومة وإعطاء الفرصة للجماهير لاختيار ممثليهم الذين يقومون بالإدلاء بأصواتهم في كل الأمور في جو ديمقراطي(Michal،65 ;1991).

(ب) السلطة القضائية:

تلعب المحاكم دوراً أساسياً في عمليات صنع السياسات العامة بدرجة متفاوتة بحسب الأنظمة السياسية، وتمثل قرارات المحاكم الاستئنافية والدستورية، سياسات عامة ملزمة خصوصاً قرارات المحاكم التي تفصل في النزاعات الدستورية، وتفسير الدستور وتقوم المحاكم في الدول المتقدمة بصنع السياسات العامة عن طريق ممارسة الرقابة القضائية، وتفسير القوانين في القضايا التي تتولى الفصل فيها. وتركز الرقابة القضائية في تحديد مدى دستورية أعمال الجهاز التشريعي والتنفيذي.

(جـ) السلطة التنفيذية:

يمثل رئيس الدولة ومجلس الوزراء ووزارة التعليم السلطة التنفيذية المسئولة عن مؤسسات صنع السياسة التعليمية على المستوى القومي. وتقوم هذه السلطة بتنفيذ القوانين التي يقرها البرلمان، وكذلك تنفيذ السياسات التي قامت بوضعها وبرمجتها السلطة التشريعية، وتشارك بعض المنظمات والجماعات والأفراد والأحزاب وعناصر أخرى متعددة في ذلك تبعا لنوع النظام السياسي السائد في الدولة (Robert،34 ;1985). ويشمل مصطلح الجهاز

التنفيذي كل المنظمات السياسية والإدارية في الدولة بما فيها مجلس الوزراء، والجهات التنفيذية ذات الصبغة السياسية، وهم في الغالب من صناع السياسات المعاونين، وتقع سلطاتهم تحت رقابة الجهاز التشريعي. وفى بعض البلاد يمنحهم الدستور الحق في التشريع في صنع السياسات العامة، دون الرجوع للسلطة التشريعية. وتتصف السلطة التنفيذية في النظام البرلماني بالثنائية حيث تتكون من رئيس الدولة والوزارة ولا تنفرد السلطة التنفيذية في النظام البرلماني بصنع السياسات بل يقاسمها في ذلك السلطة التشريعية بما يعنى ضرورة دعم البرلمان للسياسات الحكومية.

وتتمثل عناصر السلطة التنفيذية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في الآتي :

رئيس الدولة:

ويرتبط دور رئيس الدولة في صنع السياسة التعليمية بالنظام السياسي ارتباطا وثيقا . ويعتبر رئيس الدولة مفتاح النظام الرئاسي بوصفه على قمة النظام، ففي ظل النظام البرلماني يقوم رئيس الدولة باختيار وتعيين رئيس الوزراء كرئيس للسلطة التنفيذية، ويقوم بالاشتراك مع رئيس الوزراء باختيار وتعيين الوزراء، وينتمي رئيس الدولة. ورئيس الوزراء والوزراء إلى نفس الأغلبية البرلمانية، الأمر الذي يؤدى إلى تقليص دور الهيئة التشريعية لصالح رئيس الدولة، ويتحكم الجانب التنفيذي الذي ينتمي لحزب الأغلبية في الهيئة التشريعية كفرنسا. بينما يختلف دور رئيس الدولة في النظام البرلماني فالرئيس الأعلى في النظام البرلماني يقود ولا يحكم، والوزارة هي التي تقوم بمهام السلطة التنفيذية ورئيس الدولة هو الذي يعين رئيس الوزراء شريطة أن تكون الوزارة محل ثقة البرلمان المنتخب من الشعب ويكون رئيس الدولة متمتعا بثقة المجلس المنتخب، وغالبا ما يجد رئيس الدولة نفسه مضطراً لاختيار رئيس الوزراء من الحزب الفائز بالأغلبية في البرلمان. ويقوم النظام البرلماني على ركيزتين أساسيتين هما ثنائية الجهاز التنفيذي من جهة والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى .

1- مجلس الوزراء :

يُعد مجلس الوزراء الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة. ويتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه، والوزراء ونوابهم ورئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية، ويتولى مجلس الوزراء مهمة توجيه ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والإشراف على ترجمة السياسات التعليمية إلى برامج وخطط عمل، إلى جانب إعداد مشروعات قوانين التعليم. ويعتبر ثانى أكبر هيئة في عملية صنع السياسة، ويقوم هذا المجلس في الأنظمة الفيدرالية بدور تشريعي. وفى بريطانيا يشكل مجلس الوزراء مركز النظام السياسي البريطاني وهو الجهاز الرئيسي لصنع القرار في الحكومة البريطانية (Http :// Www.Number . . Gov.Uk/Out Put / Page 29)، ويقوم رئيس الوزراء في النظام البرلماني بعرض برنامجه السياسي على البرلمان الذي يقوم بفحصه والموافقة عليه أو رفضه، وفى حالة رفضه تحدث أزمة حكومية تضطر الحكومة على أثرها إلى الاستقالة، فرئيس الوزراء في بريطانيا مكلف بوضع السياسة العامة للحكومة والبرنامج التشريعي لها، مع عدم قابليته للعزل وقدرته على السيطرة على مجلس الوزراء، وتحديده لأجندة العمل، وتكوين وتشكيل القرارات وخلق وحل اللجان وتحديد رئيسها وسيطرته على الخدمة المدنية (عبد الناصر، 1995: 7).

2- وزارة التربية والتعليم:

درجت السلطات التشريعية على تفويض سلطات واسعة للجهاز الإداري فيما يعرف بالسلطة التنفيذية والتي تُعنى أحياناً بصنع القوانين **Rulemaking** وهى عملية صنع السياسات في مستوى من المستويات ويشارك الجهاز الإداري في صنع السياسات العامة لكونه الجهة التي تملك المعلومات عن قضايا السياسات والجوانب الفنية المتعلقة بتنفيذ السياسات وتختلف النظم الإدارية في جميع أنحاء العالم من حيث الحجم والتعقيد والهرمية التنظيمية، ودرجة الاستقلالية. وتعتبر الرقابة المباشرة من قبل الأجهزة الإدارية مسألة في غاية الأهمية وتلعب وزارة التعليم دوراً محورياً في صنع السياسات التعليمية في كثير من الدول النامية.

وفي النظم البرلمانية الوزارة تعتبر كتلة برلمانية واحدة وصاحبة الأغلبية في المجلس المنتخب، وقد تنتمي لأكثر من حزب في صورة وزارة ائتلافية. ويأتي على قمة الوزارة الوزير ويختلف دور الوزير في صنع السياسة التعليمية باختلاف النظام السياسي، فالوزير في إنجلترا عضواً في البرلمان، ويقتضى النظام البرلماني أن يكون الوزراء أعضاء في البرلمان، ويتم الفصل في النظام البرلماني بين المنصب السياسي الذي يشغله وزير التعليم والذي يشارك في صياغة السياسة التعليمية والمنصب الإداري الذي يشغله وزير التعليم المفوض، وهو المسئول عن أعمال وزارته أمام وزير الدولة للتعليم ويعمل مديرا ومنفذا للسياسة التعليمية الموضوعة عملا بمبدأ فصل السلطات. بينما في مصر يحتل الوزير منصب الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها (جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب : دستور 1971وتعديلاته عام 1980، ص30)، وهو ما يعد تداخلا في الاختصاصات، ويتعارض مع مبدأ فصل السلطات الذي يقوم على توزيع السلطات السياسية بالدولة بين عدة جهات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

3- الإدارة المدرسية:

يتولى مجلس إدارة المدرسة بقيادة مدير المدرسة تحديد فلسفة المدرسة وأهدافها التي تسعى لتحقيقها، بقصد الربط بين المدرسة والبيئة المحيطة بها، وعمل ميزانية المدرسة والإشراف على التجارب التعليمية وتنفيذها ونشرها وتنفيذ الخدمات التعليمية اللازمة، في ضوء إمكانيات المدرسة المتاحة في ضوء ظروف المجتمع المحيط بالمدرسة والظروف القومية العادية. و يرأس مجلس إدارة المدرسة مديرها إلا أن رئاسته للمجلس يجب أن تسير على أساس القيادة لا الرئاسة أي على أساس التعاون ومناقشة الأمور سويا بغية الوصول إلى القرار السليم لا على أساس أن ينفرد المدير باتخاذ القرار.

وعملية اتخاذ القرار على مستوى المدرسة هي العملية التي من خلالها تصنع القرارات على مستوى المدرسة بالتوافق مع سياسات المجلس. ويعني بالمجتمع هنا مجتمع الطلاب

وأولياء أمورهم والأسس والمبادئ الأخرى المتاحة للمدرسة. ويشمل صنع القرار المدرسي كل مجتمع التدريس ومجتمع التعليم من أجل التأكيد على المستويات المرتفعة لإنجاز الطلاب (Saint، 1; 2000)، كما يؤثر نمط صنع السياسة في المجالس المدرسية على تحصيل الطالب وترى الدراسات أن أسلوب صنع السياسة بالهيئات المدرسية يتنوع ويؤثر هذا التنوع على الطريقة التي تدار بها كل منطقة تعليمية ومن هنا يتضح الدور الذي يلعبه مجلس إدارة المدرسة في التأثير على السياسة التعليمية،كما يلعب المدير دوراً بارزاً كصانع قرار في الإدارة المدرسية، وشهدت الإدارة المدرسية تعقداً في الدور الذي يقوم به المدير مما جعل من الصعب على إدارة المدرسة من قبل رجل واحد و فرض على المديرين التعاون مع المعلمين وإشراكهم في صنع القرارات وفي الإدارة بشكل عام، وإدارة الفريق و يتبع ذلك بالضرورة المشاركة في القرارات لأن عملية صنع القرار هي بطبيعتها نتيجة لمجهودات مشتركة من مستويات مختلفة بالتنظيم المدرسي و جهد جماعي مشترك لإدارة الفريق لا كنتيجة رأي فردي و تعتبر عملية صنع القرار من المهام الجوهرية للمدير أو الناظر و من هنا وصفت بأنها قلب الإدارة كما وصف المدير بأنه متخذ قرارات. ولقد حدث تحول في صنع القرار في الإدارة المدرسية، وتغير في ميزان المركزية واللامركزية في إدارة التعليم منذ بدء الثمانينيات في العديد من الدول المتقدمة ويمثل هذا التحول في العودة إلى المركزية لوضع أطر المنهج القومي والاختبارات القومية مع تفويض مسئولية التخطيط ووضع الميزانية لمستوى المدرسة داخل إطار من التوجيه والدعم.

ويمثل نموذج الإدارة البعد الثاني في الإدارة المحلية أو اللامركزية، وهو شكل تنظيمي أخذت به بعض الحكومات في الغرب لتطبيق اللامركزية على مستوى المدرسة بقصد إدخال آليات السوق والنمط الصناعي في طرق إدارة المؤسسة التعليمية، وتقوية الآباء كمستهلكين، وتشجيعهم ليكونوا مالكين لصنع القرار .

كما أصبحت مساحة اتخاذ القرار في الإدارة المدرسية تتم من خلال متغيرات منها مجالات العمل التي تمارس فيها حرية الاختيار، والتصرف أو استقلالية صنع القرار في أهداف التدريس وسياستها، ومحتوى المناهج، وطرق التدريس، وتعيين هيئة التدريس، والمستوى الذي تمارس فيه استقلالية صنع القرار مثل الحكومة الوطنية، وحكومة الولاية، والحكومة المحلية ومدير المدرسة والمعلمين والآباء والمجتمع المحلى والتجارة، والصناعة.

وتقوم الخبرة الإنجليزية في مجال الإدارة المدرسية على مبدأ الإدارة الذاتية للمدرسة، وعلى مبدأ تفويض السلطة والمشاركة في صنع القرار كأحد المبادئ الأساسية، بحيث أصبحت المدرسة في إنجلترا وحدة تنظيمية قائمة بذاتها منذ استحداث قانون التعليم الصادر عام **1980**، ولكي تقوم المدرسة بدور فعّال في اتخاذ القرارات تم تعزيز هذا المجلس بصدور قانون آخر عام **1986**م إلى أن تم استكمال حركة استقلال المدرسة، وتدعيم الإدارة الذاتية بصدور قانون إصلاح التعليم عام **1988**م الذي أعطى للمدرسة مزيدا من الحرية في اختيار مقرراتها الدراسية، وتعيين معلميها، وتدريبهم، وتنفيذ مشروعاتها المختلفة، وعلى الرغم من صدور قانون **1992**م للتعليم الذي حدد إطاراً عاماً للمدارس لتسهيل انتقالها إلى الإدارة الذاتية من خلال نظام الإدارة المحلية للمدارس ويحد من صلاحيات السلطات التعليمية المحلية ويفوض سلطة التمويل وإدارة الموارد إلى مجالس إدارة العاملين بالمدرسة.

4- المؤسسات غير الرسمية:

تشمل المؤسسات غير الرسمية الأحزاب السياسية، ونقابات المعلمين، وجماعات المصالح، ومجالس الآباء، والمجالس الشعبية والجمعيات الأهلية، وتتنوع مؤسسات صنع السياسة بشكل يفوق الحصر، ولكل مؤسسة خصوصيتها مع الأخذ في الاعتبار أن المنظمات والمؤسسات لا تلعب أدواراً متساوية في مجتمع محدد في مختلف مراحل صنع السياسة .

وفيما يلي استعراض المؤسسات غير الرسمية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية بمعنى أن أدوار المؤسسات تختلف من مجتمع لآخر وتختلف من مرحلة لأخرى.

5- الأحزاب السياسية :

تهتم الأحزاب بالدرجة الأولى بتداول بالسلطة أكثر من اهتمامها بالسياسات وتعتمد التنظيمات الحزبية على الدعم الذي تحصل عليه من قطاعات معينة في المجتمع ترتبط بها ارتباطاً نفعياً أو أيديولوجيا، كما يتحدد دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية في ثلاثة مستويات هي صنع السياسات، وتنفيذها، والرقابة عليها، ويأتي التركيز على مستوى صنع السياسات لارتباطه بمنطق وجود هذه الهياكل ذاتها، فالأحزاب تسعى بوجه عام للتأثير في عملية صنع هذه السياسة أولاً ثم التنفيذ والرقابة وتشكل الأحزاب أحد المكونات المميزة للسلطة التشريعية، وهي من أهم أدوات هذه السلطة (Mahler، 75; 1995).

وتُعد الأحزاب أحد أهم المؤسسات الحديثة التي ارتبطت بالديمقراطية والانتخابات (Lipset، 13; 1995)، ولها تأثير حقيقي على الرأي العام وصنع السياسات. وتمثل الأحزاب السياسية أهم التنظيمات لتحقيق هدف المشاركة السياسية، والتي تُعد نشاط رسمي يقوم به الأفراد من أجل التأثير على الحكام وقراراتهم من خلال التصويت في الانتخابات، ومتابعة الأمور السياسية وحضور الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العامة والمشاركة في الحملات الانتخابية، والانضمام إلى جماعات المصالح والانخراط في عضوية الأحزاب، كما تلعب دورا في استقطاب المواطنين لعضويتها واشتراكهم في الحياة السياسية.

6- النقابات المهنية:

تلعب نقابات المعلمين في مختلف دول العالم دوراً هاما كأقوى منظمات عمل في السياسة التعليمية بما في ذلك دورها في الدفاع عن حقوق المعلمين ومصالحهم، ودورها في توظيفهم، وتقديم برامج التنمية المهنية المختلفة لهم، كما أن لها قوة وسلطة سياسية، ودوراً في تنمية أخلاقيات المهنة وفى التربية السياسية والتربية البيئية والسكانية لدى أعضائها وللنقابات المهنية أيضاً دوراً في تنمية الوعي الاقتصادي لدى أعضائها من خلال تعريفهم بالمشكلات الاقتصادية المعاصرة باعتبارهم يمثلون جزءاً من الطاقة البشرية المنتجة في الدولة ففي إنجلترا

والولايات المتحدة تشارك النقابات المهنية بفاعلية في تعريف أعضائها بأهم المشكلات الاقتصادية المعاصرة وخاصة ما يرتبط منها بالعمل المهني مع إرشادهم إلى كيفية المشاركة في مواجهة هذه المشكلات والقضايا والتغلب عليها من خلال الأنشطة المهنية المختلفة (Workers، 20; 1998).

ويشمل دور النقابة الدفاع عن المصالح المعنوية لأعضائها بجانب الحقوق العامة كما تمثل إحدى جماعات الضغط التي ترغم الحكومة، في بعض الأحيان على التراجع عن بعض القرارات التي اتخذتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي كما حدث في فرنسا، وقد أصبحت قضية اشتراك اتحادات ونقابات المعلمين في صنع السياسة التعليمية على درجه كبيرة من الجدال في الثمانينيات والتسعينيات وقد جعل التشريع صنع السياسة التعليمية حق مقصور على مجالس المدارس المحلية. إلا فيما يتعلق بظروف عمل المعلمين وشروط توظيفهم، والظروف المتعلقة بحجم الفصل الدراسي وعقود المعلمين ووقت الإعداد، وتقويم المعلمين، والترقيات، والانتقالات وعدد ومدة الاجتماعات المنعقدة بعد اليوم الدراسي لكي يبدى المعلمون الرأي فيها ويجادل النقاد في زيادة دور المعلم في هذه المجالات. وأصبح التركيز في الوقت الراهن على انتخاب قيادات الاتحادات ونقابات المعلمين على أساس المقاطعات لكي تمثل الأعضاء في صنع واتخاذ القرار، وعلى دور نقابات المعلمين في المحليات والمقاطعات من خلال استخدام تكنيكات محددة.

ويتوقف حجم الدور الذي تلعبه نقابات المعلمين في عملية صنع السياسة التعليمية في أي دولة من الدول على مدى توافر مساحة الحرية والديمقراطية فيها. كما يتوقف على مدى قوة النقابة في الدفاع عن مصالح أفرادها. وتشترك نقابة المعلمين في إنجلترا في صنع السياسة التعليمية من خلال تمثيلها في البرلمان حيث تشترك في صياغة ومناقشة قوانين التعليم التي يقررها البرلمان.

7- جماعات المصالح :

تعرف جماعات المصالح بأنها أي تجمع من الأفراد يقوم على أساس أنهم يشاركون في وأحد أو أكثر من المصالح التي تشكل مطالبهم من المجتمع ويسعون من أجل تحقيقها، كما تسعى جماعات المصالح لتحقيق أهداف معينة تحظى بأهمية خاصة عند أعضائها(Pele، 1994; 341).

وتختلف جماعات المصالح في صنع السياسة التعليمية باختلاف طبيعة النظم السياسية السائدة، وأصحاب المصالح في أي حكومة هم: المواطنون، ودافعوا الضرائب والمستفيدون من الخدمات، والجهاز الحاكم والموطنون، والنقابات ومجموعات المصالح، والأحزاب السياسية والمجتمع المالي، والحكومات الأخرى. ويتنوع الدور الذي تقوم به جماعة المصالح في صنع السياسات التعليمية وفقاً لتنوع النظم السياسية المعاصرة وتختلف جماعات المصالح في الطريقة التي تتكون بها ومدى شرعيتها وقانونية تكوينها، وتلعب دوراً مهماً في عملية صنع السياسات العامة وفى وظيفة طرح وبيان طبيعة المصلحة التي تدافع عنها. وتمثل الجماعات المهنية والنقابية أقوى أنواع جماعات الضغط،والمصالح، ويختلف الدور الذي تقوم به جماعات المصالح في صنع السياسة التعليمية، في الدول الديمقراطية عنه في الدول الشمولية ففي النظم الديمقراطية مثل إنجلترا تؤكد هذه الجماعات على قضايا محددة ترتبط بقطاعات محددة من المجتمع، ومن ثم فهي الأكثر قدرةً على توفير المعلومات لصانع السياسات والأكثر قدرةً على طرح البدائل.

رابعاً : العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية :

1- العوامل السياسية:

تشكل العوامل السياسية الأيديولوجية والإطار الفكري الذي يضع الأساس لنظام سياسي واجتماعي معين، ويصعب فصل النظرية السياسية عن النظرية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن اشتقاق أي سياسة تعليمية من الفكر السياسي القائم والذي يعبر عن

الأغراض السياسية التي يؤكد عليها النظام السياسي القائم فالنظام التعليمي هو أحد أدلة التنمية السياسية وأحد الأدوات التي يعتمد عليها النظام السياسي لاكتساب شعبيته وشرعيته (بغدادي، 2009: 22).

هذا ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من الأنظمة السياسية من منظور العلاقات الدستورية بين الهيئات التنفيذية والتشريعية، وهى النظام الرئاسي والنظام البرلماني والنظام شبه الرئاسي.

ويقوم النظام الرئاسي على أساس الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث يكون كل منها مستقلاً استقلالاً تاماً. وفيه يجمع رئيس الدولة بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ويمارس جميع مهام السلطة التنفيذية بنفسه أو عن طريق من يختارهم من وزراء ولكي يساعدوه في ذلك ، وينتخب الرئيس لفترة محدده قابلة للتجديد . ويملك الرئيس وحده سلطة تعيين وعزل ومحاسبة الوزراء . ويمثل النظام السياسي في الولايات المتحدة نموذجا للنظام السياسي الرئاسي، ويتميز هذا النظام بضعف دور الدولة في العملية السياسية ويظهر هذا في الدستور الأمريكي، حيث يمنع تمركز السلطة والقوة، ويوزعها بين الولايات والحكومة الفيدرالية. ومن هنا اكتسب النظام السياسي الأمريكي لامركزيته، وانعكست اللامركزية على صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة، فأصبحت كل ولاية تقوم بعملية صنع السياسة التعليمية المحلية واتخاذ القرارات الخاصة بها.

بينما يقوم النظام البرلماني على أساسين هما ثنائية الجهاز التنفيذي من جهة، والتوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى، كما يتميز بثنائية الجهاز التنفيذي بمعنى أن السلطة التنفيذية في النظام البرلماني تتكون من رئيس الدولة والوزارة ورئيس الدولة قد يكون ملكاً أو رئيس جمهورية، وهو غير مسئول سياسياً أمام البرلمان بينما الوزارة هي المسئولة أمام البرلمان. كما يتميز النظام البرلماني بالتعاون والمشاركة في ممارسة بعض الاختصاصات، وتتحدد أهم خصائص النظام البرلماني في وجود رئيس أعلى للدولة يسود ولا

يحكم. ورئيس الدولة هو الذي يعين رئيس الوزراء، وأن الوزارة وحدة برلمانية متجانسة، بمعنى أنها كتله برلمانية والسلطة التنفيذية لا تنفرد بإقرار السياسات، ويساندها في ذلك السلطة التشريعية، مما يعنى ضرورة دعم البرلمان للسياسات الحكومية، وعلى الرغم من ذلك تعتبر الحكومة مصدر للنشاط السياسي . وتمثل النرويج والمملكة المتحدة نموذجا للنظام البرلماني، وفيه توجد علاقة وثيقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتقوم السلطة التنفيذية على أساس الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية، وتعتبر الحكومة مسئولة أمام البرلمان، وتتبع النرويج أسلوب التسوية بين الجماعات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة التعليمية، وتعمل الدولة كشريك مع المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة التعليمية، وتتمتع المؤسسات غير الرسمية بالوضع القانوني الرسمي الذي يمكنها من المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة التعليمية.

أما النظام شبه الرئاسي فيجمع بين خصائص النظامين الرئاسي والبرلماني، ففي النظام شبه الرئاسي يوجد انفصال بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وُيعتمد على الانتخاب المباشر لكل من رئيس الجمهورية والبرلمان وهو هذا يماثل النظام الرئاسي، بينما يخالفه في المسئولية أمام البرلمان، وأيضا أمام الرئيس الذي لا يعتبر رئيساً للحكومة، ويتميز النظام شبه الرئاسي بتقليص دور الهيئة التشريعية لصالح رئيس الجمهورية والحكومة. بينما تمثل فرنسا النظام السياسي شبه الرئاسي، وفيه يعتبر رئيس الدولة هو مفتاح النظام السياسي وهو يجمع بين مزايا رئيس الدولة في كل من النظام الرئاسي والنظام البرلماني بعملية صنع السياسة التعليمية في نظام التعليم الفرنسي عملية تشاركية بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث يسمح النظام السياسى الفرنسي للمؤسسات غير الرسمية بالمشاركة في صنع السياسة التعليمية باعتبارها شريكا اجتماعيا من خلال الهيئات الاستشارية وبعض المجالس الحكومية .

وتختلف النظم السياسية في مدى تدخل الدولة في شئون الحياة تدخلاً تاماً أو جزئيا . فالنظام الاشتراكي مثلا عكس النظام الرأسمالي يقوم على تدخل الدولة في شئون الحياة.

كما تؤثر النظم السياسية على مدى المشاركة السياسية في صنع السياسة التعليمية باعتبارها أحد مقومات الديمقراطية. ففي الدول الديمقراطية يلعب ممثلي الشعب دورا أكبر في نقد السياسات، وفى إبداء آرائهم المعبرة عن آراء منتخبيهم، بدءا من صياغة الأهداف، وصنع السياسة واتخاذ القرار وحتى التنفيذ.

وتبني الديمقراطية على أساس مشاركة الجماهير في صياغة سياساتها.

وقد توصلت دراسة فيشيل ويستر إلى كيفية تحقيق المشاركة الديمقراطية في عملية صنع القرار التعليمي من تحليل أشكال الديمقراطية المقترحة بواسطة جون ديوي. كما تلتزم الدول الديمقراطية بتوسيع دائرة المشاركة في صنع السياسات العامة. ومن ضمنها السياسة التعليمية التي تمثل إحدى أهم سياساتها حيث يكون للمحليات الحق في صنع وتنفيذ السياسة التعليمية، ويشترك فيها أعضاء الهيئة التشريعية إلى جانب المحافظين وكذلك الجماعات الخاصة والأحزاب السياسية كما توضع آراء أولياء الأمور في الحسبان (أندراوس،35:2000).

ويختلف صنع السياسة العامة في الدول الديمقراطية عن صنع السياسة العامة في الدول الاشتراكية في القيم والأهداف، كما تختلف في أنظمة صنع السياسة، وفي بيئة صنع السياسة، حيث يلعب الفرد دوراً أكبر في تشكيل السياسة، وفى التأثير على السياسيين من خلال الاقتراع والانتخاب، ويلاحظ أن المواطن العادي له دور مهم في صنع السياسة، كما يشارك المواطنون بصور مباشرة ويصوتون ويقترعون على السياسات في استفتاءات عامة.

وهكذا يتضح دور الديمقراطية في صنع السياسة التعليمية بحيث تعد عملية صنع السياسة التعليمية في إطار الديمقراطية نتاج عملية توفيقية للمشاركة في السلطة في إطار يضمن دعم المجتمع الديمقراطي للهدف الرئيسي للتعليم وهو تزويد جميع المواطنين بالمعارف والقيم والمهارات التي تمكنهم من المشاركة الأمر الذي يضمن المحافظة على تكامل قيم التعليم الديمقراطي، ومن ثم فإن المحور الأساسي الذي يمكن من خلاله صنع السياسة

التعليمية في مجتمع ديمقراطي هو المشاركة، وفي ضوء هذا توجد معايير في تحليل السياسات للتحقق من الديمقراطية .

2-العوامل الاقتصادية :

من المؤكد أن هناك علاقة بين الأوضاع الإقتصادية لأي مجتمع من المجتمعات والأوضاع التعليمية في ذلك المجتمع، حيث إن كلا من النظام الاقتصادي و التعليمي جزء من المجتمع ككل، حيث يتضمن البعد الاقتصادي موارد الدولة وتوزيعها وميزانية التعليم،ونصيب الفرد من الموازنة العامة، كما تؤثر الموارد المتاحة على القرار التعليمي، وخاصة أن الموارد المحددة تقيد من اختيار البدائل، كما يؤثر مستوى التنمية الاقتصادية على طبيعة المطالب التعلمية أمام متخذي القرار(خليل، 2009: 91).

يشكل البعد الاقتصادي إطاراً لصنع السياسة التعليمية، يتضمن موارد الدولة وطبيعتها، وتوزيعها، وميزانية التعليم، ونصيب الفرد من الموازنة العامة. وما تمارسه علاقات التبعية من تأثير على صياغة السياسات العامة في الدول التابعة . كما تؤثر المحددات الاقتصادية على عملية صنع السياسة العامة في الدولة. من حيث تحديد مضمون وأهداف وأولويات السياسات العامة في الدول. ويؤثر مستوى التنمية على الموارد المتوافرة أمام صانع السياسة، خاصة وأن الموارد المحدودة تقيد من اختيار السياسة وتحد من البدائل، كما يؤثر مستوى التنمية الاقتصادية على طبيعة المطالب المعروضة على صانع السياسة، فمطالب المواطنين في الدول النامية تتجه نحو نصيب أكبر من الخدمات التعليمية. ويمكن توضيح أثر الظروف الاقتصادية على صنع السياسة التعليمية من زاويتين، هما البناء الاقتصادي والنظرية الاقتصادية. ويمكن تحديد العلاقة بين صنع السياسة التعليمية والبناء الاقتصادي في دول العالم الثالث في ضوء تحديد أهداف السياسة التعليمية، وأولوياتها تبعا لنوع البناء الاقتصادي الموجود، حيث تؤثر قلة الموارد ومحدوديتها على تلبية احتياجات السياسة التعليمية مما يفرض قيوداً على صانعي السياسات التعليمية، أما من زاوية النظرية الاقتصادية، فتنقسم البلاد إلى

بلاد رأسمالية تنطلق فيها المعاملات دون تدخل الدولة، وبلاد اشتراكية تتدخل فيها الدولة في المعاملات الاقتصادية. وتقوم الرأسمالية على أساس فلسفة واضحة تنعكس انعكاسا واضحا على إدارة التربية، حيث يلاحظ الشعب والهيئات المحلية هي المسئولة عن التعليم لا الدولة. كما تتضح العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي من خلال اهتمام السياسات بدور العنصر البشري في عمليات الإنتاج، وما يتطلبه من مهارات ترفع كفاءة الأداء.

ومن هنا أصبح ينظر إلى المدارس كمؤسسات رئيسية في خلق وابتكار المهارات اللازمة لدفع الأداء الاقتصادي.

كما تتضح العلاقة بين صنع السياسة التعليمية والعوامل الاقتصادية من خلال مفهوم التبعية. ودور المنظمات الدولية في صنع السياسة التعليمية مثل هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي، ومنظمة اليونسكو واليونيسيف، وتبنى الدول المختلفة لسياسات تتفق مع اتجاهات المنظمات الدولية، ويعطى مؤشراً لتأثير هذه المنظمات، والدور الذي تقوم به في مجال صنع السياسات التعليمية في دول العالم، ومن ثم تُبْنَى التوصيات الدولية للتعليم. ومثال على ذلك البنك الدولي أكبر هيئة لإقراض الدول في ميدان التعليم ولديه سياسة للصرف والاستثمار في هذا الميدان. وهناك الكثير من التساؤلات فيما يتعلق بدور البنك الدولي وشروطه ومدى استقلاليته أو تبعيته لبعض الدول الكبرى، وبالتالي سياساتها وتبنى سياسة الإقراض على البحوث التربوية التي جعلت من البنك وسيطاً بين الباحثين وصناع السياسة في الدول النامية، الأمر الذي أدي إلى توجيه الانتقادات إلى البنك لاعتبارات سياسية، بسبب تقديم القروض وتخصيصها لمشروعات معينة قد تكون مفروضة على الدول المقترضة إلى جانب مدة القرض وسعر الفائدة وتوزيع القروض.

وتؤثر سمات البناء الاقتصادي في الدول النامية على تحديد أهداف وأولويات السياسات ومستوى التنمية والموارد المتوفرة أمام صانعي السياسة العامة، ولاشك أن الموارد

المحددة في معظم الدول النامية تفيد في اختيار السياسة، كما يؤثر مستوى التنمية الاقتصادية على طبيعة المطالب المفروضة على صانعي السياسة.

3-العوامل البيئية:

يقصد بالعوامل البيئية، البيئة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي يتم فيها صنع السياسات العامة، ولاشك أن هذه البيئات لها سماتها وخصوصيتها التي تحدد ملامح صنع السياسات. ويحدد بيئة صنع السياسة التعليمية مجموعة من المحددات، يفرضها الإطار المحلى، وتشكل هذه المحددات خصائص بيئة صنع السياسة، وتتكون من مجموعة من المضامين الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية (خليل، : 95). وتعتبر بيئة صنع السياسة التعليمية نتاج لتفاعل القيم والسلوك في المجتمع كما تؤثر البيئة الاجتماعية بما فيها من مركزية، وديمقراطية، وإيجابيات وسلبيات على صنع السياسة التعليمية، كما تشمل العوامل الاقتصادية،السياسية، والاجتماعية.

يوجد اختلاف في عملية صنع السياسات العامة وهياكلها في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، وتشكل هذه القيود مجموعة من المحددات اقتصادية،اجتماعية، وسياسية حيث إن صنع السياسة التعليمية لا يتم بمعزل عن الأوضاع والمتغيرات الخاصة بالبيئة الداخلية لنظام السياسة التعليمية كما تؤثر البيئة المحيطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه ذلك النظام، الأمر الذي يستوجب ضرورة الاهتمام بدراسة تلك البيئة بنوعياتها المختلفة ليس فقط لما لها من أثر واضح على السياسات التعليمية بل أيضاً للتأكد من توافر الأوضاع البيئية الملائمة لوضع السياسات التعليمية الملائمة.

ومما سبق يتضح أثر العوامل البيئية في صنع السياسة العامة وبالتالي السياسة التعليمية.

4- العوامل الاجتماعية والثقافية:

تسهم سمات البناء الاجتماعي والثقافي في تشكيل إطار متميز لعملية صنع السياسات العامة في الدول النامية، من حيث البناء الطبقي السكاني بما يفرضه من ضغوط على عملية

التنمية، ومن أهم المتغيرات التي تحدد سمات البناء الاجتماعي، ارتفاع نسبة الأمية في الدول النامية مما يؤثر على صنع السياسات التعليمية من حيث حجم مشاركة المواطنين في صنع السياسة، وهو ما ارتبط في أدبيات التنمية باسم " أزمة المشاركة السياسية " الأمر الذي يؤثر على السياسات العامة وخلق أغلبية مؤيده لها . وبالتالي صعوبة التوصل إلى اتفاق حولها.

تتعدد المتغيرات الاجتماعية التي تؤثرعلى المنظمات ومن أهم هذه المتغيرات العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والتكافل الاجتماعي، والنظرة إلى القيم، والتقاليد والتعليم، ومجالات العمل المختلفة، الديانة، الهجرة السكانية الداخلية، ومعدلات نمو السكان. وتتكون ثقافة المجتمع من القيم والمعايير السلوكية التي تسود فيه مثل تقدير الحرية الفردية أو تقدير الجماعة، كما تتفاوت الثقافات تبعا لاختلاف المجتمعات من مجتمع لآخر(قنديل، **1991: 24**).

وبعد عرض العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على صنع السياسة التعليمية يكون من المناسب عرض المجالس النيابية ونظريات صنع السياسة التعليمية، وأساليب صنع السياسة التعليمية.

خامساً: المجالس النيابية ونظريات صنع السياسة التعليمية:

تناولت أدبيات السياسة عدة نظريات في صنع السياسة التعليمية تباينت في الأسس الفلسفية والفكرية التي تستند إليها، فالنظرية التعددية تركز على أهمية دور الدولة في صنع السياسة التعليمية، ودور الجماعات والسلطات المحلية والمنظمات الأخرى. ويتضمن هذا التحليل مبدأ أساسي هو أن السياسة التعليمية في بعض الدول تنتج عن شراكة بين الدولة والسلطات المحلية ونقابات المعلمين والأحزاب السياسية، وهذا يضمن توزيع السلطة، وأن يمارس كل شريك اختصاصاته بنوع من الاستقلال(**Deem، 2002: 193-203**).

ويستند الأساس الفلسفي للنظرية التعددية إلى فكرة وجود أكثر من مبدأ أساسي واحد للوجود، وهي الفكرة التي يتفق عليها مجموعة من الأنظمة السياسية مثل المملكة

المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر النظرية التعددية ضد النظرية البنائية، كما تركز على مبدأ التوازن بين الطبقة الرأسمالية والدولة من خلال المنظمات اللامركزية الصغيرة. وتؤكد حرية واستقلال المنظمات ووجود مصالح وقيم متصارعة في المجتمع ووجود مؤسسات يمكن من خلالها التعبير عن المصالح والآراء المختلفة، وعلى أحزاب سياسية متنافسة ويسمى النظام الديمقراطي التعددي أو الديمقراطي الليبرالي المتحرر كما تعتمد التعددية على فكرة إنشاء آليات استشارية تسمح بتدخل مستمر للمواطنين في التخطيط وصنع القرار(Shafritz،1675; 1998).

ويركز صنع السياسة التعليمية في التعددية السياسية على مبدأ المنافسة بين الجماعات الاجتماعية وجماعات المصالح، ويهتم هذا الأسلوب بالعلم والخبرة والتخطيط وصنع السياسة على أسس عملية وتقنية.

ومن أبرز الانتقادات التي وجهت للنظرية التعددية أن معظم الأنظمة البرلمانية تكون مصممة بطريقة تجعل من الصعب إنشاء أحزاب جديدة، وأن الشخصيات الحاكمة لا تسمح بتولي الأقليات العرقية مواقع السلطة. وتؤكد هذه النظرية على اتساع رقعة من لهم الحق في المشاركة في عملية صنع السياسة في الدولة (Jianrong،19 ;1999)، وعلى أهمية الانتخابات والمنافسة الحزبية كما تؤكد على الواقعية وأهمية القنوات المتعددة التي يمكن للمواطنين عن طريقها أن يشكلوا تطور السياسات العامة.

وتنقسم التعددية إلى تعددية تقليدية والتي تتميز بأنها ضد مفهوم الحاكم المطلق أو الديكتاتورية، وتعتمد على توازن القوى الاجتماعية لمنع الأحادية في الدولة. وأن الجدارة شرط للنظام السياسي الذي له أكثر من مصدر سلطة واحد. أما التعددية المعاصرة فهي تؤكد على توزيع القوى السياسية وأهمية الاختراع والانتخابات في النظام السياسي وتشترط وجود تشريعات لأنشطة جماعات الضغط . والتعددية هي إحدى تطورات المنهج الليبرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ركزت على أهمية جماعات المصالح وعلى وجودهم كقوة

سياسية لها قدرة على التأثير على صناع القرارات، وحرية التعبير، ورقابة الرأي العام على المؤسسات السياسية واتساع من رقعة المشاركين في عملية صنع السياسة في الدولة يعتبر الأساس الذي قامت عليه الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.

وعلى العكس من النظرية التعددية تؤكد النظرية الماركسية على دور الدولة في صنع السياسة التعليمية، وعلى مفهوم الطبقة الحاكمة، وأن التفاعل بين الولايات والدولة محور أساسي لفهم صنع السياسة التعليمية، وتقترح النظرية الماركسية أن السلطة تعتمد على القوة السياسية والاقتصادية، وأن تفاوت وتباين القوى لا يعني أن العمليات السياسية هي التي تقرر المتنافسون بها توزيع وتعدد المصادر، والدولة في النظرية الماركسية كلية الوجود والسياسة التعليمية هي نتاج الصراع بين الرأسماليين وقوة العمل، وتهتم النظرية الماركسية بدور الدولة والمقاطعات في صنع السياسة التعليمية وبالسياق الاجتماعي في فترة زمنية محددة، كما يهتم التحليل الماركسي بهياكل وبنى صنع السياسة والتي تعتبر أكثر من المؤسسة، وترفض النظرية الماركسية المشاركة السياسية كإحدى مقومات الديمقراطية.

وتتبنى جمهورية الصين الشعبية النظرية الماركسية في صنع السياسة التعليمية ومبادئها في تحديد أهداف السياسة التعليمية في الصين، بينما تحاول النظرية البنائية أو ما بعد الحداثة كما تسمى أحيانا أن تتلافى عيوب كلا من النظرية التعددية والنظرية الماركسية في صنع السياسة التعليمية وتؤكد على دور المؤسسات كعنصر رئيس وأساسي في فهم السياسة التعليمية، ويلاحظ اشتراك نظرية ما بعد الحداثة مع النظرية المؤسسية **Institutionalism** في التركيز على دور المؤسسات الحكومية كالبرلمان والأجهزة التنفيذية، والمحاكم والأحزاب السياسية في صنع السياسات التعليمية فالسياسات العامة تتحدد بصورة سلطوية من قبل تلك المؤسسات وتنفذ عن طريقها وتشمل المؤسسات التنظيمات الرسمية وغير الرسمية.

كما تركز النظرية المؤسسية على الإجراءات والمعايير والمستويات التي تضع قواعد العلاقات بين الأفراد والوحدات المختلفة ودراسة العمليات السياسية داخل المؤسسات

الحكومية مع التأكيد على الجانب السلوكي للمشاركين في عملية صنع السياسات(Anderson،14-15 ;2001). وأن يتم صنع السياسة التعليمية على عدة مستويات حكومية، وانطلاقا من هذا المفهوم توجد علاقة قوية بين المؤسسات السياسية والاستقرار السياسي، كما تركز النظرية المؤسسية على توحيد الآليات ومراقبتها من خلال المنظمات العامة ومدى تنفيذ القوانين التي يتم بواسطتها تسوية الصراعات السياسية والاجتماعية وتهتم بالعلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية من خلال مجتمع مؤسسي.

وترى النظرية المؤسسية أن عملية صنع السياسات في أي دولة تنطوي على أدوار مؤسسية وهى مسألة تشريعية تحكمها إجراءات وقوانين . كما أنها إجراءات تنفيذية وتقويمية، ويعتمد الشكل المؤسسي لعملية صنع السياسات العامة على النظام السياسي في المقام الأول ثم النظام الاجتماعي والاقتصادي.

تستند النظرية العقلانية إلى اعتبار أن السياسة العامة سياسة عقلانية رشيدة يعمل من خلالها صانعوا السياسة على استخدام أفضل الأساليب المنطقية لتحديد أفضل السبل لإقرار الأهداف، ويركز النموذج العقلاني على العمليات الإدارية وعمليات اتخاذ القرار ونماذج التحليل المنطقي وهى عمليات تتطلب نظما تحليلية ومنطقية.

وتنتمي العقلانية السياسية إلى أنصار القرارات وهى تركز على الجوانب السياسية المتعلقة بالقرار أكثر من تركيزها على بقية الجوانب الأخرى من ناحية والارتباط الوثيق بين الإدارة والسياسة من ناحية أخرى.

ويمثل الاتجاه العقلاني في صنع السياسة العامة كل الاتجاهات التي تتعامل مع عملية التخطيط الإداري وصنع السياسات العامة على أساس أنها عملية تخطيط تحتاج إلى شبكة من المؤسسات ويقوم بها صناع السياسة والمدراء والخبراء في المجالات الهامة .

ويفترض صنع السياسة التعليمية من خلال النظرية العقلانية تحديد أنسب الطرق لصنع السياسة التعليمية، وكذلك متابعة تحقيقها لأهدافها، حيث يتم ترتيبها من حيث

أهميتها في ضوء موارد وظروف المجتمع ودراسة الاختيارات المتاحة ومن ثم تحديد نتائج السياسة التعليمية والمقارنة بين البدائل والنتائج ثم اختيار أفضلها للوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعة.

وتركز نظرية الجماعة Group theory على أن صنع السياسات نتاج لتنافس جماعات المصالح في التأثير على صنع السياسة التعليمية بما يكفل الدفاع عن حقوق ومصالح أفرادها، ويعد تحليل أصحاب المصالح من الطرق التي ينبغي لصناع القرار تحليلها، وفريق التخطيط بالمؤسسة اتخاذها للمشاركة في السياسات الخاصة بالمؤسسة .

سادساً: المجالس النيابية وأساليب صنع السياسة التعليمية:

تتنوع أساليب صنع السياسة التعليمية باختلاف النظم السياسية واختلاف توازن القوى السياسية وتشمل أساليب صنع السياسة التعليمية:

أ- المساومة : ويتضمن أسلوب المساومة مفاوضات وحلولاً وسطية لتحقيق التعاون بين القادة والإداريين من أجل تحقق المصلحة العامة، وتتم اتباع المساومة كسياسة دولية في كل المجتمعات لتحقيق المصلحة العامة. وتُعد أسلوبا هاماً لتحديد أفضل الاختيارات المطروحة للحصول على الموافقة.

ب- تكوين الائتلاف : تستخدم بعض الجماعات أسلوب الائتلاف أو التحالف لتحقيق أهدافها في عملية صنع السياسة، ويتم ذلك من خلال الاشتراك في عدد من المنظمات والاتفاق على هدف ما وحشد كل القوى لإنجازه.

جـ- التنافس : نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف مثال ذلك تنافس الساسة من أجل الظفر بأصوات الناخبين، وتنافس الأحزاب في سبيل إحراز نصر انتخابي وتنافس الدول من أجل الحصول على مكاسب اقتصادية، ويعتمد المتنافس على تحقيق مرماه دون أن يقدم أدنى فائدة للخصم، وقد يلجأ المتنافسان إلى المساومة حفاظاً على وجودهما كما في حالة تكوين الائتلاف الحكومي.

د- الصراع : يحدث الصراع عندما تتعارض أهداف الفاعلين بصورة مباشرة، وحينما يؤدي نجاح أحد الطرفين إلى التسبب في خسائر مباشرة للطرف الآخر.

هـ- التعاون: يتم التعاون عندما يستحيل فوز طرف دون الطرف الآخر حينئذ يتم تعاون كل القوى، ويحدث ذلك في مواقف نادرة جدا فعلى سبيل المثال عند التقدم بمشروع القانون أو عرض برنامج يتعاون كل الأعضاء ويتم الإعداد لمشروع القانون قبل عرضه على الهيئة التشريعية.

ويلاحظ أن أساليب صنع السياسة التعليمية تختلف باختلاف النظم السياسية، فأسلوب التسوية أو المساومة يتم استخدامه في النظم التي تسمح ببقاء الساسة في مناصبهم لمدة طويلة، وهو أسلوب يتبع بين الساسة والمواطنين و جماعات المصالح. وتلجأ الدول المتعددة الأحزاب إلى استخدام أسلوب التنافس في سبيل الحصول على مكاسب اقتصادية أو غيرها وأحيانا يلجأ المتنافسان إلى التسوية أو المساومة في حالة تكوين الائتلاف الحكومي مثل انجلترا . بينما يستخدم أسلوب الصراع حينما تتعارض أهداف الفاعلين، و قد يكون الصراع عنيفا ويدفع إلى حدوث تسوية. أما أسلوب التعاون فتستخدمه كل النظم السياسية ويتطلب هذا الأسلوب تدفق المعلومات بانتظام إضافة إلى التنسيق والتشاور والتكيف بين صانع السياسة.

وبعد عرض المجالس النيابية وأساليب صنع السياسة التعليمية، يمكن عرض بعض الآليات والأساليب التي تستعملها الدول المختلفة في صنع سياستها التعليمية والتي تمثل جزءا من عملية صنع السياسة العامة في تلك الدول، ويتم تناولها على النحو التالي:

آلية إعلان الوثيقة.

تقوم معظم الدول بإعلان وثيقة تتضمن ملامح سياستها التعليمية والتغير المنشود، ففي مصر صدرت في الثمانينيات عدة وثائق تبلور السياسة التعليمية مثل وثيقة تطوير التعليم فى مصر- سياسته وإستراتيجيته- خطة تنفيذه 1987، وفى التسعينيات صدرت عدة وثائق

تحمل عنوان مبارك والتعليم، وفى إنجلترا أصدر حزب العمال وثيقة التميز في المدارس عـام (Department. 1997;)، "ووثيقة النجاح للجميع، وإصلاح التعليم الإضافي والتدريب Department For Education And Skills Creating Opportunity Releasing) 2003،Potential)، ووثيقة الورقة البيضاء إستراتيجية المهارات للقرن الواحد والعشرين(Department For Education And Skills : The White Paper 2003،Skills Strategy 21st Century).

وغالباً ما يسبق صدور هذه الوثائق التعليمية عدة خطوات تطبيقية، مثل عقد الندوات التي تناقش فيها مجموعة من المشكلات، ومثل المؤتمرات المتخصصة، التي تضم نخبة ممتازة من أهل الاختصاص والخبرة، وورش العمل.

2- آلية الاستفتاء:

وتمثل هذه الآلية أولى الخطوات التي تقوم بها أي حكومة عند الشروع في أي إصلاح تعليمي، وبمقتضى ذلك توجه الحكومة استفتاء حول جوانب الإصلاح التربوي المطلوب، ويتم توجيهه إلى التربويين لأخذ رأيهم، وتكون التقارير والإجابات عن هذا الاستفتاء بداية الإصلاح التربوي المطلوب عند صنع أي سياسة، كما تمثل الاستجوابات وطلبات الإحاطة أدوات للرقابة البرلمانية على صنع السياسة التعليمية بحيث يجد الوزير نفسه مطالبا أمامها بأن يلقى بيانا عن السياسة التعليمية لوزارته، وهذا البيان يمثل وثيقة عن السياسة التعليمية.

3- آلية الندوات والمؤتمرات التربوية :

وتُعد مجالا خصبا لمناقشة قضايا ومشكلات التعليم، ومن أمثلة المؤتمرات ذات الأثر الكبير في صنع السياسة التعليمية مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي 1992، مؤتمر تطوير مناهج التعليم الإعدادي 1994. إذ جاء في توصياتها اعتبار مرحلة رياض الأطفال جزءاً من التعليم الأساسي والإلزامي، وتقسيم التعليم الابتدائي إلى مستويين أحدهما يضم الصفوف الثلاثة الأولى والأخر يضم الصفوف الأخيرة، وتطوير مناهج التعليم الابتدائي وتخطيطها بما

يساعد على استجابة التعليم الابتدائي لمتطلبات نمو الطفل، وتحقيق التوازن بين الهدف القومي والهدف التنموي للطفل.وإدخال اللغة الإنجليزية من الصف الرابع وتقليل أعداد الكتب المدرسية وتنويعها وفقا لطبيعة البيئة المحيطة.وتطوير الإدارة المدرسية بما يرفع من جودة العملية التعليمية (الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم :توصيات مؤتمر تطوير التعليم الابتدائي : عقد في الفترة من 18 – 20 فبراير عام 1993،450) .

4-التأثير على الرأي العام (أجهزة الإعلام والصحافة) :

تلعب أجهزة الإعلام، الصحافة التربوية، المجلات، والدوريات المتخصصة في مجال التعليم دوراً في صنع السياسة التعليمية بما تعرضه من أفكار وآراء تتعامل مع هذه السياسة.

5- ورش العمل ومداولات المائدة المستديرة :

بعد القيام بالدراسات والبحوث كخطوة أولى في سبيل إعداد سياسة تعليمية يلي هذه الخطوة تكوين ورش عمل تحضيرية تظل منعقدة لعدة أيام وبعد الانتهاء من ورش العمل يتم التوصل إلى تقرير.

6-- آلية الشبكات المساندة لصناعة السياسات :

تلعب آلية الشبكات المساندة دوراً بارزاً في عملية صنع السياسة والتنسيق بين الأجهزة المختلفة ومراقبة تنفيذها وكسب التأييد الشعبي لهذه السياسات من خلال دور كل من جهاز الخدمة المدنية، والشبكات المهنية التي تلعب دوراً في تعزيز تعلم الطلاب، وكذلك من خلال مجالس الآباء، والمجالس المحلية.

7-آلية المجالس الاستشارية :

تعتبر المجالس الاستشارية أحد الملامح الهامة لتجارب دول شرق آسيا ذات الأداء التنموي العالي في صنع السياسات، وهى التي يتم بمقتضاها إشراك القطاع الخاص مع الحكومة في صنع السياسات العامة، وتقوم الوزارات بتشكيل هذه المجالس وتضم ممثلين من

الحكومة ومن نقابات العمال والمؤسسات الأكاديمية، الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الصحفية وتناقش هذه المجالس السياسات التنموية التي تقع في اختصاصها.

ومما سبق يلاحظ أن استخدام آليات محددة في صنع السياسة التعليمية يرتبط بكيفية صنع السياسة التعليمية في كل دولة، وهى جزء من آليات صنع السياسة العامة للدول، كما ترتبط آليات صنع السياسة العامة بالنظام السياسي، وبنظام إدارة التعليم فيها، فالدول الديمقراطية تستخدم آلية الاستفتاء مثل انجلترا مثلا . والدول التي يكون نمط إدارة التعليم فيها لامركزيا تلعب فيها آلية الشبكات المساندة دوراً كبيراً في صناعة السياسات من خلال شبكات الجمعيات الأهلية والشبكات المهنية مثل اتحادات ونقابات المعلمين.

الخلاصة:

ارتبط حجم نشاط المؤسسات غير الرسمية والتي شملت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية بمدي توفر الحرية والديمقراطية في المجتمع، ففي الدول الديمقراطية تقوم هذه المؤسسات بدور تشاركي في صنع السياسة التعليمية بينما في الدول الاشتراكية يكاد يكون دورها غير ملموس وتقتصر على المساندة والتأييد لسياسات الدولة وفى بعض الدول الاشتراكية تقوم هذه المؤسسات بعمل قنوات لتوصيل آراء الشعب للدولة، وتعتبر جزءا من السياسة الأمنية للسلطة وتلعب دورا تعبوياً لصالح النظام.

وتتأثر عملية صنع السياسة التعليمية بعدد من العوامل والمتغيرات منها العوامل السياسية وتتمثل في النظام السياسي القائم وفى ضوء فصنع السياسة التعليمية في النظام الرئاسي يختلف عنه في النظام البرلماني، وكذا شبه الرئاسي ويتحدد النظام السياسي في ضوء فصل أو دمج السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتختلف النظم السياسية الديمقراطية عن الدول الاشتراكية في مدي تدخل الدولة في شئون الحياة، وقد يكون تدخلاً

تاماً أو جزئياً وكذلك على مدى المشاركة السياسية والشعبية والمحليات في صنع السياسة التعليمية.

كما تعد عملية صنع السياسة التعليمية تمثل جزءا هاما من السياسة العامة للدولة، وتشترك في القواعد والأسس والأساليب التي تتم في ضوئها عملية صنع السياسة العامة، وقد أوردت أدبيات السياسة عدة نظريات في صنع السياسة التعليمية تباينت في الأسس الفكرية والفلسفية ومنها النظرية التعددية، النظرية العقلانية، نظرية التدرج البطيء، نظرية الجماعة وتركز النظرية التعددية على دور مؤسسات الدولة في صنع السياسة التعليمية وتعددها، بينما يعتمد الأساس الفلسفي للنظرية العقلانية على استخدام أفضل الأساليب المنطقية لإقرار الأهداف باستخدام نماذج التحليل المنطقي، ومن ثم اتباع خطوات متسلسلة زمنياً ومنطقياً بينما تختلف نظرية التدرج البطيء عن النظريتين السابقتين حيث تفترض وجود سلطة تنفيذية مسئولة تجسد وتمثل قيم المجتمع، وأن تتم عملية صنع السياسات التعليمية من خلال المشاركة الحزبية ومشاركة جماعات المصالح ولكن في أضيق الحدود، وأن قرارات السياسة التعليمية السابقة لها تأثير على القرارات الحالية في حين ترى نظرية الجماعة أن السياسة التعليمية هي نتاج لتنافس جماعات المصالح المختلفة ونتيجة للحلول التوفيقية.

الفصل الثاني

دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية والرقابة على تنفيذها في المملكة المتحدة



دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية والرقابة على تنفيذها في المملكة المتحدة

تناول الفصل السابق دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية بشكل عام، و سوف يعرض هذا الفصل صنع السياسة التعليمية في المملكة المتحدة و دور المجالس النيابية في صنع هذه السياسة، وسوف يتم عرض أهم القوى و العوامل المؤثرة في دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية .

اولاً : السياق المجتمعي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، " **United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland** "، أو المملكة المتحدة اختصاراً. هي دولة تجمع شعوب، إنجلترا، اسكتلندا، ويلز (بريطانيا العظمى) وأيرلندا الشمالية. تقع شمال غرب القارة الأوروبية، يحيط بها بحر الشمال، القنال الإنجليزي والمحيط الأطلسي. كما تدخل العديد من الجزر والمناطق ضمن سيادة التاج البريطاني، على غرار جزيرة مان ومناطق ما وراء البحار (المستوطنات البريطانية)(هاشم، **1992**: **210**).

والنظام الرسمي للمملكة المتحدة هو الملكية الدستورية مع حكومة تتمتع بسلطات تنفيذية، تحكم باسم الملك، و يتم مساءلتها من طرف البرلمان عن طريق الشعب، و مدينة لندن هي مقر هيئات الحكومة . وتعتبر إليزالبث الثانية الحاكم الأول و رأس الدولة في المملكة المتحدة، تولت منذ **1952** م وتم تتويجها رسميا سنة **1952**م، و تشكل الجوانب البروتوكولية أكثر أعمال الملكة اليوم، السلطة السياسية الحقيقية بيد رئيس الوزراء[2].

---

[1] http:www.ar.wikipedia.org/wiki، visited in (5/7/2010).

والإنجليزية هي اللغة الأولى في البلاد. هناك لغات محلية أخرى، الويلزية ((Welsh، الغايليكية (Gaelic) في إسكتلندا، الأيرلندية (Irish) والعديد من اللهجات الاسكتلندية.

والدين الرسمي المتبع في المملكة المتحدة هو المسيحية وفق تعاليم كنيسة إنجلترا. يعرف أتباع هذه الكنيسة بالكاثوليك ويمثلون الغالبية. وعلى الرغم من أن المسيحيين يمثلون 81٪ من سكان المملكة المتحدة، إلا أن المجتمع البريطاني متعدد الأديان، يسعى دائما لتعزيز مبادئ التسامح والانسجام الديني، حيث تمارس بحرية كاملة شعائر جميع المعتقدات الأخرى.

بينما يختلف السكان من حيث الأصل فهم متنوعون و الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (1)

يوضح تنوع السكان في المملكة المتحدة

الجماعات العرقية	السكان	٪ من إجمالي*
بيض	898،153،54	٪1،92
مختلط	117،677	٪2،1
هنود	411،035،1	٪8،1
باكستانا	285،747	٪3،1
بنجلاديش	063،283	٪5،0
آسيويون آخرون (غير صينيين)	644،347	٪4،0
كاريبيون آخرون	876،565	٪0،1
أفريقيون سود	277،485	٪8،0
سود (آخرون)	585،97	٪2،0
صينيون	403،247	٪4،0
آخرون	615،230	٪4،0
* نسبة مئوية لسكان المملكة المتحدة		

وتتشكل المملكة المتحدة من أربعة أجزاء أو أقسام هي: إنجلترا، اسكتلندا، ويلز وأيرلندا الشمالية. أما إداريا فتنقسم إلى أربع فروع إدارية[1]

- الفرع الإداري لانجلترا، (منطقة إنجلترا)
- مجلس منطقة إسكتلندا
- دائرة ويلز الوحدوية
- الفرع الإداري لأيرلندا الشمالية

وبالنسبة للقضايا القانونية تخضع كل من ويلز و إنجلترا لنفس المنطقة القضائية.

كما تتميز بلاد ويلز بتضاريس جبلية، أعلى قمة سنودون (**Snowdon**) ترتفع بـ(**1085**) مترا فوق مستوى سطح البحر. تشمل المنطقة جزيرة انغليزاي في الشمال. تقع أكبر المدن و العاصمة كارديف (**Cardiff**) جنوب ويلز، تتنوع شكل التضاريس في إسكتلندا، أراضي منخفضة في الجنوب و الشرق، ثم أراضي مرتفعة (**highlands**) في الشمال و الغرب، تحوي المنطقة قمة بن نيفيس (**Ben Nevis**) الأعلى في الجزيرة البريطانية (**1343**م). تتواجد العديد من الأذرع البحرية و بعضها عميق جداً على غرار فيرث (**firth**)، لوخ (**loch**)، كما تنتشر العديد من الجزر شمال المنطقة، أهمها: هيبريدز (**Hebrides**)، جزر أوركني (**Orkney Islands**) وشتلاند (**Shetland Islands**). أهم المدن إدنبره (**Edinburgh**)، غلاسغو (**Glasgow**) وأبردين (**House Of Lords**) (**Aberdeen**)

House Of Lords Parliament Archives Http:// ،Record Office

.((The Stationary Office Ci. Uk .Visited in (12/10/2009 Www.Parliament

تشكل أيرلندا الشمالية المنطقة الشمالية لجزيرة أيرلندا. تنتشر الهضاب في كامل مساحة البلاد. أهم المدن بلفاست (**Belfast**) وديري (**Derry**)، وتتشكل المملكة المتحدة من

---

[1] :(.(visited in (5/7/2010،http:www.ar.wikipedia.org/wiki)

حوالي **1098** جزيرة صغيرة، بعضها طبيعي و بعضها الآخر صناعي، تم تشكيلها عن طريق الصخور و الأخشاب، مع الزمن توسعت هذه لتشكل براري طبيعية.

والمملكة المتحدة قوة رائدة في التجارة العالمية ومركز مالي أيضا، تملك اقتصادا رأسماليا، وواحدة من أكبر الاقتصاديات في العالم الغربي. خلال العقدين الماضيين تمكنت الحكومة من تخفيض العجز في الموازنة عن طريق برنامج خصخصة. الزراعة قطاع متطور جداً، وتعتمد المملكة في الأغلب على الزراعة المكثفة والآلية والتي تعطي مردودا يعد الأكبر في الإتحاد الأوروبي. رغم أن القوة العاملة في هذا القطاع لا تمثل إلا1٪ من مجموع القوى العاملة في البلاد إلا أن المنتجات الزراعية تغطي60٪ من الاحتياجات المحلية. تملك المملكة مخزونات معتبرة من المواد الأولية كالفحم، الغاز الطبيعي والنفط. تمثل عائد هذه المواد10٪من الناتج المحلي الأولي، ويعتبر هذا المعدل، من بين أعلى المعدلات في الدول الصناعية. تمثل الخدمات البنكية، التجارية والتأمينات نسبة كبيرة من الناتج المحلي الأولي، وتتزايد هذه النسبة على حساب القطاع الصناعي الذي أخد دوره يتناقص تدريجيا(**Thrup**،33 ;2002).

وتعتبر المملكة المتحدة إحدى الدول الصناعية الكبرى، والتي تبحث لنفسها دائما عن مكان متقدم بين دول العالم الكبرى وتضم المملكة المتحدة إنجلترا، وويلز، واسكتلندا، وشمال أيرلندا. وينظم التعليم في كل مقاطعة من هذا المقاطعات طبقا لقوانين برلمانية منفصلة، كما تمول كل مقاطعة منها وتدار على حدة، وسوف يقتصر الدراسة على انجلترا باعتبارها تمثل نموذجا أكثر انتشارا لإصلاحات التعليم في المملكة المتحدة(**Hougll**،183 -124 ;).

تتمتع المملكة المتحدة بنظام مركزي قوي، مع احتكار برلمان وستمنستر (**Westminster Parliament**) في لندن لأغلب القرارات السياسية الهامة في البلاد. إلا أنه و منذ سنوات قليلة بدأت بعض هذه الصلاحيات في الانتقال إلى المجالس المحلية في كل من اسكتلندا وويلز.

يفتتح الملك الدورة البرلمانية بإلقاء خطاب، ويتضمن الخطاب الذي تعده الحكومة الخطوط العامة لبرامج الحكومة خلال الدورة البرلمانية، وهناك أحزاب مختلفة أهمها، حزب المحافظين ((Conservative Partyوحزب العمال (Labour Party) وحزب الأحرار الديمقراطيين (Liberal Democrats)، وأي حزب يحصل على الأغلبية في مجلس النواب، يتولى الحكم ويصبح زعيم الحزب رئيساً للوزراء بتكليف من الملك أو الملكة. ثم يختار رئيس الوزراء وزراء لحكومته من بين النواب والمنتمين إلى حزبه. الحكومة مسؤولة في أعمالها أمام البرلمان[1]

يعتبر البرلمان المرجع القانوني الأعلى في البلاد و يتألف من مجلسين:

- مجلس اللوردات أو مجلس الشيوخ : يضم **290** عضوا من الأساقفة واللوردات وسلطاته محدودة جداً.
- مجلس العموم أو مجلس النواب: هو السلطة التشريعية الحقيقية ويتألف من **650** نائباً ينتخبهم الشعب لمدة أقصاها خمس سنوات.

ويعتبر التعليم إلزاميا للمرحلتين الابتدائية والثانوية وتمتد المرحلة المدرسية للطالب من عمر خمس سنوات إلى 16 عاما، حيث يتقدم الطالب لامتحان المستوى العادي أو المستوى المتقدم وتنقسم المدارس في المملكة إلى نوعين من المدارس هذه المدارس إما حكومية ويدرس بها الغالبية العظمى من الطلاب حيث تبلغ نسبتهم حوالي 95 ٪ من إجمالي الطلاب، أو خاصة ويدرس بها حوالي 5 ٪ من إجمالي الطلاب.

ثم يأتي بعد ذلك التعليم العالي، والذي يتكون من الجامعات والمعاهد البوليتكنيكية البريطانية، وكذلك كليات ومعاهد التعليم العالي(Tylor، 99; 199).

---

[1] **Race ، Richard W . " : Analysing Ethnic Education Policy Making In England And Wales Http:// www.Shef.Ac.Uk/Socst/Shop/Race_Article.Pdf.**

ويمتاز التعليم في المملكة بوجه عام بعدة سمات، من أهم هذا السمات والتي لها علاقة بالدراسة الحالية وهي أن المسئولية التربوية موزعه فيها بين الحكومة والسلطة التعليمية المحلية ورجال التربية المتخصصين.

وبعد الحرب العالمية الثانية وهبوط مستوى المملكة المتحدة عن المستوى الأول، فأدركت حقيقة أن عبء النهوض بالمجتمع البريطاني يقع في المقام الأول على التعليم بمراحله المختلفة، وخاصة التعليم التقني، والذي سوف يساعد في التقدم الصناعي الذي تحتاج إليه لتحقيق أهدافها (Ahier، 6-27; 1982).

وقد كانت وسيلة المجتمع الإنجليزي لإحداث التغيرات في النظام التعليمي، من أجل تحقيق أغراضه، إصدار تشريعات ملزمة يحترمها كافة أفراد المجتمع استنادا لما هو معروف عن الشعب الإنجليزي من التزامهم الصارم للقواعد والقوانين(Gosden، 1983; 92 - 115).

ومن هنا يبرز دور البرلمان البريطاني باعتباره جهة الاختصاص في ذلك،حيث يعد البرلمان الانجليزي من أقوى وأقدم البرلمانات في العالم.

ثانياً :التعليم والسياسات التربوية في المملكة المتحدة :

ينقسم النظام التعليمي في إنجلترا وفقا لقانون بتلر إلى ثلاث مراحل، وأول هذه المراحل، المرحلة الابتدائية للأطفال فيما بين سن الخامسة والحادية عشر أو الثانية عشرة يليها المرحلة الثانوية ثم مرحلة ما بعد التعليم الإضافي .

وقد حدد قانون التعليم لسنة1996 النظام التعليمي في إنجلترا في ثلاث مراحل هى:[1]

1. مرحلة التعليم الابتدائي:

---

[1] Act 1996" Http:// Stationery Office Majesty's Her Www.Legislation.Hmso . Gov. UK/Acts/Acts/1996. Visited in (11/3/2010)

التعليم الابتدائي "هو تعليم نظامي يتناسب مع متطلبات الطلاب الذين لم يصلوا لسن العاشرة وستة شهور." وتشمل مرحلة ما قبل المدرسة حيث تقدم بعض السلطات التعليمية المحلية تعليما لتلاميذ هذه المرحلة في صورة فصول تعليمية ملحقة بالمرحلة الابتدائية تستقبل أطفالا دون الخامسة كمرحلة تهيئة لهم، قبل دخول المرحلة الابتدائية ولا تفرض مصروفات مدرسية للالتحاق لأبناء المدارس الحكومية. ويبدأ كل الطلاب تعليمهم الرسمي في إنجلترا عند سن الخامسة. وينتهي التعليم الإلزامي في إنجلترا عند سن السادسة عشرة وبذلك تكون مدة التعليم الابتدائي في إنجلترا ست سنوات للمرحلة الابتدائية وسبع سنوات للمرحلة الثانوية من سن **11** إلى **18**. ومعظم المدارس الابتدائية مشتركة (بنين وبنات) وتوجد مناطق تعليمية تأخذ بالنظام الثنائي (ابتدائي ثم ثانوي) وأخرى تأخذ بالنظام الثلاثي (ابتدائي – متوسط – ثانوي).

وتنقسم المرحلة الابتدائية في النظام الأول إلى مدرستين هما (البيجاوي، **1995**: **159**):

أ- مدرسة الأطفال: ومدتها سنتان من سن الخامسة حتى سن السابعة، وتدخل هذه المرحلة في فترة الإلزام في إنجلترا، وتعتبر مرحلة إلزامية مجانية وتتم في أبنية مستقلة أو في أبنية مشتركة مع المرحلة الابتدائية، ويتعلم الطفل في هذه المرحلة مبادئ القراءة والكتابة والحساب ويكتشف بيئته المحيطة به.

ب- مدرسة الصغار : مدتها أربع سنوات بعد سن السابعة حتى الحادية عشرة.

النظام الثاني: تنقسم المرحلة الابتدائية في إنجلترا إلى ثلاثة أقسام(حلمي، وعبد المجيد : **322**).

مدرسة الحضانة: ويقبل بها الأطفال من سن الثالثة إلى سن الخامسة.

أ- مدرسة الأطفال: وهي بداية التعليم الإلزامي ويلحق بها الأطفال من سن الخامسة إلى سن السابعة.

ج- المدرسة الابتدائية: ويطلق عليها مدرسة الصغار ويلتحق بها الصغار من سن السابعة إلى سن الحادية عشرة. وتوجد هذه المدارس عادة منفصلة ولكننا نجد أحيانا مدرسة تجمع بين مدرسة الحضانة ومدرسة الأطفال، كما نجد مدرسة تجمع بين مدرسة الأطفال والمدرسة الابتدائية. وتهتم المدرسة المتوسطة بتلاميذ المرحلة العمرية 8 – 9 سنوات فتكون بذلك حلقة الوصل والانتقال بين التعليم غير الإلزامي في المراحل المبكرة والتعليم الإلزامي في المراحل المتأخرة.

2. مرحلة التعليم الثانوي:

حدد قانون التعليم لعام **1996**، التعليم الثانوي :"بأنه تعليم نظامي يتناسب مع الطلاب في عمر التعليم الإلزامي وهم الطلاب فيما بين سن (12– 19 سنة) **Senior pupils** أو الطلاب الذين لم يصلوا لسن **12** سنة **Junior pupils** " وهي مدارس تقدم نوعين من التعليم للطلاب في المرحلة العمرية من **16** – 19 سنة أحدهما تعليم غير أكاديمي والآخر تعليم أكاديمي. وتتنوع المدارس الثانوية حيث يوجد مدارس النحو **Grammar schools** وتقدم لطلابها تعليما أكاديميا عاما للفئة العمرية من **11** – 18 أو 19 سنة . والمدارس الثانوية الحديثة **Secondary Schools Modern** وتقدم لطلابها تعليما أكاديميا عاما للفئة العمرية من **11** – 16 سنة على ألا يتركوا المدرسة قبل هذا السن الإلزامي. أما الكليات المتوسطة(تؤهل لتقديم الخدمات) **Tertiary Colleges** هي مرحلة دون التعليم الجامعي تقدم تعليم بعد سن **16** سنة، سواء بنظام الانتظام لكل الوقت أو بعض الوقت.

3. مرحلة التعليم الإضافي: Further education:

هو تعليم نظامي لكل الوقت ولبعض الوقت ملائم لمتطلبات الأفراد الذين تعدوا سن التعليم الإلزامي ويشمل التعليم المهني والاجتماعي والرياضي والتدريب، ويعتبر قانون

1996 أن التعليم الذي يقدم للأفراد الذين وصلوا لسن 19 سنة يعد تعليما إضافيا Further education وليس تعليما ثانويا[1]

أنواع المدارس في المملكة المتحدة[2]

المدارس المستقلة (الحرة): Independent School

المدارس المستقلة (الخاصة). وهي أي مدرسة تقدم تعليما طول الوقت لخمسة طلاب أو أكثر في عمر التعليم الإلزامي أوفي سن أكبر أو أصغر،وهي ليست من المدارس التي تتلقى دعما من السلطات التعليمية المحلية ويتم تمويلها بشكل خاص و لها الحرية في أن لا تتبع المنهج القومي .

1. المدارس المدعمة Grant maintained schools:

وهى المدارس التي تتم إدارتها وتأسيسها بواسطة هيئة إدارة مدرسية طبقا لقانون التعليم لسنة1993، وقد تكون مدرسة ثانوية أو مدرسة ابتدائية.

والمدارس المدعمة تدار عن طريق الإدارة الذاتية المستقلة عن إدارة تدير المدارس العامة ويتم تمويل المدارس المدعمة مباشرة من الحكومة، ويتوقف مقدار التمويل على أعداد الطلاب الذين يقبلون على الالتحاق بهذه المدارس (تم إنشاء 1000 مدرسة عام 1997) ، ويحق لهذه المدارس في الإدارة الذاتية وتحديد برامج الدراسة فيها .

2. مدارس المقاطعات County School:

هي المدارس الثانوية أو الابتدائية التي يتم إدارتها بواسطة السلطات التعليمية ويتم تأسيسها بواسطة السلطات التعليمية المحلية. ويتم دعم وتمويل وتوجيه معظم المدارس بواسطة السلطات التعليمية المحلية أكثر مما يجمع من الضرائب المحلية .

---

1 (Education System In England State And Private Sector :
Http:/// Www.Intense.Co.Uk/Doc-Pic/System/England.Htm Date 28/4/2009)

2)Education Act 1996" Http:// Stationery Office Majesty's Her Www.Legislation.Hmso.Gov. UK/Acts/Acts/1996

3. المدارس التطوعية **Voluntary school**

الاختيارية والتي يتم تقديمها من جانب المؤسسات والهيئات الأخرى.

ويلاحظ أنه يوجد في إنجلترا تنوع في المدارس وأسلوب، وبعضها وطريقة إدارتها. بعضها يتم إدارتها بواسطة السلطات التعليمية المحلي، وبعضهاا يتم إدارتها وتأسيسها بواسطة هيئة مجلس الإدارة المدرسية، وأخرى يقدم لها السلطات التعليمية المحلية الدعم. ويمكن الآن أن ننتقل إلى كيفية صنع السياسة التعليمية في إنجلترا. والأجهزة المسئولة عن عملية الصنع.

وبعد هذا العرض حول نظام التعليم في المملكة قد يكون من المفيد أن ننتقل للمؤسسات الرسمية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في المملكة.

- المؤسسات الرسمية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في المملكة المتحدة:

يتمثل المعنيون بصياغة السياسة التعليمية على المستوى القومي في الهيئات الرسمية الملكة والبرلمان ومفتشو صاحبة الجلالة Her Majesty's Inspectors ومجلس الوزراء.

1. دور الملكة **The Queen**:

الملكة هي الرئيس الأعلى للدولة في بريطانيا وتملك حل البرلمان وتعين رئيس الوزراء وملوك بريطانيا يتولون الحكم بالوراثة. ومن خصائص النظام البريطاني عدم مسئولية الملكة السياسية أمام البرلمان وإنما المسئول أمام البرلمان هو الوزارة، طبقا للمبدأ القائل "الملك يسود ولا يحكم".، ويميز الإنجليز بين الملك كشخص طبيعي والتاج **The crown** الذي يعتبر مؤسسة قانونية تمتلك مجموعة من السلطات يطلق عليها **prerogatives** وأن عبارة الحاكم الأعلى تشير إلى الملك كفرد وعبارة التاج تشير إلى المملكة كنظام، وتعني السلطة التنفيذية العليا في الدولة وتتلقى الملكة معلومات منتظمة عن سير الأمور، والملكة تستشار ولكن لا تقرر وتحتفظ بحق التصديق على القوانين وتوقيع أوراق الدولة بحكم موقعها كرئيس للدولة

ورئيس للسلطة التنفيذية في حين تنتقل الممارسة الفعلية إلى رئيس الوزارة (علوان، الدليمي، 2001: 111).

2 . دور البرلمان The Parliament :

يمثل البرلمان في إنجلترا أعلى سلطة تشريعية والمؤسسة المسئولة عن إعداد وإلغاء القوانين السلطة التشريعية. ويقوم بممارسة دوره الرقابي على أجهزة الدولة وإصدار تشريعات السياسة التعليمية من خلال القوانين التعليمية التي يصدرها، كما يقوم بصياغة القوانين وغيرها من التشريعات التعليمية البرلمانية والتي تهدف إلى تحقيق سياسة تعليمية قومية مواكبة للمتغيرات المجتمعية. ويتألف البرلمان في إنجلترا من الملكة ومجلس اللوردات. ويضم 700 عضو غير منتخبين. ومجلس النواب أو مجلس العموم: ويضم 659 عضوا منتخبا من البرلمان ويقوم الثلاثة بعمل البرلمان و تكمن السلطة العملية للبرلمان، في مجلس النواب "العموم" لأنه يضم المنتخبين من قبل الشعب بينما يقوم مجلس اللوردات – مع أنه غير منتخب – بأعمال هامة بالنيابة. ويختص البرلمان بصياغة القوانين "التشريع".ودراسة عمل الحكومة.والرقابة المالية وحماية الفرد ودراسة المقترحات الأوروبية ومناقشة الشئون الراهنة والاستماع إلى المرافعات.كما يقوم البرلمان في إنجلترا بدور تشريعي في التعليم من خلال مشروعات القوانين التعليمية المقدمة من الحكومة، والتي تبدأ خطواتها باقتراح مشروع مقدم من الحكومة government bill وهى الورقة البيضاء white paper التي تتقدم بها الحكومة لشرح مشروعاتها ومبرراته والورقة الخضراء green paper وهي جزء من مشروع القانون ومبرر لتقديمه بجانب نتائج الاستفتاء التي يقوم بها حول ضرورة الإصلاح التعليمي. وهنا يتضح دور المشاركة الشعبية قبل أي تشريع تعليمي. كما يقوم البرلمان الإنجليزي بدور رقابي ويعني بدراسة وتقييم أعمال الحكومة مقرونة بحق البرلمان في أن يصدر أحكاما عن هذه الأعمال قد تقود إلى استقالة الحكومة إذا سحبت الثقة ويسهل محاسبة الحكومة إذا لم تنفذ برنامجها أو حدث فيه اختلاف.

ومجلس اللوردات مجلس وراثي يتوارثه الأبناء عن الآباء، كما يحتوي على لوردات غير وراثيين يمنحهم الملك لقب نبيل، ويؤدي اللوردات دوراً مهماً في النظام السياسي البريطاني من خلال التشاور" ولهم حق الاعتراض على القوانين التي يقرها مجلس العموم، ويبدأ بداخله مناقشة مشروعات القوانين قبل أن تنتقل لمجلس العموم، ويعتبر مجلس اللوردات بمثابة محكمة الاستئناف العليا في النظام القضائي البريطاني حيث أنه له اختصاصات قضائية بواسطة تسعة قضاة من أعضاء هذا المجلس وليس له أي صلاحيات تجاه القوانين المالية.[1]

3. مجلس العموم House of Commons:

يُعد مجلس العموم مركز الثقل الحقيقي بالنسبة للعملية التشريعية، ويضم الممثلين المنتخبين من قبل شعب إنجلترا وصاحب الاختصاص بالنسبة للقوانين والمسئول عن صياغة السياسات العامة، وهو وحده صاحب الحق في مساءلة الوزارة ومنحها الثقة أو حرمانها، ويتكون من **659** عضواً ويُنتخب أعضاؤه عن طريق الانتخاب الفردي المباشر، ويتمتع باختصاصات واسعة جداً منها الصلاحيات التشريعية والمالية والاختصاصات السياسية والرقابة على السلطة التنفيذية .يضاف إلى ذلك أن معظم، إن لم يكن كل المشروعات المقدمة من الحكومة، تعرض عليه أولا ثم بعد ذلك تعرض على مجلس اللوردات.

يعتبر مجلس اللوردات هو المجلس الأعلى، ويشكل المجلس من أعضاء أغلبهم تولوا هذا المنصب بالوراثة وقد كان مجلس اللوردات في الأصل يشارك مجلس العموم في التشريع، إلا أنه عام **1911** صدر قانون تم بمقتضاه تقلص دور مجلس اللوردات، ثم أخذ بعد ذلك في التطور سنة وراء الأخرى حتى أصبح اختصاصاته الآن تتمثل في حق الاعتراض التوفيقي

---

[1] **U.K Parliament ، House Of Lords، The Work Of House Of Lords –Its Rolesfunctions And Powers ،Http://Www.Parliament.Uk/About_Lords/About_Lords.Cfm. Visited in (15/9/2009)**

على القوانين التي يقرها مجلس العموم، وبذلك فالمجلس يستطيع **Veto Suspenif** الاعتراض على أي مشروع قانون يقره مجلس العموم.

تبدأ بداخله مناقضة مشروعات القوانين التي لا يكون عليها خلاف واضح ثم تنتقل بعد ذلك لمجلس العموم.

كما أن له اختصاصا قضائيا بواسطة تسع من القضاة أعضاء في هذا المجلس، ويعتبر هذا التشكيل لمجلس اللوردات بمثابة محكمة الاستئناف العليا في النظام القضائي الانجليزي.

أما القوانين المالية فقد أصبح مجلس اللوردات الآن لا يملك أي صلاحيات تجاهها.

4. دور البرلمان الإنجليزي في التشريع :

يتألف البرلمان في إنجلترا من الملكة ومجلس اللوردات ويُصدر البرلمان حوالي مائة قانون كل عام وأكثر من **3000** وثيقة تشريعية ويستطيع البرلمان صنع قوانين جديدة بدون استشارة الشعب في التعامل مع تغيرات المجتمع. وفي بعض الأحيان يستشير البرلمان الشعب عن طريق الاستفتاء الشعبي.

ويمر صنع القانون داخل البرلمان الإنجليزي بمراحل عديدة تبدأ مرحلة التجهيز والتمهيد [1]وهي مرحلة إعداد مذكرة واضحة تسمى مسودة **draft**بعد إجراء مناقشات ومداولات مع من يتأثرون بصدور هذا القانون .يليها مرحلة الاستشارة**Consultation**، ويتم تنظيمها بواسطة الحكومة بالتعاون مع الموظفين المدنيين حيث تضع الحكومة أفكارها الخاصة بمشروع القانون في ورقة استشارية تعرف باسم "الورقة الخضراء" **Green Paper**، ويجمع فيها الموظفين المدنيين آراء وتعليقات المؤسسات والمنظمات، وأثناء رحلة الورقة الخضراء داخل البرلمان يطلق عليها **Bill** (مشروع قانون)، وتبدأ من مجلس النواب أو مجلس الأعيان ويظل مشروع قانون إلى أن يصدق عليه ملكيا وبذلك يصبح مرسوما.

---

1 Parliament Stage (Parliament & Government : "Making A Law "، Http://Www. Parliament. U.K/ Education Unit Htm P.3. Visited in (12/2/2009((

وكل مذكرة أو مشروع قانون يعرض في البرلمان بواسطة الوزير المختص.أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة صدور مذكرة محددة في "ورقة بيضاء" White paper وهي أساس للمذكرة التي سوف تقدم للبرلمان.

5. كيفية صياغة مذكرة مشروع قانون داخل البرلمان الإنجليزي:

يضع فريق عمل من المحامين، المحللين ورقة تعرف باسم المسودة draft وهم برلمانيون يعملون في مجلس الشورى البرلماني.وهو جزء من مكتب مجلس الوزراء ولابد أن تكون المذكرة محددة ودقيقة.وتمر المذكرة الحكومية بمراحل عديدة في البرلمان قبل أن تصبح مرسوما برلمانيا وتبدأ في مجلس النواب.

القراءة الأولى: الغرض منها معرفة الأعضاء لما تدور حوله المذكرة

القراءة الثانية: وفي هذه المرحلة يأخذ الوزير مسئولية توضيح الغرض الأساسي من المذكرة، ويجيب على الأسئلة العامة حول مشروع القانون.وفي حالة موافقة المجلس على مذكرة مشروع القانون فإنها تكمل إلى المرحلة الثالثة والتي تعرف باسم مرحلة اللجنة Committee Stage . ثم مرحلة التقرير في هذه المرحلة يتم إجراء التعديلات اللازمة على المذكرة وإعادة طباعتها مرة أخرى.

القراءة الثالثة: وهي مرحلة الفحص الإجمالي للمذكرة وهذه القراءة تعطي فرصة لمجلس النواب النظر في المذكرة ككل شاملة كل التعديلات والتقارير.وتمر المذكرة بنفس الخطوات السابقة في مجلس اللوردات وبمجرد أن يمرر مجلس النواب أو الأعيان مذكرة مشروع القانون لابد أن تذهب في الحال إلى الملكة للتصديق الملكي. وبعد عرض كيفية صياغة مذكرة مشروع قانون داخل البرلمان الإنجليزي، والمراحل التي يمر بها، والأسلوب الذي يتم به صنع السياسة التعليمية في المملكة. يكون من المناسب عرض أهم القوانين التعليمية التي أصدرها البرلمان الإنجليزي[1]

1)Education Schools Act 1992 : Http:// Www.Legislation . Homso . Gov . U.K /Acts

القوانين التعليمية التي أصدرها البرلمان الإنجليزي في التسعينيات:

قانون **1992** قانون التربية والمدارس:وقانون التعليم لسنة **1996**، وقانون المعايير وإطار العمل في إنجلترا لعام **1998**.وقانون التدريس والتعليم العالي **HEA1998**. وقانون قروض ومنح الطلاب لعام **1998** في إنجلترا (**Education Act 1998: Htpp:/ Www.Legislation . Hmso . Gov. Uk/ Act 1998 /199800/Htm. Visited in ((12/2/2009**

وقانون التعلم والمهارات لعام **2000** المجلس. وقانون التعليم في إنجلترا لعام **2002** والذى يتناول هذا القانون توافر الأطر التشريعية (القانونية الجديدة) الأجهزة المؤهلة لمشروعات التجديد التي يمكن أن تسهم في رفع المقاييس (المعايير) التعليمية(**Education Ac T 2000. Http:// Www.Legislation . Homso . Gov . Uk/Acts 2000 ((Visited in (12/2/2009**

- نموذج لكيفية صنع السياسة التعليمية في إنجلترا
- صنع قانون الإصلاح التعليمي لعام **1988** في إنجلترا :

أولا : قامت الحكومة بطرح استفتاء عام موجه إلى المهتمين بالتعليم من كافة التخصصات وبعد ذلك اجتمعت لجنة **Task Group on Assessment and Testing** (**TGAT**))، وقامت بتجميع العناصر المشتركة من التقارير التي نتجت عن الاستفتاء في الورقة الخضراء، ووضعت أفكار المنهج القومي التي تعتبر جزء من عملية صنع قانون الإصلاح التعليمي لسنة **1988** . وتم عرض هذا المشروع على البرلمان كجزء من عملية صنع قانون الإصلاح التعليمي لسنة **1988**.

ثانيا: رفعت مجموعة التقييم والاختبار تقريرا إلى الحكومة في ديسمبر عام **1987**م، ووضعت الخطوط العريضة لبناء المنهج ومقاييس أدائه والتي تم قبولها بشكل واسع

ثالثا: وضع فرق عمل لكل مواد المنهج القومي الدراسية، وحددت المنهج للمواد الدراسية ومقاييس الأداء المصاحبة لها، وبعد الاستشارة ومراجعة هذه المناهج الجديدة وتم تنفيذها.

رابعا: عقدت مشاورات بخصوص مراجعة المنهج ومعايير الأداء لكل المواد الدراسية للمنهج القومي في 1994، وتم طباعة وتوزيع هذا المنهج على الجداول المدرسية في يناير 1995.

ويلاحظ أن هذه الخطوات تتيح فرصة المشاركة الشعبية في عملية صنع السياسة التعليمية من خلال الاستفتاء الذي توجهه الحكومة إلى خبراء التربية للاستفادة من خبراتهم قبل البدء في أي تشريع تعليمي جديد، والمتمثلة في الورقة الخضراء **Green Paper**، وتظهر هذه المشاركة في تلقى الحكومة سيلا من التقارير والمقترحات والإجابات التي تشكل بداية الإصلاح التربوي المطلوب .

ثالثاً:أهم القوى والعوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في المملكة المتحدة:

تتأثر صنع السياسة التعليمية في المملكة بكثير من القوى والعوامل الثقافية منها:

1- العوامل السياسية:

النظام السياسي في المملكة نظام ديمقراطي برلماني يتم تشكيل الحكومة بواسطة الحزب السياسي الذي حصل على تأييد أغلبية الأعضاء المنتخبين في مجلس العموم ورئيس الوزراء هو زعيم الحزب الرئيسي المكلف بتشكيل الحكومة. وتعد بريطانيا من أوائل دول العالم التي أخذت بنظام الحزبين وذلك لوجود حزبين كبيرين يتناوبان السلطة، هما حزب العمال وحزب المحافظين ولكل من الحزبين كتلة برلمانية مكونة من أعضائه في البرلمان.

وللحركة الحزبية تأثير هام على صنع السياسة التعليمية حيث يتبنى كل حزب اتجاها خاصا به نحو القضايا التعليمية المثارة. وتصدر العديد من التشريعات التي تتعلق باتجاهات كل حزب والتي تتغير بتغير الأحزاب المتداولة للسلطة . مما كان له أثر كبير على عدم استقرارالسياسات التعليمية . ويخلو النظام السياسي لإنجلترا من دستور مدون مما يؤدى إلى غياب المعايير الواضحة وعدم استناد السياسة التعليمية في إنجلترا إلى مبادئ دستورية ترسم إطارها العام لعدة أمور:-

1. مع ما تحتله المملكة المتحدة من مكانه بارزة وسط دول العالم المتقدمة صناعيا علميا. إلا أنها من الدول الغربية القليلة التي مازالت تحتفظ بالنظام الملكي دون أن يحد هذا من الديمقراطية التي يتمتع بها شعبها.

وقد ساعد الإنجليز على القيام بذلك "بعدهم عن القارة الأوربية ثقافيا على الرغم من أنهم دولة أوربية. ويرجع ذلك إلى إحساسهم بأن أوربا كثيرة المشاكل وأنه من الأفضل أن يعزل نفسه عنها" والإنجليزي بطبعة لا يحب الانقلاب ولا يذهب إلى الحلول الجذرية ولا يؤمن بالتطرف وهو أقدر ما يكون على استنباط الحلول الوسطي والتوفيق بين المتناقضات وهو تبعا لذلك غير مستعد لتبني الجديد طالما القديم مازال ينتج ويعطي عائدا (عواد، 1990: 394) وقد انعكس ذلك على استقرار السياسات بوجه عام والسياسات التعليمية بوجه خاص حتى إننا نجد أن قانون بتلر 1944 من أهم القوانين التي أدت إلى إصلاح التعليم حتى الآن.

2. نقطة أخري في غاية الأهمية وهي انحصار الصراع السياسي بين حزبين كبيرين يؤدي هذا الصراع الشديد بنيهم إلى فرض طريقة معينة للتعامل حتى يتمكن كل حزب من اجتذاب اكبر عدد من المواطنين فكل حزب برنامجه بطريقة واضحة أمام ناخبيه، ويلتزم بهذا البرنامج التزاما شديدا وقد أثر ذلك على صنع السياسة التعليمية حيث أصبح أمام عضو البرلمان برنامج واضح للحكومة الفائزة ملزمة أمامه بتطبيقه. وإذا اضطرت في أي وقت لإجراء أي تعديل في هذا البرنامج الذي تمت الموافقة عليه وجب عليها الرجوع للناخبين للموافقة على هذا التعديل.

وقد أدي هذا إلى سهولة مراقبة الحكومة لوجود مرجع هام يتم تقويم الأداء بناء عليه من جهة، ومن جهة أخري فقد أدي ذلك إلى التزام الحكومة بتنفيذ كل ما ألزمت نفسها به في برنامجها. وقد أثر هذا على تحري منتهي الدقة في البرنامج المقدم بحيث لا يشتمل على عبارات براقة لا يمكن تحويلها إلى واقع عملي.

3. عامل آخر من العوامل السياسية التي أثرت على صنع السياسة التعليمية في المملكة، ويتمثل هذا العامل في نظرة الشعب الإنجليزي إلى التعليم على أنه مصطلح سياسي مثل غيره من المصطلحات مثل الحرية، المساواة، العدالة، الاجتماعية. ولذلك فإصلاح التعليم يعتبر في نظرهم عملا سياسيا يجب أن يشارك فيه كل الأفراد ويجب أن يكون لكل فرد من الأفراد في المجتمع الحق في عملية صياغة وتنفيذ الإصلاح مثلما هو معمول به في الانتخابات السياسية.
4. ونجد صدي هذا واضحا في التعليم حيث تشارك قاعدة كبيرة في صنع السياسة التعليمية وخاصة مع نظام اللامركزية الذي يتمتع بها صنع السياسة التعليمية هناك.
5. طبيعة النظام السياسي في إنجلترا نظام ديمقراطي برلماني، وينعكس ذلك على طريقة سن التشريعات فوزارة التربية والتعليم يشاركها السلطات التعليمية المحلية والمجالس الإدارية المدرسية.
6. هناك نقطة أخرى يجب عدم إغفالها في هذه المقام وهي أن الحزب الحاكم مع أنه لا يستأثر بالحكم إلا أنه لا يستهان به في صنع السياسة التعليمية فتغير الحزب الحاكم ينتج عنه حدوث تغيرات في السياسة التعليمية صحيح أن هذه التغيرات تكون طفيفة إلا أن هذا لا يلغي وجوها ويتضح هذا في قضية من قضايا التعليم البريطاني الهامة، وهي إعادة تنظيم التعليم الثانوي في ضوء التعليم الشامل حيث أن هذه الفكرة تبناها حزب العمل تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص الذي يعتنقه بينما رفضها حزب المحافظين ولذلك ففي الفترة التي حكم فيها حزب المحافظين (من الخمسينات لأوائل الستينات) تمسك بالنظام القديم القائم على الاختيار بين ثلاثة أنواع من المدارس الثانوية بينما نجد أن حزب العمل عندما تولى السلطة عام 1964 أصدر تشريعيا ينص على الأخذ بنظام التعليم الشامل وإنهاء الاختيار عند سن الحادية عشر. وأصدر

قانونا بذلك في عام 1976 ولكن بعودة حزب المحافظين مرة أخرى للسلطة أصدر قانونا عام 1979 ألغى بنود من القانون 1976 الخاص بالتعليم .

2- العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دورا هاما في الارتقاء بجودة التعليم، فكلما ازداد الإنفاق على التعليم، زادت جودته، والعكس صحيح، وقد شهدت السبعينيات والثمانينيات تدهورا اقتصاديا ناتجاً عن أزمة البترول عام (1973 - 1974) وتبعها ارتفاع نسبة البطالة واختلال التوازن بين الإنتاج والخدمات خاصة مع زيادة ضخامة قطاع الخدمات على حساب الإنتاج (Terry، 268 ;1996). مما أدي إلى إحداث تغير كبير في الاحتياجات التعليمية وظهرت الحاجة إلى النهوض بالمعايير التعليمية. ودفع ذلك حكومة حزب العمال إلى تطبيق سياسات حكومية ملائمة(Bill. 1998;). ومع أواخر السبعينيات تم انتخاب حكومة تاتشر عام 1979 التي نادت بالحد من التدخل الحكومي والتحول إلى القطاع الخاص وتقليل الإنفاق العام وأكدت على النظر للتعليم من مدخل استهلاكي.

وفي عام 1975 صدر الكتاب الأسود Black Paper الذي طالب بالعودة إلى القيم التقليدية والمعايير التعليمية التي كانت سائدة قبل الحروب العالمية الثانية، ودعا رئيس الوزراء البريطاني جيمس كاليغان Games Kellegan إلى المناقشة الكبرى The Great Debate في كلية راسكن RUSKIN COLLEGE حول انخفاض مستوى التعليم، وأثار جدل حول مستويات القراءة والكتابة ومدى قدرة النظام التعليمي على تلبية احتياجات الصناعة وصدر الكتاب الأصفر Yellow Book، ودعا إلى انفتاح النظام التعليمي على العالم(Hunter، 35 ;1997)..

كما شهدت الظروف الاقتصادية في المملكة في التسعينيات تحسنا ملحوظاً وانعكس ذلك على نسبة الإنفاق على التعليم حيث بدأت في التزايد ووصلت حتى عام 2000 إلى 10٪ وهي نسبة مرتفعة تعتبر العوامل الاقتصادية عاملا مشتركا في معظم دول العالم تأثرا على

التعليم وقضاياه وصناعة سياسته. وقد كان لهذا العامل اكبر الأثر في إنجلترا، فقد كانت الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد بعد الحرب العالمية الثانية هي المحرك الأساس لنهضة التعليم بها. حيث إنها أدركت أهمية إصلاح التعليم حتى تلحق بالدول المتقدمة وحتى يستطيع النظام التعليمي أن يسد العجز في حجم القوي العاملة الماهرة المدربة في مختلف المستويات. مما أدي إلى ظهور التشريعات التي من شأنها أن تجذب الشباب الذين انهوا مرحلة الإلزام من أجل تدريبهم على مهنة معينة . وبذلك فالدافع الأساسي وراء إصلاح التعليم نبع من العوامل الاقتصادية حيث نجد أن أهم دافع لإصلاح التعليم هو ضمان مساهمة التعليم في تحسين الأداء الاقتصادي البريطاني.

3- العوامل الاجتماعية:

ارتبط نظام التعليم في المملكة بالطبقة الاجتماعية، فالمجتمع الإنجليزي في الستينيات كان مجتمعا أرستقراطيا وبظهور الثورة الصناعية ظهرت الطبقة المتوسطة وحرص حزب المحافظين على الحفاظ على البناء الاجتماعي على ما هو عليه بينما سعي حزب العمال إلى تغيير البنية الاجتماعية من خلال إعادة تنظيم التعليم الثانوي وفقا للنظام الشامل، ومع وصول حزب العمال إلى الحكم حدث تغيير في البنية الاجتماعية قام معها حزب العمال بإعادة تنظيم التعليم الشامل بهدف تحقيق تكافؤ الفرص أمام الطبقات المختلفة للحصول على تعليم متساو وموحد من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية .

وزاد ضغط الطبقة المتوسطة على صناع السياسة التعليمية بالمملكة نتيجة لزيادة حجمها واهتمامها بشئون التعليم. ويظهر ذلك في قضايا أساسية منها حق الآباء في اختيار أفضل المدارس لأبنائهم وسياسة المنافسة بين المدارس وسياسة حزب المحافظين الخاصة بخطة الأماكن المدعمة.وسياسة حزب العمال الخاصة بمبادرة التميز في المدن والتي ركزت على أن يتلقى معظم الأطفال في المدن الريفية تعليما متميزا في فصول دراسية متميزة يتشكل بعضها بالشراكة مع القطاع الخاص(Thrup، 320; 2001).

وتتضح تأثير العوامل الاجتماعية على صنع السياسة التعليمية في فترة التسعينيات في الأهداف التي حددتها الحكومة من التعليم حيث ركزت عليها فقد قررت الحكومة عام 1999 أن على التعليم أن يعمل على بناء مجتمع عادل وشامل يكون لكل فرد فيه فرصة متساوية لإبراز قدراته وإمكانياته . كما يظهر تأثير تعدد الثقافات في المجتمع البريطاني في التركيز على الفروق الفردية بين الأفراد وانعكس ذلك على التعليم وأهدافه فاعتبر من ضمن الأهداف العامة للتربية في انجلترا إعطاء كل فرد الفرصة من خلال التعليم والتدريب والعمل لكي يدرك قدراته وإمكانياته، وبالتالي بناء مجتمع عادل وشامل، واقتصاد متنافس .

مما لاشك فيه أن التعليم عملية تنشئة اجتماعية في حد ذاته وهذا يعني تأثره بتركيبة المجتمع الذي ينتمي إليه، ويتضح ذلك في:-

- أثر الشخصية الانجليزية في صنع السياسة التعليمية حيث أن الانجليز شديدوا الاعتزاز ببلدهم وبأسلوبهم المميز في حل المشكلات . والذي يعتمد على مواجهة المشكلة . ثم بعد ذلك سوف يأتي الحل تباعاً.
- كما أنه مجتمع متعدد الثقافات يتميز بتركيزه على الفروق الفردية بين الأفراد. وقد انعكس ذلك على التعليم وأهدافه فقد أعتبر التعليم أن من ضمن الأهداف العامة للتربية في المملكة هي " إعطاء كل فرد الفرصة من خلال التعليم والتدريب والعمل لكي يدرك قدراته وإمكانياته، وبالتالي بناء مجتمع عادل وشامل واقتصاد منافس.
- بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور الطبقة المتوسطة نتيجة وصول حزب العمل إلى الحكم، فقد أحدث ذلك تغيرات عديدة في البيئة المجتمعية، أدت إلى التقليل من سيطرة التمايز الطبقي . وقد انعكس هذا على التشريعات التعليمية التي بدأت تهتم بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية عن طريق المدرسة الشاملة التي تلغي التمايز والاختيار في التعليم.

- ويتضح أهمية العامل الاجتماعي في الأهداف التي حددتها الحكومة حيث أن التعليم يعمل على بناء المجتمع واعطاء كل فرد فيه فرصة لإبراز قدراته وإمكانياته.

رابعاً: دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية والرقابة على تنفيذها في المملكة المتحدة:

ولكي نتمكن من معرفة دور البرلمان البريطاني في صنع السياسة التعليمية، لا بد لنا أن تتعرض لمراحل صنع السياسة التعليمية في المملكة المتحدة وكذلك المؤسسات التي لهم في صنع هذه السياسة، وسوف تركز الدراسة على المؤسسات الرسمية فقط.

بدأ صنع السياسة التعليمية في المملكة مع بدء تكوين مجلس شورى الملك للتعليم عام **Committee of Privy Council On Education 1839-1899** حين بدأت الأجهزة التطوعية في المملكة في تلقي الدعم البرلماني للتعليم الابتدائي عام **1833**، وفي عام **1839** دعم البرلمان تمويل التعليم الابتدائي ووضع التعليم تحت إشراف اللجنة الاستشارية العليا وكان بمثابة أول أداة للحكومة تستخدمها في الإشراف على التعليم من حيث الكيف حتى تضمن مستوى مرتفعاً من التعليم (عبود، وآخرون، **2001**: **341**)، ثم تحولت هذه اللجنة إلى إدارة للتعليم عام **1856** .

وبعد ذلك حل محلها مجلس التعليم عام **Board of Education1899**، والذي بدأ في نشر سلسلة من التقارير الخاصة بالتعليم. و تم إحلال المجلس القومي للتعليم في إنجلترا وويلز محل اللجنة الاستشارية ونقلت اختصاصات التعليم العام إلى السلطات التعليمية المحلية وفوضت لها سلطة فرض ضريبة للتعليم وأصبحت مسئولة عن التوسع في التعليم الابتدائي والثانوي بموجب قانون بلفور،**1902** وكان من أهم التشريعات التي صدرت قبل الحرب العالمية الأولى. وحدد الطابع الرئيسي للرقابة العامة على التعليم ولم تستطع السياسة التعليمية في هذه الفترة تحقيق هدف وهو التوسع في التعليم الأولي نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها العالم بسبب الحرب العالمية الأولى.

وفي نهاية الحرب، أقر البرلمان قانون فيشر عام 1918 والذي أصبح بموجبه التعليم إجباريا حتى سن 14 سنة. و كان خطوة كبيرة لإيجاد نظام قومي للتعليم وأحدث تغيرات هامة في البنية التعليمية من أهمها إنشاء نظام المدارس الشاملة وتدعيم نظام المدارس البوليتكنيكية وتقليل التباين في الفرص التعليمية بين الأنحاء المختلفة في الدولة.

وبصدور القوانين التنظيمية للتعليم في إنجلترا للأعوام 1902، 1918، 1944 ألغيت المجالس المدرسية school boards وتم إنشاء السلطات التعليمية المحلية local education authorities وأصبح للمراكز والمدن الرئيسية بمجالسها الحكومية county borough councils الحق في الإشراف على التعليم، وتقديم الخدمات التعليمية اللازمة لهذه المناطق بالتنسيق مع المجلس الأعلى للتعليم.إلا أن قانون فيشر للتعليم 1918 أعاد للحكومة المركزية قوتها وسيطرتها على السلطات التعليمية المحلية.

وسمى مجلس التعليم في الفترة من 1899 إلى 1944 Board of Education ثم تغير في الفترة من1944 إلى 1964 لتصبح وزارة التربية والعلوم حتى عام 19921992 – Department for Education And Science 1964. ويمثل قانون بتلر خلاصة إصلاحات التعليم في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية. وينسب إلى بتلر الذي كان رئيسا للمجلس القومي للتعليم الذي تحول فيما بعد إلى وزارة للتربية (مرسي، 1993: 184).

وأعطى هذا القانون للوزير سلطة أكبر بوصفه رجلا سياسيا معرضا للنقد والمساءلة أمام البرلمان، وألغى قانون بتلر المجلس الأعلى للتعليم وحل محله وزارة التعليم يرأسها الوزير وهو مسئول عن تطوير التعليم كما أنه صاحب السلطة المطلقة في تحديد ومراقبة الحد الأدنى لمستوى التعليم وكانت عن مسئوليات السلطات التعليمية المحلية (LEAs) هي توفير مراحل تعليمية ثلاث وهي التعليم الابتدائي والثانوي والإضافي .

واتجهت السياسة التعليمية في الخمسينات إلى الاهتمام بالتعليم الفني فصدرت الورقة البيضاء عن التعليم الفني1956 White Paper on Technical Education 1956. وتم إنشاء المجلس الوطني للمنح التكنولوجية National Council for Technological Awards كهيئة مستقلة من أجل الارتقاء بجودة التعليم الفني والدراسات التكنولوجية المتقدمة(هاشم، 1992: 230) وفي الستينيات اتجهت السياسة التعليمية إلى الاهتمام بالتدريب الصناعي وتم إنشاء 26 مجلسا للتدريب الصناعي(ITBS) Industrial Training Boards يقع على عاتقها مسئولية تشريع وتوصيف برامج التدريب للتعليم الفني الممتد (John، 281 ;1985) .

وفي الستينيات أصدر المجلس الاستشاري المركزي تقرير "بلاودينBlawdin عام1967 عن التعليم الابتدائي والذي رصد اتجاهات السياسة التعليمية في إنجلترا، وكانت محاوره تدور حول مبادئ أساسية مثل تكافؤ الفرص في التعليم الابتدائي، وتطوير التعليم الابتدائي من خلال إشراك الآباء في تعليم أطفالهم، وإعادة توزيع الموارد التعليمية في (المناطق الأكثر احتياجا) التي تعاني حرمان اقتصادي واجتماعي . وأكد على تعلم الأطفال وليس على تعليمهم، وتنوع أساليب التدريس في المدارس الابتدائية والتأكد على مفهوم تمكن الأطفال من التعليم والتركيز على المناهج الأساسية وهى الرياضة والقراءة والكتابة (Cerdic، 1997; 3).

وقد استطاعت حكومة المحافظين في الفترة من (1970 – 1974) تنفيذ تقرير بلاودين بإتباعها لعدة سياسات منها زيادة المباني المدرسية في (المناطق الأكثر احتياجا) التي تعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية . وتوفير تعليم ما قبل المدرسة لـ 90٪ من الأطفال في سن أربع سنوات و50٪ للأطفال في سن ثلاث سنوات. وحصلت مسز تاتشر " Mrs Tatcher" على الموافقة على تخصيص 112 مليون جنية إسترليني لاستبدال المباني المدرسية القديمة التي أنشئت قبل عام 1903 . ومع تولى حزب العمال الحكم عام 1974 اتسع دور

الدولة وزاد تدخلها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت مسئولية تحقيق الخطة والأهداف التعليمية مشاركة بين السلطات المحلية والحكومة المركزية.

وقد شهدت السبعينيات ظهور عدة قوانين متتالية في إنجلترا منها قانون التعليم 1976 والذى حدد الإجراءات التي يستطيع وزير الدولة من خلالها إلزام السلطات التعليمية المحلية بتقديم الخطط الخاصة بتنظيم التعليم الثانوي .ثم بدأت تسحب مسئولية الرقابة على التعليم من السلطات التعليمية المحلية إلى وزارة التربية والعلوم (DES) ومجالس الإدارة داخل كل مدرسة (Paul،26 ;1990)، كما تبنى حزب المحافظين سياسة ليبرالية جديدة تعزز سيطرة الآباء غير المباشرة على التعليم واختيار المدرسة التي يرغبون تعليم أبنائهم فيها وإنشاء نظام للمنافسة بين المدارس بالإضافة لتعزيز سلطة الحكومة المركزية ومجالس إدارة المدارس .

ثم تولى حزب المحافظين الحكم عام 1979 بزعامة "تاتشر" التي استأثرت برئاسة مجلس الوزراء فيما بين عامي 1979 – 1990. ومرت إنجلترا بفترة عدم استقرار في صنع السياسة التعليمية في السبعينيات نتيجة لعدم وجود اتفاق بين الأحزاب السياسية على اتجاه التغيير. وتسبب ذلك في تأرجح القوانين بين ترك الحرية للسلطات التعليمية في الأخذ بصيغة المدرسة الشاملة والذى ألغى ما نص عليه قانون التعليم لعام 1976 من إلزام السلطات التعليمية المحلية بتطبيق نظام التعليم الشامل(Wilfred،161 ;1996).

وعملت تاتشر على تقليص دور الحكومة من خلال سياسة الخصخصة وقامت الحكومة بإصدار قانون التعليم لعام 1980 وهدفت من خلاله إلى جعل التعليم الخاص متاحا بدرجة أكبر وتقديم منح لأبناء الأسر ذات الدخل المنخفض من خلال خطة الأماكن المدعمة The Assisted Place Scheme APS والتي هدفت إلى تيسير الإنفاق على أبناء الطبقة العاملة (Power،538 ;1999). وفي إطار انتهاج إنجلترا لسياسة الإصلاح الاقتصادي في الثمانينيات والتحول إلى الخصخصة ظهرت مبادرات سمحت الحكومة

بمقتضاها أن يحصل كل التلاميذ على خبرة عملية لمدة أسبوع على الأقل قبل تخرجهم من المدرسة.وصدرت قوانين تعليمية جديدة هي قانون التعليم لسنة 1984 وقانون التعليم رقم (2) لسنة 1986 وقانون الإصلاح التعليمي لسنة 1988 الذى استحدث عدة اتجاهات هامة منها المنهج القومي في إنجلترا ثم تقرر إدخال المواد المحورية في المنهج القومي.

يتصف النظام السياسي في المملكة بأنه نظام تعددي ليبرالي ديمقراطي يتيح لهيئات مختلفة المشاركة في صنع السياسة التعليمية وتتم عملية صنع السياسة التعليمية في إنجلترا على ثلاث مستويات هي المستوى القومي،والمستوى الإقليمي، والمستوى المحلي. ويتسم صنع السياسة التعليمية في النمط الإنجليزي بالجمع بين المركزية واللامركزية بما يحقق قيادة السلطة المركزية وحرية السلطات المحلية بشكل فريد. وتنقسم مستويات صنع السياسة التعليمية بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية (LEAs) Local Education Authorities والكنائس والمؤسسات التطوعية والمؤسسات التعليمية الحكومية والمسئولين عن مهنة التدريس.ويمكن وصف النظام الحالي بأنه "نظام قومي يدار محلياً". National System Localy Administrated

وحاليا يوجد في بريطانيا المجلس الأعلى لصنع القوانين والسلطة الإدارية" Supreme Law making and Administrative Authority- وهو الجهة المسئولة عن إعطاء الصلاحيات للمحليات104سلطة تعليمية محلية Leas) (Local Education Authority للمشاركة في صنع السياسات التعليمية (عبد الجواد، 2002: 32)

ويتحدد دور المجالس النيابية في الأدوار التالية :

1- الدور التشريعي للمجالس النيابية في المملكة المتحدة في صنع السياسة التعليمية:

بعد ما تعرض المجتمع الإنجليزي لضغوط كثيرة عقب الحرب العالمية الثانية، وجد نفسه يفقد مكانته بين دول العالم الكبرى، مما أدى به إلى الإسراع إلى إحداث تغيرات جذرية في المجتمع الإنجليزي حتى يستطيع أن يقف مرة أخرى على أعلى قمة الدول المتقدمة وقد أدرك

المجتمع الإنجليزي أن هذه المهمة تقع على عاتق التعليم بشكل أكبر من باقي المجالات. وذلك اتجهت أنظار المجتمع إلى وسيلة سريعة ومضمونة لإحداث التغيرات المطلوبة في نظامه التعليمي، من أجل مواكبة التغيرات التي طرأت عليه هذه الوسيلة هي إصدار تشريعات ملزمة لكافة أفراد المجتمع.

وتقع مهمة إصدار هذه التشريعات في المملكة على مجلس العموم بشكل كبير ويعاونه في ذلك مجلس اللوردات.

تقوم المجالس النيابية بدورها التشريعي للتعليم من خلال:

1- مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة.

تبدأ خطوات التشريع للتعليم في المملكة باقتراح التشريع التعليمي المقدم من الحكومة (**government bills**) وهذه الاقتراحات تمثل الغالبية العظمى من مشروعات القوانين المقدمة للبرلمان .

يتضمن مشروع القانون التعليمي المقدم من الحكومة للبرلمان:

- الورقة البيضاء (white paper) التي تتقدم بها الحكومة للبرلمان لشرح مشروعها ومبرراته.

في الكثير من الأحيان تقوم الحكومة بتقديم الورقة الخضراء (**green paper**) كجزء من مشروع القانون، تحرص الحكومة قبل البدء في أي إصلاح تربوي على القيام باستفتاء يتم توجيهه إلى كل من يهتم بالتربية في مختلف التخصصات، وبناء على ما يسفر عنه الاستفتاء يتم إعداد"الورقة الخضراء"، والتي تعتبر في كثير من الأحيان جزءاً هاماً من مشروع القانون الذي يتم عرضه على البرلمان، ومبرراً قوياً له. وكمبرر لتقديمه وخاصة مع مشروعات القوانين الهامة والتي تتوقع الحكومة وجود خلاف عليها داخل البرلمان، وتقوم الحكومة بإعداد هذه الورقة من واقع الاقتراحات والإجابات والتقارير التي ترد إليها من خلال الاستفتاءات التي تقوم حول الإصلاح التربوي التي تعتزم القيام به وهذا جانب هام جدا

يجب التركيز عليه عند مناقشة التشريع داخل البرلمان الإنجليزي، فالمشاركة الشعبية هامة وضروري قبل الشروع في أي تشريع تعليمي جديد حتى تضمن الحكومة تجاوب الشعب معها في تنفيذ القانون، وخاصة مع السلطات الكبيرة الممنوحة للسلطات المحلية والتي يمكن أن تؤدي إلى تعطيل تنفيذ أي قانون لا تري تنفيذه و لهذا يتضح في مدى استجابة السلطات المحلية لجهود إصلاح التعليم على أساس "المدرسة الشاملة" والتي عبر عنها المرسوم رقم (10) الصادر عن وزارة التربية والتعليم في عام 1965 "des circular 10/ 1965" حيث عمدت السلطات المحلية التي لا ترغب في تطبيق نظام المدرسة الشاملة وتريد الإبقاء على مدارس النحو، إلى تأجيل وضع خططها التي تمكنها من تنفيذ نظام المدرسة الشاملة، وذلك على أمل أن تستطيع التأجيل إلى حين حدوث انتخابات أخرى قد يتخلى فيها حزب العمال عن منصبه ويصعد مرة أخرى حزب المحافظين والذي يعارض بشدة نظام المدرسة الشاملة (Hougll، 102 ;). وبالتالي فقدرتها وسلطتها على عدم التنفيذ عالية جدا، مما يستوجب من الحكومة قبل المشروع في تقديم أي تشريع جديد أن تأخذ رأي قاعدة النظام والمتمثلة في السلطات التعليمية المحلية والمدرسين والآباء وغيرهم ممن يمثلون جماعات ضغط لا يستهان بها سواء داخل البرلمان أو خارجه.

وتتضح هذه الأهمية داخل البرلمان فيما ذكرته لجهة التعليم والتوصيف داخل مجلس العموم "بأن النجاح لا يعتمد ببساطة على صنع سياسات تعليمية مصممه تصميما جيدا، فإذا كنا نريد أن نقدم سياسات حكومية تعليمية ناجحة فيجب علينا أن نطور طريقة العمل فنحن نحتاج أن نركز على ترجمتها إلى واقع فعلي وليس فقط تقديم تشريعات جيدة، ويجب أن نكون مستعدين لتكييف طريقتنا إذا لم تحقق نتائج فهذا القسم لابد أن يقوم بتنفيذ برنامج أو شامل يجعل منه لاعبا أساسيا في عملية دفع تحديث الحكومة المركزية للتعليم (House، 1999; 12).

واستكمالا للمشاركة الشعبية في صنع السياسة التعليمية فإن إجراءات التشريع داخل البرلمان إجراءات دقيقة، تضمن اشتراك أكبر عدد من الأعضاء في المناقشة، وكذلك اشتراك المجلسين في التشريع يساعد على ذلك مراكز البحوث والدراسات الموجودة في البرلمان والتي تقوم بتقديم خدماتها للأعضاء وكذلك لأجهزة البرلمان المختلفة.وتتضمن هذه الإجراءات Division Public Information Of ، House Of Commons،Uk Parliament) :(P3، London Swia Oaa،House Of Commons

- صياغة مبدئية للقانون أمام مجلس العموم.
- المرحلة الثانية للصياغة وذلك في إطار مناقشة عامة تدور في مجلس العموم.
- مناقشات تجرى في إطار اللجان المتخصصة في مجلس العموم، وهي لجنة التعليم والتوظيف.
- مناقشة التقرير النهائي في اللجنة المتخصصة.
- مناقشة المجلس لمشروع القانون وتقديم الصياغة النهائية لمشروع القانون في مجلس العموم.
- انتقال مشروع القانون لمجلس اللوردات للموافقة عليه، والجدير بالذكر أن مشروع القانون يأخذ نفس الخطوات التي مر بها في مجلس العموم داخل مجلس اللوردات.
- التصديق والإصدار الملكي للقانون.

وسوف يتعرض المؤلفون لمشروعين من مشروعات وقوانين التعليم المقدمة من الحكومة كمثال التشريع التعليمي في البرلمان الإنجليزي.

أ- مشروع قانون بتلر لعام **1944**:

يعتبر قانون بتلر لعام **1944** من أهم التشريعات التعليمية على الإطلاق التي صدرت في إنجلترا، فقد أعطى هذا القانون الطابع النهائي لنظام التعليم في المملكة المتحدة في وضعه المعاصر (A،HIER 27- 16 ;1983). ويعتبره البريطانيون القاعدة التشريعية في مجال

الخدمة الطبيعية في إنجلترا منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن وعلى الرغم من التغييرات التي مر بها النظام التعليمي في انجلترا، فهذا القانون يعتبر "وثيقة رسمية شاملة لإصلاح التعليم في إنجلترا وويلز(J.P Parry، 65; 1971) . ولهذا فقد رأى المؤلفون ضرورة التعرض له مع ما يمكن أن يتراءى البعض من أنه قانون قديم وكذلك مع ما واجهه المؤلفون من صعوبة شديدة للحصول على معلومات عنه من داخل البرلمان نظرا لقدمه.

وسوف يتعرض المؤلفون لجانب من خطوات إصدار هذا القانون خارج البرلمان أولا وذلك لأهميتها من جهة ولارتباطها بالمناقشات داخل البرلمان من جهة أخرى.

فعندما أحست الحكومة بأهمية النهوض بالتعليم لإحداث تغير اجتماعي يستطيع أن ينقض بالبلاد مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية بدأت مصلحة التعليم "وزارة التربية والعلوم وقتئذ" بتوجيه "كتاب أخضر" في عام 1941. هذا الكتاب اشتمل على مجموعة من الأسئلة في استفتاء عام وجهته الحكومة إلى المهتمين بالتعليم من كافة التخصصات.

وقد تضمن الاستفتاء عدة نقاط من أهمها: (H.C Dent، 22 ; 1994).

1. رفع سن الإلزام إلى سن 15 على أن يرفع في الوقت المناسب إلى 16.
2. تعريف كل من "التعليم الابتدائي" و "التعليم الثانوي".
3. مسئولية السلطات التعليمية المحلية والمركزية.
4. بحث طرق توزيع التلاميذ عند سن الحادية عشر على الأنواع المختلفة من التعليم الثانوي، وكذلك بحث ما إذا كان من الأجدى تأجيل هذا التوزيع لسن الثانية عشره.
5. تقرير مجانية التعليم الثانوي للجميع

وقد تلقت الوزارة سيلا من التقارير والإجابات بخصوص هذا الاستفتاء، تم فحصها فحصا دقيقا، وأخذ النقاط المشتركة التي اتفقت عليها معظم التقارير والإجابات.هذه النقاط المشتركة بالإضافة إلى ما تراه الحكومة المركزية للتعليم كانت النواة

للورقة البيضاء " التي تقدم بها بتلر إلى البرلمان في16 يوليه1943في صورة مشروع قانون وظيفي جديد.

خطوات ميلاد قانون "بتلر" داخل المجلس (House،10- 5 ;1999).

تقدم "بتلر" بمشروعه الجديد إلى مجلس العموم متضمنا "الورقة البيضاء" والتي يشرح فيها القانون الجديد ومبرراته وكذلك "الورقة الخضراء" التي تم إعدادها بناء على الاستفتاء الذي قامت به الحكومة وقد مر مشروع القانون بالخطوات الآتية:

1. تم عرض المشروع على المجلس وقراءته أمام المجلس القراءة الأولى بلا أي تعليق يذكر من أعضاء المجلس.
2. ثم تم إحالته إلى لجنة التعليم داخل المجلس العموم لدراسته وقد قامت اللجنة بدراسة الاقتراحات المتضمنة في التقرير دراسة جيدة، عن طريق طرح الاقتراح المقدم من الحكومة بطريقة غاية في البساطة وذلك بتحويل كل نقطة فيه إلى صيغة سؤال مثل هل تريدون استبدال عبارة "المدرسة الأولية" بعبارة "المدرسة الابتدائية"؟ وذلك حتى يسهل الإجابة عليه بطريقة محددة وبعد هذه الدارسة وافقت اللجنة على المشروع المقدم مع بعض التحفظات كان معظمها على توزيع الطلاب على أنواع التعليم الثانوي في سن مبكرة فقد رأت اللجنة تأجيل هذا التوزيع إلى سن الثانية عشر.
3. أحيل المشروع إلى المجلس مرة أخرى لقراءته مادة وأخذ الموافقة عليه والجدير بالذكر أن طريقة عرضه على المجلس كانت بنفس الطريقة التي تم بها العرض أمام اللجنة المختصة بالتعليم، فقد تم عرض مشروع القانون في صيغة أسئلة يتم أخذ الرأي عليها سؤالا سؤالا بطريقة سلسة. ولم يلق مشروع القانون المقدم اعتراضات عنيفة من الأعضاء ويمكن إرجاع ذلك إلى إحساسهم بما تعاني منه البلاد من أزمات ودور

التعليم في التغلب عليها من جهة ومن جهة أخرى فالاستفتاء الذي تقوم به الحكومة يجعل مشروع القانون مقبولا من الأعضاء ولإحساسهم بالمشاركة في وضعه.

والجدل الوحيد الذي دار في المجلس كان على نقطة واحدة تقريبا وهي السن المناسب لرفع الإلزام عنده هل هو 15 أم 16 سنة؟ وبعد هذا الجدل فقد استقر رأي المجلس على رفع سن الإلزام إلى سن الخامسة عشر عقب الحرب مباشرة، والى سن السادسة عشر بعد ذلك حينما يصبح ذلك ميسورا، وقد أضاف المجلس ضرورة أن يكون هناك تعليم إجباري بعض الوقت لكل الشباب من وقت أن ينهوا تعليمهم الإلزامي وحتى سن الثامنة عشر.

1. الخطوة الرابعة انتقل بمقتضاها مشروع القانون إلى مجلس اللوردات ومر بنفس الخطوات السابقة في مناقشته حتى تمت الموافقة عليه.
2. عرض مشروع القانون بعد موافقة المجلسين على الملكة للتصديق عليه وأصبح بعد ذلك قانونا من أهم قوانين التعليم في إنجلترا حتى وقتنا هذا.

وبوجه عام فقد قوبل هذا المشروع بالموافقة التامة من المجلسين وأصبح قانونا في 3 أغسطس سنة 1955 ومنذ ذلك الوقت أصبح هناك وزارة للتعليم مسئولة بصفة عامة على التعليم وأصبح للسلطات التعليمية مسئوليات محددة (Gosden Peter،98; 1983).

والجدير بالذكر أنه بالنظر إلى "الورقة البيضاء" المقدمة من الحكومة وكذلك القانون في صورته النهائية نجد:

1- عدم الاختلاف الكبير بين الورقة المقدمة كمشروع قانون وبين القانون في صورته النهائية.

أن القانون مع اعتباره الأساس لإصلاح التعليم في إنجلترا إلى الآن إلا أنه قد حوى القليل من الأهداف تمشيا مع اللامركزية التي درج عليها نظام التعليم الإنجليزي أو التقاليد العرفية والتي تقضي بعدم تدخل الحكومة في التفاصيل من جهة وكذلك لعدم اضطرارها

للتعديل في القانون كما طرأت أهداف ومقتضيات جديدة وذلك تمشيا أيضا مع الطبيعة الإنجليزية التي لا تحب التغير الجذري.

ب- مشروع قانون (2) لعام 1988:

مشروع القانون الثاني الذي سوف يتعرض المؤلفون له هو مشروع قانون تقدمت به الحكومة لإصلاح التعليم، ويعتبر هذا المشروع المقدم من الحكومة من أهم التشريعات التي صدرت منذ صدور قانون التعليم 1944 ولا يحل هذا التشريع الجديد محل قانون التعليم 1944، وإنما يعد له بواسطة تغيير كلي في العلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات التعليمية المحلية والمدارس (John Puafard And Pul Sharp، 56 ;1990). ويتضمن هذا القانون كذلك وضع منهج قومي للأطفال من سن 5 إلى سن 16 سنة في كل المدارس الحكومية بالدولة.

وقد مر هذا المشروع المقدم من الحكومة بنفس الخطوات السابقة الذكر قبل العرض على البرلمان، فقد قامت الحكومة بطرح استفتاء عام موجه إلى المهتمين بالتعليم من كافة التخصصات، ثم تم تجميع المشترك من التقارير والإجابات التي تلقتها في "الورقة الخضراء" التي قامت الحكومة بإعدادها كجزء من مشروع القانون وكمبرر له.

ثم تقدمت الحكومة بهاتين الورقتين للبرلمان، وقد تضمنت "الورقة البيضاء" للحكومة عدة نقاط من بينها (U.K Parliament،10- 4 ; 2000).

1- ضرورة وضع منهج قومي للأطفال من سن 5 إلى سن 16 سنة بحيث يحتوي هذا المنهج على ثلاث مواد إجبارية هي "اللغة الانجليزية- الرياضيات- العلوم" وسبع مواد أساسية هي "التاريخ، الجغرافيا، التكنولوجيا، الموسيقي، الرسم، التربية الرياضية بالإضافة إلى لغة أجنبية في المرحلة الثانوية، وهذا المنهج يهدف إلى تنمية التلاميذ والمجتمع من جهة، وإعداد تلاميذ المدارس للانخراط في الحياة العملية من جهة أخرى.

2- إعطاء المدارس الثانوية والابتدائية حق إدارة الجانب الأكبر من ميزانيتها بما فيها تكاليف الموظفين. بالإضافة إلى إعطائهم الفرصة للانسحاب من رقابة السلطة المحلية.

3- تغير العلاقة بين الحكومة المركزية، والسلطات التعليمية، والمدارس.

وقد مر هذا المشروع بقانون داخل البرلمان بنفس الخطوات السابقة في مشروع قانون "بتلر" من عرض على مجلس العموم، ثم إحالته إلى لجنة التعليم، ثم قراءة ثانية أمام المجلس، ثم قراءة ثالثة و أخيرة لأخذ الموافقة عليه. وبعد ذلك تمت إحالته إلى مجلس اللوردات ومر بنفس هذه الخطوات بداخله حتى تمت الموافقة عليه بعد إضافة بعض النقط من بينها (U.K Parliament، 22; 1998):-

- التأكيد على مطالبة الحكومة المركزية، والسلطات التعليمية المحلية، ومجالس إدارة المدارس، والمدرسين الأوائل بالتأكد من أن المنهج الذي يطبق في كل المدارس الحكومية واضح ومتوازن يدعم الأهداف التي وضع من أجلها.
- ضرورة تحديد مستويات للأداء التعليمي للتلاميذ تهدف لتحسين المناهج وربطها بالمجتمع الصناعي الحديث.
- التأكيد على زيادة المساهمات المالية لوزارة الصناعة في مجال التعليم الفني، لما سوف يعود عليها في نهاية الأمر.

وبناء على هذا القانون فقد تم إنشاء مجلس المنهج القومي في إنجلترا ومجالس الامتحانات المدرسية والتقييم، التي تقوم بدورها كمجالس استشارات في التقويم.

2- مشروعات القوانين المقدمة من الأعضاء (الكسندر وآخرون، : 94):

قد أصبح للمشروع المقدم من الأعضاء أهمية كبيرة بفضل ما حدث من نجاح مشروع قانون قدمه المستر أ.ب هربرت لإصلاح قانون الزوج في المملكة.

إلا أن هذه المشروعات تجد صعوبة شديدة في السير داخل المجلس فعند تقديمها يتم عرضها أولا على لجنة لفحص إمكان عرضها على المجلس من عدمه فإذا تبين صلاحيتها أخذ طريقتها داخل المجلس.

ويخصص المجلس يوما واحدا في الأسبوع وهو يوم الأربعاء لمناقشة مشروعات القوانين المقدمة من الأعضاء وعادة ما يتم تأجيل جزء منها إلى دورات انعقاد أخرى نظرا لضيق الوقت حيث لا يسمح بمناقشاتها إلا في يوم واحد فقط من الأسبوع (U. .K 23،Parliament ; 2000).

وبذلك فمشروعات القوانين المقدمة من الأعضاء غير مؤثرة في صنع السياسة التعليمية بطريقة مباشرة، إلا أن تأثيرها على صنع السياسة التعليمية يكون بطريقة غير مباشرة فهي تعتبر مقياسا للاتجاهات داخل البرلمان، حيث تقوم مراكز البحوث الموجودة بالبرلمان بتجميعها ووضعها في مصنفة تستعين بها الحكومة في كثير من الأحيان لمعرفة ردود الأفعال كما تقوم به من أعمال تخص السياسة التعليمية والجدير بالذكر أن أعضاء المجلس هم الذين يعزفون في أحيانا كثيرة عن تقديم مشروعات وقوانين نظرا لمعرفتهم باحتياج هذه المشروعات إلى أجهزة متخصصة ومعلومات وبحوث مشاركة كافة فئات الشعب حتى يصل مشروع القانون إلى وضعه النهائي ويكتفون في هذا الصدد بالمشاركة الفعالة في مناقشة مشروعات القوانين المتقدمة من الحكومة.

وبتحليل مشروعات القوانين المتقدمة من الأعضاء من قبل المراكز البحثية في البرلمان تبين تركيزهم على بعض النقاط مثل:

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتقليل الفجوة بين تعليم الصفوة وتعليم أبناء الطبقات الفقيرة.
- ركز الأعضاء كذلك على ضرورة وجود علاقة بين التعليم والعمل.
- وقد وجدت هذه الملاحظات صداها لدى المسئولين عن صنع السياسة التعليمية.

أهم الملاحظات على الدور التشريعي للمجالس النيابية في المملكة المتحدة :

على الرغم من الدور الهام للتشريعات إلا أن القائمين على صنع السياسة التعليمية في إنجلترا يعلمون أن التشريع ليس هو كل شيء وإنما هو فقط تمهيد لطريق الإصلاح اتبعه هذه التشريعات تنبع من إمكانيات ترجمتها لواقع فعلي من خلال إدارة جيدة، وهذا متعد درجة كبيرة على مدى التفعيل الشعبي والمساندة التي يتطلبها التنفيذ وهذه النقطة تعتبر من وجهة نظر الباحثة من أهم النقاط التي أثرت على الدور التشريعي داخل البرلمان الإنجليزي.

1. الأهمية البالغة للمشاركة الشعبية في صنع السياسة التعليمية والمتمثلة في الاستفتاء الذي تقوم به الحكومة قبل البدء في أي تشريع تعليمي جديد وهذه المشاركة تضمن لها تأييد أكبر عدد من الأعضاء داخل البرلمان سواء كانوا من حزب الأغلبية أو من المعارضة، فالحكومة تؤكد دائما على ضرورة "تشجيع العمل بالمشارك مع الحكومة والمؤسسات غير الحكومية والشعب لتصميم وتنفيذ سياسات مؤثرة (U.K Parliament، 10 - 4 :1998). وهذه المشاركة تعتبر نقطة هامة أيضا يجب التركيز عليها عند دراسة التشريع التعليمي في إنجلترا.

2. يقر الشعب الإنجليزي بأن من يملك السلطة ويمارسها بحرية يجب أن يكون مسئولا مسئولية كاملة أدى إلى أن يتخلى الملك عن التشريع وعن سلطاته في البرلمان حيث أنه من الصعب محاسبته، وأصبح كل ما يملكه الملك هو حق التصديق فقط عليها. وإذا حدث وأن أصدر الملك أي تشريع أو لائحة أوامر ملكية يعد هذا تجاوزا من السلطة التنفيذية على اختصاصات السلطة التشريعية لأنها صاحبة الاختصاص في ذلك .

3. لا يملك الملك حق الرفض للمشروعات التي وافق عليها البرلمان وإنما حقه منحصر فقط في التصديق فقد أصبحت موافقة الملك شكلية نظرية فقط حتى إن

الملك لا يقرأ مشاريع القانون التي تعرض عليه فهو غير مسئول عنها والمسئولية كلها تقع على الوزراء فهم الذين يتحملون النقد والمحاسبة .

4. السلطات الواسعة لمجلس العموم في التشريع واشتراكه مع مجلس اللوردات في هذا الخصوص ما يؤدي في النهاية إلى مشاركة البرلمان كله وهذا يؤثر بلا شك في سير العملية التشريعية داخل البرلمان.

5. من أبرز خصائص البرلمان الإنجليز هو تخلي رئيس المجلس عن انتمائه الحزبي بمجرد شغله هذا المنصب.

6. الاحترام الشديد طبقا للقوانين الراسخة لرئيس المجلس مما يؤثر في النهاية على سير المناقشات على نحو طيب وهو ما يسميه الإنجليز" العرض الملائم" وهذا بالتحديد هو ما يؤدي إلى رفع مستوى وقيمة العمل يقدمه مجلس العموم للأمة الإنجليزية (U.K Parliament،44 ;2000).

7. إجراءات المناقشة في كل مرحلة من مراحل التشريع سواء في مجلس اللوردات أو العموم وكذلك داخل اللجان تؤدي إلى سير العملية التشريعية في يسر. وسهوله حيث إن كل خطوة من خطوات التشريع يتم فيها تحويل الاقتراح المقدم من الحكومة في صيغة سؤال محدد تكون الإجابة عليه في معظم الأحيان بنعم أو لا، مما يؤدي في النهاية إلى سرعة ودقة في أداء العمل.

8. مع ما يتمتع به الحزب الحاكم من نفوذ وخاصة أنه يمثل الأغلبية في البرلمان إلا أن هناك توازنا غريبا يؤدي إلى عدم جنوح الحكومة بالدقة وهذا يرجع إلى المركز الذي لشغله المعارضة في المجلس لقب "زعيم معارضة جلالة الملك" وهي يتلقي مرتبا لأداء عمله، كما أن زعيم الأغلبية (رئيس الوزراء) يستشيره في الحالات الصعبة التي تستدعي الإجماع داخل المجلس.

9. مع أن أعضاء البرلمان نادرا ما يقترحون مشروع قانون خاص بالعملية التعليمية إلا أنهم يشعرون بمسئوليتهم الكاملة عن التشريع للتعليم، هذه المسئولية تظهر بوضوح في المناقشات المستضيفة والدقيقة للمشروعات المقدمة من الحكومة وقد يرجع لذلك إلى أن بداية البرلمان الإنجليزي كانت للتشريع بالاشتراك مع الملك، ثم انفرد بعد ذلك بالتشريع وأصبح له الكلمة العليا في هذا المجال، إلا أن هذا لم يدم كثيرا حتى سيطرت الحكومة على التشريع نظرا لعقد العملية التشريعية واحتياجها إلى أجهزة خاصة ومعلومات دقيقة، إلا أن أعضاء البرلمان لديهم قناعة شديدة بأهمية الدور الذي يقومون به في التشريع للتعليم.

10. الوقت الطويل الذي يستغرقه مشروع القانون التعليمي حتى تتقدم به الحكومة للبرلمان مما أدى قلة في مشروعات القوانين الخاصة بالعملية التعليمية وقد انعكس ذلك على استقرار السياسة التعليمية وساعد عليها طبيعة الشخصية الإنجليزية والتي تميل إلى الاستقرار وعدم الرغبة في الانقلاب وميلهم باستمرار إلى الحلول الوسطى والتوفيق بين المتناقضات.

11. الاهتمام في صنع السياسة التعليمية وكذلك في مناقشاتها بالفعل أكثر من الاهتمام بالنظريات التربوية، وقد ساعد على ذلك إيمانهم بضرورة حل مشكلاتهم عن طريق مواجهتها وبعد ذلك سوف تتوالى الحلول وقد انعكس ذلك على اهتمامهم بتطبيق تشريعاتهم في الواقع العملي وعدم الاكتفاء بالتشريع في حد ذاته.

12. الدور الغاية في الأهمية الذي تلعبه مراكز البحوث البرلمانية في التشريع والتعليم والذي يتلخص في (U.K Parliament، Factcheet No 1، 50; 1998):

أ- تقديم العون للأعضاء حتى يتعرفوا من قرب على مشروع القانون، وذلك عن طريق عمل قوائم كاملة تشتمل على مزايا وعيوب مشروع القانون التعليمي المقدم من الحكومة.

ب- التركيز على أن المشاركة في التشريع فن أكثر منه علم وذلك عن طريق تعليمهم كيفية إدارة المناقشات.

ج- تعليم الأعضاء أن أي عمل تشريعي يحتمل أن يكون صوابا أو خطأ وبذلك فالاحتمالات المختلفة تحتاج تحركات مختلفة مثل ما يحدث في مباراة الشطرنج.

د- كيف يتم منع إصدار مشروع القانون في كل مرحلة من المراحل التي مر بها.

هـ - مساعدة الأعضاء الذين يتقدمون بمشروعات قوانين من اختيار الصيغة المناسبة وكذلك اختيار الوسيلة المناسبة (سواء تعديل مواد مشروع موجود فعلا أو تقديم مشروع قانون جديد) وتوقيت عرضه وكيفية الترويج له، وكذلك كيفية تكوين تحالفات مع المشروع عمل قوائم تضم جماعات الضغط النشطة بشأن كل موضوع التعليم حتى يستعين بها الأعضاء المهتمون بهذا الموضوع.

2- الدور الرقابي للمجالس النيابية في المملكة المتحدة في صنع السياسة التعليمية:

تعتبر رقابة البرلمان الإنجليزي على الحكومة من أقوى اختصاصات البرلمان الإنجليزي فبعدما تخلى البرلمان عن دوره الأساسي في التشريع لتعقده هذه العملية واحتياجها إلى أجهزة متخصصة ودقيقة ومعلومات لا يستطيع عضو البرلمان الإلمام بها اتجه إلى رقابة حكومته مراقبة صارمة.والرقابة البرلمانية في اللملكة تعني " دراسة وتقييم أعمال الحكومة مقرونة بحق البرلمان في أن يصدر أحكاما عن هذه الأعمال قد تقود إلى استقالة الحكومة إذا سحبت منها الثقة. ويعكس البرلمان الإنجليزي فكرة هامة هي انه مع كونه مستقلا وصاحب سيادة إلا أنه خضوعا لإدارة الشعب الذي يمثله عليه أن يكرس هذا الاستقلال ضد الحكومة.

يساعد البرلمان الإنجليزي على القيام بدوره في الرقابة البرلمانية الصارمة لما يلي:

1. وجود حزبين فقط مما يجعل برنامج الحزب الفائز واضحا في أذهان الأعضاء جميعا وبالتالي يسهل محاسبة الحكومة إذا حدث أي اختلاف.

2. ويساعد البرلمان كذلك على الرقابة الصارمة وجود معارضة صارمة وشديدة داخل البرلمان، فزعيم المعارضة في مجلس العموم يحمل لقب زعيم معارضة الملك يستشيره رئيس الحكومة في الأمور الصعبة التي تستدعي إجماع فئات الشعب.
3. أن الحزب الفائز والذي يمثل الحكومة يعلم جيدا انه منتصرا اليوم ولكن مع وجود هذه المنافسة الشديدة يمكن أن يخسر. غدا أمام الحزب الآخر الذي سوف يتولى بالتبعية الحكم وبالتالي فحزب المعارضة يتعامل مع الحزب الحاكم من موقع قوة (U.K Parliament،66 ; 1998)، ويمارس البرلمان الإنجليزي الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم من خلال مجلس العموم واللوردات معا، إلا أن مجلس العموم هو الذي يقع عليه العبء الأكبر في هذا الخصوص.
4. والبرلمان الإنجليزي يراقب السياسة العامة للوزراء، ويبحث في مدى سلامة الإجراءات والقرارات الوزارية المحتلمة من حيث مطابقتها للقانون فقط، بل من حيث أيضا مدى ملاءمتها للظروف التي صدرت فيها ومدى توافقها مع الصالح العام ومدى تحقيقها لرغبة الأغلبية البرلمانية.

ويمارس البرلمان الإنجليزي الرقابة البرلمانية من خلال الأسئلة، واقتراح التأجيل، والمناقشات العامة، والتحقيق البرلماني.

أولا السؤال:

يعرف السؤال في البرلمان الإنجليزي بأنه "تقصي الحقائق من عضو البرلمان إلى الوزير المختص أو لرئيس الحكومة عن حقيقة أمر معين خاص بأعمال الوزارة أو الحكومة بأكملها بهدف الحصول على المعلومات اللازمة أو إجبار الحكومة على اتخاذ إجراء معين

وبذلك فالسؤال في المملكة يهدف إلى:

- الحصول على معلومات.
- إجبار الحكومة على اتخاذ إجراء معين.

وتنقسم الأسئلة الخاصة بالتعليم في البرلمان الإنجليزي إلى قسمين:

- أسئلة أصلية.
- أسئلة إضافية

1- الأسئلة الأصلية تنقسم بدورها إلى:

أ- أسئلة ذات ملاحظات خاصة **(private notice questions)**

ويطلق عليها كذلك الأسئلة العاجلة والتي تتعلق بأمور هامة وذات اهتمام عام وليست مدرجة أصلا في جدول الأعمال وغالبا ما يتم إدراجها في جدول الأعمال أو الوزير المختص بالتعليم قبل نهاية ظهر اليوم، وغالبا ما يتطلب هذا السؤال من وزير التربية والتعليم اتخاذ قرار في مسألة ذات أهمية عامة.

وكمثال على ذلك: سؤال موجه إلى وزير التربية والتعليم عن الإجراءات التي سوف تتخذها الوزارة لمساعدة التلاميذ الذين سيتركون المرحلة الابتدائية هذا العام ومستوى التعليم لديهم غير جيد لانتقالهم لمرحلة أخرى.

ب- أسئلة منجمة **(starred question)** (House Of Commons، 1999; 10 - 20). أي يضع عليها العضو نجمة(*):

ويكون الرد عليها شفاهة، ويستغرق الرد عليها مدة وسطا بين الاستعجال وعدم الاستعجال وفي الغالب تستغرق يومين للرد عليها وتتعلق عادة بكافة أعمال الوزارة المسئولة عن التعليم، ويضع العضو عليها نجمة لتفريقها عن الأسئلة الأخرى.

ويخصص المجلس من الساعة الثانية ونصف إلى الساعة الثالثة والنصف أيام الإثنين والخميس للرد على الأسئلة الموجهة إلى الوزير المختص بشئون التعليم أما يوم الأربعاء الساعة الثالثة فيخصص للأسئلة الموجهة لرئيس الحكومة وتخصص السياسة التعليمية.

ولكل عضو مهتم بالعملية التعليمية أن يسأل سؤالاً شفويا يوميا وأي عدد يشاء من الأسئلة المكتوبة.

وتمثل الأسئلة الخاصة بالتعليم نسبة لا يستهان بها من إجمالي الأسئلة المقدمة حيث تمثل في المتوسط 10٪ من إجمالي الأسئلة الشفوية المقدمة خلال العام وهي نسبة تعتبر مرتفعة إلى حد كبير وتعبر عن أهمية القضايا داخل البرلمان الإنجليزي (u.k parliament، 2; 1988).

والأمثلة على هذا النوع من الأسئلة كثيرة جداً حيث أن عدد الأسئلة المنجمة الخاصة بالتعليم نسبة عالية :

سؤال موجه من السيد"مايكل كولفن" يسأل وزير التعليم والتوظيف إذا كان سيدلي ببيان عن:

1. التكلفة الكلية لتقليل عدد التلاميذ في الفصل من 30 تلميذاً في سن الخامسة والسادسة والسابعة.
2. التاريخ الذي سيتم فيه تنفيذ هذا.

ويتضح من السؤال ما يلي:

- وضوح في الصيغة المكتوب بها.
- الدقة المتناهية السؤال فالعضو لا يسأل عن تقليل عدد التلاميذ عن 30 وإنما سؤاله عن التكلفة الكلية التي سيؤدي إليها تقليل عدد التلاميذ (u.k parliament، 20; 2000).
- لم يكتف السؤال بهذا القدر من الدقة بل تطرق أيضا إلى الوقت المحدد لذلك.

ونتيجة لذلك فالوزير مجبر بأن يرد بالتحديد على ما طلبه العضو ولا يمكن له أن يتحايل بعبارات عامه، وهذا يؤدي في النهاية إلى حصول العضو على ما يطلبه من معلومات، وفي نفس الوقت يؤدي هذا التحديد الدقيق إلى توفير في وقت المجلس حني يتمكن من نظر أكبر قدر من الأسئلة.

مثال آخر: عن سؤال مقدم من السيدة/ ماري بارنز تسأل السيد الوزير عن "ما هي الاقتراحات التي تسلمها فيما يتعلق بتمويل التعليم المستمر؟"

وبالنظر إلى هذا السؤال أيضا نجد أنه محدد ودقيق. فالسؤال لا يختص بالتعليم المستمر بوجه عام بل حدد تمويل التعليم المستمر، والأكثر من ذلك فلم يشمل تمويل التعليم المستمر بشكل عام بل حدد المطلوب معرفته وهو ما الاقتراحات التي تسلمها الوزير عن التمويل (والمقصود بالاقتراحات التي تسلمها الوزير هو نتائج الاستفتاء الذي تقوم به الحكومة بهذا الشأن).

- الأسئلة غير المنجمة (**unstarred question**).

وهي الأسئلة التي يتطلب الإجابة عليها مدة نسبيا وتكون الإجابة عليها كتابة.

ولا يوجد حد على الأسئلة غير المنجمة داخل البرلمان الإنجليزي، حيث يقدم للبرلمان حوالي **50000** سؤال في السنة تتطلب الإجابة عليها كتابة. رغم هذا العدد الكبير ألا أن نسبة عدم الرد لأي ظرف لم يتجاوز 5..٪ بأي حال من الأحوال، وهذه الأسئلة والإجابة عليها يتم نشرها.

وسوف نعرض على سبيل المثال نماذج لهذه الأسئلة:-

1. سؤال موجه من (السيد / توني رايت) عن" ما هي الخطط التي أعدها لتعديل تقييم الامتحانات في المرحلة الثانية؟"
2. سؤال من (السيد / كريستوفر تشوب)عما " إذا كانت خطط التنمية ستغطي التعليم في السنوات الأولي لرعاية الطفولة" ؟
3. سؤال من (السيدة/ هيلين برتون)" عن ما هي ترتيبات تزويد وتمويل رياض الأطفال لمن هم في الرابعة بعد إلغاء برنامج الكفالة.

العرض السابق كان للأسئلة الأصلية تقسيماتها الثلاث ننتقل بعد ذلك للنوع الأخر من الأسئلة وهو الأسئلة الإضافية.

- الأسئلة الإضافية (Peter،Richards ،118 ;1963).

السؤال الإضافي هو سؤال فجائي يأتي من وحي الساعة. ومن الممكن أن يلقيه مقدم السؤال أو أي عضو أخر ويكون الرد عليه بشفاهية. والجدير بالذكر أن التقاليد البريطانية لم تكن تسمح به إلى وقت قريب، أما الآن فقد سمح للعضو السائل أو أي عضو آخر أن يسال سؤالا إضافيا أو أكثر من سؤال، حتى أنه قد سأل أحد الأعضاء ثلاثة أسئلة منجمة اتبعها ستة وعشرين سؤالا إضافيا. والغريب أن هذا الكم من الأسئلة لا يؤثر على انضباط البرلمان وسير العمل فيه وإنجازه بالسرعة المطلوبة.

ويعتبر التعليم من ضمن الموضوعات التي تظهر فيها الأسئلة الإضافية بوضوح. وقد يرجع ذلك إلى أهمية وحيوية قضايا التعليم بالنسبة لأعضاء البرلمان.

وكمثال على ذلك عندما سألت السيدة/ هيلين برنتون عن تمويل تعليم رياض الأطفال لمن هم في الرابعة بعد إلغاء برنامج الكفالة؟

(السيد/ روبرت والتر) بسؤال عن الخطط التي أعدها الوزير كبديل لنظام الكفالة؟ لم تبعها بسؤال عن " ماهي الالتزامات المالية لهذا المخطط؟"

وبوجه عام ينتهي السؤال بمجرد تعقيب الوزير عليه ووصول العضو إلى المعلومات والحقائق التي تقصي عنها وفي كثير من الأحيان يصل العضو إلى موافقة الوزير على اتخاذ إجراءات معينة أو الامتناع عن إجراءات يطلبها العضو. وهذا بالتحديد ما يميز الأسئلة داخل البرلمان الإنجليزي.

ثانيا: الاقتراح بالتأجيل (Motion to adjourn)

يعتبر الاقتراح بالتأجيل هو المقابل للاستجواب في الأردن. ويلجأ إليه عضو البرلمان في حالة عدم حصوله على المعلومات التي يريدها من السؤال. وهو يعني "الاقتراح بالتأجيل بهدف مناقشة أمر محدد ذي أهمية مستعجلة" (U.K،Parliament ،19;1998)

ويعتبر الاقتراح بالتأجيل امتيازا يقدم للأعضاء غير الراضين عن إجابة الوزير. ويقدم الاقتراح بالتأجيل بعد تقديم الأسئلة وإجابة الوزير عليها، وهذا يعني أن العضو لا يبدأ بها،

وكذلك فهي لا تغني عن السؤال مقدما. ويعتبر اقتراح التأجيل تكليفا رسميا من العضو للحكومة لتوضيح عمل معين أو سياسة عامة عن طريق مناقشة واسعة النطاق.

ويتم النظر في الاقتراحات بالتأجيل بعد أن ينتهي البرلمان من فحص الأعمال اليومية له. والهدف من الاقتراح بالتأجيل في البرلمان الإنجليزي عادة ليس تأنيب الحكومة أو الوزير، وإنما الهدف هو الحصول على معلومات وافيه قد تعطي السائل إجابة كاملة.

ولما كان الاقتراح بالتأجيل يمثل خطرا على الحكومة لذلك فإنها تعمد من أجل الحد من خطورته إلى تأجيله ليناقش في جلسة المساء. وأصبح من المتعارف أن يناقش الآن الساعة السابعة مساء من نفس المساء الذي قدم فيه. وهذا التأجيل يعطي فرصه للحكومة أن تجهز ردها خلال هذه الساعات القليلة. وتطرد الشك المخيم على المجلس وتحاول اكتساب ثقة أعضائه بها (سلام،1993 : 102 – 103).

ولا بد أن ينتهي الاقتراح بالتأجيل بعرض اقتراح مع أو ضد الحكومة، وهذا الإجراء من أهم ما يميز الاقتراح بالتأجيل داخل البرلمان الإنجليزي، وكمثال على ذلك اقتراحات التأجيل التي تخص صنع السياسة التعليمية عندما سالت السيدة/ هيلين برنتون عن تمويل تعليم رياض الأطفال لمن هم في الرابعة بعد إلغاء برنامج الكفالة سؤالا. ثم اتبعها السيد/ روبرت والتر عن الخطط البديلة لنظام الكفالة في رياض الأطفال والتزاماتها المالية والسابق الإشارة إليهما، لم يقتنع المجلس بإجابات الوزير وذلك طلبت السيدة/ هيلين برنتون اقتراح بالتأجيل مطالبة فيه الوزير بإلقاء بيان يناقش فيه هذه النقطة. وبالفعل ثم إلقاء بيان للوزير أمام المجلس شرح فيه كل ملابسات إلغاء برنامج الكفالة وعرض لترتيبات الوزارة وبذلك فقد حقق السؤال الأصلي والسؤال الإضافي ثم الاقتراح بالتأجيل الهدف منها وهو حصول الأعضاء على المعلومات المطلوبة.

ثالثا: المناقشة العامة (U.K Parliament، 2; 2000):

لأي عضو من الأعضاء يرغب في مناقشة الحكومة في موضوع محدد هام وله صفة عاجله أن يتقدم بذلك إلى البرلمان الإنجليزي. وتتم المناقشة عادة في نهاية فترة الأسئلة. وعلي العضو أن يطلب إذنا من رئيس المجلس حتى يتمكن من عرض موضوعه وتستغرق المناقشة وقتا طويلا، ففي أحيان كثيرة تستمر المناقشة لمدة ثلاث ساعات متواصلة وذلك في اليوم التالي لتقديم طلب المناقشة. تعتبر طلبات المناقشة من أهم ما يميز البرلمان الإنجليزي فهي مناقشة عامة ومفتوحة تأخذ الوقت الكافي من المجلس لمناقشتها.

وبالإضافة إلى طلبات المناقشة العامة، فالبرلمان الإنجليزي قد أتاح فرصا أخري للمناقشات العامة اعترافا منه بأهمية هذه المناقشات وهي:

أيام المعارضة:

وتقدر بعشرين يوما في كل دورة برلمانية، وللمعارضة الحق في اختيار الموضوعات التي تناقشها فيما يخص السياسة التعليمية بحرية كاملة، وقد جري العرف على تخصيص سبعة عشر يوما منها لصالح زعيم الأغلبية (المعارضة)، وثلاثة أيام لباقي الأحزاب المعارضة.

أعمال بداية اليوم (**early motions**)

وتقدم هذه المناقشة فرصة أكبر لأعضاء المقاعد الخلفية للتعبير عن وجهة نظرهم في قضايا التعليم ومجموعة هذه الآراء تجدول يوميا. و مع أنها نادرا ما تتناقش، إلا أن لها أهمية خاصة في كونها تقدم مستوي الدعم لكل الموضوعات التربوية المطروحة على الساحة، وذلك عن طريق قياس عدد التوقيعات لأعضاء البرلمان(U.K Parliament، 8; 2001)، وتمثل مناقشات التعليم في هذا النوع من المناقشات18٪من إجمالي المناقشات المطروحة أمام مجلس العموم وهي نسبة لا يستهان بها.

وبتحليل المناقشات العامة الخاصة بالتعليم وجد أن:

1. معظمها كان عن السلطات التعليمية المحلية والسلطات المخولة إليها

2. وكذلك السياسات التعليمية في الفترة المقبلة والتي يجب أن تؤدي إلى "تحويل قدرات شعب إنجلترا لكي ينجح في عالم متغير بصورة سريعة، وتلك المسؤولية تقع على التعليم والتدريب والعمل، فهي تطلق القدرات الفردية وتحافظ على الأنشطة الاقتصادية وتحسن صورة الحياة وتساعد بناء مجتمع قوي"(Depatment Report،10 ;1999).

3. تنتهي المناقشات في كثير من الأحيان ببيان يلقيه الوزير أمام مجلس العموم ثم يعيده مساعده أمام مجلس اللوردات.

رابعا : التحقيق البرلماني:

"يعتبر التحقيق البرلماني طريقة هامة من طرق التحري التي تنظمها السلطة التشريعية من أجل مراقبة الحكومة" (U.k parliament Select Commtte، puplic Information Office London 1998 Swia OaaP4). والتحقيق البرلماني في البرلمان الإنجليزي هو "لجنة تشكل من أجل إلقاء الضوء على بعض أعمال السلطة التنفيذية وتضع تقريرا في نهاية عملها" وقد يترتب على تقرير لجنة التحقيق مسؤولية الوزير أو الوزارة بأكملها.

تختار اللجنة المشكلة للتحقيق البرلماني في مجلس العموم بواسطة الانتخاب بالتصويت وتشكل هذه اللجنة من الأحزاب المختلفة بناء على قوة كل حزب في المجلس ويحاول كل حزب أن يبين الأفراد المؤهلين للقيام بهذه المهمة من بين أعضائه.

وتطلب اللجنة ما تريده من شهود ومستندات ومساعدات من الخبراء وفي أول لقاء للجنة تحدد برنامجها والوسائل الجيدة لإدارة أعمالها الموكلة إليها من المجلس وتجتمع اللجنة في المكان المخصص لذلك في قصر (وستنمنستر) وإذا أرادت أن تجتمع خارج نطاق البرلمان وجب عليها أن تحصل على ترخيص بذلك، بعد تقديم مبررات قوية لذلك.

وبعد انتهاء عمل اللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس، الذي يمكن أن يأخذ بالاقتراحات الواردة بالتقرير أولا يأخذ بها، وخاصة أن اقتراح سحب الثقة قد يكون من بينها فالمعارضة تعلم جيدا أن اقتراح سحب الثقة هذا ليس في مصلحتها، وذلك لا تلجأ إليه كثيرا حيث أنه في معظم الأحيان يؤدي إلى اتحاد الحكومة مما يؤثر على موقع المعارضة داخل البرلمان.

واقتراح بعدم الثقة كان في مارس **1979** حيث فازت فيه المعارضة بصوت واحد فقط فقد كانت للمعارضة **311** صوتا وللحكومة **310** صوتا وبذلك حلت الحكومة في إبريل وأعيد الانتخاب مرة أخري في مايو، والتحقيق البرلماني قليل الاستعمال فيما يخص صنع السياسة التعليمية، والأمثلة عليه قليلة في مجلس العموم وقد تعذر لحصول عليها فيما نخص صنع السياسة التعليمية (U.k parliament Motions of Cofidence، puplic Information Office House OF Cmmons).

وقد اتجهت بريطانيا إلى استخدام بديل للتحقيق البرلماني وهو المفوض البرلماني وهو يعتبر مسئولا أمام البرلمان، وفي نفس الوقت مستقلا عن السلطة التنفيذية وهو يبحث الشكاوي والمظالم لمواطنين غير أن هذا لا يحرم العضو البرلماني من التمتع بامتيازاته في النظر في الشكاوي المقدمة إليه وهو غير قابل للعزل إلا باقتراح بالبرلمان ويقوم بتقديم تقرير سنوي وكذلك عند طلب ذلك التقرير وله كل الذي تتمتع به لجان التحقيق من طلب شهود ومستندات...... الخ وإذا حدث ما يعطل عمله من جانب السلطة التنفيذية يحيل الأمر فورا إلى البرلمان.

وفي مجال صنع السياسة التعليمية نجد أن نسبة لا يستهان بها من التقرير السنوي الذي يقدمه يخص التعليم وسياسته.

أهم الملاحظات على الدور الرقابي للمجالس النيابية في تنفيذ السياسة التعليمية في المملكة المتحدة:

1. الاهتمام البالغ بالرقابة البرلمانية باعتبارها الأداة السياسية التي تحقق الشفافية وتضمن تصحيح الأخطاء أولا بأول بل إنها أصبحت أداة للإنذار المبكر الذي يقي المجتمع الأزمات الحادة الطاحنة.
2. إدراك الأعضاء لصعوبة الرقابة البرلمانية مما يستوجب معه التركيز أكثر في استخدام الوسائل المختلفة، واستعانتهم بصفة مستمرة بمراكز البحوث داخل المجلس لتعريفهم بأفضل الطرق لتقديم وجهات نظرهم والتوقيت المناسب لذلك.
3. قوة المعارضة داخل البرلمان فهو يمثل حكومة الظل وزعيمها هو الزعيم الذي يشاوره رئيس الحكومة في الأمور الصعبة ومع ذلك فهي تراعي محاسبة الحكومة دون إزعاجها بحيث لا تتحمل عبئا نفسيا يؤثر على مستوي أدائها مما يضر بالبلاد.
4. استخدام الأعضاء لحقهم في توجيه الأسئلة لوزير التعليم بحيث عطت الأسئلة تقريبا جميع النقاط الهامة في السياسة التعليمية.
5. الصياغة الجيدة للأسئلة مما يؤدي إلى إجابة محددة ودقيقة لها
6. الوقت الكافي للأسئلة وخاصة الشفوية منها حيث أن في كل يوم يتم تخصيص حوالي نصف ساعة للإجابة عليها. ويساعد على أتساع الوقت تحديد الأسئلة تحديدا جيدا يساعد على مناقشة أكبر عدد م الأسئلة
7. التخطيط الجيد من أجل الرقابة البرلمانية من قبل الأعضاء يعاونهم فيها مراكز البحوث البرلمانية داخل البرلمان، ويساعد على ذلك قلة الأحزاب داخل البرلمان بما يؤدي إلى الاتفاق على الرقابة
8. هدف السؤال ليس مجرد الحصول على معلومات معينة وإنما يشمل أيضا إجبار الحكومة على اتخاذ إجراء معين.
9. استخدام الأعضاء لحقهم في الاقتراح بالتأجيل بصورة جيدة إذا لم يتم الحصول على المعلومات التي يريدها العضو من السؤال وهذا يتم بتدريب الأعضاء على ذلك من

قبل مراكز البحوث الموجودة في البرلمان، والتي تقوم بعقد ندوات لتعريف العضو كيفية إدارة المناقشات الشفوية والتركيز على ما يريده.

10. تغطية المناقشات العامة لمعظم الموضوعات الخاصة بصنع السياسة التعليمية، والتوسع غير العادي من قبل البرلمان في إتاحة فرص كثيرة للمناقشة تضم كل الأحزاب داخل البرلمان.
11. انعقاد لجان التحقيق البرلمانية في البرلمان نفسه مما يؤدي إلى الحياد في قراراتها
12. اشتمال لجان التحقيق البرلماني على أعضاء من حزب المعارضة بجانب أعضاء حزب الأغلبية، مما يؤدي إلى نزاهة التحقيق، وخاصة أن حزب الأغلبية يمثل الحكومة التي يتم التحقيق معها.
13. الدور الهام الذي يقوم به المفوض البرلماني في الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم
14. اشتراك مجلس اللوردات مع مجلس العموم في الرقابة البرلمانية، ولكن بدرجة أقل
15. أهم ما يميز البرلمان الإنجليزي هو عدم تدخل رئيس المجلس في المناقشات إلا للحفاظ على النظام فقط، فليس له أي تأثير على سير المناقشات داخل المجلس.

3.الأدوار الأخرى للمجالس النيابية في المملكة المتحدة في صنع السياسة التعليمية:

أولا : الدور السياسي للمجالس النيابية

ثانيا: الدور الذي يقوم به مجلس اللوردات

أولا: الدور السياسي للمجالس النيابية

ويتمثل هذا الدور في إقرار السياسة العامة للدولة والتي يتم عرضها على المجلس من خلال خطاب العرش الذي يتقدم به الملك أو رئيس الوزارة نيابة عنها، وكذلك برنامج الحكومة الذي يتقدم به رئيس مجلس الوزراء وتتحد فيها السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة للدولة.

خطاب العرش:

كان خطاب العرش في بادئ الأمر هو الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها الملك أن يسمع اقتراحاته للبرلمان وللشعب. إلا أنه مع مرور الوقت وتخلي الملك عن دوره قد أصبح خطاب العرش من المسؤوليات الهامة التي يقوم مجلس الوزراء وبذلك فهو يعتبر بيانا سياسيا للوزارة ولا يتحمل الملك بصدده أية مسؤولية.

وبتحليل خطاب واحد تبين أن السياسة التعليمية شملت 5٪ من جملة الخطاب وقد حدد الخطاب أن "التعليم على قمة أولويات الحكومة ولكي يحدث هذا لابد من رفع مستوي التعليم كجزء من واقع الحكومة ولرفع مستوي الإنجاز في المدارس سوف يتم عمل أوراق استشارية للمناقشة بخصوص التعديلات التي يجب أن تحدث في مهنة التعليم لمدة 50 عاما وهذه الأوراق سوف تعزز من حالة المدرسين بحيث يكافئ الأداء المتميز لكي نضمن تحقيق مستويات عليا.

وسوف يتبع ذلك إجراءات أخري لتعزيز فرض التعليم".

ومن الملاحظات على خطاب العرش فيما يخص صنع السياسة التعليمية:

1. اعتبار التعليم على قمة أولويات الحكومة.
2. التركيز على عمل أوراق استشارية لمناقشة ما تريده الحكومة وهذا يتمشي مع مبدأ الديمقراطية الذي تعتنقه إنجلترا
3. الاستقرار الواضح في صنع السياسة حيث أن الخطاب وضع خطة لتحديث مهنة التعليم امتدت لمدة50 عاما وهي فترة طويلة جدا تعكس استقرار سياسة الحكومة إلى حد كبير.
4. التركيز على مكافأة الأداء المتميز سواء للمدرسين أو للمدارس أو للسلطات المحلية وهي نقطة جديرة بالاحترام

برنامج الحكومة

يقوم رئيس الحكومة بالاشتراك مع الوزراء بوضع برنامجها والذي يتضمن خطة الحكومة في الفترة القادمة وتعتبر الاستفتاءات التي تقوم بها الحكومة على المستوي العام من أهم ما تستند إليه في إعدادها لخطتها القادمة، مع مراعاة ضرورة التزامها بالبرنامج الذي تم انتخابها بناء عليه.

وكمثال على ذلك سوف تتعرض الدراسة لآخر ورقة بيضاء قدمتها حكومة "توني بلير" إلى مجلس العموم حول سياستها في التعليم للفترة من (1997-2002) أنها أحدث خطة موجودة.

وقد بدأت هذه الورقة بعبارة هامة وهي أنه "من أجل إعداد الشعب البريطاني لتحديات المستقبل لابد من الاهتمام بالتعليم"، وقد اشتملت هذه الورقة على عدد من الموضوعات الهامة تم إيجازها في:-

1. التأكيد على ضرورة مشاركة كل فرد وكل قطاعات المجتمع من أجل التغير المطلوب.
2. تعظيم دور المعلم وطلب المشورة من الجميع لمحاربة الفشل الدراسي.
3. التأكيد على أن التعليم يحتل قمة أولويات الحكومة بحيث يتم العمل في شراكه وتشاور مع من لديهم الحماس ولحس والاقتناع به.
4. تنمية وعي كبير في كل قطاعات وأفراد المجتمع بأهمية التربية وتوقعات متزايدة بما يمكن إنجازه في هذا المجال.
5. التأكيد على ضرورة أن تتحول الخدمة التعليمية لصالح الكثرة وليس القلة.
6. التركيز على أن تصبح بؤرة التركيز هي ارتفاع مستويات الأداء وليس المنظمات الهيكلية للمؤسسات التربوية.
7. لا تسامح إطلاقا مع الفشل أو تدني الأداء.

8. يجب أن يتناسب تدخل السلطات المركزية في عمل المدارس عكسيا مع مدي نجاحاتها.

9. تحسين المدارس المتدنية، كم يتم إغلاق تلك التي تستمر في فشلها.

10. تكثيف الرقابة على المدارس بطرف أكثر فاعلية.

11. يجب أن تحظي التربية الخاصة برعاية أكبر

12. برنامج عمل أكثر للتعليم الأسري متضمنا تعاقدات بن المدرسة والمنزل للمشاركة في مسئولية تعليم وتعلم الأطفال.

13. إعلام أفضل للآباء عن مستويات أبنائهم.

14. وضع مستويات قوميه لتغذية المدرسة.

15. وضع روابط أفضل بين المدرسة وسوق العمل.

وتعتبر مناقشات الأعضاء للسياسة العامة وللخطة العامة في البرلمان الإنجليزي مناقشات ناجحة ومفيدة وتغطي كل نقطة م نقاط البيان. ويضاف إلى ذلك أن الأعضاء في مناقشاتهم يعقدون مقارنة دائمة بين برنامج الحكومة الذي وافقوا عليه في الانتخابات وبين البيان المقدم. ولذلك تراعي الحكومة هذه النقطة جيدا في بيانها وتلتزم بها في التنفيذ.

ثانيا :الدور الذي قوم به مجلس اللوردات:

علي الرغم من أن مجلس اللوردات لا يحتل مكانا بارزا في صنع السياسة التعليمية، إلا أن دوره لا يمكن أن يستهان به سواء في التشريع أو في الرقابة. فهو ليس مجلسا استشاريا كما يخيل إلى البعض.

ويعتبر مجلس اللوردات مجلسا ثانياً يلعب دوراً لا يستهان به في مراجعة التشريعات ومراقبة الحكومة وفحص أنشطتها فهو يكمل عمل مجلس العموم ويعاونه (The Hansard' Second Session of the Fifty – second ،Parliamentary Debates Parliament of Unit Kingdom of Great Britain and North Ireland

،Commencing on the seventh day of May in the four-sixsthy year first of Session 1998-1990 ، volume DXVC، fifth series،Elizabeth 11 .(The Queens Speech،Tuesday 24th nov 1998

التشريع

يقضي المجلس أكثر من نصف وقته في التشريع يفحص ويراجع القوانين التعليمية التي تأتي من مجلس العموم، وبالإضافة إلى ذلك فأننا نجد الآن وبصورة متزايدة أن جزءا من مشروعات القوانين، التي ليس عليها خلاف تبدأ بالعرض على مجلس اللوردات أولا، ثم تنتقل بعد ذلك لمجلس العموم، حتى يتم توزيع العمل التشريعي بين المجلسين وقد ناقش مجلس اللوردات مجموعة من مشروعات القوانين الخاصة بالتعليم الهامة مثل مشروع قانون (2) لعام 1986 وكذلك مشروع قانون رقم (2) لعام 1988 والخاص بالمنهج القومي، والخاص بتشكيل المجالس الإدارية للمدارس وإعادة توزيع الوظائف بين مديري المدارس والسلطات التعليمية المحلية والمدرسين الأوائل كما أوضح تقويم أداء المدرسين وتدريبهم أثناء الخدمة وغيرهم من مشروعات القوانين الهامة.

مراقبة الحكومة:

بالإضافة إلى مراجعة القوانين فمجلس اللوردات يسأل ويناقش السياسة التعليمية والقضايا المتعلقة بها وذلك عن طريق:

- الأسئلة:

مع أن عدد الأسئلة المقدمة لمجلس اللوردات أقل من تلك التي يتم تقديمها لمجلس العموم، إلا إنها لا يستهان بها. فهناك 4 أسئلة منجمة يمكن أن يسال في بداية كل يوم عرض ولمدة نصف ساعة مركزة وبالإضافة إلى هذه الأسئلة فهناك أكثر من 2000 سؤال مكتوب يتم تقديمها سنويا منها حوالي 100 سؤال يخص التعليم وقضاياه.

- المناقشات العامة:

يتم داخل مجلس اللوردات طرح موضوعات عامة للمناقشة كل يوم أربعاء على أن تكون بحد أقصي ساعتين ونصف ويحدد معظم الموضوعات التي سيتم مناقشتها أعضاء المقاعد الخلفية للمجلس وبوجه عام فالمناقشة داخل مجلس اللوردات تتسم بالنظرة العلمية وبالخبرة الواسعة التي يتمتع بها أعضاء المجلس، وخاصة أن معظمهم من الخبرات العلمية المتميزة ويمثل التعليم نسبة لا يستهان بها في المناقشات العامة التي تتم داخل مجلس اللوردات ولعل من أبرز المناقشات التي دارت تلك المناقشات عن قضية التميز في التعليم والتي تضمنتها الورقة البيضاء التي تقدم بها رئيس الوزراء توني بلير.

- التصريحات أو البيانات:

لا بد أن تعاد أمام مجلس اللوردات البيانات الحكومية وخاصة في القضايا العاجلة والهامة، وذلك بعد عرضها على مجلس العموم. ويتم ذلك بواسطة مساعد الوزير ولا بد أن يتبع هذا العرض وقت محدد يكفي لعرض أي استفسارات للأعضاء وكل البيانات التي تخص التعليم يتم عرضها مرة أخري أمام مجلس اللوردات وخاصة في العشرة أعوام السابقة وأخذت الوقت الكافي في المناقشة.

- أهم الملاحظات التي خلص بها المؤلفون على ما جاء بالأدوار الأخرى:

1. الهدوء الشديد في صنع السياسة التعليمية مما يؤدي إلى استقرار السياسة، حيث يمتد التخطيط للتعليم حتى يصل في بعض الأحيان إلى خمسين عاما
2. التركيز على مكافأة الأداء المتميز في خطاب العرش وكذلك في بيان الحكومة تصل إلى حد إغلاق المدارس التي تستمر في الفشل.
3. التركيز على المشاركة في صنع السياسة التعليمية من كافة القطاعات والأفراد وكذلك التشاور بينهم وتعتبر هذه النقطة من أهم النقاط التي يجب التركيز عليها وخاصة أنها ظهرت المشورة وإبداء الرأي، ليصل إلى الاشتراك الفعلي في العملية التشريعية والرقابية مما يؤدي إلى تخفيف الأعباء اليومية لمجلس العموم.

بعد هذا العرض الذي اتضح الأهمية البالغة التي يحتلها البرلمان في عقل وقلب كل إنجليزي فمن أروع صور التاريخ الانجليزي ذلك الكفاح الذي دام عدة قرون في سبيل سيادة البرلمان. فهم يعتبرون البرلمان هو أجل الأعمال التي قام بها الشعب البريطاني في سبيل نظامه السياسي الأرستقراطي في أساسه. فالبرلمان بالنسبة لهم مساحة فسيحة يعبرون عن أماني بلادهم وآمالها ومشكلاتها وخططها. وقد انعكس ذلك على أداء البرلمان فارتفع به مما أدي في النهاية إلى مساهمة فعالة منه في صنع السياسة التعليمية.

الفصل الثالث

دور مجلس الأمة الكويتي في صنع السياسة التعليمية والرقابة على تنفيذها



دور مجلس الأمة الكويتي في صنع السياسة التعليمية والرقابة على تنفيذها

يعرض الفصل الحالي دور مجلس الأمة الكويتي في صنع السياسة التربوية والرقابة على تنفيذها، والتعرض لأهم العوامل المؤثرة في دور مجلس الأمة الكويتي في صنع السياسة التعليمية، محاولة رصد أهم المعوقات التي تعيق عمل لجنة شؤون التعليم و الثقافة والإرشاد بمجلس الأمة الكويتي وتعرف أهم القوانين والتشريعات بمجلس الأمة ذات الصلة بمراقبة و توجيه السياسات التربوية .

أولاً: السياق المجتمعي

الكويت: دولة عربية تقع في شمال شرق شبه الجزيرة العربية على ساحل الخليج العربي ويحدها من الشمال جمهورية العراق ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، وتبلغ المساحة الإجمالية 17،818 كيلومتر مربع وبإجمالي عدد السكان يبلغ ثلاثة ملايين نسمة، وترجع تسمية الكويت إلى تصغير لفظكوت أي الحصن الذي شيد بالقرب من المدينة في القرن السابع عشر.

أسست مدينة الكويت عام 1613 كمدينة تجارية على ساحل الخليج العربي وأستوطنها العتوب وأشتق أسمها من تصغير كلمة "كوت" وتعني القلعة وازدهرت المنطقة في حكم صباح بن جابر عام 1752، وبعد وفاة صباح بن جابر تسلم ابنه عبد الله بن صباح بن جابر الصباح سدة الإمارة في عام 1762، وفي عام 1783 خاض الكويتيون أولى معاركهم مع القوى الإقليمية، حيث خاضوا معركة الرقة البحرية بالقرب من جزيرة فيلكا وكانت ضد بني كعب، وانتهت المعركة بانتصار الكويتيين، وفي عام 1783 تم بناء أول سور حول مدينة الكويت لحمايتها من الغزو الخارجي (حسين، 1994: 89 - 93) .

وبعد وفاة عبد الله بن صباح بن جابر الصباح في عام **1812** تولى ابنه جابر بن عبد الله الصباح الحكم، وفي عام **1815** تم تشييد السور الثاني حول مدينة الكويت بسبب نية بندر السعدون بغزوها وفي يونيو **1831** انتشر الطاعون بين سكان دولة الكويت، ومات الآلاف من السكان، وقد سميت تلك السنة بسنة الطاعون، وفي عام **1871** بعهد الشيخ عبد الله بن صباح الصباح، حدثت حادثة الطبعة حيث غرقت العديد من السفن بعد إعصار بين الهند وعمان، وفي **17** مايو **1892** تولى محمد بن صباح الصباح الحكم بعد وفاة أخيه الأكبر عبد الله بن صباح الصباح ونشبت النزاعات مع أخوه مبارك الصباح التي أدت بالنهاية اغتياله وتولي مبارك الصباح الحكم في الكويت كوريث لهما عام **1896**.

وقد وقعت الكويت معاهدة الحماية مع بريطانيا في يناير **1989**، وفي عام **1901** شن مبارك حملة كبيرة إلى وسط نجد لقتال حاكم حائل عبد العزيز بن متعب بن عبد الله الرشيد فقاتله في معركة الصريف بالقرب من بريدة (التميمي، **1999: 61 -65**).

وفي عام **1911** أنشئت أول مدرسة نظامية في الكويت، وقد سميت المدرسة باسم المدرسة المباركية نسبة إلى الشيخ مبارك الصباح، وفي عام **1915** توفي مبارك الصباح، وتولى ابنه جابر المبارك الصباح الحكم، ولكنه لم يلبث بالحكم إلا سنتين وبعدها مات وتولى أخوه الشيخ سالم المبارك الصباح الحكم، وفي عام **1920** تم بناء السور الثالث حول مدينة الكويت بعد وقعة حمض، وفي في **10** أكتوبر **1920** هاجم الإخوان الجهراء،وفي عام **1921** توفى الشيخ سالم المبارك الصباح، وتولى أحمد الجابر الصباح الحكم.

و تم توقيع بروتوكولات العقير التي رسمت الحدود بين سلطنة نجد ومملكة العراق والكويت في يوم **2** ديسمبر **1922**، وفي عام **1928** حدثت معركة الرقعي بين الكويت والإخوان، وقد تم اكتشاف أول بئر نفط في الكويت في عام **1937** وهو بئر بحره، وفي **30** يونيو **1946** صدرت الكويت أول شحنة من النفط، وفي عام **1948** تأسست مدينة الأحمدي، وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح، وتوفي الشيخ أحمد

الجابر الصباح في عام 1950، وتولى الحكم الشيخ عبد الله السالم الصباح، وقد سمي أبو الدستور لأنه أول من دعا إلى تنظيم الحياة السياسية في الكويت وفقا للدستور، وفي عهده تم التوسع العمراني في الكويت، وقد تم هدم سور الكويت الثالث في عام 1957مع الإبقاء على بواباته الخمس (الهاجري، والعنزي، 2006: 323 – 337).

وفي 19 يونيو 1961 تم إلغاء معاهدة الحماية مع بريطانيا وإعلان استقلال دولة الكويت، وفي 11 نوفمبر 1962 تم إصدار دستور دولة الكويت، وتوفي الشيخ عبد الله السالم الصباح في عام 1965، وتولى أخوه الشيخ صباح السالم الصباح الحكم، واستمر حتى 31 ديسمبر 1977 حيث توفي، وتولى بعده الشيخ جابر الأحمد الصباح الحكم، وقد كان صاحب فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وفي 2 أغسطس 1990 غزى الجيش العراقي الكويت، واستمر الاحتلال لمدة سبعة أشهر، بعدها تم تشكيل تحالف دولي من 32 دولة لتحرير دولة الكويت، وقد تم تحرير دولة الكويت في 26 فبراير 1991، وقد أصبح بعد التحرير الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح حاكم الكويت بموجب الأحكام العرفية ، واستمرت الأحكام العرفية حتى 26 يونيو 1991.

في يوم 15 يناير 2006 توفي الشيخ جابر الأحمد الصباح، وقد نودي بالشيخ سعد العبد الله السالم الصباح أميرا للكويت، ولكن بسبب مرضه الشديد [1] تم عزله بقرار من مجلس الأمة الكويتي، وتمت مبايعة الشيخ صباح الأحمد الصباح أميرا للكويت.

و الكويت إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح ويعين ولي العهد خلال سنة من تولية الأمير ويكون تعيينه بأمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة مجلس مجلس الأمة الكويتي بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس وإذا لم يحصل على موافقة أغلبية المجلس يقوم الأمير بترشيح ثلاثة أشخاص على الأقل من ذرية مبارك الصباح فيبايع المجلس أحدهم وليا للعهد.

وتتكون السلطات في الكويت من السلطة التنفيذية وهي تتمثل بمجلس الوزراء الذي يتكون من 16 وزيرا ولا يسمح بحسب الدستور أن يزيد عدد الوزراء عن عدد الأعضاء المنتخبين في البرلمان البالغ عددهم 50 عضوا وجميع الوزراء معينين بالبرلمان بحكم وظائفهم.

أما السلطة التشريعية فهي ممثلة بالبرلمان ويسمى بالكويت بمجلس الأمة الذي يتكون من 66 عضوا منهم 50 منتخبا من الشعب لأربع سنوات 16 وزيرا.

والسلطة الثالثة هي السلطة القضائية وتتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم بكافة درجاتها.

وتتسم السياسة الخارجية لدولة الكويت بالاعتدال والحياد، والكويت عضو في مجلس التعاون الخليجي وشريك في حلف درع الجزيرة وأحد أعضاء الجامعة العربية.

وتعتبر الكويت حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة خارج حلف الناتو، وللكويت تمثيل دبلوماسي متبادل مع معظم دول العالم عدا إسرائيل. كما أنها عضو في هيئة الأمم المتحدة ورقم عضويتها هو (111).

لا يوجد أحزاب بالكويت لعدم وجود قانون ينظم شئون الأحزاب إلا أنه يوجد كتل برلمانية منها كتلة العمل الشعبي والكتلة الإسلامية في مجلس الأمة الكويتي والتحالف الوطني الديمقراطي والحركة الدستورية الإسلامية (حدس) والتحالف الوطني الإسلامي وتجمع العدالة والسلام وتجمع الميثاق الوطني وتجمع الرسالة الإنسانية الوطني وحركة التوافق الوطني الإسلامية وائتلاف التجمعات الوطنية.

وتقسم الكويت إلى ست محافظات هي:

1. محافظة العاصمة (الكويت): وهي العاصمة وفيها مقر الحكومة.
2. محافظة الجهراء: وهي أكبر المحافظات مساحة وسميت بهذا الاسم نسبة لمعركة الجهراء التي وقعت على أراضيها.
3. محافظة حولي: سميت بهذا الاسم نسبة لحلاوة المياه فيها قديما

4. محافظة الفروانية:
5. محافظة مبارك الكبير: وسميت بهذا الاسم نسبة للشيخ مبارك الكبير
6. محافظة الأحمدي: وتتميز بحقول النفط.

وتعتبر الكويت ثاني أغنى دولة في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية، ويعتمد اقتصاد الكويت بشكل كبير على الإرادات النفطية والغاز وبعض الصناعات وتشكل الصادرات النفطية أغلب الإيرادات الحكومية وتمتلك الكويت 10٪ من الاحتياطي النفطي العالمي وتعد من أوائل مؤسسين منظمة أوبك ويسيطر على نفط الكويت عدة شركات ترجع ملكيتها للحكومة أو 90٪ منها وهذه الشركات هي:

أ- شركة نفط الكويت والتي تهتم بتصدير النفط الخام إلى الخارج.

ب- شركة الكويت الوطنية للبترول تهتم بتشغيل مصافي النفط في الكويت.

ج- شركة الصناعات تصنيع البتروكيماويات.

د- شركة بترول الكويت العالمية أو Q8 تعتبر من أكبر شركات الوقود في أوروبا وتمد محطات توزيعها الأربعة آلاف في كل من (إيطاليا، السويد، هولندا، لوكسمبورغ، بلجيكا والدنمرك) بالوقود وملحقاته.

هـ- إيكويت شركة كيماويات (التميمي، 1999: 62).

والتعليم في دولة الكويت يعتبر إلزامياً حتى إنهاء المرحلة المتوسطة ويعتبر مابعدها من مراحل اختيارية لا إلزامية. وتحتوي الكويت على العديد من المؤسسات التعليمية حكومية وأهلية عالية المستوى والمعترف بها عالميا، وتعتبر جامعة الكويت المؤسسة الحكومية الوحيدة في الكويت التي تمنح شهادات بكالوريوس وماجستير للطلبة الملتحقين بها، تأسست جامعة الكويت في عام 1966 وتضم 14 كلية. حسب التصنيف العالمي من موقع ويبو ماتريكس لجامعات العالم فان جامعة الكويت تحتل الموقع 14 في منطقة شرق أسيا و2781 عالميا بين الجامعات.

وعملة دولة الكويت هي الدينار الكويتي ويتكون من 1000 فلس، وتنقسم الصكوك النقدية إلى ستة فئات وهي (ربع دينار، نصف دينار، دينار، خمسة دنانير، عشرة دنانير، عشرين دينار). كما أن العملات المعدنية لها 6 فئات (فلس"تم إلغاؤه"، 5 فلوس، 10 فلوس، 20 فلس، 50 فلس و100 فلس) ويعتبر الدينار الكويتي صاحب أعلى سعر صرف في العالم ويساوي الدينار الواحد 3.52423 دولارا أمريكيا تقريبا.

أما عن التركيبة السكانية في دولة الكويت نذكر أنه في عام 1930 قدم إلى الكويت الرحالة فريزر Freezer، وقدر حجم عدد السكان بنحو 60 ألف نسمة، كما قدره ديسكون Dickson عام 1953 بـ 160 ألف نسمة . في عام 1957 تم إحصاء السكان في الكويت لأول مرة، حيث قامت دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل وهي الجهة المعنية بالتعداد السكاني في حينه بأول تعداد لسكان الكويت وقدّرتهم بنحو 206،500 ألف نسمة، وقد بلغت نسبة الكويتيين إلى إجمالي السكان وقتها نحو 55 ٪ بينما بلغت نسبة السكان الوافدين 45 ٪ في نفس العام.

وفي الستينيات نتيجة التطور الاقتصادي والعمراني والاجتماعي الضخم، زاد عدد السكان بمعدلات سريعة، فقد تضاعف عددهم في الفترة 1961-1970 من 321.600 ألف نسمة عام 1961 إلى 738.700 ألف نسمة عام 1970 ثم تضاعف مرة أخرى في عام 1980 ليصل إلى 1،357.900 نسمة.

وقدر حجم المجتمع السكاني عام 1990 أكثر من عشرة أمثال ما كان عليه في عام 1957، ولكن السكان الكويتيين بلغوا خمسة أمثال أعدادهم عام 1957 تقريبًا حيث زادوا من 113.600 ألف نسمة إلى 572.400 ألف نسمة بين هذين العامين (1957 - 1990)، ومن ثم فإن الزيادة الإجمالية في المجتمع السكاني على هذا النحو المرتفع نشأت عن زيادة الوافدين بنسبة أكبر حيث بلغ عدد الوافدين عام 1990 نحو 1،563،300 بزيادة تعادل

سبعة عشر مِثلا لأعدادهم في عام **1957** وبذلك تناقصت نسبة الكويتيين في إجمالي المجتمع السكاني لتصل إلى **26.8** ٪ عام **1990** مقارنة بنسبة **55** ٪ عام **1957** .

وفي عام **1996** تناقص العدد الإجمالي للسكان في الكويت إلى **2،093.900** نسمة بدلا من **2،135.700** ألف نسمة عام **1990**، و يرجع ذلك إلى الهجرة المرتدة للوافدين نتيجة العدوان العراقي على الكويت وبذلك تناقصت نسبة الوافدين إلى **65** ٪ بينما زادت نسبة الكويتيين في إجمالي السكان إلى **35** ٪ عام **1996** وبدلا من **73.2** ٪ للوافدين، و **26.8** ٪ للكويتيين عام **1990** (التميمي، **1999**: **57**).

وتشير تقديرات عدد السكان في **30 / 6 / 2001** أن إجمالي عدد سكان الكويت قد ارتفع من **2.1** مليون نسمة في منتصف عام **2001** إلى **2،2** مليون نسمة بزيادة سنوية بلغت في المتوسط **1.4**٪ وبلغت نسبة أعداد الكويتيين عام **2001**، **38.1** ٪ من مجمل سكان الكويت مقابل **35**٪ عام **1996** وبنسبة زيادة سنوية بلغت في المتوسط **3.4** ٪ سنويًا.

أما حسب إحصاء عام **2007** فقد بلغ عدد السكان الإجمالي **332813** نسمة وأصبح عدد الكويتيين **1038598** نسمة وتراجعت نسبتهم إلى **31،21** ٪ إلى إجمالي عدد السكان (خالد الشياحي:السكان في الكويت، مجلة الرؤية،**22**-يوليو **2008**).

ويبلغ عدد سكان الكويت حسب إحصائية وزارة التخطيط - **30** يونيو **2007** **3،328،136** نسمة تقريبا، منهم **1،038،598** مواطنين والباقي من الوافدين والأجانب. وتبلغ نسبة النمو السكاني **6.5**٪ ويعتبر هذا المعدل من المستويات العالية عالمياً.

ويعتبر عدد الوفيات نسبة إلى عدد السكان الأقل في العالم حيث تبلغ **3** عن كل **1000**.

نسبة القراءة والكتابة

- **93.3**٪ من السكان يقرؤون ويكتبون.
- نسبة الذكور الذين يقرؤون ويكتبون:- **85.1**٪ من الذكور.

- نسبة الإناث اللواتي يقرأن ويكتبن:- 81.7٪ من الإناث.

جدول (2)

يوضح بعض المؤشرات عن دولة الكويت

مؤشرات عن دولة الكويت	
اللغات الرسمية	العربية
العاصمة	مدينة الكويت
الأمير	صباح الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد	نواف الأحمد الجابر الصباح
رئيس مجلس الوزراء	ناصر المحمد الأحمد الصباح
المساحة	17.818الترتيب157
عدد السكان	2.596 مليون الترتيب 136
الكثافة السكانية	151كم2 الترتيب 71
الاستقلال	19يونيو 1961م و يحتفل به في يوم 25 فبراير
التحرير	26 فبراير 1991
العملة	الدينار الكويتي (K.D)
الناتج القومي الإجمالي	157.9مليار دولار2008
مؤشر التنمية البشرية	0.912الترتيب29

هناك العديد من المؤتمرات التي عقدت على مستوى وزراء المعارف والتربية العرب، والتي تمولها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التابعة لجامعة الدول العربية؛ حيث هدفت هذه المؤتمرات إلى تنسيق الجهود العربية في مجالات التربية والتعليم واقتراح المعاهد التربوية والثقافية وسبل تنفيذها وتطويرها وتوحيد التشريعات التربوية، والدعوة لوضع سياسات محددة للتقويم التربوي تضمن المسائلة وتعزيز المشاركة المجتمعية (الحوت، 2004: 258).

وفي إطار اهتمامات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قضايا التعليم والتدريب، فإن السياسات التربوية تركز على إن إصلاح نظام التعليم والتدريب قضية ساخنة في جدول أعمال الحكومات والوزارات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ حيث تشهد هذه الدول في الوقت الراهن مناقشات ومداولات واجتماعات ومؤتمرات كثيرة حول تنمية الموارد البشرية وإعادة هيكلة الاقتصاد، وتدفع رياح التغيير في اتجاه التعامل مع التعليم والتدريب باعتبارهما مشروعين استثماريين (السليطي، 200، 36).

ورغم الإنجازات التي حققتها التربية العربية خلال العقود الماضية، إلا إنه لا تزال هناك بعض المشكلات التي تواجه السياسات التربوية العربية، ويرى الحوات إن أهم هذه المشكلات عدم وضوح الأهداف لكل مرحلة تعليمية، وعدم وجود أهداف مشتركة رغم كثرة المؤتمرات التي ركزت على الجوانب المعرفية وعلي الحفظ والتلقين وأهملت شخصية الطالب النفسية والاجتماعية والثقافية، علاوة على زيادة إعداد الخريجين مما أدي إلى وجود البطالة الصريحة والمقنعة، فالعلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل لم تجد لها مكاناً في أذهان ساسة ومخططي التربية والاقتصاد العرب (الحوت، 2004: 280).

ثانيًا : التعليم والسياسات التربوية في الكويت:

لا يخلو أي نظام تربوي تتولاه الدولة من سياسات تربوية ترسم اتجاه مسيرته سواء كانت تلك السياسات صريحة ومدونة، أو كانت ضمنية تتفاوت الوعي بها بين المسئولين

عنها، وسواء كانت جزئية أو متفرقة أو شاملة أو متكاملة، وتستقي فلسفة التربية في الكويت من مجموعة القيم والأهداف والاتجاهات الأساسية التي يتبناها المجتمع، والنابعة من عقيدته وتراثه والصيغة التي ارتضاها لنظامه الاجتماعي اختارها لتحقيق أهدافه، من خلال إدراكه لواقعه، وحاجاته، ومتطلبات التنمية فيه وتفاعله، وارتباطه بالعالم المحيط به، فقد نصت المادة (10) من الدستور الكويتي " تراعي الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي"، أما المادة (13) فأشارت إلى إن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكلفه الدولة وترعاه، واعتبرت المادة (14) إن التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب، كما أن التعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقاً للقانون (الدستور الكويتي، 1962).

وبناء على ما سبق فإن الإطار الفلسفي للتربية في الكويت يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة المجتمع الكويتي والذي يتصف بأنه مجتمع إسلامي يؤمن بالإسلام ديناً وفلسفة وأسلوب حياة وقيمة حضارية، وأنه مجتمع عربي يعتز بعروبته ودوره في التضامن العربي، ويؤمن بالميراث الأصيل للأمة العربية ويحرص على الانتفاع به تأكيداً لوحدة الأمة وعملاً على النهوض بها إلى أعلي المستويات، ودعمها لأواصر الوحدة التي تجمعها ديناً ولغة وتاريخاً وأملاً ومصالح مشتركة (وزارة التربية : الأهداف العامة للتربية في دولة الكويت، وزارة التربية، الكويت، 1976).

ولقد حرصت الكويت عبر تاريخها على الانفتاح والتفاعل مع حركة العالم من حولها في اختيار واقع ذكي دون انبهار، أو تبعية، أو جمود وانغلاق، فلم تحل نشأة أبنائها في قلب البادية من أن يركبوا البحر بحثاً عن سبيل لحياة أفضل، ولم يستطع يسر الحياة وبريقها في مجتمعات زارها الكويتيون خلال رحلاتهم أن يذيبهم فيها، فعاد أبناؤها دائماً إليها، يأخذون المفيد من التجربة الإنسانية دون أن يفقدوا الأصالة والانتماء منطلقين من قيمهم الأصلية التي

تؤكد العلم به، لسعادة الإنسان، وتقدمه، والإصرار على عمارة الأرض، والأخذ بمبدأ الاعتدال والتوسط واليسر.

والكويت في سعيها لبناء مجتمعها واستثمار موارده لتحقيق التنمية والرخاء لأبنائها تدرك أن الإنسان هدف التنمية وصانعها، لذا فإن تربية الأبناء وتنشئة الأجيال من الغايات الكبرى التي توليها الدولة اهتمامها ورعايتها، وقد أشار صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح إلى ذلك، حين قال : "إن عملية بناء الدولة الحديثة يجب أن يواكبها عملية بناء عملية بناء الإنسان الكويتي لمواجهة تحديات العصر" (وزارة التربية : من الوثائق الرسمية في التعليم وزارة التربية، دولة الكويت، 1991، ص 7).

وتعود أصول التعليم في دولة الكويت إلى نظام (الكُتّاب) وجمعها كتاتيب، وهو عبارة عن مكان متواضع يتسع لعدد من الصبيان الذين يشرف عليهم معلم واحد غالباً، ولم تخرج الدراسة لدى الكتاتيب عن إطار حفظ القران الكريم، والقراءة والكتابة، وبعض مبادئ الحساب، وكان إنشاء أول مدرسة نظامية عام 1912 م هي مدرسة المباركة، ثم أنشئت مدرسة الأحمدية عام 1931، ويعتبر المؤرخون للمرحلة التعليمية في الكويت إن العام 1936 هو بداية التعليم الرسمي بخططه ومناهجه، وهو العام الذي تشكل فيه أول مجلس للمعارف عن طريق الانتخاب الشعبي مما يؤكد الأساس الديمقراطي للتعليم في الكويت (المهني، وبهيجة، 1993: 33).

وفي الفترة (1945 – 1960) تم تطوير المؤسسة التربوية لتتماشي مع التحول من عصر الأمارة إلى عصر الدولة، وعصر الاحتكاك الحضاري والاقتصادي والنفطي، ومع دخول مرحلة الاستقلال ونشأة الدولة الحديثة عام 1961- 1973م، تحول التعليم بالكامل إلى مسئولية الدولة، وتضاعفت الجهود في سبيل دفع عملية التطوير والتقدم والاستفادة من التقنيات الحديثة والتقدم العلمي والتكنولوجي، وبدأت مظاهر لحياة الفكرية والثقافية تؤتي ثمارها، وافتتحت خلال هذه الفترة جامعة الكويت بتاريخ 27 نوفمبر 1966م، وتكون أول

مجلس أعلى للتعليم الجامعي بموجب القرار الوزاري رقم 16 بتاريخ 13/ 11/ 1966م، وفي عام 1981 – 1989م، وهي فترة نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربي والحرب العراقية الإيرانية الكبرى، ظهرت أولويات ضرورة توطيد أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتخلل هذه الفترة إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، كهيئة أكاديمية موازنة لجامعة الكويت؛ حيث صدر بإنشائها القانون رقم 63 لسنة 1982م (مركز البحوث والدراسات الكويتية : تاريخ التعليم في الكويت – دراسة توثيقية، المجلد (5، 6)، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، (2002)).

وصدر خلال هذه الفترة العديد من الخطط الخمسية، كان أخرها الخطة الخمسية الخامسة 1985- 1990، والتي اشتملت على محاولة جادة لتحقيق الارتباط العضوي بين السياسة العامة للدولة وبين السياسة التربوية والخطط التربوية، وتم في إطار هذه الخطة اعتماد العديد من المباني المدرسية لمواجهة التطور الكمي في حجم الخدمات التعليمية، وتم أيضا اختبار عدة مشروعات لازمة لتطوير النظام التربوي، وكان أهم أهداف هذه الخطة القضاء على مشكلة الأمية وتوجيه المزيد من العناية نحو الطفل، والاهتمام بالبحث العلمي ودعم مؤسساته، وتشجيع مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل في المجالات المناسبة لها كالتعليم والحقل الطبي (مجلس الوزراء :برنامج العمل الحكومي. الخطة الخمسية الخامسة 1985- 1990، مجلس الوزراء، دولة الكويت، (1985) ص ص 81-89).

أما في عام 1990 م فقد وقع العدوان العراقي على دولة الكويت ليبدد ما بذلته المسيرة التعليمية، وليحدث ما أحدثه من تدمير شامل ونهب وتخريب للمؤسسات التربوية والثقافية ومراكز البحث، والاتصالات، على نحو سجلته وثائق الأمم المتحدة، واليونسكو، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وبفضل من الله سبحانه وتعالي وبالجهود التي بذلت ووقفة الشرفاء الأحرار بجانب الكويت، عادت المسيرة

التعليمية لتعلب دورها من جديد في الحفاظ على مصالح المجتمع ومستقبله (وزارة التربية: تقرير إنجازات الوزارة 1990-1992، وزارة التربية، دولة الكويت، 1992، ص66).

وانطلقت المسيرة التربوية لتحرز النجاح تلو الأخر، وهي اليوم في مطلع الألفية الثالثة وسط ثورة المعلومات والاتصالات والتقدم التكنولوجي تواجه مهمة تحديد استراتيجية تنموية وتربوية جديدة يمكنها مواجهة هذه التحديات في المستقبل بحيث تحفظ لها في هذه الإستراتيجية بنصيب وافر من القدرة على التكيف والتطور على المستوي العالمي الذي دخلت معتركه من باب الإيمان بالله ثم الوطن والعلم النافع سلاحاً وطريقا للرخاء والازدهار (وزارة التربية: تقرير أبرز إنجازات الأجهزة المختلفة في وزارة التربية، وزارة التربية، الكويت،2002، ص98).

وتشير الإحصاءات السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط (2003) إلى بعض جوانب النمو التعليمي التي تتضح في الجدول التالي:

جدول (3)

يوضح جوانب النمو التعليمي في الكويت

الأعوام	المدارس (بنين- بنات)	الفصول	المدرسون	التلاميذ من الجنسين
1978/ 1979	437	9060	20624	267518
1992/ 1993	535	7872	21682	263402
2002/ 2003	638	9753	32535	323540

المصدر: وزارة التخطيط: المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط، دولة الكويت، 2003، ص118

وفيما يتعلق بالأهداف العامة للتربية في دولة الكويت، فقد أصدرت وزارة التربية وثيقة الأهداف العامة للتربية في عام 1976م، وكان من أهم أهدافها مساعدة المتعلمين على النمو الشامل المتكامل روحياً وعقلياً واجتماعياً ونفسياً وجسمياً، وفي عام 1983م أصدرت الوزارة أهداف المراحل التعليمية؛ حيث تهدف مرحلة رياض الأطفال إلى تهيئة الظروف المناسبة لنمو الأطفال نمواً شاملاً، وتنمية مهارات التفاهم والاتصال لديهم في مناخ مناسب يتعمد على الحركة واللعب والنشاط ويستهدف الحواس والفكر وبناء الشخصية وتوجيه السلوك.

أما المرحلة الابتدائية فقد هدفت إلى دعم روح الطفل وتنمية والكتابة، والحساب، والتشجيع على المشاركة في الفن والحرف اليدوية، وتنمية روح التعاون والشعور بالوطنية، ثم تأتي المرحلة المتوسطة لتعمق المفاهيم المعرفية والشخصية الوطنية وتحضر الطالب للمرحلة الثانوية وتنمي القدرة على التفكير، ونصل بعد ذلك إلى أهداف المرحلة الثانوية التي تعتبر مرحلة تحضيرية للمرحلة الجامعية، وتهدف إلى تعزيز النمو الكامل لشخصية المتعلم وبلورة إحساس الطالب بهويته.

وفي عام 2003 صدرت عن مجلس الوزراء إستراتيجية التعليم العام في دولة الكويت 2005 – 2025، وقد تضمنت السياسات العامة لنظام التعليم العام والتي من أهمها الحرص على استثمار احتياجات المجتمع من التعليم العام والعمل على التطوير المستمر، والالتزام بالتخطيط واعتماد منهجية البحث العلمي وتوطيد العلاقة بين المدرسة والمجتمع والأخذ بأسلوب التقويم المستمر للأداء والاستفادة من خبرات المؤسسات الدولية المهتمة بالتعليم (وزارة التربية: إنجازات الوزارة 2001/ 2003م، وزارة التربية، دولة الكويت، 2003، ص 112).

أما التعليم الخاص فقد ظهرت الحاجة إلى هذا النوع في عام 1976م، عندما تنوعت وتعددت جنسيات القادمين للعمل في الكويت، واحتاج هؤلاء إلى المدارس الخاصة لتعليم أبنائهم وهكذا ظهرت مدارس مختلفة، عربية وهندية وباكستانية وأمريكية وإنجليزية ويابانية

وغيرها، وتحظى المدارس العربية الأهلية بدعم حكومي سنوي إلى جانب توزيع قسائم لبناء المدارس عليها، بالإضافة إلى الكتب المدرسية المقررة التي توزع مجاناً على جميع الطلبة والطالبات، وهناك أنواع أخري من التعليم كالتعليم الديني ومدارس التربية الخاصة والتعليم الموازي (وزارة الإعلام : الكويت حقائق وأرقام، الإصدار الخامس، وزارة الإعلام، دولة الكويت، 1988، ص 155).

والتعليم في الكويت نظام فرعي أساسي من النظام الاجتماعي العام، يتأثر به ويؤثر فيه، ولذلك فهو يقوم على أساس دستوري يكفل له كفايته، ويمده بالفعالية اللازمة لنجاحه، ودوام وثبات معطيات قوته، ولذا فقد كان لزاماً لضبط حركة نمو التربية أن تغطي بمظلة تشريعية، ففي عام 1965م صدر القانون (11) في شأن التعليم الإلزامي الذي نص على أن التعليم الإلزامي مجاني لجميع الأطفال الكويتيين وحتى نهاية المرحلة المتوسطة (وزارة التربية: تقرير موجز عن التربية في دولة الكويت، مركز المعلومات التربوية، وزارة التربية، دولة الكويت، 1985، ص 76).

أما القانون رقم (29) في شأن تنظيم التعليم العالي فهو أول قانون ينظم التعليم العالي بعد إنهاء مراحل التعليم العام، وبموجبه تم افتتاح جامعة الكويت في عام 1966م، وقد حدد هذا القانون أهداف التعليم العالي ومستوياته، والمبادئ التي تنظم إدارته وتمويله، والقواعد التي تحكم منح شهادته والقبول فيه، ثم جاء قرار وزير التربية رقم (10664) لسنة 1966م في شأن التعليم الخاص؛ حيث حدد المؤسسات المكونة لقطاع التعليم الخاص، والخاضعة لإشراف وزارة التربية، وقد شمل هذا القرار أبواباً مختلفة تنظم التعليم الخاص.

وفي عام 1979 صدر مرسوم أميري في شأن وزارة التربية حدد أهداف الوزارة في تنمية المجتمع الكويتي وتنشئة أبنائه في إطار من التكامل العلمي والروحي والخلقي والفكري والاجتماعي والجسماني، وفي ضوء مبادئ الإسلام والتراث العربي وخصائص البيئة الكويتية، ثم جاء بعده القانون رقم (4) لسنة 1981م في شأن محو الأمية وإلزام الكويتيين الرجال من

سن14إلى40 سنة والكويتيات من 14إلى35 سنة للانضمام لبرامج محو الأمية (طاهر، 1993: 182).

وفي عام 1982م صدر القانون رقم (63) في شأن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ثم جاء القانون رقم (4) لسنة 1987م في شأن التعليم العام والذي يعتبر أول تشريع يحدد الإطار القانوني للتعليم العام، وفي عام 1988م صدر المرسوم الأميري رقم (194) في شأن وزارة التعليم العالي، وحدد الغرض من إنشاء هذه الوزارة وهو الإشراف على كل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والتطبيقي والبحث العلمي (وزارة التربية: التقرير الوطني حول تطوير التربية، وزارة التربية، دولة الكويت، 1996، ص55).

وفي عام 1987م صدر القانون رقم (4) في شأن التعليم العام لينظم الجوانب المتعلقة بالتعليم العام، من مراحل التعليم، أنواعها، ومددها، وقسم مراحل التعليم إلى ثلاث مراحل (الابتدائية، المتوسطة، الثانوية) وبثلاثة مدد متساوية بواقع أربع سنوات لكل مرحلة، وأجاز المشرع للوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم أن يقرر تخفيض هذه المدد أو إعادة توزيعها بين المراحل الثلاث (طاهر، 1993: 189).

السلم التعليمي بدولة الكويت:

يأتي السلم التعليمي الجديد في مقدمة مشروعات التجديد التربوي الشامل؛ حيث اعتمد الوضع الجديد (5 – 4 – 3) أي المرحلة الابتدائية خمس سنوات، والمرحلة المتوسطة أربع سنوات، والمرحلة الثانوية ثلاث سنوات، بعد أن كان السلم التعليمي المطبق منذ عام 1956م هو (4-4-4) للمراحل الثلاث، ورغم بعض الانتقادات التي وجهت لهذا السلم وخصوصاً الانتقادات النيابية، إلا إن المسئولين التربويين اعتمدوا هذا السلم التعليمي وبينوا أن من أهم مبررات تطبيقه ما يلي:

1. زيادة سنوات الدراسة في المرحلة الابتدائية إلى خمس سنوات بما يتواءم مع نظريات علماء النفس في النمو المعرفي والنمو النفسي.

2. مد فترة التعليم الإلزامي إلى تسع سنوات.
3. إيجاد فرصة لتوحيد نظام التعليم الثانوي (وزارة التربية: السلم التعليمي الجديد، وزارة التربية، دولة الكويت، 2004، ص 116).

السياسة التعليمية في الكويت:

الكويت إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح ويعين ولي العهد عن طريق أمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة مجلس الأمة الكويتي بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

وإذا لم يحصل على موافقة أغلبية المجلس يقوم الأمير بترشيح ثلاثة أشخاص من ذرية مبارك الصباح فيبايع المجلس أحدهم وليا للعهد.

وتتكون السلطات في الكويت من السلطة التنفيذية وهي تتمثل بمجلس الوزراء الذي يتكون من 16 وزيرا ولا يسمح بحسب الدستور أن يزيد عدد الوزراء عن عدد الأعضاء المنتخبين في البرلمان البالغ عددهم 50 عضوا وجميع الوزراء معينين بالبرلمان بحكم وظائفهم.

أما السلطة التشريعية فهي ممثلة بالبرلمان ويسمى بالكويت بمجلس الأمة الذي يتكون من 66 عضوا هم 50 منهم منتخب من الشعب لأربع سنوات و الـ 16 وزير بحكم مناصبهم، والسلطة الثالثة هي السلطة القضائية وتتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم بكافة درجاتها.

السياسة الخارجية:

تتسم السياسة الخارجية لدولة الكويت بالاعتدال والحياد، والكويت عضو في مجلس التعاون الخليجي وشريك في حلف درع الجزيرة وأحد أعضاء الجامعة العربية.

وللكويت تمثيل دبلوماسي متبادل مع معظم دول العالم عدا إسرائيل وهي عضو في هيئة الأمم المتحدة ورقم عضويتها هو (111).

السياسة الداخلية:

لا يوجد أحزاب بالكويت لعدم وجود قانون ينظم شئون الأحزاب إلا أنه يوجد كتل برلمانية منها كتلة العمل الشعبي والكتلة الإسلامية في مجلس الأمة الكويتي والتحالف الوطني الديمقراطي والحركة الدستورية الإسلامية (حدس) والتحالف الوطني الإسلامي وتجمع العدالة والسلام وتجمع الميثاق الوطني وتجمع الرسالة الإنسانية الوطني وحركة التوافق الوطني الإسلامية وائتلاف التجمعات الوطنية.

و صيغت الأهداف التربوية على ضوء تعاليم الإسلام وطبيعة المجتمع الكويتي، ومواكبة التقدم والرقي في العالم وتأثرت هذه الأهداف بما حصل من تطور وتغيير في الأنظمة التربوية العربية، إن أول صيغة مدونة للأهداف التربوية ظهرت في تقرير القباني وعقراوي في عام 1955، حيث تضمنت ثمانية أهداف عامة ركزت على إزالة الأمية ونشر مبادئ الإسلام، وبث روح المواطنة والقومية العربية وروح الديمقراطية، وكذلك بث العادات الصحية وغرس الميل إلى العمل اليدوي ورياضة الجسم وتنمية الإبداع والابتكار.

عقد المؤتمر العام للمناهج في عام 1972 في وزارة التربية في الكويت حيث وضعت الأهداف التربوية المقترحة والتي لم تخرج عن تقرير القباني وعقراوي مع الاهتمام بالانفتاح الحضاري.

وفي عام 1974 شكلت لجنة من المختصين في مجال التربية بدولة الكويت، عملت على مدي عامين وأجرت على الصيغة الأولي بعض التعديلات، فأصدرت وثيقة الأهداف العامة للتربية، وفي عام 1976م، اعتمدت الأهداف على أربعة مصادر لها وهي مراعاة طبيعة المجتمع الكويتي، ودينه وتراثه، وأن تتناسب مع طبيعة العصر الذي نعيش فيه، وأن تراعي نمو المتعلمين وخصائصهم، والاهتداء بالاتجاهات التربوية الحديثة (وزارة التربية : مركز البحوث التربوية والمناهج :وحدة البحوث التربوية، السياسات التعليمية في وزارة التربية بدولة الكويت بين الواقع والمستقبل، دراسة ميدانية، 1997، ص 12).

شكلت لجنة تقويمية لهذه الأهداف العامة على مدي السنوات العشر الأخيرة منذ 76- 1986، حيث شملت في تقويميهما دراسات تحليلية من نوعين، وثائقي وتناول ما يتصل بها من الوثائق والدراسات، ميداني تضمن مقابلات لنخبة من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد والتربية في البلاد، وخرجت ببعض السلبيات التي تعتبر ثغرات في وثيقة الأهداف العامة(1) التقرير الختامي لتقويم النظام التربوي في دولة الكويت. يوليو 1987، وزارة التربية .

ثغرات في وثيقة الأهداف:

1. اقتصرت عند التطبيق في مجال المناهج دون غيرها من عناصر العملية التعليمية والتربوية.
2. هناك تفاوت في فهم الوثيقة من قبل الموجهين العاميين والموجهين الفنيين ومديري المدارس والمدرسين وحتى القيادات التربوية.
3. تم وضع أهداف المراحل التعليمية الثلاث عام 1983م ولم تكن المطابقة وافية بين الأهداف العامة وأهداف المراحل المختلفة إذ غلبت على أهداف المراحل الجزيئات فلم تبرز الخصائص العامة للطفل في المرحلة الابتدائية والمتوسطة وللمراهق والناشئ في المرحلة الثانوية.
4. لم تكن المطابقة وافية أيضاً بين الأهداف العامة للتربية وبين أهداف المناهج.
5. عدم إحاطة المعلمين بالأهداف العامة أو فهمهم لها، ومن المآخذ عليهم ضعف مهاراتهم في اشتقاق الأهداف السلوكية خاصة الخاصة بالجوانب الوجدانية والخلقية.
6. هناك فجوة بين طموح بعض الأهداف العامة من ناحية، وواقع الممارسات التربوية من ناحية ثانية، وتتجلي تلك الفجوة في الخلل بين مخرجات التعليم ومطالب الدراسة الجامعية والعالية وما بعدها من مطالب، من حيث إعداد القوي البشرية لسوق العمل، وما تستدعيه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية منها، وتتجلي الفجوة

أيضا في ضعف مهارات التعلم الذاتي ونقص الاعتماد على النفس بين المتعلمين، وتدني مكانة المعلم وتدني، مستوياته في الأداء والجزاء.

- واقع سياسة التعليم الإلزامي (جاسم، ونوفل، 1991: 23).

كان التعليم في الكويت قبل عام 1912 يعتمد على نظام الكتاب، وهو عبارة عن تعليم قيم يتعلم فيه مبادئ القراءة والحساب على يد أحد الشيوخ، ويهدف هذا التعليم إلى تخريج الطلبة لضبط حسبة تجارة اللؤلؤ.

وافتتحت المدرسة المباركية وبعدها المدرسة الأحمدية نتيجة لتطوير العلم ومواكبة ظروف العصر، ونتيجة لتشجيع التجار في تدعيم الحركة التعليمية في الكويت، بهدف تسيير الأمور التجارية في البلد، رغم ذلك لم يكن التعليم سواء في الكتاب أو في هاتين المدرستين تعليماً إلزامياً، إلى أن بدأت الحكومة تهتم أكثر بالتعليم وفتح المدارس، جاء في المادة 40 من الدستور أن التعليم مجاني وإلزامي في مراحله الأولى، وبناء على ذلك فقد وافق مجلس الأمة بتاريخ 27-3-1965 بإلزامية التعليم لجميع الطلبة الكويتيين من الذكور والإناث مع بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة المتوسطة، بحيث تبدأ من سن السادسة، ويظل الإلزامي قائما طوال المدة التي تقررها اللوائح والنظم الإدارية وأما القرارات الوزارية التي أعقبت صدور قانون إلزامية التعليم هي:

- قرار وزاري بتاريخ 14-6-1966 حدد فيه مدة الإلزام من بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة المتوسطة، وينتهي الإلزام إذا تجاوز الطالب سن السادسة عشر، قبل إتمام المرحلة المتوسطة، ويحق له أن يستمر في الدراسة، إلى سن الثامنة عشر. ويفصل من المدرسة بعد تجاوز هذه السن وله الحق في الالتحاق بالفترة المسائية لمواصلة تعليمية أو أن يلتحق بالخارج لنيل الشهادة المتوسطة.

- قرار وزاري بتاريخ 20-3-1978 بتشكيل لجنة لوضع مشروع التعليم الإلزامي والتي من مهامها إعداد الأحكام الموضوعية للمرسوم المزمع إصداره بشأن التعليم الإلزامي.
- نشرة بتاريخ 1-2-1992 إلى جميع المدارس الحكومية والخاصة ومراكز تعليم الكبار ومحو الأمية الخاصة بالإجراءات المتعلقة بإقامة الدعاوي القضائية بحق أولياء أمور الطلبة الكويتيين الملزمين المتخلفين عن الدراسة.
- قرار وزاري بتاريخ 24-4-1994 بشأن تشكيل لجنة لدراسة قانون محو الأمية والتعليم الإلزامي ومن مهامها دراسة قانون محو الأمية رقم 4\1981، وقانون التعليم الإلزامي رقم 11\1965 والقوانين المعدلة لهما بالإضافة إلى دراسة نتائج تطبيق القانونين المذكورين كل على حدة، وتحديد السلبيات أو المعوقات خلال فترة التطبيق، واقتراح الحلول لها وإجراء التعديلات اللازمة للقوانين، وإعداد مذكرة تفسيرية للمواد القانونية المقترحة.

وأخيرا لا ننسى دور الدستور الكويتي الذي كان واضحا بخصوص سياسة التعليم الإلزامي، لأنها عنوان تقدم المجتمع كذلك تقرير القباني – عقراوي 1955 الذي بدوره ركز على تعليم النشء، ومجانية التعليم إلى جانب الوفرة الاقتصادية التي ساعدت على التوسعة في إنشاء المدارس على مستوى مناطق الكويت وتعميم سياسة التعليم الإلزامي.

واقع سياسة محو الأمية وتعليم الكبار

بدأت الكويت في محاولة القضاء على الأمية قبل صدور قانون ملزم بذلك، ففي عام 1950 طبق نظام محو الأمية في مراكز تدريب الشرطة ومعسكرات الجيش والمستشفيات. وفتحت فصول محو الأمية منذ عام 1957 بالتعاون بين وزارة التربية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل،، وفي فبراير 1958 تم فتح مركزين لمحو الأمية للرجال الأول في مدينة الكويت والثاني في الجهراء، وفي عام 1963 افتتح مركزان للنساء.

إدراكا من الدولة لخطورة الأمية باعتبارها آفة اجتماعية خطيرة فقد أوليت هذه المرحلة، على وجه التحديد، أهمية قصوى ورعاية خاصة، تمثلت في صدور تشريع خاص سمي القانون رقم (4) لعام 1981م بشأن محو الأمية . وهو تشريع يتضمن العديد من الأحكام الخاصة لمعالجة وضع الأمية تارة بالتجريم والعقاب وتارة أخرى بالتشجيع والمكافآت المادية والمعنوية، وكان لهذا القانون الأثر الكبير في تقليص نسبة الأمية وذلك على النحو التالي:

جدول (4)

نسبة الأمية بين الجنسين من عام 1980 إلى 1998

العام	نسبة الأميين بين الرجال	نسبة الأميين بين النساء
1980	%29,8	%50,5
1985	%27,4	%35,6
1995	%17,5	%12
1998	%4	%11

المصدر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2000، ص 146.

وتأتي المرحلة الثانية وهي التعليم المتوسط والثانوي، وذلك لمن اجتاز اختبار محو الأمية، ومن ثم ينتقل إلى هذه المرحلة، وفي هذه المرحلة تكون فترو الدراسية مسائية .

وفي عام 2000 اعتمدت الحكومة برنامجا لمحو الأمية من خلال فتح مراكز تعليم الكبار، وقد قدرت معدلات محو أمية البالغين على 7،17 ٪ (ذكور، 7،15 ٪، الإناث، 7،15٪)

واقع سياسة نظام المقررات:

بدأ تطبيق نظام المقررات بدولة الكويت منذ عام 1978 على ضوء العوامل التي دعت إلى تبني هذا النظام، ومنها مراعاة الاتجاهات التربوية الحديثة فيما يتصل ببناء المناهج وتطويرها وإعادة النظر في طول اليوم الدراسي، وزمن الحصة وتبني منهج في تقويم أداء الطالب.

أوصت لجنة دراسة هذا النظام المشكلة في 1976 بتحديد المصطلحات الفنية المتعلقة به، من الوحدة الدراسية والساعة الفصلية والمقرر الدراسي والفصل الدراسي، كذلك تحديد متطلبات تطبيق هذا النظام في مجال المحتوي وإعداد الكتب في مجال المحتوي وإعداد الكتب وإعداد المكتبة والمختبرات والوسائل التعليمية ومتطلبات النشاط المدرسي والتقويم والتوجيه والإرشاد، وإعداد المباني والمرافق والمعدات والتجهيزات، وقد تم أيضا إعداد وتنفيذ عدد من الدورات التدريبية منذ عام 1987 في مجالات إعداد الكوادر الإدارية والفنية، والتعريف بأهداف المقررات الجديدة وطرائق تدريسها وتنمية المهارات المعنية لدي المدرسين في بعض التخصصات العملية.

إن تطبيق نظام المقررات يساعد الطالب على التعلم الذاتي والابتكار في الأنشطة المتاحة له، وهذا يدل على أن المقررات يجب أن تكوّن لصالح الطالب ولصالح حاجات المجتمع أيضا، بمعني أن تشعيب المواد التي يدرسونها تتفق مع حاجات المجتمع، وهذا يؤثر مستقبلا في التنمية إيجابا، خاصة بالنسبة للسوق المحلية ومدى حاجتها إلى الأيدي الفنية المحلية، بعد 10 سنوات من تطبيق نظام المقررات ظهرت توصية من فريق عمل لتوصيف وتعميم نظام المقررات عام 1989 على تعميم هذا النظام في جميع المدارس الثانوية، إلا أن التوصية لم تؤخذ بعين الاعتبار بسبب قصر مدة تجربة هذا النظام ووجود السلبيات وزيادة تكلفة هذا النظام على الميزانية، ووجود خيارات أخري منها تعميم نظام الفصلين بعد تطويره أو استحداث نظام جديد لتنويع التعليم الثانوي في الكويت (الحمد، 1997: 78 – 88).

انطلاقا من سعي وزارة التربية لإعادة البناء التربوي بعد التحرير فقد شكلت لجنة عليا هدفها تطوير نظام المقررات الذي يجب أن يرتكز على المتغيرات، والمستجدات التي أفرزها العدوان العراقي، وعلي نتائج أعمال وتوصيات لجان تقويم وتطوير هذا النظام، وعلي جميع الوثائق الرسمية والدراسات الصادرة عن هذا النظام.

واقع سياسة التربية الخاصة

بدات وزارة التربية جهودها في مجال تربية المعوقين وتأهيلهم في عام 55\1956 عند افتتاح فصول للمكفوفين ملحقة بالمعهد الديني، وبعد زيادة الفصول أصبحت هناك مدرسة مستقلة لهم تضم المرحلتين الابتدائية والمتوسطة وهي معهد النور. وامتدت مظلة التربية الخاصة لتشمل الطالبات الكفيفات وإعاقات أخري غير الإعاقة البصرية وهي السمعية والفكرية والحركية ليصل مجموع مدارس إدارة التربية الخاصة(11) مدرسة في العام الدراسي95\1996.وبصدور القانون رقم (11) لسنة 1965بشأن التعليم الإلزامي . نصت المادة الرابعة منه على إلزام ذوي العاهات البدنية والحسية بالانتظام في مدارس التربية الخاصة.

ونتيجة للاهتمام المتزايد بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة فقد تشكلت لجان تطوير التربية الخاصة تطويرا جذريا على أسس علمية وتربوية حديثة وفق خطة زمنية والتي تعتبر من أخصب المراحل التي مرت بها التربية الخاصة.

تركزت الاهداف الرئيسية لإدارة مدارس التربية الخاصة حول إكساب المعوقين جميع المهارات التي تهيؤهم وتمكنهم من الحياة المستقلة مستقبلا إلى جانب المهارات الاجتماعية التي تزيدهم ثقة بأنفسهم وتزيد علاقة أفراد المجتمع بهم، وزيادة الإمكانات العقلية والجسمية والاجتماعية لهم وتزويدهم بالمهارات المهنية التي تمكنهم من ممارسة العمل الذي يتقنوه ومحاولة دمج بعض الفئات منهم بمدارس التعليم العام (العويشي، 1988: 55).

رغم وجود المشكلات التي تواجه العمل في إدارة مدارس التربية الخاصة إلا أن الانجازات التي تحققت تحاول التغلب على هذه المشكلة وتحقيق الانجازات بتطوير البرامج

التربوية والمناهج الدراسية للمعوقين وتطوير السلم التعليمي لمدارس الأمل "الصم" وتزويد مدارس الأمل بالأجهزة الحديثة، حيث تتيح للطلبة حرية الحركة وممارسة الأنشطة الملائمة لهم.

وأخيرا لم تقتصر عناية وزارة التربية بإتاحة الفرص المتاحة للمعوقين، وإنما بإعدادهم للحياة وأن لا تكون الإعاقة سببا لحرمانهم من هذا الحق الإنساني، وبالتالي وفرت التربية كل سبل الانتفاع بالخدمات المتخصصة، والتي تساعدهم على النمو الطبيعي والتكيف الاجتماعي،مما يساعد على رفع كفاية مدارس المعاقين بتزويدها أولا بأول بكل ما تحتاجها من الإمكانيات والطاقات.

ثالثاً : أهم القوي والعوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في الكويت

هناك مجموعة من القوى والعوامل موجودة في أي بلد، وهي بدورها تؤثر على جميع مظاهر الحياة في هذه البلد، ومن أهم هذه العوامل هي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تأثر على السياسة التعليمية والنظم التعليمية أيضاً، ولذلك سوف تتضح هذه العوامل فيما يلي :

1- العوامل السياسية

تعتبر العوامل السياسية من أهم العوامل المؤثرة على السياسة التعليمية، حيث تأثر التعليم بالأحداث السياسة التى تتعرض لها الدولة ومن أهم هذه العوامل هي :

- الأحزاب السياسية

ان الاحزاب السياسية في الكويت ظاهرة حديثة بالنسبة للمجتمع الكويتي. كما ان الدستور الكويتي لعام 1962 لم ينص على انشاء احزاب سياسية، الا انه لم يمنع اقامة تجمعات سياسية ولم يحدد مجالات انشاء هذه التجمعات، وذلك من خلال المادة 43 التي تنص: ان حرية تكوين الجمعيات والنقابات على اسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون ونصت المذكرة التفسيرية للدستور في توضيحها للمادة

56 على ان المشاورات التقليدية قبل تشكيل الحكومة يجب ان تشمل رؤساء الجماعات السياسية بمعنى ان الجماعات السياسية الكويتية هي ضمنيا احزاب سياسية يمكن ان نطلق عليها هذه التسمية بالاعتماد على مهامها، لكن دستوريا لا توجد الاشارة الواضحة والمباشرة على ان هذه الجماعات هي احزاب ، وعلى هذا الاساس تسعى الجماعات السياسية الموجودة حاليا الى تعديل الدستور وذلك بايجاد صيغة مباشرة ومحددة لوضعيتها كاحزاب وليس جماعات سياسية.

تعتبر الجماعات السياسية الكويتية نشيطة، وتملك قاعدة شعبية مهمة، يظهر تواجدها من خلال الجمعيات المصغرة التي تندرج تحت العديد من المجالات مثل الجمعيات الخيرية والثقافية والنقابات العمالية.

- غزو العراق على الكويت

في عام (1990 ـ 1991م) حدث الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت، وتم نهب جميع ممتلكات وزارة التربية وتخريب المدارس بالإضافة للآثار النفسية السلبية التي وقعت على أهل الكويت. من أجل هذا أنشئ نظام تعليمي كويتي بعد الغزو العراقي مباشرة للحد من الآثار السلبية لعملية الغزو، وذلك تحت إشراف المركز التربوي الكويتي بالقاهرة، وتم فتح عدد من المدارس في القاهرة لجميع المراحل التعليمية، بما في ذلك مدارس نظام المقررات بالمرحلة الثانوية. كما تم توزيع عدد من المدارس التي أنشئت في دول أخرى مثل بريطانيا وغيرها التي سارت على المناهج الكويتية والنظم التعليمية المعتمدة، وفي العام الأول للتحرير تم اعتماد نتائجها مثل أي عام دراسي سابق، وذلك بهدف تفويت الفرصة على العدوان الغاشم من التسبب في وقف المسيرة التربوية والتعليمية للكويت (فاطمة الرامزي : التعليم الحكومي في الكويت مشكلاته وسبل الحل، مجلة الرؤية Availaple at . http://www.arrouiah.com/node/182723).

- دور المرأة في السياسة الكويتية

أحرزت المرأة الكويتية بعض التقدم على مدى الأعوام الماضية. فبدأت فرص التعليم والعمل تتفتح أمام المرأة في مطلع الستينيات من القرن العشرين، إذ صارت الآن تدرس بالجامعة، تشارك في القوى العاملة وتتمتع برعاية صحية جيدة المستوى وبتكلفة معقولة. وفي عام ١٩٩٤ صدقت الحكومة الكويتية على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة رغم إبداءها بعض التحفظات الخاصة بمسائل الجنسية والحقوق السياسية للمرأة.

بمقتضى قانون الانتخاب الكويتي رقم ٣٥ لعام ١٩٦٢، لا يسمح للمرأة بالتصويت أو الترشح للانتخابات العامة في التشريع الوطني، كما يحظر على المرأة أن تترشح لتولي المناصب أو أن تشارك في انتخابات المجلس البلدي. وعلى مدى السنوات الماضية، سعى كل من أمير الكويت والحكومة إلى إشراك المرأة في النظام السياسي، مايو ١٩٩٩، وأثناء فترة انتقال السلطة من برلمان إلى آخر، أصدر الأمير مرسوماً يمنح المرأة حق الترشح لتولي المناصب وكذلك حق التصويت في انتخابات البرلمان والانتخابات المحلية. لكن في نوفمبرعام ١٩٩٩، رفض البرلمان المرسوم بأغلبية الأصوات. وفي يوليو عام ٢٠٠٣ وعد رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح بعرض مشروع قانون جديد على البرلمان لتعديل قوانين الانتخاب. وفي أكتوبر عام ٢٠٠٣، وافقت الحكومة على مشروع قانون يمنح المرأة حق التصويت والترشح لخوض انتخابات مجلس البلدية. إلا أن البرلمان رفض مشروع القرار في نفس العام، وأخيراً شاركت المرأة الكويتية كنائبة وعضوة في المجلس لأول مرة في تاريخ الحياة البرلمانية وذلك من خلال أربعة نساء وهم :أسيل العوضي، وسلوى الجسار، ومعصومة المبارك، وورولا دشتي(ar.wikipedia.org/wiki ، visited in (2/7/2010).
www. Availaple at)

2- العوامل الاقتصادية

للعوامل الاقتصادية أثر كبير في تشكيل السياسة التعليمية، بل قد يتوقف عليها نجاح التعليم بشكل عام، وذلك لتعلقها بالقدرة الانفاقية والتمويلية للدولة، حيث أصبح التعليم في العصر الحالي مرتفع التكلفة وذلك لما يتطلبه من امكانيات بشرية وتقنية ذات كفاءة عالية .

يعتبر النفط والغاز الطبيعي بالنسبة للكويت من الموارد الاقتصادية الاستراتيجية حيث يعدان المصدر الأساسي للدخل القومي بنسبة تصل إلى 85٪ ومن ثم تمثل عائدات النفط والغاز الطبيعي مصدر التمويل الرئيسي لجميع برامج التنمية الشاملة إضافة إلى كونها مصدري الوقود الوحيد حالياً في تشغيل محطات إنتاج الكهرباء وتحلية المياة بما يحقق الأمن المائي والكهربائي (غنيمي، 2001: 23 -24).

وبذلك يعد التعليم من أهم قضايا التنمية البشرية التى تحرص أهداف الدولة من خلال اقتصادها تحقيقها، وقضية التعليم من الخدمات الاستراتيجية الاساسية التى ينبغي أن توفره الدولة للمواطنين بنص المادة (13) الباب الثاني من الدستور الخاص بالمقومات الساسية للمجتمع الكويتي "التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفلة الدولة وترعاه" وبنص المادة (40) الباب الثالث من الدستور الخاص بالحقوق والواجبات العامة " التعليم حق للكويتين تكفلة الدولة وفقاً للقانون وفي حدود العام والآداب، والتعليم الالزامي مجاني في مراحله الأولى وفقاً للقانون" (دستور الكويت، المادتين 13، 40) .

إذ يلعب التعليم دوراً مهماً في تنمية القوى البشرية الوطنية وتطويرها بما يواكب المتغيرات العالمية المعاصرة من ناحية، والوفاء باحتياجات الدولة من العمالة الوطنية ذات كفاءة.

ويتضح أثر العوامل الاقتصادية في السياسة التعليمية بالكويت، حيث تنفق الكويت ما يقرب من 400 مليون دينار كويتي سنوياً، وبالرغم من هذه الميزانية الضخمة المخصصة للتعليم إلا أن مخرجاته لا تتوافق مع هذه الميزانية والانفاق الضخم (الكندري، 2001: 109).

مما سبق يتضح تأثير العوامل الاقتصادية على تشكيل السياسة التعليمية في الكويت وذلك تبعاً للنشاط الاقتصادي والإنفاق .

3- العوامل الاجتماعية

هناك دور أيضاً للعوامل الاجتماعية في صنع السياسة التعليمية في الكويت ويتضح ذلك في مشاركة دور المرآة في العمل والتنمية وانتصارها على الأمية.

- دور المرأة في التنمية الاجتماعية

لا تختلف الكويت كثيراً عن باقي المجتمعات العربية حيث منحت المرأة حق التعليم منذ أوائل القرن الماضي، حتى تدرجت في مستوياتها العلمية فحصلت على أعلى الدرجات العلمية في الوقت الحاضر فبلغت نسبة الإناث في جامعة الكويت إلى ما يزيد عن 68٪ من المجموع الكلي، وقد تصل نسبتهن في بعض الكليات الى 75٪ مقابل الذكور.

أما عن مشاركتها في العمل فتشير الاحصائيات الى أن نسبة مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل لا تزيد عن 33.1٪ فقط مقابل 66.9٪ من الذكور.

وتتمركز قوة عمل المرأة الكويتية في القطاع الحكومي في جهتين حكوميتين هما (وزارة التربية ووزارة الصحة) حيث أن نسبة الإناث فيهما تصل إلى 95.3٪ من مجموع هذا القطاع تصل إلى (71.2) ألف كويتية، أما عددهن في القطاع الخاص فهو لا يزيد عن (3.2) ألف كويتية. لاستعانة هذا القطاع بالعمالة الوافدة، لذا يستلزم العمل على بذل الجهود ووضع البرامج والخطط وسن التشريعات التي تحقق استقطاب المرأة الكويتية للعمل في القطاعات المختلفة وبكثافة أعلى مما هي عليها الآن.

إن تسليط الضوء على عمل المرأة يعد من الأمور المهمة في عملية التنمية الشاملة للبلاد، لذا فإن اعداد الدراسات لمعالجة هذه المشكلات وتحقيق الأهداف اللازمة لعملية التنمية تشمل جوانب مختلفة، منها ما يمكن وضع المعالجات المباشرة له، ومنها ما يحتاج إلى إعداد برامج طويلة الأمد حتى تظهر نتائجه. وتجني ثماره، فالمعالجات المباشرة جاري العمل على

تنفيذها مثل التنسيق بين المؤسسات التعليمية وديوان الخدمة المدنية لتوجيه الدارسين الى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وكذلك وضع التشريعات التي تدفع بالقطاع الخاص إلى استقطاب العمالة الوطنية وغيرها من البرامج في مجال عمل المرأة(عزت، 1998: 121).

وقد شهدت مسيرة المرأة الكويتية منذ الاستقلال العديد من التطورات والتحولات وحققت المرأة الكويتية الكثير من التحديات مع الكثير من الأمل والعزم على بناء مستقبل أفضل للمرأة والمجتمع الكويتي.

ولعل من أهم النجاحات التي حققتها المرأة الكويتية في مسيرتها هو انتصارها على الأمية، حيث تشير إحصائيات وزارة التخطيط أدناه بوضوح إلى انخفاض نسبة الأمية بين النساء (أقل من 15٪) في مجتمعنا، وتبرز كذلك الاتجاه المتزايد للدراسات العليا الذي يعد ظاهرة ايجابية ويعكس بكل وضوح النمو الذي حققه مجتمعنا(دور المرأة الكويتية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، 2010.

ويتضح من العوامل الاقتصادية الارتقاء بدور المرأة ويتبع ذلك الارتفاع في مستوى التعليم كماً وكيفاً، كما يؤثر على قوة الاستيعاب داخل المدارس والجامعات، وكل ذلك يؤثر على السياسة التعليمية وما يجب ان تضعه السياسة في الاعتبار، لمواجهة هذا التقدم .

وأخيراً يتضح أثر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على السياسة التعليمية في الكويت، حيث أن كل عامل منها له دور سواء كان إيجابي أو سلبي ولكن في النهاية تأثر هذه العوامل على القرارات السياسية بشكل عام والسياسة التعليمية بشكل خاص في الكويت.

رابعاً : دور المجالس النيابية (مجلس الأمة الكويتي) في صنع السياسة التعليمية والرقابة على تنفيذها :

يتألف مجلس الأمة الكويتي من خمسين عضواً ينتخبون بالانتخاب العام السري المباشر؛ ويعتبر الوزراء غير المنتخبين أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم، ويعتبر مجلس

الأمة امتداداً طبيعيا للحرية والشورى والديمقراطية التي مارسها الكويتيون منذ القدم، وحتى عصرنا هذا، وإن بذور الديمقراطية التي غرسها الأجداد منذ قرابة أربعة قرون من الزمان تقطف ثمارها اليوم، فقد كانت السلطة التشريعية قديماً تقوم على الأعراف والتقاليد وقواعد الشريعة الإسلامية من خلال التشاور بين الحاكم وأفراد شعبه.

وفي كانون الثاني **1962** تم انتخاب المجلس التأسيسي من عشرين عضواً، وشكل من بين لجانه لجنة لإعداد الدستور، وقد أنجز هذا الدستور في تشرين الثاني **1962**، وبذلك أنهى المجلس التأسيسي أعماله، ثم جاء الفصل التشريعي الأول في **23** كانون الثاني **1963**؛ حيث تشكل المجلس من خمسين عضواً بالانتخاب وبموجب الدستور، يمثلون عشر دوائر، وكان هذا هو مجلس الأمة الأول، وفي عام **1967** جاء مجلس الأمة الثاني وأنهى أعماله عام **1970**، ثم المجلس الثالث **1971**. **1975**، حتى المجلس الحالي.

ومن أهم مهام المجلس تأتي المهام التشريعية والشئون السياسية كالرقابة والتوجيه ونظر الميزانيات والحسابات الختامية، وفي إطار متابعة المجلس لكل ما تقوم به السلطة التنفيذية فإنه يناط به دراسة كل الأمور التربوية شأنها شأن القضايا العامة في الدولة، وقد اهتم مجلس الأمة بالقضايا التعليمية منذ بداية المسيرة النيابية ويؤكد ذلك إن أول مجلس منتخب في الكويت كان مختصا بالمعارف (الشطي، **1996**، **122**).

وعلي الرغم من التأكيدات الحكومية التي تبين الاهتمام بالتربية والتعليم، والتقارير التي تؤكد النجاحات والدراسات التي تقدمها وزارة التربية، إلا إن بعض نواب مجلس الأمة يري أن هناك قصورا حكومياً في المجال التربوي والتعليمي، لذا فقد قدم طلبات خلال هذا الفصل التشريعي لمناقشة الأوضاع التعليمية خصص لها الجلسات التالية :

- الجلسة رقم **1079** / أ في **29/ 12/ 2003**
- الجلسة رقم **1079** / ب في **29/ 12/ 2003**
- الجلسة رقم **1080** / أ في **12/ 1/ 2004**

- الجلسة رقم 1111 / خاصة، في 14/ 12/ 2004

والمتصفح لمضابط هذه الجلسات لا يمكنه بأي حال من الأحوال إلا أن يتوقف عند كلمة د. يوسف الزلزلة عضو مجلس الأمة، وعضو لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد، والتي اتهم فيها الحكومة بالتقصير في الإنفاق على التعليم مقارنة بما تنفقه على وزارات أخري، وقدم مقارنة بين الكويت كدولة نفطية ذات موارد مالية ضخمة، وبين سنغافورة كدولة بلا نفط وبلا موارد طبيعية، وأتضح من هذه المقارنة مقدار ما تنفقه الدولتان على التعليم من حيث تكلفة الطالب بالدينار الكويتي حسب الجدول التالي :.

جدول (5)

مقارنة بين الكويت و سنغافورة في نفقات التعليم في المرحلة المختلفة

المرحلة	الكويت	سنغافورة
الابتدائية	864 د. ك	864 د. ك
المتوسطة	1041 د. ك	1193 د. ك
الثانوية	988 د. ك	1906 د. ك

وقد أورد النائب مقارنة أخرى بين الدولتين في العديد من الأمور، كالمساحة وعدد السكان، والإيرادات والمصروفات، نوضحها في الجدول التالي :

جدول (6)

مقارنة بين الكويت و سنغافورة في نفقات التعليم

المرحلة	الكويت	سنغافورة
المساحة	17.820 كم2	697 كم2
عدد السكان	000،257،2	000،353،4
الإيرادات	9،10 مليار دولار	6،13 مليار دولار
المصروفات	6،18 مليار دولار	3،16مليار دولار

وخلص النائب في كلامه إلى إن السبب في التفوق العلمي في سنغافورة يرجع لتركيز السنغافوريين على تهيئة الطالب للخروج للمجتمع، وخصوصاً في المرحلة الثانوية، فينفقون على المختبرات والحاسبات الآلية والتكنولوجيا، واختتم حديثه بالمطالبة في تطوير نظم التعليم للتوافق مع الاقتصاد المبني على المعرفة، وبين أن كل اقتصاديات العالم تتعامل مع المعرفة كلما ازداد التعليم، وهناك علاقة طردية بين التعليم والاقتصاد، وهذا ما حصل في ماليزيا أيضاً، وأوضح أن الحل هو في البعد عن الكلام الإنشائي الذي يطرحه المسئولون الحكوميون داخل مجلس الأمة، والذي تكرر طرحه منذ 4 أو 5 سنوات (مجلس الأمة الكويتي : إنجازات المجلس خلال دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي العاشر، مجلس الأمة، الكويت، 2004، ص 98).

1- الدور التشريعي للمجالس النيابية في الكويت في صنع السياسة التعليمية:

تعتبر اللجان البرلمانية عصب الحياة في المجلس، فهي بمثابة المحرك الداخلي لأعماله، والتي تقوم بمهام الدراسة والتمحيص لمختلف الموضوعات التي تدخل في اختصاصه لعرضها عليه لمناقشتها واتخاذ القرار المناسب بشأنها، وقد لجأت بعض الدساتير إلى منح اللجان البرلمانية صلاحيات واسعة كالدستور الإيطالي، أما الدستور الكويتي فالمادة 93 منه تنص على أن يؤلف المجلس خلال الأسبوع الأول من اجتماعه السنوي اللجان اللازمة لأعماله ويجوز لهذه اللجان أن تباشر صلاحيتها خلال عطلة المجلس تمهيداً لعرضها عليه عند اجتماعه (الطبطائي، 2001: 34) .

وانطلاقاً من دور مجلس الأمة الكويتي في إصدار التشريعات التي تنظم كافة أمور المجتمع الكويتي وفي مقدمتها تلك المتصلة بشئون التعليم والتربية ولما لهذه التشريعات من أثار على حاضر ومستقبل الكويت من أجل الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية للمجتمع الكويتي وتأصيل التربية بين شبابه، و محو الأمية محواً كاملاً سواء ما كان منها متصلاً بالقراءة

والكتابة، أو ما كان منها متصلاً بالثقافة والفنون والعلوم والآداب، فقد أصبح مقياس تقدم الدول ليس بما تملكه من أموال مادية بل بقدر وحجم ما تملكه من شعب متعلم مثقف.

ولقد فطن مشروع القوانين إلى أهمية الدور التعليمي والتربوي فنصت المادة 43 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن تكون لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد احدي لجان المجلس الدائمة، فهي المدخل الطبيعي الذي يمد المجلس بمشروعات القوانين المتعلقة بشؤون التعليم والتربية بعد دراستها دراسة قانونية وموضوعية تستهدف تحقيق الآمال المناطة بها في مجال تشريع القوانين المنظمة لشؤون التعليم التربوي، ومن هنا فإنه يمكن القول بأن مجلس الأمة بوصفه المجلس التشريعي المنتخب الذي يعيش أحاسيس ونبض الشارع الكويتي هو المرآة العاكسة لحال المجتمع، وهو الذي يقاس تقدمه بما تقدمه هذه اللجنة من مشاريع تربوية تنظم هذا الحقل الخصب الذي يخاطب العقول والأفئدة، بما تعكف هذه اللجنة على دراسته من مشروعات قوانين تقرنها بدراسة موضوعية وبحثية وتضعها في قالب تقارير المشاريع بقوانين تنظم هذا الجانب وتصبح نافذة يجب العمل بأحكامها(مجلس الأمة الكويتي: إنجازات المجلس خلال الفصل التشريعي الثامن، مجلس الأمة، الكويت، 1999، ص45).

ويمكن تلخيص دور مجلس الأمة التشريعي في المجال التربوي بأنه يشكل مصدر هذه القوانين وهو الذي يصبغها بالصبغة التشريعية، التي تعطيها قوة التشريع طبقاً لأحكام الدستور، وإنه من غير الممكن إنكار الدور الذي تقوم به لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في وضع أسس وأطر التشريعات المنظمة للمجال التعليمي والتربوي، وإنه بقدر ما تنشط هذه اللجنة بقدر ما يزيد اهتمام الدولة بأمور التعليم والتربية التي تتفاعل بما تفرزه اللجنة من تشريعات منظمة لهذه الأمور.

وحول جهود لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد، وبمراجعة بيانات الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اللجنة، اتضح أن السيد رئيس مجلس الأمة أحال إلى اللجنة حوالي 232 موضوعاً خلال دوري الانعقاد الثاني والثالث من الفصل التشريعي العاشر، واشتملت

هذه الموضوعات على مشروعات قوانين مقدمة من الحكومة، واقتراحات لقوانين ورغبات مقدمة من السادة النواب، بالإضافة إلى طلبات المناقشة، وقد عقدت اللجنة لدراسة تلك الموضوعات حوالي (30) اجتماعاً أنجزت خلالها حوالي (142) موضوعاً، أصدرت بشأنها حوالي (129) تقريراً،

ومن أهم هذه التقارير ما يلي:

1. التقرير الأول عن اقتراح القانون في شأن إنشاء المدينة الجامعية، وترتكز فكرته على الارتقاء بمستوي التعليم الجامعي، وقد نال هذا التقرير موافقة اللجنة بالإجماع، بعد دراسته دراسة مستفيضة استمعت اللجنة خلالها إلى العديد من الآراء ووجهات النظر، وتم رفعه إلى المجلس بتاريخ 15 ديسمبر 2003 م (لجنة شئون التعليم والثقافة والإرشاد: التقرير الأول 15/ 12/ 2003، مجلس الأمة، الكويت، 2003، ص65).
2. التقرير الثالث والخمسون عن اقتراح القانون في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والذي ترتكز فكرته على إيجاد مورد مالي دائم للطلبة الكويتيين يؤمن لهم حاجاتهم المادية على مدار العام، وبناء على ذلك وافقت اللجنة على هذا التقرير، ورفعته إلى المجلس بتاريخ 26/ 5/ 2004م.
3. التقرير الثالث والستون عن مشروع القانون المقدم من الحكومة في شأن التعليم الإلزامي، وفكرة هذا المشروع تقوم على التصدي لمعالجة العديد من السلبيات التي كشف عنها التطبيق العلمي للقانون القديم؛ حيث استمعت اللجنة في أحد اجتماعاتها إلى شرح مفصل قدمه وزير التربية ووزير التعليم العالي بين خلاله أهمية هذا المشروع، وبعد مناقشات واجتماعات عدة انتهي رأي اللجنة إلى الموافقة بالإجماع، ورفع الأمر إلى المجلس بتاريخ 25/ 5/ 2004 م.

4. التقرير الرابع والستون عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن السماح لغير الكويتيين بالالتحاق بالدراسة في مراكز تعليم الكبار بوزارة التربية، وقد ناقشت اللجنة هذا المشروع في عدة اجتماعات، استمعت خلالها إلى شرح قدمه وزير التربية ووزير التعليم بين خلاله أن المشروع يهدف إلى التصدي لمعالجة الفراغ الناشئ عن إغلاق مراكز تعليم الكبار بالمدارس الأهلية، وبعد سماع مختلف وجهات النظر قررت اللجنة الموافقة بالإجماع ورفع هذا التقرير إلى المجلس بتاريخ 25/ 5/ 2004م.
5. التقرير الحادي والثمانون عن مشروع القانون المقدم من الحكومة وعن بعض الاقتراحات المقدمة من النواب بشأن المطبوعات والنشر؛ حيث درست اللجنة جميع الاقتراحات المقدمة واستدعت العديد من المسئولين يتقدمهم وزيرا الأعلام والعدل، كما استدعت اللجنة العديد من المهتمين بالشأن الصحفي ورؤساء تحرير الصحف المحلية، وقد ارتأت اللجنة أن الدستور الكويتي أكد على حرية الاعتقاد والرأي والبحث العلمي، وحرية الطباعة والنشر، وأن الموضوع المطروح أمام اللجنة يحرص على دعم وترسيخ هذه المبادئ، لذا فقد أصدرت اللجنة تقريرها الحادي والثمانين بالموافقة على المشروع بعد إجراء بعض التعديلات عليه، وتم رفعه إلى المجلس بتاريخ 22/ 6/ 2004م (لجنة شئون التعليم والثقافة والإرشاد: التقرير الثالث والخمسون26/ 4/ 2004، و22/ 6/ 2004 مجلس الأمة، الكويت،2004، ص 90).

أما عن جهود أعضاء اللجنة فقد بيّن رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في مقابلة إذاعية أن هناك إجماعاً على وجود خلل في المجال التعليمي، وأن نصيب وزير التربية من الأسئلة البرلمانية كان نصيب الأسد؛ حيث تجاوزت هذه الأسئلة (200) سؤالاً، تقدم بها 37 نائباً، وبين أنه خلال المسيرة النيابية حصلت ثلاثة استجوابات لوزراء التربية، الأول كان

خلال لفصل التشريعي السادس 1985- 1986 ولم تتم مناقشته بسبب حل مجلس الأمة، والثاني كان خلال الفصل التشريعي السابع وتمت مناقشته خلال الفصل التشريعي التاسع، وحول اهتمام المجلس بالقضايا التعليمية، بيّن السيد رئيس اللجنة أنه تم تخصيص أكثر من جلسة خاصة خلال هذا الفصل لمناقشة قضايا التعليم، وهذا يحصل لأول مرة في تاريخ المجالس النيابية في دولة الكويت.

وبتصفح أداء المجلس نجد أن هناك مشاركة فعالة لأعضاء اللجنة في توجيه الأسئلة والاقتراحات والمناقشة في شأن الأمور التربوية والتعليمية، فقد وجه أعضاء اللجنة حوالي (53) سؤالاً إلى السيد وزير التربية ووزير التعليم العالي، كما بلغت الاقتراحات برغبة المقدمة من السادة أعضاء المجلس فيما يخص التربية والتعليم 112 اقتراحاً كان نصيب أعضاء اللجنة منها 55 اقتراحاً، أما فيما يخص طلبات المناقشة، فقد قدم طلبان لمناقشة الأوضاع التعليمية شارك فيهما جميع أعضاء اللجنة (مجلس الأمة الكويتي،: 75).

أما على مستوي تفاعل اللجنة مع المؤثرات الخارجية كالندوات والمؤتمرات، فإن هناك بعض المشاركات القليلة والخجولة، منها مشاركة عضوين من اللجنة أحدهما رئيسها، في مؤتمر تربوي نظمته جمعية المعلمين الكويتية في مارس 2005؛ حيث تحدث السيد رئيس اللجنة موضحاً دورها وما أحيل لها من موضوعات، وما تم إنجازه من هذه الموضوعات، أما على الصعيد الخارجي فلا شيء يذكر، وأما على مستوي الصحافة فهناك مشاركات لا بأس بها من قبل جميع أعضاء اللجنة في اللقاءات والمقابلات الصحفية.

نظام عمل لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بمجلس الأمة الكويتي (العنزي،2005 : 91):

1. ضرورة أن تحافظ اللجنة على عقد اجتماعاتها بانتظام.
2. ضرورة مشاركة خبير تربوي ضمن اللجنة.
3. التأهيل المناسب للجهاز الإداري للجنة لأن ذلك يؤدي إلى نجاح أعمالها.

4. تقوم اللجنة باستدعاء القياديين التربويين عند مناقشة بعض القضايا التربوية
5. ضرورة أن يتناسب المستوي التعليمي لأعضاء اللجنة مع أهدافها.
6. ضرورة أن تكون التركيبة الحالية لأعضاء اللجنة متناسبة مع طبيعة أعمالها.
7. ضرورة أن تكون اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة وسيط مساعد على إنجاز أعمالها.
8. أن يكون العدد الحالي لأعضاء اللجنة كاف ومناسب لتمكينها من الاضطلاع بأعمالها.

إن الفقرة التي تنص على ضرورة أن تحافظ اللجنة على عقد اجتماعات بانتظام" جاءت بالمرتبة الأولي في أولويات نظام عمل اللجنة، وقد يعزى ذلك إلى كون النظام هو الأرضية الصلبة التي يمكن أن تنطلق منها اللجنة نحو تحقيق أهدافها، علاوة على أن احترام الوقت والمواعيد هو احترام للآخرين الذين قد تستدعيهم اللجنة، ويري المؤلفون أن ذلك لا يعني أن اللجنة لا تجتمع بانتظام إلا إنه قد تحدث بعض المعوقات التي قد تحول دون عقد أحد الاجتماعات كاشتراك النائب في لجنة أخرى مثلاً، ثم إن هناك من يري أنه ليس بالضرورة عقد اجتماعات بانتظام، بل تحدد الحاجة أوقات عقد هذه الاجتماعات.

وجاءت بالمرتبة الثانية الفقرة التي تنص على "ضرورة مشاركة خبير ضمن اللجنة"، وقد يعزو المؤلفون ذلك إلى كون اللجنة قد تحتاج إلى مختصين لأن عضو اللجنة لا يشترط فيه التخصص حسب الدستور والأنظمة الداخلية للمجلس، وبالتالي هو بحاجة لسماع الرأي الفني المتخصص حتى يستطيع اتخاذ قراره، لا سيما وأن معظم لجان المجلس تستعين بخبراء مختصين من خارج المجلس أو من داخله، ومن هذه الجان لجنة الشئون القانونية والتشريعية ولجنة شئون البيئة، ويرى المؤلفون هنا أن اللائحة تجيز استعانة اللجان بأي موظف أو خبير من داخل المجلس أو من خارجه، ولكن بشروط، وهي موافقة مكتب المجلس، ويكون هذا الشخص عضواً في اللجنة ولا يحق له التصويت، ويكون عمله فنياً استشارياً ويدون اسمه في محاضر اجتماعات اللجنة وتقاريرها.

وجاءت بالمرتبة الثالثة الفقرة التي تنص على "أن التأهيل للجهاز الإداري يؤدي إلى نجاح أعمال اللجنة"، ويعزو ذلك إلى كون الكوادر لم تخضع لأي برامج تدريبية تعينها على إنجاز أعمالها، وإنه بقدر ما يكون الجهاز الإداري فعالاً فإن اللجنة تكون فعالة، أما بالنسبة للفقرة التي تنص على "أن تقوم اللجنة باستدعاء القياديين التربويين عند مناقشة بعض القضايا التربوية"، فقد احتلت المرتبة الرابعة، وقد يعزى ذلك إلى أن مجلس الأمة ولجانه ليست جهات تسلطية، ولكنها جهات تشاورية تستمع للرأي الآخر، وخامساً "أن يتناسب المستوي التعليمي لأعضاء اللجنة مع طبيعة أعمالها" ويعزي ذلك إلى أن أعضاء اللجان يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب حسب اللائحة الداخلية لمجلس الأمة التي لم تشترط أن يتناسب المستوي التعليمي مع طبيعة عمل اللجنة، إلا إنه جرت العادة أن يلحق الأعضاء بعضوية اللجان التي تناسب اختصاصاتهم.

أما الفقرة التي تنص على "التركيبة الحالية لأعضاء اللجنة تتناسب مع طبيعة عمله"، فقد جاءت السادسة ويعزى ذلك إلى كون المستجيبين على دراسة "العنزي" قد افترضوا أن يكون أعضاء اللجنة الخمسة من حملة الشهادة العليا وخصوصاً أن المجلس يضم العديد من النواب ذوي الشهادات العليا، وفي المرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة التي تنص على أن "اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة تعمل عملها" ويعزى ذلك إلى كون اللجان الفرعية ليست لديها سلطة اتخاذ القرار بل يجب أن ترفع عملها إلى اللجنة الأم، وبالتالي فإن القرار الأخير للجنة الأصلية.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة التي تنص على أن "العدد الحالي لأعضاء اللجنة كاف ومناسب لتمكينها من الاضطلاع بأعمالها" وقد يعزى ذلك بنظر المؤلفين إلى كون عدد أعضاء اللجان محدداً حسب اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي.

- التشريعات والقوانين التي تم عرضها على لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بمجلس الأمة الكويتي ذات الصلة بمراقبة وتوجيه السياسات التربوية: (مجلس الأمة

الكويتي: مضابط الجلسات 1079/أ ب/ 1080/ 1011مجلس الأمة، الكويت، (2004)، ص22.

1. استفسارات اللجنة وسيلة مهمة لجمع البيانات حول الموضوعات التي تدرسها.
2. تساهم الأسئلة البرلمانية التي يتقدم بها أعضاء اللجنة في تفعيل الدور الرقابي للمجلس.
3. تساهم الأسئلة البرلمانية التي يتقدم بها أعضاء اللجنة في تفعيل الدور التوجيهي للمجلس.
4. يعتبر دور اللجنة مؤثراً إيجابياً في مراقبة السياسات التربوية.
5. يعتبر دور اللجنة مؤثراً إيجابياً في توجيه السياسات التربوية.
6. تعبر التشريعات والقوانين التي وافقت عليها اللجنة عن تفعيل دور التربية في دولة الكويت.
7. تعتبر الاقتراحات برغبة التي أنجزتها اللجنة أدوات فعالة للمراقبة والتوجيه.
8. رئيس وأعضاء اللجنة قادرون على إقناع المجلس بالحجة لتمرير تقارير اللجنة.

جاء في المرتبة الأولى وفقاً لمضابط الجلسات الفقرة التي تنص على إن "استفسارات اللجنة وسيلة مهمة لجمع البيانات حول الموضوعات التي تدرسها" وقد يعزى ذلك إلى ضرورة جمع المعلومات حول التشريعات والقوانين، وضرورة الاستفسار من الجهات التنفيذية والمستشارين وأهل الخبرة حتى يخرج القرار سليماً.

وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة التي نصت على "تساهم الأسئلة البرلمانية التي يتقدم بها أعضاء اللجنة بتفعيل الدور الرقابي للمجلس" وقد يعزي ذلك إلى أن أعضاء اللجنة هم على اتصال دائم بالمسئولين التربويين وبالتالي هم أقدر على توجيه الأسئلة الهادفة التي تكون أداة رقابية فعالة، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة التي تنص على "تساهم الأسئلة البرلمانية

التي يتقدم بها أعضاء اللجنة في تفعيل الدور التوجيهي للمجلس" وقد يعزي ذلك إلى كون الأسئلة أداة رقابية وبالتالي يتبعها توجيه.

أما بالنسبة للمرتبتين الرابعة والخامسة فقد احتلتها على التوالي الفقرتان اللتان تنصان على "يعتبر دور اللجنة مؤثراً إيجابياً في مراقبة السياسات التربوية"، ويعتبر دور اللجنة مؤثراً إيجابياً في توجيه السياسات التربوية"، وقد يعزى ذلك إلى اعتبار اللجنة ذات فعالية في المراقبة كونها الأقرب إلى الجهات التنفيذية، وعليه فإن التوجيه ينتج عن المراقبة.

واحتلت المرتبة السادسة الفقرة التي تنص على "تعبر التشريعات والقوانين التي وافقت عليها اللجنة عن تفعيل دور التربية بين الشباب الكويتي"، وقد يعزى ذلك إلى إن التشريعات والقوانين التي تنجزها اللجنة لا تعتبر نافذة إذا لم يقرها المجلس، وبالتالي فإن تطبيق وتنفيذ التشريعات يحتاج إلى وقت طويل، وفي المرتبة السابعة جاءت الفقرة التي تنص على "تعتبر الاقتراحات برغبة التي أنجزتها اللجنة أدوات فعالة للمراقبة والتوجيه"، وقد يعزي ذلك إلى كون الاقتراحات برغبة كانت وسيلة مراقبة إلا أنها ليست ملزمة للحكومة، وجاءت في المرتبة الثامنة والأخيرة الفقرة التي تنص على إن "رئيس وأعضاء الجنة قادرون على إقناع المجلس بالحجة في تمرير تقارير اللجنة"، وقد يعزي ذلك إلى إن جميع أعضاء اللجنة وإن كانوا من الأعضاء النشيطين إلى أنهم لا يملكون إجبار الآخرين على الأخذ بآرائهم.

مشروعات القوانين الهامة التي أنجزتها اللجنة خلال الفصل التشريعي العاشر ما يلي:

1. قانون المطبوعات والنشر.
2. قانون إنشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة.
3. قانون مكافآت الطلبة.
4. قانون التعليم الإلزامي.
5. قانون تعليم الكبار.

أما فيما يتعلق بالقوانين التي أنجزتها اللجنة فيأتي قانون المطبوعات والنشر في المرتبة الأولى، وفقاً لمضابط الجلسات، وقد يعزي ذلك إلى أهمية هذا القانون، ويأتي قانون إنشاء المدينة الجامعية الجديدة في المرتبة الثانية، ويعزي ذلك إلى الحاجة إلى ترتيب الحرم الجامعي بدلاً من تشتت الكليات الجامعية حالياً، أما قانون مكافآت الطلبة فقد جاء في المرتبة الثالثة، للاعتقاد بأن المكافآت تساهم في إعانة الطالب وأن القانون يمنع جمع الطالب بين الوظيفية والدراسة.

وجاء في المرتبة قبل الأخيرة قانون التعليم الإلزامي، وقد يعزي ذلك إلى إن التعليم أصبح جزء من حياة المجتمع، فلم يعد الناس بحاجة ملحة إلى قانون لتعليم أطفالهم، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب قانون تعليم الكبار، وقد يعزي ذلك إلى أن الأمية في دولة الكويت تكاد تكون منتفية وأن التعليم منذ الصغر إلزامي.

- الموضوعات التي تم عرضها على لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بمجلس الأمة الكويتي فيما يخص تطوير التعليم في الكويت (مجلس الأمة الكويتي: إنجازات المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي العاشر، مجلس الأمة، الكويت، 2004، ص 55):

- تمثل الموضوعات التالية المحاور التي تم عرضها على لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بمجلس الأمة الكويتي، وتم طرحها في البرامج الانتخابية للتعبير عن طموحات المواطنين الكويتيين، ويأتي ترتيبها كالتالي:

1. تحديث فكر وأنماط إدارة المؤسسات التعليمية.
2. تأهيل وتدريب المعلم وعضو هيئة التدريس على مفهوم التربية من أجل المواطنة.
3. تطوير مناهج التعليم وطرق عرضها بشكل يدعم المواطنة.
4. تطوير البنية التحتية لقطاعات التعليم الحكومي والخاص.

5. توفير التكنولوجيا وبنيتها الأساسية في المدارس والمعاهد والكليات وذلك للارتقاء بالتعليم.
6. تطوير مناهج التربية الإسلامية.
7. تدريس طريقة البحث العلمي في المدارس.
8. الاهتمام باقتصاديات التعليم.

أما فيما يتعلق بالموضوعات التي طرحت في البرامج الانتخابية للمرشحين والتي تمثل طموحات للمواطنين فقد رتبت ترتيباً تنازلياً، وفقاً لترتيب مجلس الأمة الكويتي، يأتي في المرتبة الأولى موضوع تحديث فكر وأنماط إدارة المؤسسات التعليمية، وقد يعزي ذلك إلى ضرورة تفعيل دور الإدارة التربوية، وفي المرتبة الثانية جاء موضوع تأهيل وتدريب المعلم وعضو هيئة التدريس على مفهوم التربية من أجل المواطنة، وقد يعزي ذلك إلى أهمية بث روح المواطنة لدي المعلمين كونهم مؤتمنين على تربيه الأجيال.

وجاء في المرتبة الثالثة موضوع تطوير مناهج التعليم، ويعزي ذلك إلى إن المناهج ركن أساسي من أركان العملية التعليمية، أما المرتبة الرابعة فجاءت من نصيب تطوير البينة التحتية لقطاع التعليم الحكومي والخاص، وقد يعزي ذلك إلى أهمية وضع أساس وأرضية صلبة تقف عليها القطاعين: الحكومي والخاص، كما يعزى ذلك إلى أهمية وضع أساس وأرضية صلبة تقف عليها قطاعات التعليم من أجل الاضطلاع بدورها.

ويأتي في المرتبة الخامسة موضوع "توفير التكنولوجيا وبنيتها الأساسية في المدارس والمعاهد والكليات وذلك للارتقاء بالتعليم"، اعتقاداً بأنه لا غني عن التكنولوجيا في هذا العصر، ولكن يجب أن تسخر لخدمة قضايا التربية والتعليم، وجاء بالمرتبة السادسة موضوع "تطوير مناهج التربية الإسلامية"، وقد يعزي ذلك إلى أن التربية الإسلامية هي سمة المجتمعات الإسلامية وان المناهج الإسلامية ليست داخل أسوار المدارس فحسب، ولكنها سمة مجتمعية جبل عليها المجتمع الكويتي.

أما في المرتبتين الأخيرتين جاء كل من موضوع "تدريس البحث العلمي في المدارس، والاهتمام باقتصاديات التعليم"، وقد يعزي ذلك إلى إن البحث العلمي قد يتطلب مرحلة دراسية متقدمة في نظر الميزانيات التي تنفق على التربية والتعليم وضرورة عدم تقليلها.

2- دور المجالس النيابية في الكويت في تقييم السياسة التعليمية(مركز البحوث والدراسات الكويتية: 57):

1. تحويل طلبات المناقشة عن أوضاع التعليم إلى اللجنة يعزز التعاون بين السلطتين.
2. القرار السياسي عامل مهم في التعجيل بوقوع التحولات التربوية الكبرى.
3. يتأثر تنفيذ القرار التربوي والتعليمي بعدم استقرار الحياة السياسة.
4. يؤدي أعضاء اللجنة دورهم المطلوب عند مناقشة الوضع التعليمي والتربوي في دولة الكويت.
5. يتفاعل أعضاء اللجنة مع ما ينشر في الصحف المحلية والإقليمية من أمور تربوية.
6. ساهم أعضاء اللجنة في مناقشة الوضع التعليمي تحت قبة البرلمان مساهمة فعالة.
7. شاركت اللجنة في وضع الإستراتجية التعليمية والتربوية الفعالة.
8. تساهم اللجنة بدور فعال في المؤتمرات التربوية الداخلية والخارجية.

جاء في المرتبة الأولي، وفقاً لمركز البحوث والدراسات الكويتية، الفقرة التي تنص على "تحويل طلبات المناقشة عن أوضاع التعليم إلى اللجنة يعزز التعاون بين السلطتين" ويري المؤلفون أن ذلك قد يعزي إلى أن اللجان دائماً ما تقوم بدراسة موضوعاتها بدقة وعناية واستماع لجميع الآراء وخصوصاً آراء السلطة التنفيذية، وهذا من شأنه تعزيز مبدأ التعاون بين السلطتين وينوه المؤلفون إلى إن اللائحة الداخلية تجيز لرئيس أو مقرر اللجنة طلب إحالة أي موضوع إلى اللجنة إذا رأي أن هذا الموضع يدخل ضمن اختصاص لجنته.

وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة التي تنص على أن "القرار السياسي عامل مهم في التعجيل بوقوع التحويلات التربوية الكبرى"، وقد يعزي ذلك إلى أن التأثير السياسي له دور

مهم في الكثير من أمور المجتمع ويأتي في مقدمتها الأمور التربوية، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة التي تنص على "يتأثر تنفيذ القرار التربوي والتعليمي بعدم استقرار الحياة السياسية" وقد يعزى ذلك إلى عدم الاستقرار في الحياة السياسية وكثرة تعاقب الوزارات وحل البرلمانات، وكل هذه الأمور تؤدي إلى عدم استقرار الحياة السياسية، وينسحب ذلك حتماً على التربية كمجال من مجالات التنمية.

واحتلت المرتبة الرابعة الفقرة التي تنص على "يؤدي أعضاء اللجنة دورهم المطلوب عند مناقشة الوضع التعليمي والتربوي في الكويت"، وقد يعزي ذلك إلى الدور الذي قام به الأعضاء أثناء مناقشة القضايا التعليمية، أما بالنسبة للمرتبة الخامسة فجاءت الفقرة التي تنص على "يتفاعل أعضاء اللجنة مع ما ينشر في الصحف المحلية والإقليمية من أمور تربوية"، وقد يعزي ذلك إلى كثرة اهتمامات النائب، مما لا يكون لديه الوقت الكافي للإجابة بكل شيء، وجاءت في المرتبة السادسة الفقرة التي تنص على "ساهم أعضاء اللجنة في مناقشة الوضع التعليمي تحت قبة البرلمان مساهمة فعالة"، وقد يعزي ذلك إلى أن عدم ظهور مساهمة فعالة.

أما في المرتبة السابعة فقد جاءت الفقرة التي تنص على "شاركت اللجنة في وضع الإستراتيجية التعليمية والتربوية الفعالة"، وقد يعزى ذلك أن مسؤولية رسم السياسات التربوية في البلاد العربية تناط بالجهات التنفيذية، وهي وزارات التربية والتعليم، وفي المرتبة الثامنة والأخيرة، جاءت الفقرة التي تنص "تساهم اللجنة بدور فعال في المؤتمرات التربوية الداخلية والخارجية، وقد يعزي ذلك إلى كثرة أعباء الأعضاء وعدم رصد ميزانيات للمشاركات الخارجية، وعدم وجود خبراء تربويين يقومون بتنبيه اللجنة بمواعيد وجداول أعمال المؤتمرات الخارجية والداخلية، ويقومون بإعداد دراسات أو محاضرات أو أعمال تقدم لهذه المؤتمرات.

3-المعوقات التي تعيق عمل لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بمجلس الأمة الكويتي في مراقبة وتوجية السياسات التربوية (العنزي، 2005: 92):

1. عدم وجود خبراء متخصصين باللجنة.
2. اشتراك العضو في أكثر من لجنة.
3. محدودية التعاون مع المؤسسات الأهلية والحكومية.
4. محدودية التعاون مع بعض إدارات مجلس الأمة كالمكتبة وإدارة البحوث.

أما بالنسبة للمعوقات التي قد تعيق اللجنة فقد جاء بالمرتبة الأولي عدم وجود خبراء متخصصين باللجنة، وقد يعزى ذلك إلى أهمية وجود المتخصصين لمساعدة اللجنة، وجاء بالمرتبة الثانية اشتراك العضو في أكثر من لجنة، وقد يعزي ذلك إلى ترشيح الأعضاء لأكثر من لجنة مما يؤدي إلى صعوبة التوفيق بين اجتماعات هذه اللجان وتشتيت العمل، وبالتالي يشكل عقبة أمام إنجاز أعمال اللجنة، وجاء بالمرتبة الثالثة محدودية التعاون مع المؤسسات الأهلية والحكومية، وجاء بالمرتبة الرابعة محدودية التعاون مع بعض إدارات المجلس أمر ضروري، وبالتالي فإن انعدام هذا التعاون يشكل عقبة أمام إنجاز أعمال اللجنة.

الفصل الرابع

دور مجلس النواب الأردني في صنع السياسة التعليمية والرقابة على تنفيذها



دور مجلس النواب الأردني في صنع السياسة التعليمية والرقابة على تنفيذها

مقدمة

يشتمل هذا الفصل على عرض للأدب النظري الذي تناول موضوع السياسات التربوية، وقد قام المؤلفون بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة محاور؛ تناول المحور الأول السياق المجتمعي للأردن، وتناول المحور الثاني السياسات التربوية من حيث: مفهومها، أهدافها، خصائصها، القوى الصانعة لها في الأردن، وتحليلها، ثم تناول المحور الثالث أهم القوى والعوامل المؤثرة في صنع الساسة التعليمية في الأردن خلال فترة الدراسة، ثم تناول المحور الرابع دور المجالس النيابية الأردنية في صنع السياسات التعليمية، وسوف يتم عرض هذه المحاور بالتفصيل فيما يلي:

أولا: السياق المجتمعي:

المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية تقع في المشرق العربي في جنوب غرب آسيا، حيث تشكل الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة بلاد الشام، والشمالي لمنطقة شبه الجزيرة العربية .

وتنحصر الأردن بين خطي عرض 29،11 إلى 3،22 شمالاً وبين خطي طول 43،59 إلى 39،18 شرقاً. كما تبلغ مساحة الأردن 89،297 كم^2(الظاهر، 2002: 13).

وللأردن حدود مشتركة مع كل من سوريا من الشمال، فلسطين من الغرب، العراق من الشرق والسعودية من الجنوب والجنوب الشرقي . كما تطل على خليج العقبة في الجنوب الغربي . سميت بالأردن نسبة إلى نهر الأردن الذي يمر على حدودها الغربية.

تقسم المملكة الأردنية الهاشمية طبيعيا إلى أربعة مناطق:

1. الصحراء في الشرق والشمال الشرقي (بادية الشام) .
2. مرتفعات الضفة الشرقية (دافئة وجافة صيفا ومعتدل ماطر شتاء).

3. غور الأردن (حار ورطب صيفا ومعتدل شتاء) .

4. سهل حوران الشمال الغربي(ماطر شتاء معتدل صيفا) (ماضي، وموسى، دت:16- 18).

الكثافة السكانية تتركز في وسط وشمال البلاد. الديانة الرسمية هي الإسلام بحيث تشكل نسبة المسلمين السنة(91٪)، في حين لا تتجاوز نسبة أتباع الطوائف الإسلامية الأخرى من الشيعة والدروز (1٪). وتتمتع الأقلية المسيحية (8٪) التي يتبع معظمها الكنيسة الأرثوذكسية، بحقوق دينية وسياسية. اللغة الرسمية هي اللغة العربية،، اللغة الانجليزية هي اللغة الأجنبية الأولى.

التعداد السكاني:

حسب سجلات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية بلغ عدد سكان المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2008 ستة ملايين و 200الف نسمة مبينة حسب الجدول التالي:.

جدول (7)

يوضح المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2008

المحافظة	السكان (2008)	مركز المحافظة	السكان (2008)
محافظة عجلون	496،118	عجلون	8,161
محافظة العاصمة	405،2.339	عمان	1.135,733
محافظة العقبة	115،107	العقبة	95,408
محافظة البلقاء	580،349	السلط	87,778
محافظة اربد	462،1.152	اربد	667,534
محافظة جرش	680،156	جرش	39,540
محافظة الكرك	225،255	الكرك	22,580
محافظة معان	920،103	معان	30,050
محافظة مادبا	890،135	مادبا	83,180

محافظة المفرق	670،245	المفرق	56,340
محافظة الطفيلة	000،91	الطفيلة	38,317
محافظة الزرقاء	250،838	الزرقاء	447,880

اللهجة الأردنية: هناك لهجة تميز كل منطقة من مناطق المملكة الأردنية الهاشمية عن غيرها من المناطق الأخرى. إذ تتشابه لهجة أهل الشمال (قرى اربد، عجلون،الرمثا، جرش) لتشكل لهجة مميزة بعيدة نسبيا عن اللهجة البدوية على الرغم من وجود المصطلحات المشتركة والتعابير المتشابهة. في حين تمتاز مناطق جنوب الأردن و شرقه بلهجة أقرب إلى البداوة و لكنها في نفس الوقت متميزة ومختلفة عن اللهجات الدارجة في دول الخليج . أما عمان والزرقاء فيستعمل أهلها لهجة هجينة من اللهجات الشامية ومتطورة عنها قريبة على لهجة أهل القدس، إذ إن ما نسبته 50٪ من سكان هاتين المدينتين من أصول فلسطينيه. والعملة الرسمية في الأردن هي الدينار الأردني.

أهم المدن

1. عمان هي عاصمة البلاد السياسية وأكبر المدن، يبلغ عدد سكان محافظة العاصمة حوالي المليونين نسمة، لتكون بذلك حوالي ثلث سكان المملكة الأردنية الهاشمية.
2. إربد هي عاصمة الشمال وثاني المدن الأردنية يبلغ عدد سكانها حوالي مليون نسمة وهي العاصمة الثقافية للأردن.

3. الرمثا 4.الزرقاء 5. السلط

6.العقبة 7. عجلون 8. الكرك

أما بالنسبة للتاريخ المعاصر، فقد دخل الأردن قوات الثورة العربية الكبرى (1920-1921) بقيادة الشريف الحسين بن علي مكة و بصحبته الزعيم الوطني عوده أبو تايه وفي عام 1921 قام الأمير عبد الله الأول بن الحسين بتأسيس إمارة شرق الأردن، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية في25 مايو1946 اعترفت بريطانيا بالأردن كدولة مستقلة مع

الإبقاء على معاهدة تنظم العلاقات بين الأردن وبريطانيا، وتم تسمية هذا اليوم يوم الاستقلال. ضمت إليها الضفة الغربية بعد احتلال فلسطين عام 1948وتم إعلان الوحدة رسميا بين الضفتين في 24/ نيسان/ 1950م تحت اسم الأردن. وفي عام 1988أعلن الملك الحسين بن طلال فك الارتباط بالضفة الغربية وتم استبعاد النواب عن الضفة الغربية من مجلس النواب (الظاهر، 2002 : 61).

في عام 1946 نالت المملكة الأردنية الهاشمية استقلالها عن بريطانيا، وكان الملك عبدا لله بن الشريف الحسين أول ملك عليها بعد أن كان أمير على شرق الأردن منذ 1921 النظام بالمملكة الأردنية الهاشمية هو نظام ملكي دستوري مع حكومة تمثيلية. الملك يمارس سلطته التنفيذية من خلال رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، الذي في الوقت نفسه، هو مسؤول أمام مجلس النواب المنتخب جنبا إلى جنب مع وجهاء بيت (مجلس الأعيان)، يشكلان السلطة التشريعية للدولة. بالإضافة إلى السلطة القضائية المستقلة عن الحكومة التي تمثل السلطة التنفيذية(الروابدة، وآخرون، 1999: 27).

ونظام الحكم في الأردن ملكي دستوري، ويراعى في تشكيل الحكومة تمثيلها لمختلف الاتجاهات. يترأس الملك عرش المملكة، كما يتولى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة. يمارس الملك سلطاته التنفيذية من خلال رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. ويعتبر مجلس الوزراء مسؤولاً أمام مجلس النواب المنتخب، والذي يشكل إلى جانب مجلس الأعيان الذراع التشريعي للحكومة. وهذا الذراع يعمل باستقلالية تامة (ناصر، 1994: 57).

والحكومة هي السلطة التنفيذية، تعين من قبل الملك عن طريق تعين رئيس الوزراء والسلطة التشريعية وتعني مجلس الأمة بشقيه النواب :المنتخب بنظام الصوت الواحد مع كوتا الأقليات وكوتا المرأة، ومجلس الأعيان المعين من الملك والذي غالبا ما يضم من تولوا رئاسة الوزارة سابقا والمناصب المهمة بالدولة.

عرف الأردن في تاريخه العديد من الأحزاب، منها : حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني وحزب الشعب الديمقراطي الأردني" حشد " وحزب جبهة العمل الإسلامي والحزب الشيوعي الأردني و حزب البعث العربي التقدمي... وغيرها.

ويعتمد اقتصاد المملكة بشكل رئيسي على قطاع الخدمات، التجارة، السياحة، الزراعة وعلى بعض الصناعات كالأسمدة والأدوية. هناك نسبة كبيرة من المغتربين الأردنيين في المهجر ،حيث تعتبر العمالة الأردنية بالعمالة الماهرة والمشهود لها بالكفاءة التي كانت ومازالت ترفد السوق الخليجي به وينافس العمالة الغربية ويعتبر الأردن من أولى الدول العربية في مجال الكمبيوتر ويوجد في الأردن مصنع لتجميع الباصات ومصانع الكهربائيات ويوجد مصنع نفخر بوجوده دوله كالأردن وهو صناعه الطائرات الصغيرة . توجد مناجم فوسفات في جنوب المملكة، جاعلة من الأردن ثالث أكبر مصدر لهذا المعدن في العالم. البوتاس، الأملاح، الغاز الطبيعي والحجر الكلسي هم أهم المعادن الأخرى المستخرجة. موقع الأردن المميز بين جيرانه، يجعل منه بلد ترانزيت مهم لكثير من الخطوط التجارية في المنطقة. حيث كان الأردن على سبيل المثال لكثير من السنوات منفذ العراق الخارجي على العالم أيام الحصار الدولي على العراق، وتأخذ المملكة الأردنية الهاشمية مقابل ذالك النفط من العراق بأسعار رمزية، كما تمر معظم صادرات الضفة الغربية في فلسطين بالأردن أولا قبل تصديرها، وتستلم الحكومة الأردنية معونات سنوية من المملكة العربية السعودية (التل، 2004: 375 -380).

تم اكتشاف الغاز في الأردن في عام 1987، و يقدر حجم الاحتياطي المكتشف بها يقارب 230 مليار قدم مكعب، و هي كميات متواضعة جدا بالمقارنة مع جيرانها. تم تطوير حقل الريشة في الصحراء الشرقية بجانب الحدود العراقية، والحقل ينتج ما يقارب 30 مليون قدم مكعب من الغاز يوميا، ليتم إرسالها إلى محطة كهرباء قريبة لإنتاج ما يقارب 10٪ من حاجة المملكة الأردنية الهاشمية الكهربائية (نبيه، وآخرون، 1998: 45).

هناك في المملكة الأردنية الهاشمية عدد من ألآثار، هناك البتراء جنوب الأردن وتبعد عن العاصمة عمان حوالي 250 كم تقريباً، حيث أصبحت في يوم 7/ 7/ 2007 إحدى عجائب الدنيا السبع الجديدة .

في الأردن، أرض أدوم، ومؤاب، وعمّون، وجلعاد، الكثير من الأضرحة والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وإلى هذه الأرض يفد الباحثون عن مواقع وآثار للأنبياء وللصحابة. كان الأردن بابا رئيسيا للفتوحات الإسلامية، وعلى الأرض الأردنية دارت بعض المعارك التاريخية الكبرى، ومن أهمها معركة مؤتة ومعركة اليرموك ومعركة فحل.

ولتخليد ذكرى الشهداء والصحابة، أقيمت المساجد والمقامات، يوجد بقرية مؤتة ضريح جعفر بن أبي طالب، ومقام زيد بن حارثة، وعبد الله بن رواحة رضي الله عنهم. أما وادي الأردن فيحتضن عددا من مقامات الصحابة ومنها: مقام ضرار بن الأزور ومقام أبو عبيدة بن الجراح، ومقام معاذ بن جبل، ومقام سعد بن أبي وقاص .

وفي وسط الأردن، قرب مدينة السلط يقع مقام النبي أيوب عليه السلام في قرية بطنا. كما يوجد مقام النبي شعيب عليه السلام في منطقة وادي شعيب القريبة من السلط وضريح النبي يوشع بن نون قرب السلط أيضا وضريح النبي هارون على جبل هارون في البتراء. ولعل كهف أهل الكهف (الأردن) الواقع إلى الجنوب الشرقي من عمّان، من أهم المواقع الجاذبة المقدسة للديانة المسيحية، ففي مدينة مأدبا الواقعة جنوبي عمّان، توجد أرضية الفسيفساء النادرة التي تعود إلى العهد البيزنطي في كنيسة الروم الأرثوذكس، وفيها يستطيع الزائر أن يشاهد أقدم خريطة في العالم للأرض المقدسة.

وفي الجنوب من مأدبا تقع قلعة مكاور التي سجن فيها النبي يحيى بن زكريا عليه السلام، وفي القلعة قطع هيرودس رأسه وقدمه على طبق هدية للراقصة اليهودية سالومي. أما إلى الغرب من مأدبا، فيقع جبل نبو المطل على البحر الميت والغور، وهناك من يعتقد أن النبي

موسى عليه السلام دفن في هذا الجبل الذي أقيم على قمته بناء لحماية لوحات القسيفساء الرائعة التي تعود إلى القرنين الرابع والسادس للميلاد.

وفي شرق نهر الأردن، يقع المغطس في بمنطقة وادي الخرار، ويقال إن السيد المسيح عليه السلام وقف، وهو ابن ثلاثين عاماً، بين يدي النبي يحيى بن زكريا عليه السلام لكي يتعمد بالماء، وقد قامت دائرة الآثار الأردنية بترميم هذا الموقع.

يعتبر الأردن واحداً من البلاد التي يختلط فيها الاستشفاء من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس. ومن أهم هذه المنتجعات العلاجية:

- البحر الميت: تأتي أهميته في العلاج من الأمراض الجلدية.
- حمامات ماعين: تشتهر بمنتجعاتها الطبيعية التي تقدم العلاج للمصابين بالأمراض الجلدية وأمراض الدورة الدموية، وآلام العظام والمفاصل والظهر والعضلات.
- حمامات عفرا: تمتاز مياه هذه الينابيع بحرارتها واحتوائها على المعادن.
- محمية ضانا: أنشئت هذه المحمية عام 1993، وفيها منطقتان رئيسيتان للحيوانات البرية، وأربع مناطق للنباتات، وتضم منطقتا الحيوانات البرية 38 نوعاً بالإضافة إلى نحو 197 نوعاً من الطيور. أما المناطق النباتية فتضم نحو 700 نوع.
- محمية الشومري: أنشئت هذه المحمية عام 1975 في الصحراء الشرقية، ومساحتها 22 كم^2، وقد خصصت لإعادة إطلاق المها العربي الذي كان مهدداً بالانقراض.
- محمية الموجب: تقع هذه المحمية على الشاطئ الشرقي للبحر الميت، وتبلغ مساحتها 220 كم^2، وتعيش فيها أنواع مختلفة من الحيوانات والنباتات البرية والطيور.
- محمية الأزرق: تقع هذه المحمية في واحة الأزرق في الصحراء الشرقية، على مساحة تبلغ 21 كم^2. وتعتبر ممراً للطيور المهاجرة ما بين أوروبا وآسيا وإفريقيا.
- منطقة الحمّة الأردنية: من أهم مواقع العلاج والسياحة في المنطقة.

ثانياً: التعليم والسياسات التربوية في المملكة الأردنية الهاشمية:

وفيه تم إلقاء الضوء على السياسات التربوية من خلال عدة نقاط.

1. التعليم والسياسة التربوية في الأردن وأسسه التشريعية:
2. القوى الصانعة للسياسات التربوية في الأردن.
3. تحليل السياسات التربوية.

لا يخلو أي نظام تربوي تتولاه الدولة من سياسات تربوية ترسم اتجاه مسيرته سواء كانت تلك السياسات صريحة ومدونة، أو كانت ضمنية تتفاوت الوعي بها بين المسئولين عنها، وسواء كانت جزئية أو متفرقة أو شاملة أو متكاملة، وتستقي فلسفة التربية في المملكة الأردنية الهاشمية من أبعاد الفلسفة العامة للمجتمع، فكما توجد في المجتمع فلسفة اقتصادية، وفلسفة اجتماعية، توجد فلسفة تربوية نابعة من حاجات المجتمع و طبيعته.

وبالنسبة للأردن، فإن عملية التعليم قد اعتمدت على أربعة مستويات من التشريع، هي:

1- الدستور:

وهو الوثيقة القانونية الصادرة من الدولة، والتى تتضمن القواعد المتعلقة بنظام الحكم في دولة ما، والأساس الذي تقوم عليه، وهذه الوثيقة المسماه بالدستور تتضمن الأسس العامة للدولة ونظام الحكم وحقوق وحريات الأفراد، لذلك فإن وجود الدستور ضرورة أساسية لضمان الاستقرار والأمن للمجتمع، ولضمان قدرة الدولة على الاستمرار والتطور.

هذا، وقد صدر أول دستور أردني في عهد الاستقلال عام **1946**، واستنر العمل به حتى عام **1952**، حيث صدر الدستور الحالي للمملكة بعد وحدة الضفتين، وهو دستور **1952**، الذي لازال معمولاً به حتى الآن على الرغم من إدخال بعض التعديلات عليه .
وأهم ما جاء به فيما يتعلق بالتربية والتعليم ما يلي:

- أن تكفل الدولة حق التعليم ضمن حدود إمكانياتها .
- إعطاء الحق للجماعات بتأسيس مدارسها لتعليم أفرادها .

- إلزامية التعليم الابتدائي و مجانيته .

2- القوانين:

يعرف القانون بأنه مجموعة القواعد والمعايير التى تنظم السلوك الإنساني، ليس بهدف الضبط الإجتماعي ، وتقوم السلطة الرسمية العامة (السياسة) بفرض القوانين وتفسيرها . وقد صدر في الأردن عام 1950م وحتى الآن عده قوانين خاصة بالتربية والتعليم سنناقشها بعد قليل.

3- الأنظمة:

يعرف النظام بأنه(الأساس الإداري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والخلقي الذي يقوم عليه ضبط السلوك أوالعمل كما ترسمه القوانين الموضوعة)، ويحدد في هذا النظام عادة المخالفات والجزاء وتوقيع العقوبات. ويطلق بعضهم على النظام اصطلاح (اللائحة) أو(التشريع الفرعي) لتمييزه عن التشريع الأصلي الذي يصدر عن السلطة التشريعية. ومعظم الأنظمة في الأردن هي من نوع الأنظمة التنفيذية التي تصدر بهدف تنفيذ القوانين. ومن أمثلة الأنظمة الخاصة بالتربية والتعليم في الأردن نظام التبرعات المدرسية رقم (35) لعام 1994الصادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة 42من قانون التربية والتعليم رقم (3) لعام 1994، ونظام صندوق إسكان موظفي وزارة التربية والتعليم رقم(55) لعام1980وتعديلاته .

4- التعليمات:

وتصدر وزارة التربية والتعليم تعليمات متعددة، من أمثلتها تعليمات الكشافة والمرشدات رقم (2) لعام 1994، وتعليمات الانضباط المدرسي رقم (1) لعام 1988، وتعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية رقم (5) لعام 1988، وغيرها .

تطور التشريعات التربوية في الأردن:

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها التشريعات التربوية إلى خمس مراحل، هي:

- المرحلة الأولى:

و هي مرحلة ما قبل تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921، إذ كانت المنطقة جزءا من الدولة العثمانية وإدارتها (متصرفية) تابعة لولاية سورية، وكانت شؤون التعليم التابعة للدولة العثمانية، وبقى الأمر على هذا الحال حتى عام 1918. وفي عام 1918 أصبح الأردن جزءاً من الحكومة العربية التي شكلت في أواخر الحرب العالمية الأولي السورية. وجدير بالذكر، أن القوانين التربوية العثمانية مثل (قانون التدريسات الابتدائية) هي التي كانت سائدة في هذه الفترة .

- المرحلة الثانية (1921 – 1939):

وتبدأ هذه المرحلة بتأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921 وتمتد حتى ظهور نظام المعارف لعام 1939، ويمكن القول بأن البدايات في النظام التعليمي في الأردن كانت مستوردة، بعضها استمرار للممارسات العهد العثماني، وبعضها الآخر مقتبس مما هو معمول به في البلدان المجاورة. واقتصرت محاولات تنظيم التعليم على إجراءات إدارية، حيث أصدرت الحكومة قانون مجلس المعارف الاستشاري في 28 تموز عام 1926، كما ذكر سابقاً، ولم تبادر إدارة الحكم في الأردن إلى وضع تشريع خاص بالتعليم للفترة من 1921 وحتى 1939، حيث صدر لأول مرة نظام المعارف لعام 1939، وإنما قدمت إدارة المعارف عام 1926 بترجمة قانون التدريسات العثماني إلى اللغة العربية واعتمدت مرجعاً للعملية التعليمية التربوية بما في ذلك البنية التعليمية .

- المرحلة الثالثة (1939 – 1950):

وتبدأ هذه المرحلة بصدور نظام المعارف رقم (2) لعام 1939 وتستمر حتى إعلان الوحدة مع الضفة الغربية عام 1950، حيث حصل الأردن على استقلاله من الاحتلال

البريطاني عام1946م، وتلاه صدور الدستور الأردني. ويعد صدور نظام المعارف المذكور نقطة تحول كبيرة في تاريخ التربية في الأردن، وبداية لمرحلة جديدة بدأت فيها العملية التعليمية التربوية تخضع لقواعد و قوانين تحدد المسؤوليات و الأهداف وتؤثر على عناصر التربية المختلفة، و قد نص هذا النظام على إلغاء العمل بقوانين التعليم العثمانية، وعلى إلزامية التعليم في بعض مناطق الأردن، وحدد للمرة الأولى مهمات إدارة المعارف آنذاك .

أما في مجال التشريع القانوني فقد خص الدستور الأردني لعام 1946 التعليم بمادة تتضمن حق الجماعات في تأسيس مدارسها و القيام عليها لتعليم أفرادها(العمايرة، 1999: 55).

- المرحلة الرابعة (1950 – 1964):

وتبدأ هذه المرحلة باتحاد الضفتين الغربية و الشرقية و تأسيس المملكة عام 1950 وتستمر حتى صدور قانون التربية و التعليم رقم (16) لعام 1964. وتشمل هذه المرحلة حدثين مهمين هما:

أ- صدور الدستور المعدل لعام 1952، الذي خص التعليم بثلاث مواد منه، فكفل في الفقرة الثانية منه من المادة السادسة التعليم ضمن حدود إمكانات الدولة مع تكافؤ الفرص لجميع الأردنيين ن دون تمييز في الجنس أو اللغة أو الدين، كما كفل في المادة (19) منه حق الجماعات في تأسيس مدارسها و القيام عليها لتعليم أفرادها وخصصت المادة (20) منه لإلزامية التعليم الابتدائي و مجانيته في مدارس الحكومة.

ب- صدور قانون المعارف العام رقم (20) لعام 1955 :

من النقاط الأساسية التي أكدها هذا القانون ما يلي:

- تقسيم المدارس إلى: رياض أطفال – ومدارس ابتدائية – ومدارس ثانوية – ودور المعلمين والمعلمات.

- أبقى القانون مدة المرحلة الابتدائية ست سنوات، وحدد مده المرحلة الثانوية خمس سنوات (تزيد أو تنقص تبعاً لما تقتضي به مصلحة التعليم).
- قسم المرحلة الثانوية إلى دورتين ك دورة ثانوية متوسطة ودورة ثانوية عليا.
- بقى القبول في المرحلة الثانوية مقيداً بشروط تضعها وزارة التربية والتعليم مرتبطة بقدرتها على تأمين فرص التعليم الثانوي.

– السياسة التعليمية بعد صدور قانون المعارف رقم (20) لعام 1955 :

أصبحت السياسة التعليمية بعد صدور هذا القانون تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. إتاحة الفرصة لتعليم الشعب، وتربية شخصية المواطن، وتنشئة جيل صحيح الجسم، سليم العقيدة، منفتح الفكر، قويم الخلق، ويدرك واجبه نحو الله والوطن .
2. الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي والفكر العالمي.
3. نشر الثقافة بين أفراد الشعب الأردني جميعهم.

– مهمات وزارة المعارف وفق قانون رقم (20) لعام 1955:

أصبحت المهمات الرئيسة المنوطة بوزارة المعارف على النحو التالي:

1. إنشاء المدارس في المملكة على اختلاف أنواعها ومستوياتها .
2. تقوية الصلات العلمية والثقافية والأدبية بين الأردن والأقطار العربية الأخرى .
3. مكافحة الأمية ونشر الثقافة بين جميع الأفراد في جميع أنحاء البلاد.
4. الاهتمام بالفنون الجميلة والتركيز عليها .
5. تعزيز الحركات الرياضية والتدريب العسكري والأعمال الكشفية على اختلاف أنواعها داخل المدارس وخارجها .
6. تنشيط الحركات العلمية والأدبية بإنشاء المكتبات، وإقامة المهرجانات والمعارض، وعقد المحاضرات والندوات، وتشجيع الجمعيات والنوادي العلمية والأدبية.
7. الإشراف على المدارس الخاصة .

- المرحلة الخامسة (قانون التربية والتعليم رقم (16) لعام 1964):

تبدأ هذه المرحلة بصدور قانون التربية و التعليم رقم (16) لعام 1964، مروراً بالمؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي عام 1987، وتنتهي بصدور قانون التربية والتعليم رقم (27) لعام 1988م.

ويعد صدور قانون التربية والتعليم رقم (16) لعام 1964 نقطة تحول كبيرة في تاريخ التربية والتعليم في الأردن وتطورها. إذ حدد هذا القانون لأول مرة فلسفة واضحة المعالم للتربية والتعليم في الأردن، وقد استمدت هذه الفلسفة مبادئها ومرتكزاتها من الدستور الأردني، ومن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي و الفكري، ومن تجربة الأردن والقيم والمثل العليا التي يؤمن بها. وقد رسم هذا القانون أهدافاً عامة للتربية والتعليم في الأردن تنبثق من فلسفة التربية و ترتكز عليها المناهج الدراسية، وتمثلت هذه الأهداف في إعداد المواطن الصالح المؤمن بربه وبعروبته وبمثله العليا، والتأكيد على النمو السوي للفرد جسمياً وعقلياً وعاطفياً مع مراعاة الفروق الفردية، وتنمية المهارات الأساسية لدى الطلاب، ورفع مستواهم الصحي والاقتصادي، وفهم البيئة(وزارة الثقافة والإعلام :الأردن في خمسين عاملاً 1921 – 1971، الأردن، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، الوزارة (– 19)، ص 139).

- السياسة التربوية بموجب قانون التربية والتعليم رقم (16) لعام 1964 :

أصبحت السياسة التربوية بعد صدور هذا القانون تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. جعل التعليم إلزامياً و مدته تسع سنوات، ست منها ابتدائية و ثلاث إعدادية.
2. ربط التعليم الثانوي بحاجات المجتمع، و تقسيمه إلى مهني و أكاديمي .
3. تنويع بنية التعليم و محتواه بعد المرحلة الثانوية .
4. تحسين نوعية التعليم بمعالجة جميع النواحي التي تؤثر على فعالية العملية التعليمية لتشمل الإدارة، المنهاج، والكتب المدرسية، والأثاث المدرسي، والأجهزة المختلفة .
5. التوسع في برامج تعليم الكبار ومحو الأمية.

- الإستراتيجية التربوية التي تبنتها الوزارة لتطبيق السياسة التربوية :

لتحقيق السياسة التعليمية السابقة، تبنت وزارة التربية والتعليم الإستراتيجية التربوية التالية (الأردن: وزارة التربية والتعليم، تطور التربية والتعليم في الأردن، عمان : دائرة المطبوعات والنشر،1977، ص 29):

1. مواصلة فتح المدارس الابتدائية لاستيعاب الأطفال في سن التعليم (6 سنوات) في الصف الأول الابتدائي، والتوسع في المدارس الإعدادية لاستيعاب جميع الطلاب ممن هم في سن التعليم في هذه المرحلة.
2. تخفيض نسبة التسرب في الصفوف الابتدائية و الإعدادية، و الإبقاء على الطلاب في المدارس لتسع سنوات قدر الإمكان (مرحلة التعليم الإلزامي) .
3. التوسع في التعليم المهني .
4. التوسع في التعليم الثانوي الشامل لإتاحة الفرصة للطالب أن يتدرب مهنياً و حرفيا إلى جانب تعليمه الأكاديمي.
5. التوسع في إنشاء المعاهد الفنية الهندسية .
6. ألتطوير المستمر للنشاطات المهنية في المرحلة الإعدادية بغرض تحسين فاعليتها لتواكب متطلبات التنمية .
7. التركيز على إعداد المديرين و المديرات والمعلمين والمعلمات وتأهيلهم ليواكبوا عملية التطور التي تتبناها الوزارة.
8. التطوير المستمر لمناهج المراحل الدراسية (الابتدائية والإعدادية، والثانوية) والكتب المدرسية، بغرض إعداد الطالب لمواجهة متطلبات الحياة في مجتمع متغير، وتنمية الاتجاهات والقيم البناءة لدى الطالب، والتأكيد على الجوانب العلمية والتكنولوجيا في مناهج التعليم .
9. تزويد المدارس بالمختبرات والتجهيزات اللازمة .

10. بناء المدارس اللازمة بالتنسيق والتعاون مع وزارة الصحة للمحافظة على صحة الطلاب من الناحيتين الوقائية والعلاجية .

11. فتح المراكز للدراسات الصفية في جميع أنحاء الأردن وتنظيم برامج ونشاطات فيها تلبي رغبات الطلاب .

12. التوسع في فتح مراكز محو الأمية بغرض الحد منها .

- البنية التعليمية وفق قانون التربية والتعليم رقم (16) لعام 1964:

أحدث هذا القانون تغييراً أساسياً على البنية التعليمية في الأردن، فقد أبقى سنوات التعليم (12) عاما، و قسمها إلى مرحلتين، هما :

أ- المرحلة الإلزامية (ابتدائي و إعدادي)، و مدتها تسع سنوات، و يكون التعليم في هذه المرحلة مجانياً في مدارس الحكومة.

ب- المرحلة الثانوية / ومدتها ثلاث سنوات، ويتم تنويع التخصصات فيها إلى : المدارس الثانوية الثقافية العامة (أدبي وعلمي)، والمدارس الثانوية المهنية وتشمل المدارس الصناعية والزراعية والتجارية، والمهنية ، وحدد القانون القبول في المدارس الثانوية باجتياز امتحان عام تجريه وزارة التربية والتعليم في نهاية المرحلة الإلزامية، تنمح للناجحين فيه شهادة تسمى (الشهادة الإلزامية)، عدل اسمها فيا بعد لتصبح _ الشهادة الإعدادية العامة) .

وجدير بالذكر، أن هذه البنية التعليمية التي وضعها هذا القانون قد ظلت مطبقة حتى صدور قانون التربية و التعليم رقم (27) لعام 1988 م.

- المرحلة السادسة (قانون التربية و التعليم المؤقت رقم (27) لعام 1988 م)

ظل قانون التربية و التعليم رقم (16) لعام 1964 مع تعديلاته معمولاً به قرابة 24عاماً، أي حتى صدور قانون التربية و التعليم المؤقت رقم (27) لعام 1988م، وقد جرى استبدال قانون التربية والتعليم رقم (16) لعام 1964 في محاولة لمعالجة كثير من المشكلات

التي كان يعاني منها النظام التربوي الأردني آنذاك، واستجابة للتطورات التكنولوجية السائدة والتغيرات المتلاحقة في المجتمع الأردني بعامة وبنيته بخاصة، ولمواكبة المستجدات في حقل التربية والتعليم، والتطور العالي بجميع جوانبه مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الأردني كمجتمع عربي مسلم .

- الأهداف العامة للتربية (قانون عام 1988م):

تنبثق الأهداف العامة للتربية في الأردن من فلسفة التربية، و تتمثل في تكوين المواطن الصالح المؤمن بربه، المنتمي لوطنه وأمته، المتحلي بالفضائل والكمالات الإنسانية، النامي في مختلف جوانب الشخصية الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية، بحيث يصبح الطالب في نهاية مراحل التعليم مواطناً قادراً على(عبيدات، والرشدان، 1993: 50 -56 :

1. استعمال اللغة العربية في التعبير عن الذات والاتصال مع الآخرين بكل يسر وسهولة.
2. استيعاب الحقائق والمعلومات والمفاهيم والعلاقات المتصلة مع البيئة بشتى أشكالها واستخدامها بفاعلية في الحياة العامة .
3. استيعاب عناصر التراث، واستخلاص العبرة لفهم الحاضر وتطويره.
4. استيعاب الإسلام عقيدة وشريعة، وعناصر التراث واستخلاص العبرة لفهم الحاضر و تطويره .
5. الانفتاح على ما في الثقافات الإنسانية من قيم واتجاهات حميدة.
6. التفكير الرياضي واستخدام الأنظمة العددية والعلاقات الرياضية في المجالات العلمية المختلفة .
7. استيعاب الحقائق والمعلومات و المبادئ والنظريات والتعامل معها واستخدامها في تفسير الكون وتسخيرها لخدمة الإنسان وخدمة المجتمع.
8. جمع المعلومات وتخزينها واستدعائها ومعالجتها وإنتاجها في تفسير الظواهر واتخاذ القرارات.

9. إتباع الأسلوب العلمي في البحث وحل المشكلات .

10. الاعتماد على النفس في اكتساب مهارات مهنية متخصصة .

11. استيعاب القواعد الصحية وممارسة العادات المتصلة بها والنشاط الرياضي لتحقيق نمو جسمي متوازن .

12. تذوق الجمال في الفنون الجميلة و مظاهر الحياة المختلفة .

13. التمسك بحقوق المواطنة وتحمل المسؤوليات المترتبة على ذلك .

14. تقدير إنسانية الإنسان وتمثل مبادئ الديمقراطية في السلوك الفردي والجماعي .

15. تنمية الإبداع والابتكار عند الطالب.

16. التكيف الشخصي واكتساب قواعد السلوك الاجتماعي في التعامل مع الآخرين.

مبادئ السياسة التربوية في ضوء قانون التربية والتعليم رقم (27) لعام1988م

تتمثل هذه المبادئ فيما يلي(عبيدات، والرواشدة، 1993: 53):

1- جعل النظام التربوي ملائماً لحاجات الفرد والمجتمع على نحو متوازن .

2- توفير الفرص لتحقيق مبدأ التربية المستمرة .

3- تأكيد أهمية التربية السياسية في النظام التربوي، وترسيخ مبدأ المشاركة والعدالة الديمقراطية وممارستها .

4- توجيه التربية لصقل شخصية الفرد و جعله قادراً على التحليل والنقد والمبادرة والإبداع والابتكار والحوار الايجابي .

5- ترسيخ المنهج العلمي في النظام التربوي تخطيطا وتنفيذاً وتقويماً، وتطوير نظم البحث والتقويم والمتابعة.

6- توسيع أنماط التربية لتشمل برامج التربية الخاصة .

7- تأكيد مفهوم الخبرة الشاملة بما في ذلك الخبرات المهنية و التكنولوجية .

8- التأكيد على أن التعليم رسالة ومهنة لها قواعدها وأصولها.

9- توجيه النظام التربوي بما يكفل تحقيق مركزية التخطيط العام والمتابعة واللامركزية في الإدارة .

10- الاعتزاز بمكانة المعلم العلمية و الاجتماعية .

- المراحل التعليمية في ضوء قانون التربية والتعليم رقم (27) لعام 1988م :

قسمت المراحل التعليمية بموجب هذا القانون إلى المراحل التالية :

1. مرحلة رياض الأطفال، ومدتها سنتان على الأكثر .
2. مرحلة التعليم الأساسي، ومدتها عشر سنوات.
3. مرحلة التعليم الثانوي، ومدتها سنتان.

- المرحلة السابعة (قانون التربية و التعليم رقم (3) لعام 1994):

تناول قانون التربية والتعليم رقم (3) لعام 1994 على نحو مفصل فلسفة التربية والتعليم في الأردن، وأهدافها، وأهداف المراحل التعليمية، ومبادئ السياسة التربوية، وأعمال وزارة التربية والتعليم، جهاز الوزارة، ومجلس التربية والتعليم ومهامه، والمناهج والكتب المدرسية والامتحانات العامة، والمؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية وغيرها.

الأهداف العامة للتربية (قانون عام 1994م) :

تنبثق الأهداف العامة للتربية في الأردن من فلسفة التربية، وتتمثل في تكوين المواطن المؤمن بربه، المنتمي لوطنه وأمته، المتحلي بالفضائل والكمالات الإنسانية، النامي في مختلف جوانب الشخصية الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية، بحيث يصبح الطالب في نهاية مراحل التعليم مواطناً قادراً على:

1. استعمال اللغة العربية في التعبير عن الذات والاتصال مع الآخرين بكل يسر وسهولة.
2. استيعاب الوعي للحقائق و المعلومات والمفاهيم والعلاقات المتصلة مع البيئة بشتى أشكالها واستخدامها بفاعلية في الحياة العامة .

3. استيعاب عناصر التراث، واستخلاص العبرة لفهم الحاضر وتطويره.
4. استيعاب الإسلام عقيدة وشريعة، وعناصر التراث واستخلاص العبرة لفهم الحاضر وتطويره .
5. الانفتاح على ما في الثقافات الإنسانية من قيم واتجاهات حميدة.
6. التفكير الرياضي واستخدام الأنظمة العددية والعلاقات الرياضية في المجالات العلمية المختلفة .
7. استيعاب الحقائق والمعلومات و المبادئ و النظريات والتعامل معها واستخدامها في تفسير الكون و تسخيرها لخدمة الإنسان و خدمة المجتمع.
8. الاستيعاب الواعي للتكنولوجيا ة اكتساب المهارة في التعامل معها وإنتاجها وتطويرها و تسخيرها لخدمة المجتمع .
9. جمع المعلومات وتخزينها واستدعاؤها ومعالجتها وإنتاجها في تفسير الظواهر واتخاذ القرارات.
10. التفكير النقدي الموضوعي واتباع الأسلوب العلمي في المشاهدة، والبحث عن حل المشكلات.
11. مواجهة متطلبات العمل والاعتماد على النفس باكتساب مهارات مهنية عامة وأخرى متخصصة.
12. استيعاب القواعد الصحية، وممارسة العادات المتصلة بها والنشاط الرياضي، لتحقيق نمو جسمي متكامل.
13. تذوق الجمال في الفنون الجميلة ومظاهر الحياة المختلفة .
14. التمسك بحقوق المواطنة و تحمل المسؤوليات المترتبة عليها .
15. الاعتزاز الإسلامي و القومي والوطني.

16. استثمار القدرات الخاصة و الأوقات الحرة في تنمية المعارف و جوانب الإبداع والابتكار و روح المبادأة في العمل والاستمرار فيه والترويح البريء.
17. تقدير إنسانية الإنسان و تكوين قيم و اتجاهات ايجابية نحو الذات، والآخرين والعمل والتقدم الاجتماعي، وتمثل مبادئ الديمقراطية في السلوك الفردي والاجتماعي .
18. التكيف الشخصي و اكتساب قواعد السلوك الاجتماعي في التعامل مع الآخرين.

مبادئ السياسة التربوية في ضوء قانون التربية و التعليم رقم (27) لعام1994م .

تتمثل مبادئ هذه السياسة التربوية في ما يلي:

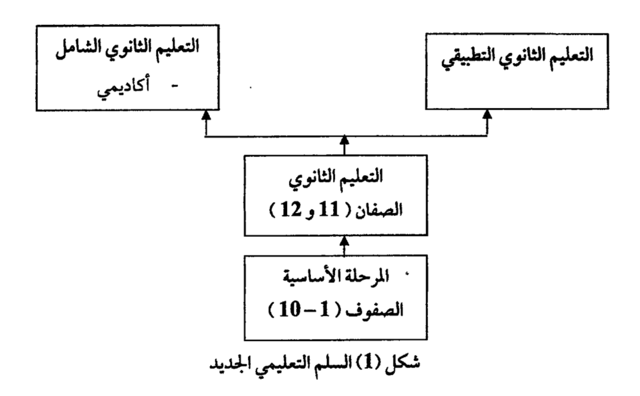
1. توجيه النظام التربوي ليكون أكثر مواءمة لحاجات الفرد والمجتمع وإقامة التوازن بينهما .
2. توفير الفرص لتحقيق مبدأ التربية المستديمة، واستثمار أنماط التربية بالتنسيق مع الجهات المختصة .
3. تأكيد أهمية التربية السياسية في النظام التربوي، وترسيخ مبدأ المشاركة والعدالة الديمقراطية وممارستها .
4. توجيه العملية التربوية توجيهاً يطور في شخصية المواطن القدرة على التحليل و النقد والمبادرة والإبداع والابتكار والحوار الايجابي، وتعزيز القيم المستمدة من الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية.
5. ترسيخ المنهج العلمي في النظام التربوي تخطيطا و تنفيذاً و تقويماً، و تطوير نظم البحث و التقويم و المتابعة.
6. توسيع أنماط التربية في المؤسسات التربوية لتشمل برامج التربية الخاصة بالموهوبين و ذوي الاحتياجات الخاصة.
7. تأكيد مفهوم الخبرة الشاملة بما في ذلك الخبرات المهنية والتكنولوجية .

8. التأكيد على أن التعليم رسالة ومهنة لها قواعدها الخلقية والمهنية.
9. توجيه النظام التربوي بما يكفل تحقيق مركزية التخطيط العام والمتابعة واللامركزية في الإدارة .
10. الاعتزاز بمكانة المعلم العلمية والاجتماعية لدوره المتميز في بناء الإنسان والمجتمع.
11. تأكيد أهمية التربية العسكرية والثقافة البيئية .

السلم التعليمي في الأردن:

يأتي السلم التعليمي الجديد في مقدمة مشروعات التجديد التربوي الشامل؛ حيث اعتمد الوضع الجديد (6، 3، 2) أي المرحلة الابتدائية ست سنوات، والمرحلة المتوسطة ثلاث سنوات، والمرحلة الثانوية سنتين، بعد أن كان السلم التعليمي المطبق قبل عام 1998م هو (6، 3،3) للمراحل الثلاث، ورغم بعض الانتقادات التي وجهت لهذا السلم وخصوصاً الانتقادات النيابية، إلا إن المسئولين التربويين اعتمدوا هذا السلم التعليمي وبينوا أن من أهم مبررات تطبيقه ما يلي:

1. زيادة سنوات الدراسة في المرحلة الابتدائية إلى ست سنوات بما يتواءم مع نظريات علماء النفس في النمو المعرفي والنمو النفسي.
2. مد فترة التعليم الإلزامي إلى تسع سنوات.
3. إيجاد فرصة لتوحيد نظام التعليم الثانوي



شكل (1) السلم التعليمي الجديد

القوي الصانعة للسياسة التربوية في الأردن:

تتضمن عملية صنع السياسة التربوية تفاعلات عميقة ومتنوعة، حيث تشترك مجموعة من الجهات الرسمية التي تستمد تأثيرها من قوة الدستور والقانون والنظام كالقيادة السياسية العليا والمؤسسات الوزارية، ومجلس الأمة، والجهات غير الرسمية التي تمثل حالة الضغط الجماهيري وأصحاب المصالح كالأحزاب السياسية، والاتحادات الطلابية، والقوي الخارجية، والفرد (المواطن)، وتالياً عرض لطرفي الشراكة في صنع السياسات التربوية في صنع السياسات التربوية.

1- القوى الرسمية:

تتمثل القوى الرسمية الصانعة للسياسات التربوية بالجهات التالية:

أ- القيادة السياسية العليا:

يقصد بها رأس الدولة، وهنا تلعب السلطة السياسية (مؤسسة العرش) دوراً هاماً في توجيه السياسات التربوية من خلال خطاب العرش، وكتب التكليف للحكومات وخطاب

افتتاح المجالس التشريعية، وخطابات الملك في المؤتمرات واللقاءات والزيارات للمؤسسات التربوية، وتقوم الجهات الرسمية بوضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ وهي على الأغلب توجيهات عامة وغير تفصيلية.

ب- المؤسسات الوزارية:

وتضم مجلس الوزراء ووزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، ويتمتع مجلس الوزراء بصلاحيات كبيرة، تشريعية وتنفيذية مستمدة من القوانين، حيث يقوم المجلس بدعم السياسات والتخطيط والإشراف على تنفيذها، فيضع كل من وزيري التربية والتعليم، والتعليم العالي سياسة وزارته حسب اختصاصه، وفي الأردن، فقد تعاقبت عملية دمج وفك بين الوزارتين مما جعل السياسات التربوية غير مستقرة (رسالة المعلم (عدد خاص بديل للعددين الثالث و الرابع)، مج 39، تموز، 1999: 10 - 25).

ويتبع للحكومة مؤسسات تشريعية مهمتها صياغة القوانين والأنظمة المنبثقة عن الدستور والتشريعات، كالمجالس العليا، كمجلس التعليم والتعليم العالي، حيث يرأسها الوزير وتتولى هذه المجالس التخطيط للتعليم ووضع برامجه، ويضم ممثلين عن قطاع التعليم والقطاع الخاص، بحيث يصدر بتشكيل هذه المجالس وتحديد اختصاصاتها قرار موشح بإرادة ملكية سامية، كما توجد مجالس فرعية كمجالس أمناء الجامعات ومجالس العمداء التي تختص بنوعية التعليم الجامعي، وتضطلع هذه المجالس بوضع الخطوط العامة للسياسية التربوية في كافة مراحل التعليم وربط هذه السياسة بخطة التنمية الشاملة للدولة، ووضع السياسات الهادفة لإعداد كوادر بشرية مؤهلة، ومتابعة وتنفيذ وتقييم السياسة التربوية بما في ذلك المناهج المدرسية وشؤون الطلبة المختلفة ودراسة اقتصادية التعليم وإعداد الموازنة الخاصة بالتعليم(قنديل، 1991: 14).

ج- مجلس الأمة

يقوم مجلس الأمة (النواب والأعيان) بدور هام من خلال إقرار التشريعات والقوانين التربوية، ومناقشة سياسة الحكومة العامة والتربوية ومتابعة المشاكل والمطالب الشعبية من خلال اللجان المختصة والمناقشات العامة، والدور الرقابي لمجلس النواب على الوزراء ويتضح الدور التشريعي للمجلس بطرق متعددة من العملية التشريعية من أهمها :- المناقشة وإقرار القوانين، والنظر في المعاهدات، إضافة إلى الدور الرقابي من خلال عدة وسائل وأهمها: الأسئلة والاستجوابات، وكذلك حق المجلس في إبداء رغبات أو اقتراحات للحكومة في قضايا التعليم، والمذكرات النيابية ولجان تقصي الحقائق المؤقتة، ولكي يتمكن مجلس النواب من القيام بذلك، فقد انشئ وفقاً لنظامه الداخلي لجاناً تضطلع بمهام محددة كدراسة القوانين أو اقتراح القوانين ومتابعة بيانات المسئولين في الجلسات العامة، أو داخل اللجان أو الأعلام، ومن هذه اللجان لجنة التربية والتعليم، ولا يختلف مجلس الأعيان والنواب في آلية التعامل مع القوانين، ويمكن القول إن الدور الرقابي لمجلس النواب في الأردن في مجال سياسة التعليم يتخطى الدور التشريعي، إذ استطاع من خلال المناقشات وتقديم الأسئلة والاستجوابات أن يعكس بعض مواقفه إزاء السياسة التربوية وإيصال نبض المواطن في هذا الموضوع.

د- مراكز البحث والمشورة:

يطلق على هذه المراكز في الأردن: المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ومراكز الأبحاث والاستشارات في الجامعات الرسمية، إذ إن مهمة هذه المجالس سياسة فنية وليست أكاديمية، وتتضح السمة الجزئية على حث هذه المراكز أو توجيهها نحو دراسة تفاصيل تتضمنها العملية التربوية.

- تحليل السياسات التربوية:

بالقدر الذي تبدو فيه صعوبة صنع السياسات التربوية، تبرز أيضاً صعوبة عملية تحليل هذه السياسات، لمعرفة مدي تحققها والبحث في الأسباب الكامنة وراء نجاح أو فشل تنفيذ تلك السياسات. وقد تناولت الدراسات التحليلية للسياسات التربوية جوانب محددة

لدراستها، فمنها من تناول دور القوي الرسمية وغير الرسمية، ومنها ما هو استقراء تاريخي للسياسات التربوية في خطاب القيادة الأردنية كما في دراسة بني خلف (1995)، ومنها ما هو متابعة تنفيذ السياسات التربوية كما في دراسة العمري (1996)، في حين إن دراسة السحيمات (2003)، حللت السياسة التربوية في ضوء التغيرات السياسة والاقتصادية والاجتماعية .

ثالثاً:أهم القوى والعوامل المؤثرة في صنع السياسة التربوية في الأردن :-

لابد من الإشارة إلى إن السياسة التربوية في أي مجتمع ليست بعيدة عن تأثير العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي غالباً ما تعتبر نتيجة للعوامل السياسية بشكل رئيسي، ذلك أن السياسات التربوية ليست بمعزل عما يحيط بها من متغيرات، لذا فإن البحث عن حلول لمشكلات النظم التربوية، وتطوير السياسات التربوية، لابد أن يأخذ باعتباره كل هذه العوامل. وقد تأثرت السياسة التربوية في الأردن بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والتي نجم عنها تحديات جديدة أمام صانعي السياسات التربوية ويمكن إيجاز تلك العوامل على النحو التالي:

1- العوامل السياسية:

تأثر النظام التربوي في الأردن بالأحداث السياسية على الساحة المحلية والإقليمية والعالمية ومن أهم هذه العوامل:

أ- استئناف (عودة) الحياة البرلمانية عام 1989:

لقد أدي تراجع الأوضاع الاقتصادية عام (1988) إلى اتخاذ القيادة السياسية في الأردن قرار الإسراع في استئناف الحياة النيابية التي انقطعت بعد قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية عام 1988، حيث خفف قرار فك الارتباط من الأعباء والالتزامات المالية تجاه قطاع التعليم في الضفة الغربية (العمايرة، : 236- 245). وبناءً على هذا القرار تم إحالة جميع العاملين في التربية في الضفة الغربية إلى التقاعد، والتوقف عن دفع

رواتبهم، واعتبار طلبة الثانوية العامة من أبناء الضفة الغربية، كرعايا دولة مستقلة، من حيث القبول في الجامعات أو نظام البعثات، ويمكن بيان انعكاس استئناف الحياة البرلمانية على السياسة التربوية من خلال إقرار العديد من القوانين التي من أهمها قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994، ومشروع قانون نقابة المعلمين إضافة إلى تأثير دور مجلس النواب على مواقف الحكومات من تنفيذ السياسات والمطالبات التي قام بها المجلس، مثال ذلك مناقشة السياسة التربوية العامة ومناقشة الخطة الدراسية، وخطة تعديل البرامج.

ب- حرب الخليج الثانية (1990):

عاني الأردن من آثارها في معظم القطاعات، وقد انعكس ذلك سلباً على العملية التربوية بسبب عودة آلاف المغتربين العاملين في الكويت والعراق ودول الخليج العربي، مما أضاف أعباء مالية على الدولة لاستيعاب آلاف الطلبة، وتأمين المدارس والخدمات التربوية اللازمة لهم حيث أصدرت وزارة التربية والتعليم تعليمات تسمح للطلبة الوافدين بالالتحاق فوراً بالمدارس وفي الصفوف الموازية لمستواهم دون الحاجة لإبراز وثائق تثبت ذلك، مما اضطر وزارة التربية باستئجار مبان جديدة والإبقاء على نظام الفترتين ـ بل ـ والتوسع فيه، بعد أن كان مقرراً في خطط التربية الانتهاء من هذا النظام، كما ازداد عدد الشعب للصف الواحد مما أحدث اكتظاظاً في الصفوف المدرسية بشكل فاق المألوف، الأمر الذي انعكس سلباً على نوعية التعليم وجودته، مما جعل الوزارة تلجأ لزيادة العاملين على حساب التعليم الإضافي وما ترتب على ذلك من كلفة مالية إضافية.

ج- استئناف الحياة الحزبية (1992):

مع استئناف المسيرة النيابية، صدر قانون الأحزاب، وقد شاركت الأحزاب في الانتخابات النيابية قبل صدور قانون الأحزاب رقم (32) لسنة 1992 ثم قانون الأحزاب (19) لسنة 2007 والمتتبع لمسيرة العمل الحزبي في الأردن خلال الفترة (1989- 2007) يجد أن آثارها محدودة في مجال التربية، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي الذي كان يركز على

السياسة التربوية والتعليمية مع تأكيد خاص على التعليم العالي، وعلاقة التعليم السياسي من خلال المطالبات المتكررة بنقابة المعلمين تحت شعار مهنه التعليم، وتأسيس اتحاد عام لطلبة الأردن، وقضايا الأساتذة والطلبة المفصولين من الجامعات لأسباب سياسية، تعديل المناهج، وبرنامج التربية السكانية.

د- توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل (1994):

وقع الأردن وإسرائيل معاهدة السلام عام **1994**، وقد أشارت الاتفاقية إلى البعد التربوي في المادة العاشرة منها والتي تنص علي: انطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بمرغوبية التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية بينهما، وعليه سيقومان بأسرع وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك فترة تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة باختتام المفاوضات حول الاتفاقيات الثقافية والعلمية (وزارة الخارجية: معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل، اللجنة الإعلامية، ط 2، عمان،1994، ص 44).

ويشير نص المادة بشكل غير مباشر إلى التربية، علماً بأنه قد تم فعلاً تغيير في المناهج لاسيما مناهج التربية الاجتماعية والتاريخ، واللغة العربية حيث تضمنت تلك المناهج نصوصاً وصفت أنها تطبيعية وأزيلت نصوصاً أخري حول القضية الفلسطينية وألغيت مادة القضية الفلسطينية من منهاج الثانوية العامة، وأشير إلى ذلك في مداخلات أعضاء مجلس النواب لاسيما أعضاء المجلس الثاني عشر.

وقد انعكس توقيع الاتفاقية على الخطاب النيابي حيث برزت هناك معارضة شديدة لها من منطلق إن التعاون التربوي الذي أشارت إليه الاتفاقية يهدف إلى إخضاع الجيل وإبعاده عن قضيته، ابتداءً من تغيير المناهج وتعديل السياسة التربوية، وطرح البرامج التربوية المشبوهة (التربية السكانية) وصولاً إلى توقيع اتفاقية التبادل الثقافي في وادي عربة عام **2004**،

والتي على أثرها تم عقد جلسة لطرح الثقة في الوزراء الثلاث (وزير التخطيط، ووزير التعليم العالي، ووزير التربية والتعليم) الذين وقعوا على هذه الاتفاقية.

هـ - تسلم جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية (1999):

تمثلت الرؤية الملكية للبعد التربوي في التأكيد على أن النظام التربوي يحتل مرتبة متقدمة في سلم الأولويات الوطنية، مما يضعه أمام تحديات عديدة تهدف لإحداث نقلة نوعية في التعليم، وتنمية التفكير المناسب لعصر المعلوماتية والاستفادة من التكنولوجيا، مما يجعل تطوير العملية التربوية ضرورة ملحة تتطلب إصلاح النظام التعليمي، والانفتاح على متغيرات العصر،(وزارة التربية والتعليم الأردني: الكتاب السنوي، عمان، (2000)، ص 311)، والارتقاء بمستوي التعليم وتجويد مخرجاته والعناية بالتربية الوطنية، ورفع مستوي المعلمين، وتحسين ظروفهم،وإمداد جهاز التربية بالكفاءات والخبرات وتزويده بالتقنيات الحديثة، كما رعي جلالة الملك عبد الله الثاني "منتدى التعليم في أردن المستقبل" خلال الفترة 15-16/ 9/ 2002، (وزارة التربية والتعليم الأردني: منتدى التعليم في أردن المستقبل، عمان، (2002)، ص33)، الذي تمخض عنه رؤية وطنية لتنمية الموارد البشرية تقوم على الاقتصاد المعرفي،تبني على أساس التكامل بين الخطط التربوية،وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة، وتعزيز القدرة على البحث والتعليم.

وعليه فإن السياسات التربوية في الأردن جاءت تجسيدا للأهداف التربوية المنبثقة عن الفلسفة التربوية المستمدة من فلسفة المجتمع، وتطلعاته، وإمكاناته، وحاجاته وهي في الوقت ذاته مرنه وواضحة، ومتكاملة وواقعية ليسهل تطبيقها وتقييمها، ونظراً للرؤية الملكية فقد تطورت المطالبات النيابية، واتخذت منحيً نوعياً، حيث ركزت على تحسين البيئة المدرسية، ورفع كفاءة المعلم، وتحسين أوضاعه المادية والمعنوية، والتركيز على الإبداع العلمي، والارتقاء بكافة جوانب العملية التربوية.

و- حرب الخليج الثالثة (احتلال قوات التحالف للعراق عام 2003):

أدت تفجيرات أيلول 2001، التي حدثت في نيويورك، إلى اتهام العراق بدعم الجهات التي كانت وراء ذلك، فقامت الولايات المتحدة بحشد الرأي العالمي نحو العراق ووصفه "بالخطر" الذي يهدد أمن الغرب، إلى أن شنت هجومها عليه في آذار 2003 وقد كان لاحتلال العراق التأثير البالغ - سلباً - على الاقتصاد الأردني حيث توقفت المساعدات النفطية التي كان يتلقاها الأردن من العراق، مما أدي إلى رفع أسعار النفط (المرتفع عالميا)، وكذلك أثر ذلك على الحركة التجارية حيث كان العراق سوقاً للمنتجات الزراعية الأردنية، إضافةً إلى تدفق مئات الآلاف من المهاجرين العراقيين إلى الأردن، مما أدي إلى خلق أزمة اقتصادية واجتماعية بسبب التزاحم على الخدمات الأساسية من جهة، والتزام الأردن الأخوي تجاه المهجرين من جهة أخري، وقد أثر هذا الحدث على السياسة التربوية، بالتركيز الرسمي على القضايا الكمية والإجرائية أكثر منه على القضايا السياسية، والإنسانية، مما جعل الخطاب السياسي يحذر من تدني مستوي التعليم كماً ونوعاً، ودعوة الحكومة لاتخاذ مواقف سياسية (قومية) من شأنها الحد من تكرار الأزمات.

2- العوامل الاقتصادية:

أثرت العوامل الاقتصادية وتفاعلاتها على الساحتين العالمية والإقليمية، على السياسات التربوية في الأردن، وقد تزامنت مع فترة الدراسة (1989 - 2007) عدد من العوامل الاقتصادية كان أبرزها: انخفاض سعر صرف الدينار الأردني عام (1989) فقد عاش الأردن أزمات اقتصادية منذ 1988، وذلك بسبب انخفاض سعر صرف الدينار الأردني، وتنفيذ مقترحات البنك الدولي في ما عرف ببرامج التصحيح الاقتصادي، وقد نتج عن هذه الأزمات، ارتفاع في مستويات البطالة، والفقر، والتضخم، والأسعار وتكاليف المعيشة.

وفيما يخص التربية والتعليم، فقد أدي ذلك لزيادة معدلات التسرب من مراحل التعليم العام لعدم التمكن من تأمين نفقات الطلبة، وتوجههم للانخراط بسوق العمل لزيادة

دخل الأسرة، كما أثر ذلك على تنفيذ المشاريع التربوية المدرجة في خطة التنمية (1986-1990) (عبيدات، والرشدان، 1993: 46)، كما أكدت الملتقيات الاقتصادية (الخلوات الاقتصادية) على التطوير والتحديث المتمثل في:-

الانفتاح الاقتصادي لجذب الاستثمارات في جميع المجالات بما فيها المجال التربوي، تشجيع المبادرة في مجال التعليم، الذي يتطلب مراجعة مناهج التعليم، وإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية، من خلال إلزامية تدريس اللغة الإنجليزية بدءً من الصف الأول الابتدائي، وتدريس الحاسوب في جميع المدارس واعتباره مساقاً إلزامياً في الجامعات، وتوفير الإرشاد التربوي في المدارس، وتطوير التدريب المهني، ورفد السوق بكفاءات مدربة، ورفع موازنة معلمي المدارس، ومدرسي الجامعات ومدربي المراكز المهنية، والموائمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، وتعزيز المسار المهني في المرحلة الثانوية.

3- العوامل الاجتماعية:

شهد الأردن خلال فترة الدراسة (1989-2007) العديد من العوامل الاجتماعية أثرت على النظام التربوي، ومن أهم هذه العوامل:

أ- ارتفاع مستويات الفقر والبطالة:

أدي ارتفاع المستوي الصحي إلى زيادة النمو السكاني مما زاد من مستوي الإعالة، وقد تأثر النظام التعليمي بهذه الزيادة؛ حيث أشارت الدراسات بأن مستوي التعليم يرتبط بمستوي الدخل بعلاقة طردية، كما إن زيادة أعداد الطلبة أدي إلى ظهور مشكلات في الأبنية المدرسية، بسبب الاكتظاظ، ونظام الفترتين، الأمر الذي جعل الخطاب النيابي منصباً على المطالبة بالتوسع في إنشاء المدارس وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين لتوفير التعليم لكافة شرائح المجتمع بعدالة، وتحميل المؤسسة التربوية مسئولية إعادة النظر في سياساتها وبرامجها للحد من البطالة، والموائمة بين مخرجات التعليم وحاجات السوق، من خلال تعديل المناهج وبرامج التدريب والتعليم، وتطوير التعليم المهني.

ب- تنامي دور المرأة الأردنية:

كان للنهضة التي شهدها الأردن تأثير كبير على تنامي دور المرأة الأردنية في كافة مجالات الحياة، فقد كان الأردن من أوائل الدول العربية التي أعطيت المرأة حقوقها السياسية، إذ يعتبر عام (1947) عام المرأة الأردنية، حيث أعطيت حق الترشيح والانتخاب للمجالس المحلية والتشريعية فقد شاركت المرأة لأول مرة في السلطة التشريعية عن طريق الانتخاب المباشر عام (1993)؛ حيث فازت سيدة واحدة (المقعد الشركسي)، ثم فازت ست سيدات عام 2003 وفقاً لنظام الكوتا المستند لقانون الانتخاب رقم (11) لسنة 2003، أما في عام 2007 فقد فازت سبع سيدات منهن على المقاعد المخصصة للدوائر، فيما الأخريات وفقا لنظام الكوتا.

وفي مجال التربية والتعليم، فقد أكدت التشريعات التربوية على حق المرأة في التعليم انطلاقاً من المادة 26 من الدستور والتي نصت على المساواة بين الأردنيين، وكفلت حق العمل والتعليم لجميع الأردنيين، وهكذا فإن حقوق المرأة مصونة وفق الدستور تستند إلى أطر قانونية، وتتيح لها الفرصة لممارسة دورها دون أية عوائق اجتماعية، وهذا ما جعل نسبة التحاق الإناث في المدارس الأساسية 49 ٪ وفي المدارس الثانوية 50 ٪، في حين كانت نسبة الطالبات في المدارس الثانوية الأكاديمية 9،70 ٪، 15.8 ٪ في المدارس الثانوية المهنية، وتتدنى نسبة الطالبات في المدارس الثانوية في المناطق الريفية إلى 56 ٪،(الأمم المتحدة – اليونيفيم) : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العربية، نيويورك، 2004، ص21)، وقد انعكس هذا التطور في دور المرأة الأردنية على الخطاب النيابي بالمطالبة بمساواتها في المراكز التربوية، وتمت الاستجابة لهذه المطالب بتعيين سيدات في مناصب تربوية عليا إضافة إلى الإشارة إلى تأثير السياسة التربوية والخطط الدراسية وعلاقتها بعمل المرأة (المعلمة) واتخاذ مواقف نيابية بما ينسجم ومصلحة المرأة العاملة بالتربية.

ج- تنامي ظاهرة العولمة:

مع دخول الألفية أصبح على المجتمعات ضرورة إدخال إصلاحات كبيرة في نظمها التربوية، وإعادة هيكلتها لتكون أكثر مساواة، وأكثر تركيزاً، وأكثر إنسانية، وأكثر فاعلية، وهذه الإصلاحات ضرورية لتمكين التعليم من المساهمة بفعالية في بناء قدرة المجتمعات على التوافق مع المتغيرات السريعة والتحديات التي تواجهها، والمتمثلة في ظهور الشركات العابرة للحدود(ديفيز، **2000: 63 – 111**).

ومع تطور تقنيات الاتصالات والمعلومات، أصبحت العولمة ليست مجرد كلمة بل واقعاً يمكن أن يؤدي إلى تغيير ما يجري داخل الصفوف المدرسية، فقد أثر الحاسوب والانترنت على عملية التعليم (المعلمين والطلبة)، وامتد ليشمل كافة العملية التربوية مما يجعل تطوير التعليم ضرورة ملحة ومستمرة وهذا يشكل تحدياً للمشرعين والمنفذين للسياسة التربوية على حد سواء، لأنه يتطلب وضع مناهج جديدة ومتكاملة، وتقنيات اتصالات وحوسبة التعليم، وتعين أدوار جديدة للمعلمين والقائمين على العملية التربوية برمتها، وتطوير لنظم تقويم الطلبة، والابتعاد عن الأشكال التقليدية في التعليم، إضافة إلى وضع تشريعات تربوية تستند إليها عملية التغيير(بدران، **2000: 137 – 165**).

رابعاً:دور المجالس النيابية الأردنية في صنع السياسة التعليمية والرقابة على تنفيذها:-

عند بحث السياسات التربوية وتحليها لابد من إبراز الدور الذي تقوم به السلطة التشريعية، وتعكس هذا الدور الوثائق الرسمية لهذه السلطة والمتمثلة بردود مجلس الأمة على خطابات العرش وبيانات الحكومة المقدمة لنيل ثقة مجالس النواب، ومناقشات موازنات الدولة، أو المناقشات العامة للقضايا التربوية، وأعمال اللجان، وما يقوم به المجلس من دور رقابي يتمثل في الأسئلة والاستجوابات وطرح الثقة حسب المادة **(96)** من الدستور.

وتناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك المؤلف من مجلسي الأعيان والنواب بحسب المادة رقم **(25)** من الدستور، حيث يتولى التشريع، ويقر السياسة العامة للدولة، والموازنة العامة، إضافةً لدوره في الاقتراح والمناقشة والإقرار والتعديل والرفض

والنظر في المعاهدات انسجاماً مع المادة (91) من الدستور، كما يحق للمجلس إبداء الرأي حول مشاريع القوانين وفقاً للمادة (95) من الدستور وممارسة صلاحياته التشريعية والرقابية لنظامه الخاص، وفي كل الأحوال فإن موافقة الملك على تلك القوانين أمر لازم لنفاذها.

وبحسب المادة (35 (من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تنص على أن ينتخب المجلس، في بدء كل دورة عادية، أعضاء اللجان الأربعة عشرة، والتي من بينها لجنة التربية والتعليم والثقافة والشباب، والتي يتمثل عملها وفقاً للمادة (40) من النظام في دراسة جميع القوانين والمقترحات التي تتعلق بالتربية والتعليم العالي والثقافة والشباب، ويجوز لها الاجتماع مع لجنة أخري لدراسة مشروع قانون أو أمر معين، بناءً على قرار من المجلس وفقاً للمادة (53) من النظام الداخلي، كما أن عليها تقديم تقارير أمام المجلس لمناقشتها، ولها استدعاء الوزراء المختصين أو مقدمي الاقتراحات أو من يلزم سماع رأيه، ولها أن تطلب المستندات والوثائق والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث تبعاً للمادة (58) من النظام الداخلي، كما يجوز طلب مناقشة عامة لأي موضوع يتقدم به عشرة أعضاء أو أكثر، ويجوز ذلك للحكومة أيضاً، ويتم تحديد موعد جلسة المناقشة، ويحق لطالبي المناقشة وغيرهم طرح ثقتهم بالوزارة أو بالوزراء طبقاً للمواد (127-130) من النظام الداخلي لمجلس النواب (مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (66، 67، 68، 69)، عمان. (2006)، ص ص 22-23).

إن أولى حلقات عمل مجلس النواب في مجال التشريعات التربوية، تبدأ بالرد على خطاب العرش التي تعتبر من التقاليد التي أرساها الدستور الأردني كوسيلة للاتصال بين السلطات والتعاون بينها، حيث نصت المادة (79) من الدستور على أن يقدم كلا المجلسين (الأعيان، النواب) ردهما على خطاب العرش، وتنص المادة (6) من النظام الداخلي لمجلس النواب على أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه لوضع صيغة الرد على خطاب العرش، وبعد أن يقرها المجلس ينتخب وفداً يرافق الرئيس لرفع الرد إلى الملك وذلك خلال 14 يوماً من

إلقاء خطاب العرش، وقد يكون الرد موجزاً بحيث يكون قاصراً على الشكر، معتبراً ما جاء في الخطاب متوافقاً مع رغبة المجلس، وقد يأتي مفصلاً للرد على الخطاب(هاني خير: خطاب العرش (1929-1972)، عمان، (د.ن)،1988، ص45).

1- الدور التشريعي للمجالس النيابية في الأردن في صنع السياسة التعليمية:-

تقدم الحكومة عادة برنامجها للمجلس للموافقة عليه وتكون مسئولية مجلس الوزراء عن السياسة العامة - التي بالطبع تتضمن السياسة التربوية للدولة - أمام مجلس النواب مسئولية مشتركة طبقاً للمادة (51) من الدستور.

ومما يجدر ذكره، إن مجلس النواب يقوم بالدور الأبرز في مجال صنع السياسات بشكل عام والسياسات التربوية بشكل خاص، من خلال عمله المتمثل في:

أ- الجلسات العامة:

ويقصد بها الجلسات التي يعقدها مجلس النواب أثناء انعقاد الدورات العادية أو الاستثنائية للمجلس، وتتم بصورة دورية وفقاً للنظام الداخلي لمجلس النواب، وتنعقد الجلسات باكتمال النصاب القانوني، وحضور أعضاء الحكومة تبعاً لجدول أعمال يوضع لكل جلسة، وللمجلس عقد جلسات مناقشة عامة أو جلسات خاصة لمناقشة أمر ما وفقاً لطلب يتقدم به النواب وينظر المجلس في القوانين المؤقتة أو مشاريع القوانين المحالة إليه من الحكومة أو قرارات اللجان بشأنها حيث يتم مناقشتها، واتخاذ مواقف محددة إزائها، كالموافقة عليها وإقرارها، أو تعديلها أو إحالتها إلى اللجان أو طلب سحبها من قبل الحكومة لأسباب يتم بيانها في الجلسات العامة، كما تتم مناقشة البيانات الوزارية التي تتقدم بها الحكومة لنيل الثقة على أساسها والتي هي عبارة عن خطط الحكومة في مختلف المجالات، وكذلك مناقشة قانون الموازنة العامة وهي خطة الحكومة المالية السنوية لتحقيق برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

ب- اجتماعات اللجان (لجان مجلس النواب):

ينتخب المجلس في كل دورة برلمانية عادية لجانه التي عددها أربعة عشرة لجنة، تضم كل واحدة منها أحد عشر عضواً كحد أعلي، وتضطلع كل لجنة منها بمهام وصلاحيات محددة وفقاً للنظام الداخلي لمجلس النواب، وتقوم اللجان المختصة في المجلس بمناقشة القوانين المحالة لها من المجلس، ولها أن تعدل في القوانين، كما يحق لها استدعاء الخبراء والمختصين والوزراء لحضور الاجتماع وإبداء الآراء حول القوانين، على إن التصويت على قرارات اللجان مقتصر على أعضاء اللجنة فقط، شريطة تحقق النصاب، وترفع اللجان قرارها على القوانين إلى المجلس، الذي يقرر الإقرار أو الرد أو التعديل أو أي قرار أخر(مجلس النواب: النظام الداخلي لمجلس النواب، عمان،1996، ص34، 88).

- الدور الرقابي للمجالس النيابية في الأردن في صنع السياسة التعليمية:-

ومن أهم الأدوار الرقابية للمجالس النيابية ما يلي:-

1- الأسئلة:

تظهر أهمية السؤال كأداة للرقابة البرلمانية وإجراء الإصلاحات التشريعية، الأمر الذي يمكن أعضاء مجلس النواب من محاسبة الحكومة وإمكانية طرح الثقة بها إذا ما ارتأى المجلس ذلك، وقد حددت المادة (115) من النظام الداخلي لمجلس النواب شروط السؤال على النحو التالي:-

- أن يكون السؤال مكتوباً.
- أن يكون السؤال موجزاً، وأن ينصب على الوقائع المطلوب استيضاحها، وأن يخلو من التعليق والجدل والآراء الخاصة.
- ألا يكون السؤال مخالفاً للدستور أو ضاراً بالمصلحة العامة، كما لا يجوز أن يحتوي على أية عبارات نابية أو غير لائقة، وأن يكون خالياً من ذكر أسماء الأشخاص أو المس بشؤونهم الخاصة.
- لا يجوز أن يكون السؤال ماساً بأمر تنظره المحاكم، أو يشير إلى ما ينشر في الصحف.

- لا يجوز أن يتعلق بشخص النائب أو بمصلحة خاصة به أو موكول أمرها إليه.
- لا يجوز أن يوقع على السؤال أكثر من عضو واحد، كما لا يجوز توجيهه إلا لوزير واحد، ويقدم العضو السؤال لرئاسة المجلس التي تبلغ الوزير المعني الذي عليه الإجابة على السؤال خلال ثمانية أيام من تاريخ وصول السؤال إليه، حيث يبلغ العضو بنسخة عن الإجابة التي تدرج على جدول أعمال أول جلسة مخصصة للأسئلة والاستجوابات والاقتراحات برغبة، وفي الجلسة المخصصة يتم عرض الأسئلة، ويعلن النائب عن اكتفائه بالرد أو إعلان باب النقاش أو الرغبة في الكلام، كما يعطي الوزير حق الجواب، وإذا لم يكتف النائب بالرد، فمن حقه عند ذلك تحويل السؤال إلى استجواب وفقاً لأحكام النظام الداخلي لمجلس النواب .

2- الاستجواب:

عرف النظام الداخلي لمجلس الأمة الاستجواب في المادة (122) بأنه: محاسبة الوزراء أو احدهم على تصرف في شأن من الشؤون العامة، وقد كفل الدستور في المادة (96) حق أعضاء مجلس الأمة في الاستجواب، ويعد الاستجواب أخطر وسائل الرقابة البرلمانية (سلام، 1993: 142)، إذ يتعدى مقصده مجرد الاستفهام عن الأمور المجهولة لدي المجلس لانتقاد وزارة أو اتهامها، بل قد يؤدي لطرح الثقة بالوزارة أو الحكومة كما إنه لا يعتبر حقاً شخصياً لمقدمه، إذ يستطيع أعضاء المجلس التمسك به والاشتراك في مناقشة على عكس السؤال.

وقد بين النظام الداخلي لمجلس النواب المادة (114) شروط الاستجواب وهي:

أ- علي العضو الذي يريد استجواب وزير أو أكثر تقديم استجوابه خطياً إلى رئيس المجلس مبيناً فيه الموضوعات والوقائع التي يتضمنها الاستجواب، وعلي الرئيس إبلاغ الوزير المعني بالاستجواب.

ب- يشترط في الاستجواب ما يشترط في السؤال.

ج- على الوزير الإجابة على الاستجواب خطياً في مدة لا تتجاوز 14 يوماً، إلا إذا كان الأمر مستعجلاً ووافق على تقصير المدة، وللوزير طلب تمديد المدة إذا استدعي الأمر ذلك.

د- يتم إدراج الاستجواب على جدول أعمال الجلسة المخصصة لذلك، ويعطي كلٌ من النائب مقدم الاستجواب والوزير المعني حق الكلام لمرة واحدة فقط، ويعطي حق الكلام لبقية النواب إذا اقتنع النائب برد الوزير يقفل باب النقاش، وإذا كان العكس وأبدى الأسباب فله أو لأي من أعضاء المجلس طلب طرح الثقة بالوزارة أو الوزير، علماً بأنه لا يتم إدراج استجوابات في دورة سابقة على جدول أعمال الدورة التي تليها.

3- المناقشة العامة:

وتتم المناقشة العامة بناءً على طلب مقدم من عشرة نواب فأكثر لرئيس المجلس، الذي عليه إدراجه في جدول أعمال أول جلسة تالية لتقديم الطلب، ويحدد المجلس صلاحية الموضوع للنقاش ثم يحدد موعد جلسة المناقشة العامة بحيث لا يتجاوز الموعد أربعة عشرة يوماً، وإلا تقرر استبعاده.

وبعد المناقشة يمكن لطالبي المناقشة إذا لم يكتفوا برد الحكومة أن يطرحوا الثقة بها طبقاً لأحكام المادة (53، فقرة 1) من الدستور، وهذه الوسيلة يمكن استغلالها للكشف عن التجاوزات، وتحريك المسؤولية السياسية.

4- الاقتراح برغبة:

يعد نتيجة من نتائج الرقابة البرلمانية، إذ يضع مؤشرات لتنفيذها السلطة التنفيذية، ويمكن تحويل الاقتراح إلى صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس أثناء انعقاده.

وقد نصت المادة (95) من الدستور على إنه يجوز لعشرة أعضاء أو أكثر من مجلس الأعيان أو النواب اقتراح القوانين، بحيث تحال الاقتراحات إلى اللجان المختصة لإبداء الرأي، فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح، فإنه يرسل للحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون يتم تقديمه للمجلس.

5- العرائض والشكاوى:

عرف الدستور الأردني في المادة (17) العرائض والشكاوى على إنها: حق الأردنيين في مخاطبة السلطات العامة، فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية التي يعينها القانون، ويقوم المجلس بإرسال الشكاوى إلى الجهات المختصة بعد دراستها في اللجان أو السؤال عنها ومتابعتها.

6- التحقيق:

يعرف التحقيق البرلماني على إنه: وسيلة تقصي للحقائق حول وضع معين في أجهزة الحكومة تقوم به لجنة مؤلفة من عدد من أعضاء البرلمان للكشف عن مخالفات سياسية ووضع اقتراحات معينة لإصلاح الوضع أو تحريك المسؤولية السياسية، وتعرض أعمال هذه اللجان على البرلمان في صورة تقارير (سلام، 1993: 143).

وقد أجازت المادة (51) من النظام الداخلي لمجلس النواب تشكيل لجان مؤقتة عندما يري مجلس النواب أنه بحاجة ماسة لها، ويحدد المجلس مهامها ووظائفها وعدد أعضائها وتنتهي مدتها بأنها المهمة الموكلة لها، وتتشكل عادة بقرار من مجلس النواب بناءً على طلب إحدى لجانه الدائمة، أو اقتراح مقدم من عدد من أعضاء المجلس، تستطيع اللجنة عند قيامها بعملها استدعاء من تري لزوم لسماع أقوالهم.

7- المذاكرات:

تعتبر وسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية، وبالرغم من إنه لم يرد نصاً في الدستور على المذكرات، إلا أنها تعتبر عرفاً برلمانياً كوسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية.

8- بند ما يستجد من أعمال (الملاحظات والتنبيه):

يسمي ببند الأسئلة الشفوية، حيث تتم إثارة القضايا المحلة والمستعجلة، كما أنه لا يخضع لشروط طرح الأسئلة والإجابة عليها، كما أنه يشترط حضور الوزير المسئول أمام المجلس للإجابة على الأسئلة، كما يستخدمها النواب كأداة لعرض مشاكل دوائرهم بشكل

مباشر، ولم ينص الدستور ولا النظام الداخلي على هذا البند كأسلوب رقابي، إلا أنه أصبح عرفاً برلمانياً، يطرح خلاله العضو قضية معينة، ولا يجوز أن يشترك أي من أعضاء مجلس النواب بالنقاش كما لا يجوز للنائب الرد على الوزير أو فتح باب المناقشة.

مما سبق يتضح مدي تأثر عملية صنع السياسات التربوية بالمؤثرات المختلفة المحيطة؛ وعليه يتوقع أن يؤثر ذلك على ما يقوم به أعضاء مجلس النواب أثناء أدائهم لدورهم النيابي وذلك على النحو التالي:

مجلس النواب الحادي عشر(1989 – 1993):

يؤرخ لعودة الحياة البرلمانية الأردنية منفذ بداية المجلس النيابي الحادي عشر (**1989 – 1993**) حيث استؤنفت المسيرة الديمقراطية بعد انقطاع دام خمس عشرة (**1989 – 1993**)، وخلال هذه الفترة جرت انتخابات فرعية في الضفة الشرقية عام **1984** ملء المقاعد النيابية الشاغرة، ثم جاء قرار القيادة بإجراء الانتخابات النيابية عام (**1989**) استجابة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لهذه العودة المفاجئة للحياة البرلمانية الأردنية، فقد كان أمام أعضاء مجلس النواب الجدد، ملفات متراكمة، من أهمها على الإطلاق تلك المتعلقة بالبعد التربوي والسياسة التربوية، إذ كان من الملفت أن موضوع التربية والتعليم قد تصدر جلسات المجلس الحادي عشر، كما إن الحكومة أحالت على المجلس العديد من القوانين المتعلقة بالتربية، مشفوعةً بالأسباب الموجبة لها.

جدول (8)

الأهمية النسبية لمختلف المجالات التربوية الواردة في محاضر جلسات مجلس النواب الحادي عشر (1989- 1993) مرتبةً تنازلياً

الرقم	المجال التربوي	النسبة ٪
1	إلزامية التعليم ومجانيته	27.6
2	التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	23.7
3	تأهيل المعلم وتنميته	8.8
4	الأبنية والمرافق والتجهيزات التربوية	7.3
5	الكم والكيف في التعليم	2.7
6	محو الأمية	1.6
المجموع		71.7

1. إلزامية التعليم ومجانيته:

لقد كفل الدستور الأردني في البند الثاني من المادة السادسة حق التعليم للجميع، وخلال مسيرة الأردن التربوية أجمعت التشريعات الأردنية على إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته، وقد حددت المرحلة الأساسية بعشر سنوات، وفقاً لمقررات المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي الذي عقد عام 1987.

وقد جاء الحديث عن إلزامية التعليم ومجانيته في رد مجلس النواب على خطاب العرش لافتتاح الدورة العادية الأولى للمجلس الحادي عشر، إذ عادة ما يعتبر الرد متوافقاً مع ما تتضمنه خطاب العرش، وقد كان الرد على ما ورد في خطاب العرش فيما يخص العملية التربوية تأكيداً من قبل النواب على تنفيذ توصيات مؤتمر التطوير التربوي الذي يجعل مدة التعليم الأساسي الإلزامي عشر سنوات "ويرغب النواب أن يؤكدوا لجلالتكم دوما أن التعليم الأساسي والثانوي حق مصان ومرعى لكل أبنائنا وبناتنا وأنه لا يجوز أن يحرم مواطن

من مواصلة تعليمه بسبب عوزه(مجلس النواب (1989): محاضر الجلسات، مجلد (1)، عمان).

ويتضح من ذلك إصرار المجلس على نشر التعليم بالإلزام والمجان، ولكافة فئات الشعب دون تمييز، بل إن الخطاب تعدى المرحلة الإلزامية نحو المرحلة الثانوية وللجنسين "أبنائنا وبناتنا"، وكذلك تجاوز القدرة المادية بسبب العوز أو الحاجة الاقتصادية، إضافة إلى التأكيد على ضرورة المضي في تطبيق خطة التطوير التربوي، الذي من أهم توصياته، إعادة النظر في قانون التربية والتعليم الذي كان معمولاً به وهو القانون رقم (16) لسنة 1964، إذ انبثق عن هذه الخطة وضع القانون المؤقت (27) لسنة 1988، الذي أحيل إلى مجلس النواب الحادي عشر، في دورته العادية الأولى حيث ورد في البند الثاني من المادة الثانية بأن مرحلة التعليم الأساسي ومدتها عشر سنوات تمتد من الصف الأول إلى الصف العاشر وهي مرحلة إلزامية ومجانية، وتبدأ من عمر (6) سنوات، أما المادة العاشرة من نفس القانون قد نص البند (أ) منها على أن: التعليم الأساسي تعليم إلزامي ومجاني في المدارس الحكومية "مع إلزام المدارس الخاصة للعمل به باستثناء مسألة المجانية".

وقد أحيل القانون المؤقت رقم ((27 لسنة 1988 إلى المجلس الذي قرر إحالته إلى لجنة التربية والتعليم واللجنة القانونية لدراسته، ولم يقر إلا في المجلس الثاني عشر وبقى معمولاً به كقانون مؤقت حتى صدر قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994مع إنه تمت الموافقة عليه في المجلس الحادي عشر.

وقد كان نصيب إلزامية التعليم ومجانيته في مناقشات مجلس النواب في الجلسات العامة والموازنة، والاقتراحات، أو المناقشات العامة متواضعاً، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هذا الأمر معمولاً به، كما أنه قضية غير خلافية ومتفق عليها من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية ناهيك عن عدم وجود أية إجراءات حكومية تؤدى إلى حرمان الفئة المستهدفة من

التعليم، بل على العكس فقد كانت تبذل جهوداً كبيرة للحد من التصرف لاسيما في المرحلة الأساسية (الإلزامية).

2. التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

لا يمكن تناول عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون ربط ذلك بالتعليم، ذلك لأنه ضرورة من ضرورات التطور الاقتصادي، باعتباره حلقة الوصل بين واقع المجتمعات وطموحاتها التنموية، والتي لا تتحقق إلا بكوادر بشرية مؤهلة علماً، وتدريباً، وقادرةً على تنفيذ الخطط والبرامج ووضع الاستراتيجيات وتقييمها وتعديلها ومع افتتاح الدورة العادية الثانية للمجلس الحادي عشر، تمت الإشارة بشكل واضح إلى ضرورة ربط التعليم بالتنمية: "فواصلت الحكومة تنفيذ خطة التطوير التربوي التي جعلت مدة التعليم الأساسي الإلزامي المجاني عشر سنوات، تزود التلميذ بقدر صالح من المهارات تعينه في نهاية السنة العاشرة على مواجهة الحياة بعد الحصول على قسط من التدريب في المؤسسات المتخصصة"، (مالحة، 2003: 169). إلا إن خطاب مجلس النواب أشار بعجالة إلى "ضرورة قيام النظام التربوي على المنهج العلمي وحاجات المجتمع وتطلعاته والمضي قدماً في تطبيق خطة التطوير التربوي بكل عناصرها ومكوناتها"، ويدل ذلك على الدعوة لربط التعليم بالتنمية كحاجة اجتماعية وهدفاً يتطلع إليه.

أما في مناقشات النواب في الجلسات التي كانت مخصصة لمناقشة البيانات الوزارية والموازنة والاقتراحات والأسئلة فيما يخص التعليم العام فقد تناولت هذا البعد من زوايا عديدة، فقد طالبت بضرورة دعم البحث العلمي، وضرورة التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وإعادة النظر في جدوى الاستمرار بالكليات لاسيما وأن التعيين بالدرجة الأولى يتجه نحو حملة الدرجات الجامعية وكذلك مراجعة مسارات التعليم الأكاديمي والمهني، وأن تقوم السياسة التعليمية على أساس توجيه مسارات التعليم نحو احتياجات السوق ومتطلبات التنمية، وفي جلسات الموازنة كانت هناك دعوات لزيادة الإنفاق على التربية

والتعليم وتوجيهه بما يلبى حاجات سوق العمل (مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (1، 2، 3)، عمان،1990)، ومتطلبات التنمية، وكوادر مؤسسات الدولة، وضرورة أن يكون التعليم قائماً على خطط واضحة الأهداف والوسائل تحقق حاجات المجتمع، وتوفير الفرص المتكافئة في التعليم والتعيين للجميع، وتوزيع بعثات التربية للجامعات حسب الأقاليم ووفقاً لحاجتها من التخصصات، مع الموازنة بين الاحتياجات والمستجدات.

ومن المسائل التي أثيرت في هذا البعد: ضرورة العمل على تقليل نسب الرسوب نظراً لما يترتب عليه من خسائر مادية، وذلك بوضع خطط علاجية وبرامج تقوية للطلبة الضعفاء، وزيادة الوسائل التعليمية ، وتدريب المعلمين على طريق معالجة الضعف ضمن برامج تدريبية، وزيادة فعالية الإشراف التربوي في هذا الجانب، وقد تعددت مطالبات النواب إلى ضرورة أن تقوم الجامعات بالتجاوب مع حاجات النظام التربوي من الناحية النوعية والكمية، والتركيز على البعد التطبيقي في إعداد المعلمين، وخاصة أساليب التدريس وتحقيق اللامركزية في تنفيذ الخطط التربوية وتطوير الهيكل التنظيمي، وإزالة المستويات الإدارية الزائدة منعاً للهدر، كما أشير إلى إعادة النظر بالمشروعات التربوية الممولة من البنك الدولي، لأنها تزيد من المديونية، وكذلك التخلص من الأبنية المستأجرة والمدارس ذات الفترتين لذات السبب.

3. تأهيل المعلم وتنميته:

لقد كان تفعيل دور المعلم والارتقاء بمهنة التعليم من أهم توصيات المؤتمرات والتشريعات التربوية، وهذا الأمر من وجهة نظر سياسية وتربوية يتحقق من خلال:

1. رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمعلم، ووضع نظام لرتب المعلمين، وإعداد ميثاق القواعد الأخلاقية للمهنة، والرفع التدريجي لعلاوة التعليم.
2. رفع المستوى الأدائي للمعلم، بالتدريب النوعي المستمر، ورعاية ذوى الاحتياجات الخاصة.

3. تحسين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة للمعلم، بتطوير إجراءات صندوق إسكان المعلمين وصندوق الضمان الاجتماعي، وتطوير فعالية أندية المعلمين.
4. تطوير إستراتيجية جديدة لتأهيل المعلمين تتضمن تطوير البرامج في الجامعات، ووضع خطة لتأهيل المعلمين من خريجي كليات المجتمع، والتأهيل المسلكي، وكذلك تأهيل مديري المدارس وفق مراحل التعليم.
5. إنشاء مراكز للتدريب على الحاسوب لتطوير أداء المعلمين في التعامل مع وسائل التكنولوجيا الحديثة للاستفادة منها في مجال تخصصاتهم (الطعاني، 2004: 64).
6. وضع حوافز مادية ومعنوية لتشجيع الإبداع لدى المعلمين، وتنمية الرغبة لديهم للعمل مما يرفع من مستوى التعليم كماً ونوعاً، وذلك يكون برفع الرواتب أو البعثات لأبناء العاملين بالتربية، والتأمين الصحي وفرص الإعارة للدول الأخرى، مما يعطيهم الفرصة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية.
7. ولأن المعلم ركن أساسي من أركان العملية التربوية، وبيده يتقرر مصير ومستقبل الأفراد والمجتمعات، وربما تقع على عاتقه بالدرجة الأولى مسؤولية توجيه العملية التربوية وتحقيق الأهداف المرجوة، كما إن الاهتمام بالمعلم غير مرتبط بمرحلة معينة، لأن العملية التربوية عملية متجددة ومستمرة، لذلك فلا غرابة أن نجد بُعد تأهيل المعلم وتنميته قد شكل أعلى نسبة في الخطاب النيابي، حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا البعد (27.6) من مجمل الخطاب النيابي التربوي، فقد أكدت جميع المناقشات على أهمية دور المعلم في بناء المجتمع وانعكاس دوره على كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسة للمجتمع، وقد تجلت تلك المناقشات على النحو التالي:-
8. الدعوة إلى الاهتمام بالمعلم وإيلائه الرعاية الخاصة لأنه "عصب العملية التربوية والمحور الأساسي للعملية التربوية" كما إن "إعداد المعلم الكفء من متطلبات تحقيق الأهداف التربوية ومحاولات التحديث والتطوير للمناهج والأساليب التربوية"، ولأن

"التركيز على المعلم يأتي لأهمية دوره في العملية التربوية" لأنه صورة للأمة التي ينتمي إليها، لذلك لابد من الارتقاء به وتدريبه أكاديمياً ومسلكياً، وإنشاء مراكز للتدريب والعناية بالقيادات التربوية (معلمين ومدراء) (مجلس النواب: مرجع سابق، ص55).

9. المطالبة برفع رواتب المعلمين وإعطاء المعلم كفايته، له ولأسرته، بما يحقق له الحياة الكريمة وزيادة علاوة التعليم نظراً لما يبذله المعلم من جهد، إذ إن دور المعلم لا ينحصر بساعات الدوام فقط؛ بل يتعدى ذلك إلى القيام بجهود إضافية لإعداد والتخطيط والتقييم للعملية التربوية دعم صندوق الإسكان للمعلمين وموظفي التربية والتعليم وزيادة قيمة القروض الإسكانية المقدمة للمعلمين ورفع الاشتراك بصندوق التقاعد إلى (10 ٪) لتلافى الفجوة بين الراتب أثناء العمل وعند التقاعد.
10. التأكيد على الاستمرار في تخصيص مقاعد جامعية لجميع أبناء المعلمين أسوة بالمكرمة الملكية لأبناء العسكريين.
11. تفعيل تعليمات الانضباط المدرسي بما يحقق هيبة المعلم وكرامته.
12. تأهيل المعلمين لنقل مستوى الدبلوم إلى المستوى الجامعي، وكذلك للحصول على مؤهلات عليا (ماجستير– دكتوراه) في مختلف التخصصات، بما يسهم في تطوير العملية التربوية.
13. إيجاد سكن وظيفي للمعلمين مع كل بناء مدرسي في الريف والمناطق النائية، لتأمين استقرار المعلمين، والالتزام بالدوام الرسمي، والاستقرار النفسي.
14. تطوير نماذج تقييم الأداء للهيئة التدريسية، ووضع نظام حوافز للمعلمين المتميزين، والذين يعملون في المناطق النائية.
15. صرف علاوة لمعلمي القسم الصناعي بنسبة (20 ٪) أسوة بأمناء المستودعات والمكتبات، علما أن عملهم اشد صعوبة، لاسيما وأن وزارة التربية والتعليم تؤمن على

عملهم، كما إن أسس صرف العلاوات تنطبق على هذه الفئة (مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (10، 11)، عمان، 1993، ص78).

16. مساواة التعليم بالمهن الأخرى، والاعتراف به كمهنة، لذلك فقد أشار النواب إلى ضرورة إنشاء نقابة للمعلمين (مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (1)، عمان، 1989، ص 42).

4. الأبنية والتجهيزات المدرسية:

العملية التربوية منظومة متكاملة تتألف من المعلم، والطلبة والمناهج والأبنية والتجهيزات والوسائل التربوية، ومن هذا الفهم انطلقت الخطابات بالتركيز على هذا البُعد، ذلك أن الطالب يقضي معظم وقته داخل هذا المحيط بكل ما فيه تجهيزات ومعدات ومرافق ووسائل، ولا يقل هذا البُعد أهمية عن أي من أركان العملية التربوية الأخرى.

وقد شكلت الأهمية النسبية لهذا البُعد (7.3٪) من مجمل الخطابات المتعلقة بالسياسة التربوية؛ حيث ركزت على ضرورة توفير الأبنية المدرسية والمشاغل والتجهيزات والحدائق المدرسية والمكتبات، ولم تقف المطالبات عند توفير هذه المرافق وحسب، بل تعدى ذلك إلى تحديد نوعيتها ومواصفاتها بما يخدم العملية التربوية ابتداءً من ملائمة هذه الأبنية لحجم السكان، إذ وجه نقد لاذع للعشوائية في التخطيط لبناء المدارس؛ حيث كان هناك نقص شديد في المدارس في أماكن معينة، مع وجود مدارس حديثة وشبه خالية من الطلبة في أماكن أخرى، إضافةً إلى ضرورة العناية بالمدارس من حيث البناء واختيار الموقع، وضرورة التحقق من مطابقة الأبنية للشروط والمواصفات عند استلامها، فقد أدت حوادث إلى موت بعض الطلبة من جراء سقوط الأبواب والإهمال في التدقيق عند الاستلام، وضرورة إجراء صيانة دورية للأبنية والتحقق من صلاحيتها لأن هناك مبان مدرسية قديمة "آيلة للسقوط".

وحرصاً على منع الهدر في المال العام، فقد دعت الخطابات إلى التخلص من الأبنية المستأجرة وتمشياً مع تطوير نوعية التعليم كان لابد من المطالبة بتصميم المدارس الزراعية

وإنشاء مراكز تدريب زراعية في المحافظات، وتأكيداً على تكامل العملية التربوية، ولأن العقل السليم في الجسم السليم، طالب الخطاب استملاك الأراضي لإقامة الملاعب الرياضية عليها، وكذلك بناء مصليات في المدارس لتعميق الشعور الديني، والروحي، والأخلاقي.

5. الكم والكيف في التعليم:

إن الارتقاء بالتعليم كماً ونوعاً من الأهداف التي تبنتها الاستراتيجيات التربوية الرامية إلى تطبيق السياسات التربوية وبالاستناد إلى القوانين التربوية من خلال: التوسع في بناء المدارس الأساسية لاستيعاب الطلبة ممن هم في سن التعليم في المراحل الإلزامية، بخفض نسبة التسرب والتوسع في التعليم المهني والتركيز على إعداد المعلمين والإدارات الكفؤة، وتطوير المناهج والكتب، وتزويد المدارس بالمختبرات والتجهيزات اللازمة لتحقيق الهدف الأساسي للتربية وهو "إعداد الفرد للحياة في مجتمع متغير"، لذلك دعت الخطابات إلى ضرورة القيام بكل ما يلزم للارتقاء بنوعية التعليم من جهة، واستيعاب وعدم حرمان أي فرد من التعليم من جهة أخرى.

وقد شكلت الأهمية النسبية لهذا البُعد ما نسبته (23.7 ٪) من مجمل الخطاب النيابي المتعلق بالتربية والتعليم، فقد أشار الخطاب إلى السير قدماً في برنامج التطوير التربوي(مصالحة،2001: 172). والتركيز على مجانية التعليم لأن ذلك يتيح الفرصة لجميع أبناء الشعب من كافة الطبقات الاجتماعية للالتحاق بالمدارس، وتوفير الصفوف بشكل كاف، فقد برزت الحاجة إلى غرف صفية صالحة من الناحية التربوية والصحية تناسب أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس، إذ إن الحاجة للمدارس تزداد سنة بعد أخرى بسبب تزايد أعداد الطلبة من جهة، وارتفاع مستوى المعايير المعتمدة للصفوف المدرسية لتحقق الأهداف التربوية على الوجه الأكمل من جهة أخرى.

كما تمت الدعوة إلى ترفيع بعض المدارس من أساسية إلى ثانوية بسبب الحاجة إليها، وكذلك مراعاة الأوضاع الاقتصادية للطلبة التي لا تمكنهم من دفع تكاليف الانتقال

للمدارس الثانوية، كما كانت هناك بعض المطالبات بتحويل بعض المدارس – لاسيما في البادية – إلى مدارس تتبع لقسم الثقافة العسكرية، وذلك ليتزود الطلبة بمهارات تعزز الانتماء الوطني وقيم العمل.

كذلك طولب بضرورة التخلص من الأبنية المستأجرة، والمدارس ذات الفترتين، وذلك بسبب تردى نوعية الصفوف المستأجرة وعدم القدرة على تحقيق الأهداف التربوية بالشكل المطلوب، كما يمكن استخدام الأموال المدفوعة مقابل الاستئجار في بناء مدارس ذات مواصفات تربوية، أو توجيهها نحو تحقيق الأهداف التربوية الأخرى، إضافةً إلى عدم ملائمة البيئة الصفية، واختلاف أوقات الدوام لاسيما المسائية تؤثر على مدى استيعاب الطلبة للمقررات المدرسية، مما يؤثر على نوعية التعليم سلبياً.

كما تمت مناقشة ضعف تدنى معدلات الطلبة في الثانوية العامة عنها في الأعوام السابقة؛ حيث وصلت في عام (1990) في بعض المناطق إلى 40٪، وكذلك تدنى مستوى التحصيل في اللغة العربية، كما وصف الوضع في مرحلة التعليم الأساسي "بالتدهور" الأمر الذي يستدعى وضع خطة طارئة تكون واضحة الأهداف، يرافقها وضع أسس جديدة خاصة لاختيار معلمي المرحلة الأساسية.

كما نوقش ضرورة تطوير نظام الامتحانات وخاصة امتحان الثانوية العامة، الذي يشكل كابوساً سنوياً، وإنشاء بنك للأسئلة، كما تم توجيه نقدٍ للوزارة بأنها تضع دوماً خططاً دون استراتيجيات وآليات للتنفيذ، مما يجعل التربية تراوح مكانها.

كما إن تدنى نوعية التعليم بشكل عام من الانتقادات التي عجت بها الخطابات، ويتمثل ذلك في الجهل "المتفشي" باللغة العربية، وتدنى المستوى العلمي للطلبة دون الحد المطلوب، الأمر الذي يستدعى تطوير المناهج على أيدي لجان تأليف كفؤة وجادة بسبب كثرة الأخطاء العلمية في المناهج، مما حدا بالنواب المطالبة بإجراء مراجعة شاملة للنظام التعليمي، ومدى كفاءة لجان التأليف والعاملين في المناهج.

كذلك ضرورة تطوير أسس وتعليمات الإكمال والرسوب، والتمسك بها، مع الأخذ بعين الاعتبار نوعية المدارس والتفاوت بينها عل أسس موضوعية، ودراسة أسباب التسرب ووضع خطة علاجية للحد من هذه الظاهرة.

كما أشارت الخطابات إلى نقص في المعلمين، وربط ذلك بأسس التعيين المعمول بها مطالبين بأن يكون التعيين من أبناء المنطقة من الدرجة الأولى، وإذا لم يتحقق ذلك فلابد من وضع أسس ميسرة للنقل لتحقيق استقرار الكفاءات، لاسيما في المناطق النائية وإعطاء حوافز لهم للمحافظة على الخبرة التربوية.

ولأن من أهم مبادئ السياسة التربوية هو ربط التعليم بسوق العمل، فقد ركز الخطاب على ضرورة الاهتمام بالتعليم المهني، مشيراً إلى إن من أسباب عدم الإقبال على هذا المسار، هو عدم قبول الطلبة في الجامعات وأسس الاختيار القائمة على معدل الصف العاشر وتجاهل رغبة الطالب.

كما دعا الخطاب إلى ضرورة توفير المناهج والوسائل المعينة التي تساعد على تطوير العملية التربوية والاهتمام بالكتب المدرسية على أيدي خبرات محلية، مشيراً إلى إن ما صدر من كتب الاجتماعيات الجديدة (مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (1)، عمان، 1989، ص 34) للمرحلة الأساسية كان دون مستوى طموح السياسة التربوية وفوق مستوى الطلبة.

وبسبب التصارع في التطور التكنولوجي والعلمي طالب الخطاب باستخدام الحاسوب التعليمي في المدارس، وتشجيع الإبداع الفكري، كما لم يغفل عن ضرورة المحافظة على متطلبات العملية التربوية بما يحقق مصلحة الطالب وحقه في التعليم وعدم الأضرار بهذا الحق (مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (10، 11)، عمان، 1993، ص 45).

6. محو الأمية:

أصبح تعليم الكبار ميداناً مهماً من ميادين التربية الحديثة في الأردن لأنه يقوم على أساس فكرة التربية الحديثة في الأردن، لأنه يقوم على أساس فكرة التربية المستديمة والتعليم

مدى الحياة، التي أكدت عليها السياسة التربوية في الأردن في قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (27) لسنة 1988، وقانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994، إذ نصت السياسة على أن التعليم غير منته بسن معينة أو برامج معينة، إضافةً إلى أن الإنسان الأردني هو رأس المال البشرى الذي تعتمد عليه التنمية الشاملة.

وقد بدأ الأردن بالاهتمام بتعليم الكبار منذ عام 1953 تحت مظلة وزارة المعارف، كما نصت المادة (16) لعام 1964(المادة الخامسة) على أن وزارة التربية والتعليم ملزمة بإنشاء مراكز لتعليم الكبار في المملكة، ثم أنيطت هذه المسئولية بوزارة التنمية الاجتماعية عام 1965، ثم أعيدت لوزارة التربية عام 1968، وفى العام (1971) تشكلت اللجنة العليا لتعليم الكبار بنظام خاص، كما تم وضع الأمر في الخطة العشرية (1974- 1984) لوزارة التربية والتعليم وبينت الدراسات أن نسبة الأمية في الأردن انخفضت إلى (11٪) عام 2001 بعد أن كانت (88 ٪) عام 1952 ويعود ذاك إلى الاهتمام الحكومي بمحاربة الأمية وزيادة عدد الملتحقين بالمدارس بسبب ارتفاع الوعي بأهمية التعليم لدى الأردنيين على المستوى الشخصي والوطني.

لذا فلا غرابة أن نجد إشارة إلى ضرورة القضاء على الأمية في خطابات مجلس النواب؛ حيث شكلت الأهمية النسبية لهذا البعد (1.6 ٪) من الخطاب النيابي في المجال التربوي، ويعود تواضع النسبة إلى إن مشكلة الأمية بدأت تتراجع بسبب التطور التربوي الذي شهده الأردن، ولذلك أشاد الخطاب النيابي بجهود الحكومة للحد من تفشى الأمية في المجتمع ووضع حوافز لمعلمي محو الأمية وتطوير برامج لمحو الأمية يروج لها إعلامياً،(مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (7، 8، 9)، عمان، 1992، ص 24)، وزيادة مراكز محو الأمية التي تشكل (24 ٪) من السكان، ويتضمن الخطاب إضافةً إلى الإشادة بجهود الحكومة في هذا المجال، الدعوة إلى مضاعفة الجهود لخفض الأمية لأدنى حد ممكن.

مجلس النواب الثاني عشر (1993-1997) :

باستقراء محاضر ووثائق مجلس النواب الثاني عُشر وقراءتها قراءة متفحصة، نجد إن التعليم العام لم يكن غائباً عن خطابات المجلس، ويلخص الجدول (8) الأهمية النسبية لمختلف مجالات السياسة التربوية في خطاب المجلس الثاني عشر التربوي، والتي قد تجلت على النحو التالي:

جدول (9)

الأهمية النسبية لمختلف المجالات التربوية الواردة في مجلس النواب الثاني عشر (1993- 1997) مرتبة تنازلياً

الرقم	المجال التربوي	النسبة ٪
1	الأبنية التجهيزات المدرسية	33.2
2	الكم والكيف في التعليم	21.8
3	تأهيل المعلم وتنميته	11.7
4	التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	7.2
5	إلزامية التعليم ومجانيته	0.75
6	محو الأمية	0.0
المجموع		67.75

1. إلزامية التعليم ومجانيته:

طالب النواب بعدم تقاضي رسومٍ تستعمل ككلفة للعملية التربوية، لأن التعليم الإلزامي مجاني بمقتضى المادة(20) من الدستور، إضافةً للتأكيد على إن نظام التبرعات صدر ليغطي كلفة الأنشطة المدرسية، وليس للإتفاق على العملية التربوية حيث أكدت الخطابات على إن إلزامية التعليم تحتم على وزارة التربية والتعليم توفير الكتب والمقاعد وكافة لوازم العملية التربوية للطلبة دون مقابل (مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (12، 13، 14، 15، 16)، عمان، 1994، ص45).

2. التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

ركز الخطاب النيابي على ضرورة إعادة النظر في سياسة التعليم، والتركيز على التعليم المهني لتأهيل الأيدي العاملة الأردنية للعمل في القطاعات التي تعتمد على العمالة الأجنبية كما هو الحال في قطاعات الزراعة والخدمات، وذلك باعتماد وضع مرض لأصحاب هذه المهنة يشعرهم بقيمتهم الاجتماعية ودورهم الفعال في التنمية الوطنية وتقدم بلدهم، وكذلك تشجيع الاتجاه المهني والتطبيقي في المدارس، وربط ذلك ببرامج الكليات والجامعات التطبيقية والاستفادة من الخبرات التي يمكن الحصول عليها في مجال التدريب لدى القوات المسلحة أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المصانع ليتحقق الجانب العلمي والخبرة إضافة إلى الجانب النظري (مجلس النواب،1994: مرجع سابق، ص 67).

وباعتبار إن المدرسة وحدة للتطوير التربوي وخلية فاعلة في المجتمع، فقد طالب النواب بضرورة الاستفادة من التجارب العالمية كتجربة الدول الإسلامية التي تركز على التعليم المهني وتدريب الطلبة انطلاقاً من العلاقة الوثيقة بين الوضع الاقتصادي والسياسة التعليمية التي تربط التعليم بالتنمية، ومن هذا المنطلق، فقد تم توجيه النقد في غير موضع إلى الأعداد الهائلة من حملة الثانوية العامة الراسبين والناجحين تلقائياً وعدم وجود عمل يرضون القيام به، الأمر الذي يستدعى الحد من سياسة النجاح التلقائي وفتح مدارس حرفية لكثير من الأعمال للطلبة وتخريج عمال مهرة لسوق العمل وليس أنصاف مهنيين، وهذا يتطلب أن تقوم الحكومة بإجراء دراسة لمعرفة حاجة السوق الأردني من العمالة لربط العملية التربوية بحاجات المجتمع المحلى (مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (17، 18، 19، 20)، عمان، 1995، ص33)، وكذلك توفير فرص عمل للمتدربين، مما يشجع الإقبال على الجانب المهني في التعليم دون أن يفهم من ذلك حرمان هؤلاء الطلبة من إكمال تعليمهم بعد المدرسة، لأن هذا الحق كفله الدستور، على أن يترجم الاهتمام بهذا الجانب بإجراء مراجعة دورية للعملية التربوية، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والمستجدات العالمية من جهة،

وخصوصية وضع الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وأن يرافق ذلك رفع مستوى الوعي الشعبي ضد فوضى الاستهلاك.

ولم يخل الخطاب النيابي من الإشارة إلى إن نسبة الإنفاق في التعليم المدرسي تعتبر معقولة مقارنة بمعدل دول العالم الأخرى (مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (21، 22، 23، 24)، عمان،1996، ص32)، وفي ذات الوقت تم توجيه النقد وتوجيه الأسئلة حول بعض الممارسات التي قامت بها الوزارة بما يتعارض وهذا البُعد، فقد تم توجيه النقد وتوجيه الأسئلة حول بعض الممارسات التي قامت بها الوزارة بشرائها للمدراء العاملين في الوزارة؛ حيث شهد هذا الأمر مناقشات ساخنة حول السند القانوني لهذه العملية ومصدر المخصصات والأموال التي تم دفعها مقابل ذلك، وكلفتها إذ أجمعت كافة الآراء على إن ما قامت به الوزارة من تطاول على التبرعات المدرسية والتي تصرف بنظام خاص ولغايات محددة هو أمر مخالف وعليها التراجع عنه فوراً.

وتم بحث مبنى رئاسة وزارة التربية –المبنى الخاص بمكتب الوزير– تحت بند ما يستجد من أعمال؛ حيث تم طرح أسئلة متعددة حول طريقة إحالة عطاء المبنى ومبرر الاستعجال فيه وكلفته، وكلفة الأثاث، وكلفة أثاث مكتب الوزير بشكل خاص ومصادر الأموال، مع طلب تحديد ذلك الأمر بالتفصيل، إذ خلصت المناقشات على إن هناك أولويات وحاجات تربوية ضرورية أكثر إلحاحا من أثاث أو مكتب أو سيارات الوزارة (مجلس النواب: مجلد (12، 13، 14، 15، 16)، 1994، مرجع سابق، ص45).

وفي هذا السياق أيضاً، كان هناك اقتراحات حول ضرورة التنسيق الكامل بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي لتوجيه مخرجات التعليم العام والعالي نحو خدمة المجتمع والتقدم في مجال البحث العلمي بما يعود على التنمية الاقتصادية بالتقدم (مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (25، 26)، عمان، 1997، ص33) .

3. تأهيل المعلم وتنميته:

لقد كان توفير المعلم الكفء والمؤهل ولا يزال أحد التحديات الرئيسة التي تواجه العملية التربوية من أجل ضمان تحقيق التدريس الفعال للأعداد المتزايدة من الطلبة، وذلك من خلال أعداد المعلمين قبل الخدمة، وتدريبهم أثناء العمل في التدريس وتأهيلهم، ولا يقتصر الأمر على إكساب المعلم المهارات العلمية والعملية الخاصة بالعملية التدريسية فقط، بل إن الأمر متصل بتحقيق الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ليشعر بالأمان الوظيفي، مما يدفعه للعطاء أكثر، الأمر الذي ينعكس على نوعية التعليم، لذلك نجد إن مناقشات النواب في المجلس الثاني عشر قد انصبت على الاهتمام بالمعلم باعتباره ركيزة أساسية من ركائز التعليم، وبالرجوع إلى الجدول (8) نجد إن هذا الجانب قد شكل (11.7٪) من مجمل خطابات النواب في الجانب التربوي.

فقد دعا الخطاب النيابي إلى ضرورة رفع مستوى الرعاية للمعلمين اجتماعياً ومعنوياً، وذلك من خلال الاقتراح بأن تستوعب خطة تأهيل المعلمين معلمي التربية المهنية لرفع كفاءتهم التعليمية، وكذلك فتح مراكز التأهيل في المناطق القريبة لعملهم، وعدم استثناء أية تخصصات من هذا البرنامج، وألا يقتصر التأهيل على المعلمين من حملة دبلوم كلية المجتمع، بل أن يتعدى ذلك تأهيل المعلمين الجامعيين للحصول على مؤهلات عليا، وكذلك المدراء للحصول على دبلوم الإدارة المدرسية أو الماجستير أو الدكتوراه، لأن عملية إعداد المعلمين ورعايتهم حاجة مستمرة، وتضمن نجاح العملية التربوية.

وبالرغم من الإشادة بجهود الحكومة في دعم المعلمين، إلا أن ذلك لم يكن مرضياً، ويبدو ذلك وضحا من خلال الدعوة إلى ضرورة تقديم الحوافز لهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وذلك برفع رواتب المعلمين، وزيادة علاوتهم، بحيث تصبح أعلى من مستوى أي جامعي يعمل في أجهزة الدولة، وذلك لأهمية الدور الذي يقوم به المعلم، على أن تكون هذه الزيادة على الراتب الأساسي، لأن وظيفته تختلف عن الوظائف الأخرى،

وكذلك دعم مشاريع الإسكان الخاصة بالمعلمين - كصندوق الإسكان - وتعميم الاستفادة منه لجميع العاملين بالتربية.

أما المعلمين العاملين في المناطق النائية، فقد طالب الخطاب النيابي بمضاعفة الحوافز وتوفير السكن الوظيفي لهم، لتحقيق الاستقرار وبالتالي الالتزام بالدوام الرسمي، ولكي لا يلجأوا للإسراع بعملية النقل، مما يحدث خلل في العملية التعليمية في تلك المناطق(مجلس النواب (1996)).

4. الأبنية والتجهيزات المدرسية:

اتسمت الخطابات النيابية في هذا البعد بالإطناب الشديد، ولا أدل على ذلك من إنها حازت على ثلث خطابات النواب في مجال التربية والتعليم، أي ما نسبته (33.2٪) كما في الجدول (8)، إذ ركزت المطالبات بشكل خاص، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:-

- المطالبة بإنشاء المدارس الأساسية والثانوية، بسبب النقص في الغرف الصفية، والاكتظاظ في الفصول، الأمر الذي يؤدى لتدنى مستوى التعليم، إضافة إلى تردى نوعية الأبنية المدرسية فبعضها وصف بأنه "آيل للسقوط"، والاستغناء عن الأبنية المستأجرة، ونظام الفترتين.
- المطالبة بإنشاء مدارس مهنية تلبى حاجة المناطق وأن تكون سهلة الوصول بما يتناسب وأوضاع الطلبة الاقتصادية وإنشاء مدارس ريادية للمتفوقين بمواصفات معينة.
- الدعوة لإجراء مسح شامل للمدارس، ووضع برامج صيانة، وتوفير المخصصات اللازمة لها، لتصبح مناسبة للعملية التدريسية، وتشكيل لجان مشتركة من التربية والمجتمع المحلى لدراسة أوضاع المدارس وتحديد حاجاتها من الصيانة والتوسيع.
- تزويد المدارس بالخدمات والمرافق والوسائل والتجهيزات اللازمة لتنفيذ العملية التربوية وتراعى الحاجات العقلية، والجسدية، والاجتماعية للطلبة، وقد تعددت

المطالبات في هذا الجانب؛ حيث أشارت الخطابات إلى النقص في المختبرات، والمكتبات، وأجهزة الحاسوب، والافتقار إلى وسائل التدفئة والتكييف في بعض المناطق، ونقص في الأجنحة الإدارية، والملاعب، والأسوار، والمصليات، إضافةً إلى وقوع بعض المدارس على الطرق الرئيسة، مما يؤدى إلى وقوع حوادث سير، مما يهدد حياة الطلبة.

- وقد طالبت الخطابات بنقل الإشراف على بعض المدارس بوزارة التربية والتعليم إلى مديرية الثقافة العسكرية للقوات المسلحة الأردنية، للارتقاء بمستوى التعليم في حين تم توجيه الأسئلة حول نظام التبرعات المدرسية الذي تضمن الإنفاق على صيانة المدارس وتأمين القرطاسية، وتغطيه نفقات الأنشطة الرياضية والكشفية، وليس لشراء سيارات لموظفي الوزارة، مما شكل مخالفة لقانون التربية والتعليم وقد تم تحويل السؤال إلى استجواب، ولم تعقد جلسة للاستجواب بسبب انتهاء الدورة البرلمانية.

5. الكم والكيف في التعليم:

تناول الخطاب النيابي بإسهاب ضرورة الارتقاء بنوعية التعليم وتطوير العملية التعليمية والانتقال بها من الطور التقليدي إلى الإبداع والتحليل، والأخذ بالإصلاح التربوي الذي طالما تحدثت عنه الحكومة من إن عقد التسعينات سيكون عقد التطوير التربوي لمواكبة المستجدات العصر، في حين أشار الخطاب إلى الكثير من المشكلات والعقبات التي أظهرت أن النظام التعليمي لا يواجه عملية إصلاح، بل يعاني من أزمة وتراجع نوعي في مستوى التعليم، وقد عرض الخطاب هذه المشكلات باستفاضة كبيرة؛ حيث شكلت الأهمية النسبية لهذا البُعد ما نسبته (21.8٪) من مجمل الخطاب النيابي المتعلق بالتربية والتعليم، وذلك على النحو التالي:-

1. تردى وتراجع نوعية التعليم العام وذلك بسبب جمود المناهج التي لم تكن عملية تطويرها جوهرية، ولم تواكب المستجدات بشكل حقيقي، وهجرة الكفاءات، والكوادر التعليمية المدربة من وزارة التربية إلى القطاعات الأخرى بسبب الأوضاع التعليمية السيئة لاسيما في المناطق النائية، وقلة الحوافز للعاملين بتلك المناطق والعزوف عن العمل في التعليم (الاستنكاف)، إضافةً إلى النقص في أعداد المعلمين المؤهلين حيث وصف الوضع "بالترهل" في الجهاز التربوي وعدم تعويض هذا النقص، بل إن الخطاب اقترح حلاً لسد هذا النقص من المعلمين المتقاعدين مما يسهم في حل المشكلة، ويقلل العبء التدريسي عن المعلم، مما يرفع من نوعية التعليم.

كما عزا الخطاب التدني في نوعية التعليم إلى إن التلاميذ في بعض المناطق النائية أصبحوا حقل تجارب للمعلمين الجدد، بسبب عدم استقرار الخبرات التعليمية وانتقال هؤلاء المعلمين بعد حصولهم على الدور على حساب أبناء تلك المناطق، مما يضطر الوزارة بسد النقص على حساب التعليم الإضافي، الأمر الذي لا يؤدى إلى تراجع التحصيل العلمي للطلبة فحسب، بل يؤثر على مستقبلهم وذلك بحرمانهم من التنافس للالتحاق بالتعليم الجامعي.

واستغرب الخطاب تدني نوعية التعليم في مادتي اللغة العربية والانجليزية، قياساً على ما ينفق على تطوير مناهجها وتدريب المعلمين الذين يدرسونها والوسائل التعليمية وغيرها (مجلس النواب، 1996).

- التفاوت في نوعية التعليم بين المناطق وخاصة بين المدن والأرياف والبوادي؛ حيث بين الخطاب إن ذلك يعود لعدم العدالة في توزيع المخصصات وتوفير خدمات لمدارس دون أخرى وعدم استقرار المعلمين، مطالباً بتثبيت المعلمين في تلك المناطق لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ووضع علاوة تصل إلى (100٪) للعاملين في المناطق النائية، وتوفير الخدمات الأساسية لهم ولأسرتهم، إضافة إلى

تردى نوعية الأبنية المدرسية؛ حيث لا يزال يعمل بالصفوف المجمعة ونظام الفترتين، مما يشتت الجهود المبذولة في التعليم.

- ضرورة رفد المدارس بمعلمين أكفاء ومدربين؛ حيث أوصت اللجنة المالية عند دراستها للموازنة بأن ينصب اهتمام الحكومة في المرحلة الأساسية والثانوية على نوعية التعليم وهذا بالضرورة يتطلب الاهتمام برفع كفاءة المعلم؛ حيث انتقد الخطاب مستوى معلمي المرحلة الإلزامية التي يؤسس فيها التلاميذ ووصفه بأنه: "دون المستوى المطلوب".
- ضعف الإشراف التربوي من جهة، والنقص في عدد المشرفين التربويين من جهة أخرى، فقد وجهت أسئلة عديدة حول عدم وجود مشرفين تربويين في بعض المناطق أسوة بغيرها، وضرورة تعزيز الإشراف لرفع سوية التدريس.
- ولأن الأمر لا يتعلق فقط بعدد المعلمين وإعدادهم، فقد بين الخطاب أنه لابد من الانتقال بالعملية التدريسية من التلقين إلى التفكير والتحليل والإبداع، لأن الطريقة التقليدية لا تعدوا كونها عملية حشو لأدمغة التلاميذ بالمعلومات دون توظيفها واستغلالها بالحياة العلمية والعملية، وهذا يتطلب إحداث نقلة نوعية في الأساليب والمناهج لتحقيق التغيير المطلوب وعدم اعتماد مناهج امتحان الثانوية العامة فقط كمؤشر على مستوى التعليم في الأردن.
- دراسة أثر "الإعارة" وأسس تعيين القيادات التربوية، والتعيين على حساب الأجازات والتعليم الإضافي على نوعية التعليم، ودراسة أسباب التسرب، في بعض المناطق –مع أنها متدنية- وكذلك دعم التعليم المهني وتخصيص مقاعد جامعية للطلبة المتميزين (مجلس النواب، 11 – 34).

6. محو الأمية:

لم يتطرق الخطاب النيابي التربوي لمحو الأمية، وبالرجوع إلى الجدول (8) نجد إن هذا الجانب قد شكل (0.0٪) من مجمل خطابات النواب في الجانب التربوي.

المجلس الثالث عشر (1997-2001)

يمكن استجلاء أهم مضامين الخطاب النيابي التربوي للمجلس الثالث عشر من خلال الجدول رقم (9) وذلك على النحو التالي:-

جدول (10)

الأهمية النسبية لمختلف المجالات التربوية الواردة في مجلس النواب الثاني عشر (1997-2001)

الرقم	الموضوع	النسبة ٪
1	الكم والكيف في التعليم	42.3
2	الأبنية والتجهيزات المدرسية	20.7
3	تأهيل المعلم وتنميته	9.1
4	التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	5.8
5	إلزامية التعليم ومجانيته	0.4
6	محو الأمية	0.1
	المجموع	78.4

1. إلزامية التعليم ومجانيته:

شكلت الأهمية النسبية لهذا البُعد نسبة ضئيلة جداً من مجمل مجلس النواب في المجال التربوي لم تتجاوز (0.4٪) كما في الجدول (9)؛ حيث أشار الخطاب النيابي إلى ضمان مجانية التعليم من خلال التخطيط التربوي الكفء بتوفير متطلبات العملية التربوية للطلبة دون مقابل لأن: "التعليم لكل فرد دون تمييز، وتفعيل نظام التعليم الإلزامي ليؤدى الغرض المطلوب منه فعلاً، وتمديد فترة مرحلة التعليم الإلزامي إلى عشر سنوات بدل تسع سنوات،

باعتبار ذلك نقلة نوعية في التربية والتعليم (مجلس النواب: مرجع سابق، ص 22، 23، و محاضر الجلسات، مجلد (38، 39، 40، 41، 42)، عمان، 2000، ص31، و محاضر الجلسات، مجلد (27، 28، 29، 30، 31)، عمان، 1998، ص41،).

2. التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تناول الخطاب النيابي هذا الجانب بالإشارة إلى أن "حاجات المجتمع تتطور وتتغير باستمرار"، لذا فإن المؤسسة التربوية والحالة هذه مدعوة لتطوير سياساتها وبرامجها وخططها بتطور تلك الحاجات، والأخذ بالتكنولوجيا، وتجارب الآخرين والخبرة المتراكمة دون انغلاق، وبإشارة نقدية لتفشى مشكلة البطالة، دعا الخطاب إلى "ربط التعليم بحاجات المجتمع من خلال التسريع بتطبيق سياسة التطوير الشامل للسياسات التربوية في كافة مراحلها، "لكي تلبى مخرجات العملية التربوية هذه الحاجات من كوادر مدربة تساهم في التنمية الاقتصادية"، وهذا التطوير يحتاج إضافة للجهود الحكومية، التنسيق والتعاون بين المؤسسات التعليمية وشركات ومؤسسات القطاع الخاص المختلفة (مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (43، 44، 45، 46)، عمان، 2001، ص24).

وحتى يتماشى التعليم مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لابد من تزويد السوق بالكوادر البشرية المدربة والمؤهلة. وهذا يحتاج إلى استراتيجيات لتطوير التعليم الأساسي والثانوي الأكاديمي والمهني مع ضرورة التركيز على التعليم المهني بشكل خاص "لتخريج أجيال متمكنة من الاستمرار بالعمل، وقادرة على التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة "لتوفير الكلفة المهدورة بسبب عدم القدرة على التعامل مع الوسائل الحديثة في سوق العمل، ولأن هذه الاستراتجيات تحتاج إلى موارد مالية، فقد انتقد الخطاب حصة التربية والتعليم من الموازنة العامة بأنها "لا تراعى الأولويات والاحتياجات الحقيقية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة"، كما إن تطبيق مسار التعليم المهني بحاجة لبنية تحتية ذات كلفة مادية مرتفعة، مما قد يؤثر على المسارات التعليمية الأخرى، ولضمان زيادة الإقبال على المسار المهني في مرحلة

التعليم الثانوي، دعا الخطاب إلى إفساح المجال أمام طلبة الفرع المهني لمواصلة تعليمهم الجامعي، وقد شكلت الأهمية النسبية لهذا البعد (8،5٪) من مجمل الخطاب النيابي المتعلق بالسياسة التربوية.

3. تأهيل المعلم وتنميته:

على الرغم من أن الأهمية النسبية لهذا البُعد هي (9.1٪) من مجمل الخطاب النيابي المتعلق بالسياسة التربوية، إلا أن الخطاب النيابي يكاد يكون تكراراً لما ورد في خطاب المجلس الثاني عشر في هذا البُعد، حيث تكررت الدعوات والمطالبات بتحسين وضعه، "ويدعو المجلس للاهتمام بالمعلم باعتباره الأداة الرئيسة لتطوير التعليم"، وإنصاف المدرسين بتحسين أوضاعهم المادية، بمنحهم الحوافز المادية، وتحسين ظروفهم المعيشية، ودعم صندوق إسكان المعلمين، وتسريع عملية الحصول على القروض، وتأهيل المعلم وتدريبه وخاصة معلمي المرحلة الأساسية (الإلزامية)، وتقديم الحوافز للمعلمين العاملين في المناطق النائية بعلاوات لا تقل عن (30٪).

غير إن الجديد في الخطاب النيابي هو الدعوة إلى إعادة النظر في بعض الأنظمة والتعليمات التي أضعفت المعلم أمام الطلبة؛ حيثُ وصفت سياسات التعليم الحديثة "بأنها لا تتناسب وواقع المجتمع، لأنها جردت المعلم من صلاحياته، وأضعفت موقفه أمام التلاميذ، مما أدى للتطاول عليه" وأدت إلى إرهاقه بزيادة العبء الدراسي عليه، مما يستدعي دعمه وتحسين وضعه الاجتماعي ووضعه في المكانة اللائقة به (مجلس النواب (1998): مرجع سابق، ص44).

4. الأبنية والتجهيزات المدرسية:

جاء هذا البّعد في المرتبة الثانية من الخطاب النيابي التربوي حيث شكل ما نسبته (20.7٪) من مجمل الخطاب، ويعود ذلك إلى معظم مطالب النواب في هذا الجانب هي مناطقية، تمثلت في الجوانب التالية:-

- زيادة الأبنية المدرسية بإنشاء المدارس، وتوفير مستلزمات التعليم من مختبرات، وتجهيزات، وصالات، وتزويد هذه المدارس بكل وسائل الإيضاح لتسهيل مهمة التعليم، وكذلك التوسع وتأهيل بعض المدارس(مجلس النواب (1997): مرجع سابق، ص35) لمواجهة الزيادة في أعداد الطلبة وإنشاء مدارس مهنية.
- التخلص من الأبنية المستأجرة ونظام الفترتين، مما يترتب عليه كلفة مادية إضافية يمكن الاستفادة منها في جوانب أخرى من العملية التربوية وإجراء صيانة للمدارس لتصبح أكثر ملائمة للتعليم.
- المطالبة بإغلاق بعض المدارس الخاصة المخالفة التي ورد ذكرها في الاستجواب، إلى أن تطبق قوانين التربية (مجلس النواب: مرجع سابق، ص32).

5. الكم والكيف في التعليم:

تناول الخطاب النيابي التعليمي هذا البعد باستفاضة،، حيث شكل هذا البُعد (42.3٪) من الخطاب النيابي التعليمي، وقد تجلى ذلك على النحو التالي:-

- المطالبة بإعادة النظر في سياسة التعليم في مختلف مستوياته؛ حيث أجمعت الآراء على تدني مستوى التعليم بسبب "المناهج العقيمة"، والنقص في المعلمين، وتردى وضع المعلم، وأسس النجاح التلقائي، وعدم استقرار المعلمين في المناطق النائية، وسد النقص بما يعرف بالتعليم الإضافي؛ حيث إن المعلمين غير مؤهلين، وقد لا يحملون التخصص المطلوب، والاستمرار بالعمل بنظام الفترتين والصفوف المجمعة، واكتظاظ الفصول في بعض المدارس.
- ضرورة التركيز على التعليم الصناعي والمهني، وإعادة تدريس منهاج التربية المهنية للمرحلة الأساسية لإكساب الطلبة مهارات في مجالات الحياة المختلفة.

- المطالبة بتطوير نظام امتحان الثانوية العامة، والعودة إلى النظام القديم للثانوية العامة (نظام الفصلين)، ودراسة أسباب تدنى معدلات النجاح في الثانوية العامة.
- لم يخل الخطاب من الإشادة ببعض ما قامت به الحكومات في هذا المجال كإدخال تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس بدءً من الصف الأول الابتدائي، مع الحث على الاهتمام باللغة العربية، وكذلك الإشادة بحوسبة التعليم، وتعميم تعليم الحاسوب، وفى ذات الوقت انتقاد وجود مدارس لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية كالغرف الصفية، والتدفئة، في حين تتكدس فيها أجهزة الحاسوب المعطلة، كما تم تقديم بعض الاقتراحات لتحسين العملية التربوية كتعميم برنامج التغذية المدرسية، وتحديث المناهج بأيد وطنية، وعدم خصخصة التعليم والاهتمام بالمرافق (مجلس النواب: 22 – 56) .

شهد هذا المحور العديد من الاستجوابات، إذ تم طرح الاستجواب الأول حول أسس تعيين أمين عام وزارة التربية والتشكيلات الإدارية الأخرى، ووجود مدارس خاصة تعمل بطريقة مختلفة للقوانين والأنظمة، أما الاستجواب الثاني، فقد دار حول صرف علاوات إضافية لغير مستحقيها، وكذلك إحالة بعض العطاءات بسعر أقل مما يشير إلى فساد إداري ومالي، أما الاستجواب الثالث، فكان يتعلق ببرنامج التنمية السكانية، وما دار حول النشاط من شبهة حول الجهة الممولة وخروجها عن فلسفة التربية والتعليم.

وعادة ما تنتهي الأسئلة إلى الاكتفاء بالرد، والاستجوابات إلى تدخل النواب الآخرين بالمناقشة، وتكون الحكومة عند ذلك قد قامت بإجراء اتصالاتها لإبطال مفعول السؤال والاستجواب مقابل بعض الخدمات لبعض النواب فتنتهي إلى لا شيء.

6. محو الأمية:

أشاد الخطاب النيابي بجهود الحكومة في خفض معدلات الأمية؛ حيث أشار في افتتاح الدورة الثانية للمجلس: "يستطيع الأردن أن يفخر بإنجازاته في مجال التعليم ومحو الأمية، حيث حقق نتائج مدهشة(مصالحة، 2001: 178 – 235). ولم يشر إلى هذا البُعد في مناقشات النواب الأخرى.

مجلس النواب الرابع عشر (2003- 2007)

جاء الجانب التربوي في الخطاب النيابي شاملاً لإبعاد العملية التربوية ويتضح ذلك من خلال الجدول (10) ويمكن إجماله على النحو التالي:-

جدول (11)

الأهمية النسبية لمختلف المجالات التربوية الواردة في محاضر مجلس النواب الرابع عشر (2003-2007) مرتبة تنازليا

الرقم	المجال التربوي	النسبة ٪
1	الكم والكيف في التعليم	46.3
2	الأبنية والتجهيزات المدرسية	9.2
3	تأهيل المعلم وتنميته	8.2
4	التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	8
5	محو الأمية	0.2
6	إلزامية التعليم ومجانيته	0.1
	المجموع	72

1. إلزامية التعليم ومجانيته:

في تناوله لضرورة تطوير العملية التربوية من كافة جوانبها، أشار الخطاب النيابي، ولمرة واحدة فقط إلى "أن على الحكومة ألا تغمض عينها عن توفير التعليم لمختلف فئات المجتمع" ويستنتج من قلة تناول المجلس لهذا المحور أن مسألة الإلزامية والمجانية متوفرة، لذا فإن

المطالبات النيابية ركزت على تطوير التعليم والارتقاء بالعملية التربوية نوعياً، وبهذا أصبح هناك موافقة ضمنية لما يجرى على أرض الواقع من خطوات في هذا البُعد.

ب- التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

شكل هذا البعد ما نسبته (8٪) من الخطاب النيابي التعليمي ؛ حيث تضمن الإشادة ببعض المنجزات الرسمية، والنقد لبعض السياسات التعليمية والاقتراح والمطالبة والتوصية وذلك على النحو التالي:-

1- المطالبة بتفعيل مفهوم اقتصاديات التعليم الذي يربط بين الكلفة والعائد، وانتقاد غياب هذا المفهوم المتمثل بتطوير كوادر بشرية تحقق متطلبات التنمية الداخلية، وقادرة على تصدير خبراتها للخارج بالرغم من فتح مجالات الاستثمار في هذا القطاع وتحويل الملايين من مدخرات المواطنين لهذا الغرض، إضافةً إلى المطالبة بضرورة إعادة هيكلة أنظمة التعليم والتدريب لتصبح مخرجات التعليم أكثر موائمة لسوق العمل والاقتصاد الوطني، والدعوة إلى عقد مؤتمر وطني لإعادة تقييم مدخلات العملية التربوية ومخرجاتها، ودراسة تحقيق التنسيق المطلوب بين التعليم والعمل كحاجة وطنية ملحة تفرضه الظروف الاجتماعية وعلى رأسها الفقر، والفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل(مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (66، 67، 68، 69)، عمان، 2006، 33)، على أن تقوم الحكومة بهذه الإجراءات بخبرات محلية، إذ تم توجيه انتقاد لاذع لخضوع عملية تطوير التعليم وتوجيهه نحو التنمية الاقتصادية بوصفات أجنبية (مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (60، 61، 62، 63، 64، 65)، عمان، 2005، 56).

2- توجيه الانتقادات العديدة لخطة التربية والتعليم أهمها:

- إن نظام الساعات الذي سيطبق وفقاً لهذه الخطة سيكلف الطلبة أعباءً مادية إضافية، وسيحرم فئات كبيرة من الفقراء من مواصلة التعليم، وبالتالي زيادة معدلات التسرب،

وعليه سيصبح التعليم امتيازاً طبقياً، مما سيفاقم المشكلات الاجتماعية، وعلى رأسها مشكلتي الفقر والبطالة.

- طول اليوم الدراسي سيزيد من الكلفة الاقتصادية بسبب حاجة الطلبة إلى الوجبات الغذائية.
- تطبيق الخطة ونظام الامتحانات وتغيير المناهج – وفقاً لها يحتاج إلى مرافق وكوادر وهذا سيرتب أعباءً إضافية على موازنة التربية والتعليم، وبالتالي خزينة الدولة، كما لا ينسجم مع ما تنادى به الوزارة بتطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي.

3- أما فيما يتعلق بالتعليم المهني، فبالرغم من الإشادة بجهود الحكومة في هذا المجال، إلا أنه تم توجيه الاتهام إلى وزارة التربية والتعليم بأن سياستها الخاطئة عززت انتشار ثقافة العيب وامتهان الأعمال اليدوية، لأنها لا تزال تصنف الطلبة دون مراعاة رغباتهم أو حاجات الوطن، بحيث تصنف الطلبة ذوى المعدلات المتدنية للفروع المهنية، والفرع الزراعي، والفرع التمريضي، والفرع الصناعي، مما أعطى انطباعاً بأن المسار المهني ما هو إلا عقاب لهؤلاء الطلبة، وبالتالي إعطاء النظرة الدونية للمهنة، مما يؤثر على الاقتصاد الوطني واستيراد العمالة من الخارج، لذا فان على وزارة التربية والتعليم تصنيف الطلبة حسب رغباتهم وميولهم إضافة إلى معدلاتهم.

4- توجيه المستثمرين في قطاع التعليم إلى مناطق معينة وإقامة المدارس الحرفية فيها لاستقطاب الأيدي العاملة، كما كان تخفيف البطالة أهم المطالب الواردة في الخطاب النيابي عند مناقشة موازنة الدولة في إشارة إلى نقد الوزارة في توجهها نحو "خصخصة التعليم" بمطالبتها بتوضيح المقصود بعبارة "تقليص الاعتماد على الدولة"، بل إن الخطاب طالب بزيادة حصة وزارة التربية والتعليم من موازنة الدولة لتتمكن من تقديم الخدمة التربوية بالشكل المطلوب، فقد تذرعت الوزارة بأن من أهداف توجه الوزارة لتطبيق ما عرف بـ "مصفوفة المفاهيم (السلام) هو: "زيادة إقبال المستثمرين على الأردن للقيام بمشاريع تنموية

تعود بالنفع على أبناء الوطن، وتخفيض معدلات الفقر والبطالة" في الوقت الذي "فشلت" فيه عن خلق طبقة مهنية لتجسير الفجوة بين أصحاب رؤوس الأموال والعمالة غير المدربة من خلال سياسة تربوية مدروسة تقوم على التخطيط الفعال وتحقق التوازن بين مخرجات التعليم وحاجات التنمية الاقتصادية(مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (47، 48، 49، 50، 51)، عمان،2003، 34).

5- تم طرح أسئلة عديدة حول كلفة أجهزة الحاسوب الموردة لوزارة التربية، وعدم صلاحيتها مما أثار شبهة حول عطاءاتها بالاستناد إلى تقرير ديوان المحاسبة، إضافةً إلى السؤال المتعلق بالعطاء الخاص بخطة التطوير التربوي، وكلفة إعدادها، وطريقة وشروط طرح العطاء، إلا إن هذا الجانب –وكالعادة– ينتهي إلى عدم الاكتفاء بالإجابة مع عدم تحويل السؤال إلى استجواب، مما يضيع فرصة استثمار هذه الوسيلة الرقابية في تصويب السياسات الحكومية ومنها السياسة التربوية.

6- ناقش المجلس قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (63) لسنة 2001؛ حيث أقر هذا القانون الذي أجاز للوزارة بيع الأعمال الإنتاجية التي تنفذها المدارس المهنية التابعة للوزارة؛ حيث يتم –وفقاً– للقانون تقييد (50٪) من عوائد بيع هذه الأعمال في حساب خاص لدى وزارة المالية باسم وزارة التربية والتعليم، يخصص للتدريب الإنتاجي، ويتم الصرف من الحساب وفقاً لتعليمات تصدرها الوزارة لهذه الغاية.

جـ- تأهيل المعلم وتنميته:

كان الاهتمام بالمعلم بوصفه أداة الانجاز والإبداع الذي لن تقوم نهضة اقتصادية وسياسية واجتماعية بدونه، شريطة أن يكون كفؤً ومدرباً وقادراً وعارفاً لواجبه، ومعتزاً بدوره ومهنته أبرز ما تضمنه الخطاب النيابي في تناوله لهذا البُعد، إضافة لقضايا أخرى يمكن إيجازها على النحو التالي:

1. المطالبة –المستمرة– بضرورة تحسين أوضاع المعلمين المادية والمعنوية، وإعادة علاوة مهنة التعليم (5٪) التي كانت تُصرف سابقاً، بل وزيادتها أسوة بالمهن الأخرى، ونظراً لما يعانيه المعلم في المناطق النائية، طالب الخطاب بمنح المعلمين في تلك المناطق علاوة لا تقل عن (50٪) من الراتب الأساسي، وتأمين السكن الملائم لهم لضمان استقرار العملية التربوية، المطالبة بدعم إسكان المعلمين، وحماية حقوق المعلمين المالية العاملين في المدارس الخاصة بتفعيل الرقابة عليها(مجلس النواب: **2003**).
2. الاهتمام بتدريب المعلمين وإعدادهم من خلال برامج التدريب المستمرة، وأن يطال هذا الاهتمام عملية اختيار المعلمين، وإصدار التشريعات التي تضمن استقطاب المتميزين، ووضع الحوافز للمعلم دون غيره لتميز دوره.
3. تطوير المعلم أكاديمياً وكان من أهم المطالبات التي دعا إليها الخطاب في نقده الخطة التربوية (نظام الساعات)؛ حيث ظهر تخوف من أن طول اليوم الدراسي سيحرم فئة المعلمين الملتحقين ببرنامج التأهيل الجامعي والدراسات العليا من إكمال تعليمهم(مجلس النواب: **2005**).

د– الأبنية والتجهيزات المدرسية:

يعد توفير الأبنية المدرسية والمرافق كأساس رئيسي من أسس العملية التربوية أحد أهم المطالبات النيابية؛ حيث شكل هذا البُعد ما نسبته (2.9٪) من مجمل الخطاب التربوي، وقد بقى الخطاب في هذا البُعد مكرراً، إلا إن ذلك لا يقلل من أهميته، بل إنه يدل على تقدم العملية التربوية، فالتوسع الكمي في التربية يتطلب الاستمرار في الطلب على توفير أهم متطلبات العملية التربوية التي لا تقل في أهميتها عن المعلم، والمنهاج، وهى المرافق والتجهيزات، لذا فإن الخطاب النيابي استمر في المطالبة بـ:

1. التوسع في الأبنية المدرسية لتأمين حاجات المدارس من الغرف الصفية والتخلص من المباني المستأجرة ونظام الفترتين من خلال بناء مدارس جديدة(مجلس النواب: 2003).
2. إجراء صيانة دورية للمدارس وإجراء الإصلاحات الضرورية في الأبنية والمرافق المدرسية حفاظاً على سلامة الطلبة.
3. تزويد المدارس بالمختبرات، والمشاغل، والملاعب، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني في انجاز بعض المشروعات(مجلس النواب: 2003).
4. إنشاء مدارس مركزية ورفدها بالكفاءات، لاسيما المدارس المهنية لتحقيق الفائدة من المسار المهني بشكل أفضل، والتخلص من مشكلة المواصلات(مجلس النواب: 2005).

هـ- الكم والكيف في التعليم:

بالرغم من التطور الملحوظ في المجال التربوي إلا إن المطالبة بالمزيد لتطوير النظام التربوي كماً وكيفاً تعتبر حاجة مستمرة ومتجددة بسبب التزايد السكاني والطلب على التعليم من جهة، وضرورة الارتقاء بالخدمة التربوية لتحقق أهداف السياسة التربوية من جهة أخرى، لذلك بقى هذا البُعد متصدراً أولويات الخطاب النيابي (46.3٪)، جدول (9)، ذلك أن التوسع الكمي الكبير في أعداد المدارس وما يترتب عليه من زيادة في أعداد المعلمين وتطوير في المناهج التربوية، والإشراف التربوي وأساليب التقييم (الامتحانات) يعتبران أمرين متلازمين لا يمكن فصلهما بأي مرحلة من مراحل العملية التربوية، وفى هذا البُعد جاء الخطاب النيابي ليركز على جملة القضايا على النحو التالي:-

- مناقشة الخطة الدراسية الجديدة المتعلقة بالتعليم الثانوي منتقداً هذه الخطة وواصفاً ذلك بأنه "اضطراب وتخبط في السياسات التربوية"- من الناحية النظرية- دون أن تكون البيئة التربوية (المدارس، والمعلمين، والكوادر التربوية، والبنية التحتية

للمدارس) مهيأة لتطبيق هذا النظام، الأمر الذي يتطلب اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لجعل البيئة المدرسية والتربوية مناسبة لتطبيق النظام وإلا فإن تطبيقه وفقاً للظروف الحالية للمدارس سيؤدى إلى فشله مسبقاً.

- تم تقديم اقتراحات بأن تقوم الوزارة بتطبيق الخطة على المدارس التي تسمح إمكاناتها وظروفها بذلك، وهذا الأمر له سلبياته أيضاً لأنه سيحدث فارقاً نوعياً بين المدارس، كما سيؤثر على متطلبات القبول الجامعي وبالتالي ظهور طبقية جديدة في التعليم(مجلس النواب: 2003) .
- تراوح الخطاب النيابي بين الإشادة والنقد لحوسبة التعليم وإدخال اللغة الانجليزية منذ الصف الأول الابتدائي، فالاتجاه الأول يرى أن إدخال الحاسوب إلى المدارس من شأنه المساهمة في إعداد جيل قادر على التفاعل مع المتغيرات المتسارعة في المجتمع، أما أصحاب الاتجاه الثاني فيرون أن على وزارة التربية والتعليم توفير المرافق الأساسية اللازمة للعملية التربوية (أبنية، ومعلمين، ومرافق، ومختبرات) قبل الحاسوب لأن هناك مدارس "آيلة للسقوط ولا تصلح للماشية" ولا تتوفر فيها الشروط الصحية الأساسية، كما تم إثارة شبهة حول عطاء أجهزة الحاسوب وعدم صلاحياتها وإصلاحها على حساب وزارة التربية والتعليم، مما يشير إلى فساد وتلاعب في المال العام الذي يجب إنفاقه لتحسين العملية التربوية (مجلس النواب: محاضر الجلسات، مجلد (52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59)، عمان(2004).
- انتقد الخطاب تدني نوعية التعليم، ولم يخل الانتقاد من تقديم الاقتراحات لتحسين وتجويد نوعية التعليم ومن هذه الاقتراحات:-

1. تطوير نظام الامتحانات المدرسية حيث تمت مناقشة القانون المؤقت رقم (45) لسنة 2001، قانون معدل التربية والتعليم ويقرأ مع القانون رقم (3) لـ 1994؛ حيث طرأ على المادة (29) (أ) لتنص على: "تجري الوزارة امتحاناً عاماً للطلاب في مناهج الصف

الثاني الثانوي الشامل، وتمنح للناجح شهادة تسمي شهادة الثانوية العامة، يبين فيها نوع التخصص، وتحدد إجراءات هذا الامتحان وشروط منح الشهادة بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية"، وكذلك مناقشة القانون المؤقت رقم (66) لسنة **2003** – أصبح لسنة **2004**– الذي أقر تعديل نظام امتحان الثانوية العامة وذلك بمنح شهادة الكفاءة المدرسية لمن لم يحالفه الحظ بالنجاح لمساعدته بالحصول على فرص عمل، وضمن شروط معينة وكذلك اعتبار قرارات الوزارة المتعلقة بإجراءات امتحان الثانوية العامة، ونتائجه قطعية ولا تخضع للطعن أمام أي مرجع قضائي أو إداري- (المادة **30**) من القانون– كما وجه انتقاد لتسرب أسئلة الثانوية العامة للدورة الصيفية عام 2005، وتفشي ظاهرة الغش دون اتخاذ إجراءات رادعه(مجلس النواب: **2006**).

2. وضع شروط لعمل بالوظائف التربوية (المعلم، المدير، المشرف) حسب القانون السابق، بحيث يشترط الحصول على الدرجة الجامعية الأولي لكل هذه الوظائف إضافة لشروط أخري تتعلق بسنوات الخبرة، والمؤهل المسلكي، والحصول على إجازة التعليم للجامعين، وإجازة تعليم مؤقتة لغير الجامعيين لحين الحصول على الشهادة الجامعية الأولي(مجلس النواب: **2004**).
3. ضرورة تطوير أساليب التعليم والانتقال من التلقين إلى التحليل والإبداع وإعادة النظر بتداخل الخطط واختلاط الأولويات لأن ذلك يعيق تقدم العملية التربوية.
4. تطوير المناهج؛ حيث انتقد الخطاب كثرة الأخطاء العلمية فيها، مما يستدعي مراجعتها ومحاسبة لجان التأليف(مجلس النواب: **2006**).
5. تصنيف (فصل) المدارس حسب الفئات العمرية، وكذلك حسب الجنس (ذكور إناث) لتحسين نوعية التعليم من جهة، وتحقيق الرسالة الأخلاقية للتعليم من جهة أخري(مجلس النواب: **2005**).

6. كان الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة من المطالب الجديدة التي أشار إليها الخطاب النيابي، وذلك بالمطالبة باستحداث صفوف خاصة لهم، مع الإشادة بالاهتمام بهذه الفئة، إلا أنه هناك المشكلة التي تواجه هذه الفئة بشأن الحصول على فرص العمل، وقام مجلس النواب الرابع عشر أقر قانون المجلس الأعلى للمعاقين عام **2007**، والذي تضمن مواد تلزم الجهات ذات العلاقة بضرورة توفير فرص لذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة لا تقل عن (5٪) من الشواغر المخصصة لها(مجلس النواب: **2006**).

و- محو الأمية:-

إن التعامل مع قضية محو الأمية، يتطلب النظرة الشمولية للنظام التعليمي، ووضع برامج تخفف من حدتها، لاسيما وأن الحكومات أثناء فترة الدارسة، دأبت على الاستجابة للتشريعات الصادرة عن المجلس النيابي المتعلقة بتوفير التعليم لكافة شرائح المجتمع الأمر الذي يخفض من نسب الأمية، لذا فإن نبرة الخطاب النيابي تضمنت الإشادة بجهود الحكومة في خفض معدلات الأمية لتصل إلى (11٪) بعد أن كانت تشكل أكثر من (20٪) في بداية التسعينات من القرن الماضي، إضافة إلى ذلك، فالإشارة لا تعني التوقف عن وضع لمحو الأمية وتعليم الكبار، بل إن ذلك شكل دافعاً للمطالبة بالمضي في تنفيذ هذه البرامج للقضاء على الأمية نهائياً(مجلس النواب، **2005**)، لأن مفهوم الأمية تطور ليغني ليس فقط عدم القدرة على القراءة والكتابة، بل تعدي ذلك ليشمل عدم القدرة على التعامل مع وسائل مع وسائل التكنولوجيا الحديثة كالحاسوب وأجهزة الاتصال والإعلام، في عالم أدت الثورة العلمية والتقنية إلى وصفه بأنه أصبح "قرية صغيرة".

3- دور المجالس النيابية الأردنية في تقييم السياسات التربوية والرقابة على تنفيذها خلال فترة الدراسة:

ويقصد بهذا الدور مدي التزام السلطة التنفيذية بتطبيق التشريعات التربوية أو التوصيات أو القرارات الصادرة عن مجلس النواب والرقابة على تنفيذها، باعتبارها الجهة

المعينة بالتنفيذ، وكقوي رسمية صانعة للسياسات بشكل عام بما فيها السياسات التربوية، وبشكل أدق السلطة الأكثر تأثيراً في صنع السياسات، والرقابة على تنفيذها، ومتابعتها وفقاً للمادة (45) من الدستور، التي حددت مسؤولية مجلس الوزراء في إدارة جميع شئون الدولة الداخلية والخارجية وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت السياسات التربوية مراعية للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والعلمية (الأكاديمية) مما يكسبها صفة الاستمرارية وإمكانية التنفيذ والمتابعة. ولكن قبل أن نتناول دور مجلس النواب الأردني في الرقابة على تنفيذ السياسات التربوية سوف نتناول السياسات التربوية التي صاغها المجلس خلال فترة الدراسة.

- السياسات التربوية التي صاغها مجلس النواب خلال فترة الدراسة:

سيتم استعراض أهم السياسات التربوية التي صاغها مجلس النواب خلال الفترة الدراسية (1989-2007) وذلك على النحو التالي:

أ- مجلس النواب الحادي عشر (1989-1993):

1- مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة 1993:

ناقش المجلس الحادي عشر في دورته (الأخيرة) مشروع نقابة المعلمين لسنة 1993 وقد أحالت الحكومة هذا المشروع على المجلس استجابةً لما جاء في خطاب العرش لافتتاح هذه الدورة "وسيعرض على مجلسكم الموقر في دورته الحالية قانون نقابة المعلمين الذي سيسهم في تحقيق المزيد من الضمانات والحقوق للمعلمين وإشاعة الاستقرار والاستمرار والارتقاء بمهنة من أعز المهن التي عرفتها البشرية عبر تاريخها الطويل، ويرتب عليهم في الانصراف إلى تأدية رسالتهم التربوية المجيدة بعلم وصبر ومحبة للوطن وأبنائه(مصالحة، 2001: 178-235) وقد ورد أن الأسباب الموجبة لمشروع القانون هو رغبة مجلس النواب التي أبداها في جلسته الثامنة عشرة من الدورة العادية الثالثة بتاريخ 18/ 2/ 1992 بشأن وضع مشروع قانون لنقابة المعلمين، حيث رفع المجلس قرار اللجنة القانونية إلى الحكومة

لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس استناداً لأحكام المادة (95 فقرة أ) من الدستور.

وقد تضمنت المادة الرابعة من مشروع القانون أهداف النقابة المتمثلة في: رفع المستوي العلمي والثقافي والاجتماعي للمعلم، والارتقاء برسالة التعليم وتطويرها والمحافظة على أخلاقياتها وتقاليدها وجمع كلمة المعلمين والمحافظة على حقوقهم وكرامتهم وتأمين الحياة الكريمة للمعلمين وعائلاتهم في حالة العوز والشيخوخة.(مجلس النواب : 1993). أما المادة الخامسة فقد نصت على أن تلتزم النقابة أثناء ممارستها لنشاطها وعملها وفقاً للقانون بالمحافظة على متطلبات العملية التربوية، ومراعاة أحكام نظام الخدمة المدينة والتشريعات الأخرى المتعلقة بالتربية والتعليم، كما تمت مناقشة العضوية للنقابة باقتراح أن تكون فقط للمعلمين العاملين لأنها نقابة عمالية وليست مهنية، لأنه بعد التقاعد يمكن للمعلم في عمل آخر وبالتالي يفقد صفة المعلم في حين أن اللجنة القانونية أضافت فقرة للمادة الرابعة، وهي المتعلقة بالمعلمين في حالة الشيخوخة، (أي وهو متقاعد أوعامل)،وحددت بقية المواد كيفية الانتساب، والتنظيم الهيكلي لها وآلية الاجتماعات والانتخابات، ومهام النقيب ومجلس النقابة، وقد صوت المجلس بالموافقة على مشروع قانون نقابة المعلمين إلا أنه لم يتم تطبيقه أو الأخذ به.

- مناقشة السياسية التربوية:

تقدم وزير التربية والتعليم في الدورة الثانية للمجلس ببيان إلى مجلس النواب حول السياسية التربوية بناء على قرار من المجلس مبني على طلب المناقشة رقم (5) تقدم به عدد من النواب حيث استند بيان الوزير على البعد الفلسفي للسياسية التربوية الواردة في قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (27) لـ 1988 الذي لم يقره المجلس لغاية يوم المناقشة المذكورة مستعرضاً خطة التطوير التربوي العشرية (1989–1998) وقد ناقش المجلس بيان السياسة التربوية باستفاضة شديدة إلا إن معظم المواقف كانت باتجاه تأييد هذه السياسة وقبولها مقرونا

بكثير من التساؤلات، والاستفسارات، والاقتراحات، والتوصيات، والمطالبات، الأمر الذي اعتبرته الحكومة " إيجابياً" ويشجعها على تنفيذ هذه السياسة، لاسيما وأن معظم تلك المواقف تنصب على الإجراءات اللازم تنفيذها لترجمة السياسة التربوية عملياً وسبب ذلك أن تفاصيل البرامج الزمنية لم ترد في نص البيان الذي تقدم وزير التربية والتعليم، إضافة إلى ذلك أنها طويلة ويضيق المقام عن سردها وأنها عرضة للتغير وفقاً للإمكانات المادية والبشرية.

ب- مجلس النواب الثاني عشر (1993-1997)

قانون التربية والتعليم رقم (3) لـ1994:

أقر المجلس الثاني عشر هذا القانون والذي كانت الحكومة قد أحالته إلى مجلس النواب الحادي عشر في أول دورة له تحت اسم قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (27) لـ 1988 مرفقاً بالأسباب الموجبة التي من أهمها: مضي فترة طويلة على قانون التربية والتعليم رقم (16) لـ 1964 بحيث أصبح قاصراً عن مسايرة المتغيرات والطموحات الاجتماعية وما ينبغي أن يكون عليه النظام التربوي، وكذلك ضرورة الأخذ بتوصيات مؤتمر التطوير التربوي التي من أهمها وضع مشروع قانون جديد للتربية والتعليم يلبي التطلعات التربوية، المشار إليها في توصيات المؤتمر التربوي علماً انه قد تشكلت لجنة تربوية خاصة بوضع مشروع القانون وتمت مناقشة في لجنة التربية والتعليم ومجلس التربية والتعليم.(مجلس النواب : 1989).

وقد اجتمعت لجنتا التربية والتعليم واللجنة مقترحة القانون في مجلس النواب عدة اجتماعات مستعينة بالخبراء التربويين وممثلي وزارة التربية والتعليم لمناقشة القانون وإجراء التعديلات، وبالرغم من أنه تمت الموافقة على هذا القانون في الدورة الرابعة – الأخيرة – من المجلس الحادي عشر إلا أنه لم يقر بصورته النهائية إلا في هذا المجلس.(مجلس النواب : 1994).

ج- مجلس النواب الثالث عشر (1997-2001)

اقتصر الخطاب النيابي في هذا المجلس على تكرار المطالبة- بشكل تقليدي – على ضرورة الاهتمام بالتربية وضرورة موائمة العملية التربوية لمستجدات العصر وأن تركز على العقيدة الإسلامية والمبادئ القومية والإنسانية، على أن أهم مبادئ السياسات التربوية التي صاغها المجلس تمثلت بشكل رئيس في الدور الرقابي للمجلس من خلال الأسئلة والاستجوابات حول القضايا عديدة أهمها:

1- طرح سؤال حول إدخال بعض المؤلفات الإسرائيلية ضمن المناهج الأردنية: حيث اكتفى المجلس بالرد الحكومي الذي يبين أن وزارة التربية والتعليم أنجزت في الفترة (1989 - 1991) الخطوط العريضة والمناهج المختلفة، وتأليف الكتب المدرسية للمرحلتين الأساسية والثانوية في الفترة (1991-1997)، وأن كلاً من الخطوط العريضة والكتب والمناهج المدرسية تنبثق من فلسفة التربية والتعليم وأنه تم تأليفها من قبل مؤلفين أردنيين وطبقت داخل الأردن وبخبرات أردنية تبدأ من عرضها على اللجان المنبثقة عن مجلس التربية والتعليم لدراستها وإدخال التعديلات لإقرارها بصورتها النهائية، ولا يتم تغيير أو زيادة في المناهج دون موافقة المجلس في المدارس الحكومية أو الخاصة .(مجلس النواب : 1999).

2- استجواب وزير التربية والتعليم الذي تضمن عدة موضوعات هي:

الموضوع الأول: يتعلق بأسس التعيينات الإدارية في وزارة التربية والتعليم.

الموضوع الثاني: ويتعلق بوجود مدارس خاصة تعمل في المملكة تخالف الأنظمة والتعليمات والقوانين، ورغم إنذارها فإن الوزارة لم تقم بمعاقبتها رغم مخالفتها لفلسفة التربية وأهدافها.

الموضوع الثالث: يتعلق بنادي المعلمين الذي حصل على عطاءً بمبلغ أقل من المدفوع مما يشكل هدراً وتلاعباً في المال العام، ويضر بمصلحة المنتسبين للنادي، مع أنه لم يكتفي بالرد فقد توقف الاستجواب عند حد القول أن الوزارة ستحقق في الأمر.

الموضوع الرابع : يتعلق ببرنامج التربية السكانية ، وحيث قامت وزارة التربية والتعليم بتوزيع استبانه حول الصحة الإنجابية وقد أخذ هذا الأمر مناقشات مستفيضة معارضة لما

جاء في فقرات بوصفها عملية إفساد وأنها عكس ما وصفها وزير التربية بأنها تنسجم مع الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد.

طرح سؤال حول المبالغ المخصصة لبرنامج التربية السكانية في المرحلة الثانية: وكيفية الصرف ومن المخول بالصرف، والمستفيدين من هذا البرنامج بمستندات توضح المبالغ المصروفة ومبرراتها في إشارة إلى الاختلاف بين ما تقوم به وزارة التربية وما هو متفق عليه ولم يقتنع مقدم السؤال بالإجابة.(مجلس النواب : 2000)، لكنه لم يحول السؤال لاستجواب، وهذا شأن معظم الأسئلة إلا إن ذلك لا يقلل من قيمتها لأن الهدف ليس تصيد أخطاء الحكومة أو إزاحة مسئول من مكانه، بل هو الكشف عن مواطن الخلل لإصلاحها بما يخدم المصلحة العامة.

د- مجلس النواب الرابع عشر (2002-2007):

تميز مستوى الخطاب التربوي في هذا المجلس أكثر من المجالس السابقة مع بعض الاختلاف في القضايا المطروحة ويمكن إيجاز أهم السياسات التربوية التي صاغها للمجلس الرابع عشر على النحو الآتي:

1- مناقشة خطة الدراسة الثانوية القائمة على نظام الساعات المعتمدة: والتي تعرضت للنقد الشديد من جوانب عديدة: صعوبة تطبيقها بسبب عدم التجهيز لها، ولطول اليوم الدراسي وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية على الأسرة إلا أن المتبع في المسار الثانوي هو النموذج (ب) بشكل أوسع، لأن المجلس أثناء مناقشته للخطة وافق على الطريقتين المقترحتين من الوزارة واللتان تجيزان تطبيق الخطة في المدارس المهيأة لذلك وإذا تعذر ذلك فيبقي الأمر كما كان عليه وهو ما يعرف بنظام الحزم.

2- إقرار العديد من القوانين المؤقتة ومشاريع القوانين وفق الآلية الدستورية لمناقشة وإقرار القوانين: والتي كان من شأنها إحداث تطوير ملحوظ في العملية التربوية كتلك المتعلقة بالشروط الواجب توفرها في المعلم، والمدير والمشرف التربوي ومنح إجازة التعليم للجامعيين

والأجازة المؤقتة لغير الجامعيين لرفع سوية التعليم وكذلك القوانين المتعلقة بنظام الامتحانات وهذه القوانين هي قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (63) لـ 2001 وقانون التربية التعليم المؤقت رقم (6) لـ 2002 وقانون التربية والتعليم المؤقت رقم (45) لـ 2002 وقانون التربية والتعليم المؤقت رقم (66) لـ2003 ومشروع القانون المعدل لقانون التربية والتعليم لـ 2004.

ويعتبر إقرار القوانين رغم النقد الذي تتعرض له خطوة إيجابية في تنفيذ السياسات ليتثني تقييمها ومن ثم مراجعتها وتعديلها وفقاً للقوانين المعدلة أو مشاريع القوانين، أو القوانين المقترحة من قبل المجلس، وهنا يشار إلى أن المجلس لم يتقدم بأي صيغة لقانون تربوي واكتفي بمناقشة وإقرار القوانين أو مشاريع القوانين المحالة إليه من الحكومة.

- السياسات العليمية التي صاغها مجلس النواب وتم تطبيقها والرقابة على تنفيذها:

بقراءة محاضر مجلس النواب الأردني يمكن استخلاص أهم السياسات التعليمية التي صاغها مجلس النواب الأردني وتم تطبيقها والرقابة على تنفيذها على النحو التالي:

مجلس النواب الحادي عشر (1989-1993):

العمل بقانون التربية والتعليم رقم (27) لسنة 1988 بصورته المؤقتة علماً بأن المجلس قد ناقشه ووافق عليه في دورته الأخيرة إلا أنه لم يتم إقراره بالصورة النهائية بسبب الآلية الدستورية المتبعة في إقرار القوانين بين مجلسي الأعيان والنواب.

وفي هذا الصدد استجابت الحكومة لخطابات النواب في ثلاثة جوانب رئيسة:

1. العاملون في التربية:

احتل المعلمون الأولوية في خطابات المناقشة بالمطالبة بتحسين أوضاعهم مادياً من خلال رفع الرواتب التي يتقاضونها زيادة على موظفي الدولة الآخرين باستثناء المهندسين والأطباء، وعلاوة مدراء المدارس البالغة (20٪) من الراتب الأساسي، وعلاوة صعوبة

العمل للمعلمين في المناطق النائية التي تتراوح بين 15٪ -20٪ من الراتب، وعلاوة الإشراف التربوي (صعوبة عمل) البالغة (20) من الراتب الأساسي، إضافة إلى تخصيص (5٪) من مقاعد الجامعات الأردنية لأبناء المعلمين و(50٪) بعثة للمقبولين في الجامعات الأردنية، إضافة لصندوق الضمان الاجتماعي وصندوق الإسكان للعاملين في التربية.

أما في مجال التأهيل فقد وضعت الوزارة خطة مدروسة لإيفاد المعلمين من حملة الدبلوم للحصول على البكالوريوس وكذلك الإيفاد للحصول على الماجستير والدكتوراه في تخصصات معينة، ويشمل برنامج التأهيل المعلمين والمدراء والمشرفين والقادة التربويين، ولتحقيق هذا الأمر فقد تم إنشاء كلية تأهيل المعلمين العالية بهدف رفع مستوي معلمي مرحلة التعليم الأساسي إلى المستوي الجامعي وكذلك رفع مستوي مديري المدارس بتدريبهم وتزويدهم بمهارات ومعلومات إدارية وفنية ليصبحوا قادرين على متابعه تنفيذ العملية التربوية وتطويرها في مدارسهم بواقع (2500) معلم لمرحلة البكالوريوس و(1500) لمرحلة الدبلوم العالي و(180) لمرحلة الماجستير في الفترة 1989- 1990(وزارة التربية والتعليم: 1999).

2. الأبنية المدارسة

استجابت الحكومة لمطالبات النواب في هذا الجانب وفقاً لما تسمح به الإمكانات المادية ونتيجة لدور مجلس النواب المتمثل بالدور التشريعي والرقابي في المجال التربوي فقد ظهرت نتائج هذا الدور على أرض الواقع من خلال قيام وزارة التربية والتعليم بوضع برنامج لتنفيذ الأهداف الواردة في القانون المؤقت رقم (27) لـ 1988 بالاتفاق مع البنك الدولي وفق جدول زمني للتوسع في بناء المدارس على ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: إنشاء (200) مدرسة أساسية وثانوية بين عامي (1988-1990) للتخلص من الأبنية المستأجرة والتي تستخدم نظام الفترتين أولاً ثم التي تعمل بنظام الواحدة ثانياً.

المرحلة الثانية: إنشاء(100) مدرسة أساسية وثانوية بين عامي (1992-1995).

المرحلة الثالثة: إنشاء (130) مدرسة وثانوية بين الأعوام (1995-1998)، كما تم تحديد المرافق التربوية الأخرى ضمن مراحل بما يتفق مع شروط ومواصفات الأبنية المدرسية.

3. نظام الامتحانات والإكمال والرسوب:

تناول مجلس النواب هذا الموضوع عند الحديث عن تدني نوعية التعليم بسبب النجاح التلقائي، الأمر الذي جعل الوزارة تصدر تعميماً لاعتماده، وكذلك الطلب إلى العاملين في الميدان ضرورة تزويدها بالآراء والمقترحات التعديلية وتطويرها قبل اعتماده، كما تناول النواب تطبيق المواد المتعلقة بالتعليم غير النظامي قبل الواردة في قانون التربية والتعليم رقم (27) لـ1988 بفتح برامج محو الأمية والدراسات المسائية، حيث بلغ عدد المنتسبين لصفوف محو الأمية (10476) للعام 1988/ 1989/ و(8690) للعام 1989-1990 (وزارة التربية والتعليم: 1999).

وفيما يخص محو الأمية، فإن تناقص العدد يعتبر مؤشراً على التطوير في التعليم المنسجم مع الخطة الرامية لخفض نسبة الأمية من 20٪ عام 1988 إلى أقل من 8٪ بحلول العام 2000.

مجلس النواب الثاني عشر (1993-1997):

من أهم السياسات التعليمية التي صاغها مجلس النواب الثاني عشر وتم تطبيقها والرقابة على تنفيذها ما يلي:

- العمل بقانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994 حيث صدر هذا القانون بصورته النهائية واستمر العمل به وقد بقي هذا القانون مصدراً أساسياً لبقية القوانين التربوية التي جاءت لاحقاً سواء كانت في شكل قوانين معدلة أو قوانين مؤقتة أو مشاريع قوانين، حيث كان يشار دائماً لهذا القانون بـ (القانون الأصلي) على أن تتم قراءة القوانين التربوية المشار إليها سابقاً مع هذا القانون.

- تطبيق قرار المجلس القاضي بعدم الموافقة على قيام وزارة التربية والتعليم باقتطاع نسبة إضافية مقدرها (35٪) من التبرعات لشراء سيارات للوزارة الأمر الذي أعتبر مخالفاً لنظام التبرعات والذي ينص على أن التبرعات المدرسية تصرف في شراء ما تحتاجه المدارس من لوازم، ومواد للمختبرات والمكتبات والمشاغل المهنية، أي أن التبرعات تصرف في المدارس وفقاً للنظام الذي لا يعطي الوزير الحق في ذلك. ولتنفيذ هذافقد لجأت وزارة التربية والتعليم لمجلس الوزارة بطلب الموافقة على الاقتطاع المذكور وربطت ذلك بخدمة المدارس على خلفية تقدم النواب بالأسئلة إلى وزارة التربية والتعليم بهذا الخصوص، حيث اتخذ المجلس قراراً بالاجتماع بضرورة التراجع عن القرار ولم يقبل النواب مقدمي الأسئلة بإجابة الحكومة وطالبوا بتحويل الأسئلة إلى استجواب، ولأن الحكومة استجابت لقرار المجلس ولم تعقد جلسات الاستجواب المترتبة على ما ذهب إليه النواب.
- استجابت الحكومة لبعض المطالبات والتوجيهات الملكية، مثل دعم صندوق إسكان المعلمين بقرض دون فوائد قيمة (20) مليون دينار، وانخفاض نسبة الأبنية المستأجرة إلى أقل من (14٪)، وانخفاض نسبة المدارس ذات الفترتين إلى أقل من (10٪)، وتخصيص علاوة للتعليم ترتبط بالتأهيل والإنجاز وانخفاض نسبة الأمية إلى (14٪) لمن تقل أعمارهم عن خمسة عشر سنة، كما قد تم إقرار العلاوة المهنية للمعلمين بنسبة (25٪) على الراتب الأساسي عام **1995**(وزارة التربية والتعليم: **1999**).

مجلس النواب الثالث عشر (1997-2001) :

من أهم السياسات التي صاغها مجلس النواب الثالث عشر وتم تطبيقها والرقابة على تنفيذها ما يلي:

1. تنفيذ الوزارة لمعظم ما ورد في الخطابات النيابية التي طالبت بخدمات تربوية مناطقية أو اقتراحات أو أسئلة عن أوضاع خاصة بقطاع التربية في الدوائر الانتخابية كان أبرزها الأبنية المدرسية، وأسس التعيين وأوضاع المناطق النائية وإدخال الكمبيوتر التعليمي في جميع المدارس لحوسبة التعليم، وتوفير التجهيزات المختبرية اللازمة بكلفة أقل لأنها ستنتج في المشغل التابع للوزارة (مجلس النواب: 1999).
2. الاهتمام بالمعلم وتحسين أوضاعه المادية نتيجة للمطالبات النيابية المتكررة، وذلك برفع علاوة مهنية للمعلم لتصل إلى (100٪) خلال فترة محددة تسمح بها الإمكانات المالية والموازنة العامة، وبحيث لا تقل عن (5٪) سنوياً لجميع المعلمين. (وزارة التربية والتعليم: 1999). إضافة إلى زيادة عدد المستفيدين من قروض إسكان موظفي التربية والتعليم الذي وصل إلى (2390) معلماً حتى نهاية 1999، وكذلك زيادة عدد المستفيدين من مكرمة أبناء المعلمين لمواصلة التعليم الجامعي الذي بلغ عددهم (6609) في الفترة (1989–1999).
3. الاستجابة لمطالب الخطاب النيابي في محور الكم والكيف في التعليم وضرورة تطوير نظم الامتحانات المدرسية وامتحان شهادة الثانوية العامة، أعدت وزارة التربية والتعليم دراسة مشروع تطوير امتحان الثانوية العامة الذي سيطبق آنذاك – على مرحلتين:

- المرحلة الانتقالية تشمل عامي (1999–2000) وسيتم عقد الامتحان على فصلين.
- المرحلة النهائية تبدأ عام 2000 بحيث سيتم عقد الامتحان خلال عامين دراسيين أو ثلاث فصول دراسية (دورات)، إضافة إلى اعتماد الوزارة للمركز الوطني للامتحانات المدرسية، الذي سيتولى مسؤولية الإعداد والتنفيذ والتقييم للامتحانات المدرسية، فقد ركزت معظم المطالبات النيابية على العودة إلى نظام الفصول الدراسية مراعاة للأوضاع النفسية والاجتماعية للطلبة إضافة إلى أثره

على مستوي التحصيل، وأكثر من ذلك مستقبل التنمية المرتبط بمخرجات التعليم العام وعلاقة ذلك بالتعليم العالي (مجلس النواب، 1999).

ومما يجدر ذكره أن عقد الإصلاح التربوي، والخطة العشرية للتطوير التربوي (87/ 88-98-99) انتهت بمنتصف مدة المجلس الثالث عشر، وأن معظم إنجازات وزارة التربية والتعليم في المجالات المختلفة مردها إلى التفاعل الإيجابي بين السلطتين من دور (تشريعي، ورقابي) واستجابة الحكومة لنتائج ذلك الدور الذي كان مرتكزاً على خطط الحكومة في المجال التربوي على اختلاف مراحلها.

مجلس النواب الرابع عشر (2003-2007):

ركز مجلس النواب الرابع عشر على تطبيق وتنفيذ السياسات التعليمية بشكل كبير، وكانت أهم هذه السياسات التي تم تطبيقها والرقابة على تنفيذها في هذه الفترة ما يلي:

1. تطبيق جميع القوانين التربوية التي أقرها المجلس بصورة نهائية.
2. تطبيق نظام حوافر جديد للارتقاء بمستوي المعلم من جهة وتحقيق العدالة بين المعلمين وذلك من خلال تطبيق نظام راتب المعلمين، استجابة للمطالبة المستمرة لزيادة رواتب المعلمين، لكن النظام حدد الاستفادة من الميزانية بشروط معينة تتعلق بسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي والتحاق المعلمين والمدراء بدورات تدريبية متخصصة على الحاسوب والحصول على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (ICDL)، وهذه الزيادة تصل إلى (50٪) من الراتب الأساسي، إلا إنه -من وجهة نظر الوزارة- لا يتم تطبيق ذلك على الجميع، لأن هناك فروق بين المعلمين من حيث التأهيل والأداء والإبداع، لذلك وضعت تلك الشروط (المحددات)، وهذا الأمر يبدو منطقياً وعادلاً.

3. أما فيما يخص النقابة، فإن المجلس لم ينجح في استصدار قانون لإنشاء نقابة للمعلمين وفي كل مرة كانت الأعضاء تجيب بأن الأمر غير دستوري مستندة إلى قرار المجلس العالي لتفسير الدستور وتشير إلى وجود أندية المعلمين كبديل.

4. الاستمرار في حوسبة التعليم، حيث استجابت وزارة التربية والتعليم إلى المطالبة المستمرة في تطوير التعليم كماً ونوعاً، ووضعت جدولاً زمنياً لهذا الأمر ينتهي إلى حوسبة جميع المناهج، ولكافة المراحل الدراسية (الأساسية والثانوية)، وربط جميع مدارس المملكة على شبكة الإنترنت، وتدريب جميع المعلمين على المهارات الأساسية في الحاسوب في الفترة (2003-2005).

5. قيام الوزارة بدراسة جوانب الخلل والقصور التي أشارت إليها المطالب النيابية المناطقية، مما أدي إلى متابعة ومعالجة بعض هذه الجوانب، كالأبنية المدرسية والنقص في المعلمين المتخصصين والإشراف التربوي، ونوعية المدارس، والنقص في المرافق وهذا مرده إلى أن النائب من خلال علاقته بدائرته الانتخابية يمكنه الوقوف على حاجات دائرته التربوية ونقلها للمسئولين ومتابعتها.

6. بلورت وزارة التربية والتعليم المطالبات المختلفة إلى إستراتيجية عمل محددة الزمن والكلفة والشركاء، كان من أهم مكوناتها إعادة توجيه السياسة التربوية من خلال الإصلاح الحكومي والإداري ضمن خطة التحول الاجتماعي والاقتصادي وخطة التعليم العام 2003 -2008 ومشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي (ERFKE) وابتداءً من العام (2003)، (وزارة التربي والتعليم، 2003: 55).

- السياسات التربوية التي تمت صياغتها وتقييمها ونتائج مراقبة تنفيذها:

بقراءة استنتاجية لما سبق، لم يجد المؤلفون ما يشير إلى تقييم السياسات التربوية التي صاغها مجلس النواب الأردني خلال فترة البحث، حيث خلص المؤلفون إلى أن معظم السياسات كانت نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي استجابت لها الدولة

بوضع الخطط التنموية الشاملة، الأمر الذي تطلب القيام باستصدار تشريعات وقوانين لتطبيق تلك الخطط بما فيها الجانب المتعلق بالسياسية التربوية، ومن وجهة نظر أخري يري المؤلفون أن التشريعات والسياسات التربوية لم تكن قائمة على أساس علمي مدروس، بل إنها قامت على التطبيق الخاضع إما للتقليد أو للتجريب، أو تنفيذً لرؤى شخصية للقائمين على العملية التربوية، مما جعلها غير مستقرة وعرضة للنقد والتغيير، ويبين الجدول التالي أهم السياسات التي صاغها مجلس النواب والوضع الذي استقرت عليه تلك السياسات وفقاً لمراقبة تنفيذ هذه السياسات، حيث يوضح هذا الجدول السياسات التربوية التي صاغها كل مجلس من المجالس النيابية خلال فترة الدراسة وما إذا تم تطبيقها أم لا، وهل تم تطبيقها ومراقبة تنفيذها أم لا، وأخيراً نتائج تقييم هذه السياسات ومتابعة تنفيذها إما بالتعديل أو التوقف أو الاستمرار.

جدول (12)

السياسات التربوية التي صاغها مجلس النواب الأردني خلال الفترة (1989-2007) ونتائج تقييم هذه السياسات ومراقبة تنفيذها

المجلس	السياسات التربوية التي صاغها المجلس	التطبيق	التقييم	الواقع الفعلي
المجلس الحادي عشر	قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (27) لـ 1988.	نعم	لا	تعديل
	قانون نقابة المعلمين لـ1993	لا	لا	توقف
	السياسة التربوية.	نعم	لا	استمرار
المجلس الثاني عشر	قانون التربية والتعليم رقم (3) لـ1994.	نعم	نعم	استمرار+ تعديل
المجلس الثالث عشر	برنامج التربية السكانية.	لا	لا	توقف
	اقطاع التبرعات المدرسية.	لا	لا	توقف
المجلس الرابع عشر	خطة دراسة الثانوية العامة.	نعم	لا	تعديل+ استمرار
	قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (63) لـ 2001.	نعم	لا	استمرار
	قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (6) لـ 2002.	نعم	لا	استمرار
	قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (45) لـ2002.	نعم	لا	استمرار
	قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (66) لـ 2003.	نعم	لا	استمرار
	مشروع القانون المعدل لقانون التربية والتعليم لـ2003.	نعم	لا	استمرار
	مشروع القانون المعدل لقانون التربية والتعليم.	نعم	لا	استمرار

و يتضح من الجدول السابق أن قرارات مجلس النواب الأردني خلال الفترة (1989-2007) لم تطبق بأكملها، حيث طبق بعضها و البعض الآخر لم يطبق مما يشير إلى قصور واضح في عملية التطبيق .

كما يتضح أن هناك قوانين تم التعديل فيها وذلك بدون أي تقييم للتعرض لمواطن القوى وتدعيمها والضعف ومعالجاتها مثل قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (27) لـ 1988، و خطة دراسة الثانوية العامة. ويتضح أن هاذيين القانونين في غاية الأهمية بالنسبة للسياسة التعليمية في الأردن وتحسينها، وعدم خضوعهما للتقويم حتى الآن يدل على ضعف إدارة عملية السياسة التعليمية بالأردن .

بينما هناك قوانين طبقت بالفعل ولكن لم تخضع لعملية تقويم رشيدة يتم من خلالها التأكد من مدى مناسبة هذه القوانين للأهداف الموضوعه من أجلها، مثل قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (63) لـ 2001، قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (6) لـ 2002، قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (45) لـ2002، قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (66) لـ 2003، مشروع القانون المعدل لقانون التربية والتعليم لـ2003، مشروع القانون المعدل لقانون التربية والتعليم، وبالرغم أن هذه القوانين لم تخضع للتقويم إلا أنها مستمرة حتى الآن.

أما بالنسبة إلى المشاريع التى لم تنطبق يتضح أنها في غاية الأهمية حيث أنها تركز على إنشاء نقابة للمعلمين، كما يشير البعض الاخر إلى التربية السكانية، واقطاع التبرعات المدرسية.

وإذا تم النظر إلى مجالس النواب الأردنية التي عقدت في الفترة من (1989-2007)، سوف نجد المجلس الحادي عشر قد طبق قانونين من ثلاث قوانين مقترحة وهي قانون التربية والتعليم وقانون السياسة التربوية، بينما في المجلس الثالث عشر فلم يطبق برنامج التربية السكانية، و اقطاع التبرعات المدرسية، أما في المجلس الرابع عشر فقد طبقت جميع القوانين والمشاريع واستمرت ولكن بدون تقويم . ويتضح من ذلك أن أنشط المجالس النيابية المجلس الثاني عشر وذلك لقيامه بالتطبيق والتقويم وبالتالي استمرار القانون، والمجلس الرابع عشر وذلك لاستمرار مشاريعه وقوانينه حتى الآن .

و من العرض السابق يتضح أن هناك قصوراً في السياسة التعليمية في الأردن هو أنه بالرغم من كثرة المجالس النيابية (1989-2007) إلا أنها لم تستطع التوصل للقرار بشأن تحديث وتقويم وتفعيل هذه القوانين.

و بذلك فإن السياسة التعليمية بالأردن تحتاج إلى إعادة توجيه بما يتناسب مع العصر الحالي، و ما يواكب احتياجات المجتمع .

الفصل الخامس

الدراسة التحليلية المقارنة



الدراسة التحليلية المقارنة

بعد هذا العرض الذي قدمه المؤلفون لدور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية في كل من المملكة المتحدة والكويت والأردن، والذي تم من واقع السجلات الفعلية للمجالس النيابية في البلاد .

وبعد دراسة العناصر ذات العلاقة بهذا الدور سواء كانت داخل البرلمان أو من خارجه. يتم عقد مقارنة لدور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية في كل من الدول الثلاث محل الدراسة المقارنة، للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف لهذا الدور في كل من الأردن والكويت والمملكة المتحدة، في ضوء أهم القوى والعوامل المؤثرة فيها، بهدف الاستفادة من هذه المقارنة في الوقوف على أوجه القصور الموجودة في البرلمان الأردني لمحاولة التغلب على هذه القصور .

فالقيمة الحقيقية للدراسة المقارنة تكمن في تحليل الأسباب والعوامل التي أدت إل أوجه القصور والضعف، عن طريق الدراسة بأسلوب تحليلي مقارن يتمكن من تحقيق الهدف المرجو منه.

- اوجه الشبه والاختلاف بين كل من الأردن والكويت والمملكة المتحدة.

سوف يتم عرض أوجه الشبه والاختلاف بين الدول الثلاثة وذلك من خلال عرض السياق المجتمعي، التعليم والسياسات التربوية، القوى والعوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية، وأخيراً دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية.

أولاً : السياق المجتمعي:

- أوجه الشبه : تتشابة الدول الثلاث في نظام الحكم حيث أنها تقع تحت نظام ملكي دستورى.
- أوجه الاختلاف

المقارنة	الأردن	الكويت	المملكة المتحدة
الموقع	دولة عربية تقع في المشرق العربي جنوب غرب آسيا .	دولة عربية تقع شمال شرق الجزيرة العربية على ساحل الخليج العربي.	دولة أوروبية – تقع غرب القارة الأوروبية.
اللغة	اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الأردن	اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الكويت.	اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في المملكة .
الديانة	الديانة الأصلية هي الإسلامية.	الديانة الأصلية هي الإسلامية.	الدين المتبع في المملكة هو المسيحية وفق تعاليم كنيسة إنجلترا.
النظام الرسمي	النظام الحكم في الأردن هو الملكية الدستورية مع حكومة تتمتع بسلطات تنفيذية.	الكويت إمارة وراثية يحكمها الأمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح .	النظام الرسمي للمملكة هو الملكية الدستورية مع حكومة تتمتع بسلطات تنفيذية.
العملة	الدينار الأردني .	الدينار الكويتي.	الجنيه الاسترليني(GBP) .
التعليم	التعليم في الأردن يعتبر إلزامياً حتى نهاية المرحلة المتوسطة .	التعليم في الكويت يعتبر إلزامياً حتى نهاية المرحلة المتوسطة .	التعليم في المملكة الزامي للمرحلتين الابتدائية والثانوية.

ثانياً : التعليم والسياسات التربوية :

سوف يتم عرض وجه الشبه والاختلاف في التعليم والسياسات التربوية من خلال مراحل صنع الساسية التعليمية، مؤسسات صنع السياسة التعليمية.

1- مراحل صنع السياسة التعليمية :

- اوجه الشبه :

تشابه الدول الثلاث محل الدراسة في أربع مراحل من مراحل صنع السياسة التعليمية وهي:

أ- المدخلات .　　ب – عمليات التحويل.

ج – المخرجات.　　د – التغذية المرتدة.

وما تحويه هذه المراحل من عمليات .

- اوجه الاختلاف :

وجه المقارنة	الأردن	الكويت	المملكة المتحدة
مرحلة الصنع	تبدأ مرحلة الصنع من أعلى والمتمثل في الوزير المختص بشئون التعليم وكذلك مجلس الوزراء والملك وهذا يعني مركزية شديدة في صنع السياسة التربوية.	تبدأ مرحلة الصنع من أعلى والمتمثل في الوزير المختص بشئون التعليم (وزارة التربية والتعليم) وكذلك مجلس الوزراء والأمير وهذا يعني مركزية شديدة في صنع السياسة التربوية.	تبدأ مرحلة الصنع من قاعدة النظام والمتمثلة في المدارس والسلطات التعليمية المحلية ومدير المدارس والمهتمين بالتعليم وهذا يعني اتساع نطاق الديمقراطية في صنع السياسة التعليمية وهذا يؤدي إلى مزيد من اللامركزية في الصنع .
الاصلاح التربوي	تحرص الحكومة عند إجراء أي إصلاح تربوي على القيام باستشارة المتخصصين في التربية إلا أن آرائهم في معظم الأحيان تكون استشارية غير ملزمة للحكومة.	أي أصلاح تربوي تحرص الحكومة علية جراء القيام به باستشارة المتخصصين في التربية إلا أن آرائهم في معظم الأحيان تكون استشارية للحكومة.	تحرص الحكومة قبل البدء في أي أصلاح تربوي القيام باستفتاء يتم توجيه إلى كل من يهتم بالتربية في مختلف التخصصات، وبناء على ما يسفر عنه هذا الاستفتاء يتم إعداد " الورقة الخضراء " والتي تعتبر في كثير من الأحيان جزءاً هاماً من مشروع القانون الذي يتم عرضه على البرلمان.
التغذية المرتدة	عدم الاهتمام بمرحلة التغذية المرتدة كمرحلة وضرورية في صنع السياسة التعليمية، فصنع السياسة التعليمية تنتهي في الأردن بمجرد صدور التشريع.	عدم الاهتمام بمرحلة التغذية المرتدة كمرحلة هامة وضرورية في صنع السياسة التعليمية .	الاهتمام بمرحلة التغذية المرتدة فالتقبل الشعبي للتشريع أهم من التشريع نفسه .

2- مؤسسات صنع السياسة التعليمية :

- أوجه الشبه :

1- تشابه الدول الثلاث محل الدراسة في الدور الهام الذي تقوم به السلطة التنفيذية في صنع السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة، وكذلك الإشراف على تنفيذها.

2- تشابه الدول الثلاث محل الدراسة أيضا في دور وزارة التربية والتعليم باعتبارها السلطة المركزية التي تقوم بصنع السياسة التعليمية والإشراف على تنفيذها.

3- تشابه الدول الثلاث في اعتبار البرلمان من المؤسسات الرسمية الهامة التي تسهم بصورة مباشرة وفعالة في صنع السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة للدولة.

- أوجه الاختلاف :

وجه المقارنة	الأردن	الكويت	المملكة المتحدة
سيطرة المجلس	السيطرة التامة لمجلس الوزراء على صنع السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة للدولة. يسيطر مجلس الوزراء على صنع السياسة التعليمية كجزء من سياسة الدولة.	يسيطر مجلس الوزراء على صنع السياسة التعليمية كجزء من سياسة الدولة. السيطرة التامة لمجلس الوزراء على صنع السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة للدولة.	مجلس الوزراء معاون أساسي ومحرك رئيسي للسياسة التعليمية . المسئوليات المحددة لوزارة التربية والتعليم في صنع السياسة التعليمية إمام السلطات التعليمية المحلية.
دور مجلس النواب	الدور المحدد للغاية لمجلس النواب في صنع السياسة التعليمية سواء كان هذا الدور تشريعياً أو رقابياً .	محدودية الدور الذي يمارسه مجلس النواب في صنع السياسة التعليمية سواء كان هذا الدور تشريعياً أو رقابياً .	الدور البارز لمجلس العموم في صنع السياسة التعليمية وخاصة الدور الرقابي .
دور	انعدام دور مجلس الأمة	مشاركة مجلس الأمة في صنع	مشاركة مجلس

مجلس الأمة	في صنع السياسة التعليمية فدوره كما حدده الدستور هو إبداء الرأي.	السياسة التعليمية سواء في التشريع أو الرقابة.	اللوردات في صنع السياسة التعليمية سواء في التشريع أو في الرقابة.
دور مفتشو جلالة الملك	انعدام هذا الدور في الأردن	هذا الدور غير موجود في مجلس الأمة الكويتي (كتابة تقارير من قبل مفتشو جلالة الملك ومتابعة تنفيذ السياسة التربوية.	لمفتشوجلالة الملك دور هام في كتابة التقارير ومتابعة تنفيذ السياسة التربوية، والذي يؤدي إلى صنع أفضل للسياسة التربوية.
السلطات التعليمية	تبعية السلطات التعليمية لوزارة التربية والتعليم .	السلطات التعليمية في المدارس تابعة لوزارة التربية والتعليم .	الدورالهام للسلطات المحلية في صنع وتنفيذ السياسة التعليمية . فهي تعتبر جهازاً تشريعيا من جهة ومن جهة أخرى تنفذ السياسة التعليمية التي تضعها الوزارة بالطريقة المناسبة وفي الوقت المناسب.

ثالثاً : أهم القوى والعوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية :

إن دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية يعتبر انعكاساً للبيئة التي يتم فيها هذا الدور، ونتاجا لها في نفس الوقت. وبذلك فإن دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين بيئتي صنع السياسة التعليمية في البلاد الثلاثة محل الدراسة سوف تؤثر بالضرورة على التصور المقترح الذي سوف تنتهي إليه الدراسة .

اوجه الشبه :

1 - تتشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة في التأثير الشديد والواضح للعوامل السياسية من حيث:

أ - اعتبار التعليم من أولويات الحكومة في النظام السياسية الأردنية والكويتية والانجليزية .

ب - تغيير السلطة التنفيذية المسئولة عن التعليم يؤدي إلى تغيير صنع السياسة التعليمية ولكن البلاد الثلاثة يختلفوا في شدة هذا التغيير . فبينما نجده شديداً في الأردن والكويت فهو ضعيف إلى حد كبير في المملكة المتحدة.

ج - الشبه في النظام السياسي من حيث انه نظام ديمقراطي برلماني وان كان في الأردن يأخذ ببعض النظام الملكي البرلماني والكويت يأخذ ببعض مظاهر النظام الرئاسي بجوار النظام البرلماني.

2 - تشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة في التأثير الشديد للعوامل الاقتصادية على صنع السياسة التعليمية. فنتيجة للأحوال الاقتصادية التي مرت الأردن وكثرة الديون وأقساطها التي تعاني منها الأردن.

مما أدى إلى إرهاق الأداء الاقتصادي، وخاصة مع تحمل الدولة للمشروعات الاستثمارية مرتفعة التكاليف منخفضة العائد . اتجهت الأردن إلى خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات ومن ضمنها التعليم. مما اثر على التشريعات التعليمية.

اما في الكويت فقد كان للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد لها الدور الرئيسي في أصلاح نظامها التعليمي.

أما في المملكة المتحدة فقد كانت للظروف الاقتصادية التي مرت بالبلاد الدور الهام بل الرئيسي في أصلاح تعليمها حتى تلحق بالدول المتقدمة. وقد انعكس ذلك في تشريعاتها داخل مجالسها النيابية .

3 – تشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة كذلك في اعتبار التعليم عملية تنشئة اجتماعية في أساسه، وبالتالي فالعوامل الاجتماعية لابد أن يكون لها اثر لا يستهان به في صنع السياسة التعليمية. ومعظم التشريعات التعليمية ظهرت انعكاساً للوضع الاجتماعي السائد وما حواه من تغييرات .

- اوجه الاختلاف :

وجه المقارنة	الأردن	الكويت	المملكة المتحدة
مراحل النظام السياسي	مر النظام السياسي الأردني بمراحل مختلفة مارس خلالها أشكالا عديدة من التجريب في محاولة للبحث عن سياسة مستقرة فقد اتجه تارة نحو الشرق حيث النظام الاشتراكي وتارة نحو الغرب حيث النظام الرأسمالي وقد انعكس ذلك على النظام السياسي كله وعلى السياسة التعليمية بصفة خاصة. فحدثت عمليات الاندماج والانفصال مع وزارة التربية والتعليم العالي تارة ومع البحث العلمي تارة أخرى ومعه الثقافة تارة.	النظام السياسي الكويتي يمر بمراحل مختلفة مارس خلالها أشكال عديدة من التجريب في محاولة للبحث عن سياسة مستقرة فقد اتجه تارة نحو الشرق حيث النظام الاشتراكي وتارة نحو الغرب حيث النظام الرأسمالي وقد انعكس ذلك على النظام السياسي كله وعلي السياسة التعليمية بصفة خاصة. وانعكس ذلك أيضا على اللجنة المختصة بشئون التعليم داخل المجالس النيابية، من حيث اندماجها وانفصالها مع لجان أخرى. مما أدى في النهاية إلى تغيرات مستمرة في المناهج، وتعديلات مستمرة في قوانين التعليم.	الاستقرار السياسي الذي تمتاز بعه المملكة المتحدة مكنتها من أن تجمع بين نظامين، وهو النظام الملكي والبرلماني في نفس الوقت . فبقي النظام الملكي مع تطويره والذي يتمثل في سحب المسئولية من الملكة وإعطائها للحكومة والنظام البرلماني بكل ما تحويه هذه الكلمة. وهذا اثر بالضرورة على ثبات السياسة العامة للدولة، واستقر السياسة التعليمية كجزء منها . مع محاولة تطويرها من أن لآخر بما يتمشى مع التطورات التي تمر بها البلاد في شتى جوانب الحياة.

	وانعكس ذلك أيضا على اللجنة المختصة بشئون التعليم داخل المجالس النيابية، من حيث اندماجها وانفصالها مع لجان أخرى. مما أدى في النهاية إلى تغيرات مستمرة في المناهج، وتعديلات مستمرة في قوانين التعليم.		
2- سمات النظام السياسي	يتميز النظام السياسي الأردني بتعدد العشائر، مع عدم التوازن بينها وبين نظام الحاكم يرجع عدم التوازن هذا إلى ضعف هذه العشائر، وكثرة عددها، مع عدم حصولها إلا على عدد قليل من المقاعد بمجلسي النواب والأمة. كل هذا يؤثر بالضرورة على بيئة صنع السياسة التعليمية.	يتميز النظام السياسي الكويتي بتعدد الأحزاب، ومع عدم التوازن بينها وبين الحزب الحاكم يرجع عدم التوازن هذا إلى ضعف هذه الأحزاب. كل هذا يؤثر بالضرورة على بيئة صنع السياسة التعليمية.	انقسام الأحزاب السياسية إلى حزبين أساسيين يتبادلان الحكم مما يؤدي إلى وجود نوع من التوازن بينهما. فالحزب الحاكم والذي يمثل الأغلبية اليوم لابد وان يعمل واضعاً في اعتباره أن حزب المعارضة يمكن أن يكون الحزب الحاكم غداً ويصبح هو حزب المعارضة. بما يؤدي في النهاية إلى اشتراك الحزبين في صنع السياسة التعليمية دوماً.
مشاركة الاحزاب أو	ضعف اهتمام الحكومة بمشاركة العشائر في	ايضاً في مجلس الأمة الكويتي لم تشارك الأحزاب في صنع	هناك عامل آخر ساعد على اشتراك الحزبين في

العشائر	صنع السياسة التعليمية.	السياسة التعليمية.	صنع السياسة التعليمية هو " أن الشعب الانجليزي يتمسك بآرائه، ولكنه يقبل أن يكون منافسة على حق، ومن ثم يترك له فرصة إظهار ذلك فهو يقبل النقد، ويعتمد النظام السياسي الانجليزي على السماح لحزب من الاحزاب بالعمل . وممارسة النقد البناء من جانب الحزب الآخر .
4-اشتراك الملك (الأمير)	هناك اختلاف واضح بين البلاد الثلاثة محل الدراسة في عامل من أهم العوامل السياسية التي أثرت على صنع السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة للدولة وهو اشتراك الملك في صنع السياسة التعليمية بصورة واضحة فهو على رأس السلطة التنفيذية ومشارك في السلطة التشريعية، حيث أعطى له الدستور عدة حقوق.	يوجد اختلاف واضح بين المملكة المتحدة والكويت والأردن في عامل من أهم العوامل السياسية التي أثرت على صنع السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة للدولة وهو اشتراك الامير في صنع السياسة التعليمية بصورة واضحة فهو على رأس السلطة التنفيذية ومشارك في السلطة التشريعية، حيث أعطى له الدستور عدة حقوق . رسم السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع مجلس الوزراء. حق اقتراح القوانين . حق إبرام الاتفاقيات .	اما في المملكة المتحدة فهناك شعور متوارث لدى الشعب الانجليزي بأن من يملك السلطة لابد أن يحاسب . مما أدى إلى أن يتخلى المالك عن سلطاته في صنع السياسة التعليمية طالما انه لا يمكن محاسبته . وكل ما يملكه هو حق التصديق على ما تقره المجالس النيابية . أي انه حرم حتى من حق الرفض.

	رسم السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع مجلس الوزراء . حق اقتراح القوانين . حق إبرام الاتفاقيات . حق إصدار قرارات المملكة. حق إصدار قرارات له قوة القانون في حالة غياب المجلس وظهور أمور تستوجب ذلك. حق رفض القوانين التي تقرها المجالس النيابية. ومع كل ذلك فهو غير مسئول إمام المجالس النيابية .	حق إصدار قرارات الإمارة . حق إصدار قرارات له قوة القانون في حالة غياب المجلس وظهور أمور تستوجب ذلك. حق رفض القوانين التي تقرها المجالس النيابية. ومع كل ذلك فهو غير مسئول إمام المجالس النيابية.	
5-المشاركة الشعبية	عدم الاهتمام بالمشاركة الشعبية في صنع السياسة التعليمية	عدم الاهتمام بالمشاركة الشعبية في صنع السياسة التعليمية، فوضع السياسة التعليمية يتم بطريقة غاية في المركزية.	الأهمية البالغة للمشاركة الشعبية في صنع السياسة التعليمية .
6-الانفتاح	انفتاح الأردن على دول العالم شرقها وغربها أدى إلى تبنيها لسياسات تعليمية مختلفة جاءت متعارضة في كثر من الحالات.	انفتاح الكويت على دول العالم شرقها وغربها أدى إلى تبنيها لسياسات تعليمية مختلفة.	6-انعزال المملكة المتحدة عن الدول الأوربية ساعد على نمو طابع قومي خاص بنظام التفكير. فهو لا يحب الانقلاب ولا يذهب إلى الحلول الجذرية ولا يؤمن بالتطرف . وهو اقدر ما

			يكون على استنباط الحلول الوسطى والتوفيق بين المناقضات . ولذلك فهو غير مستعد لتبني الجديد طالما القديم مازال يعطي عائداً مما أدى إلى استقرار السياسة التعليمية استقرارا شديد ادى في النهاية إلى تطوير العملية التعليمية كلها .
7-الأسلوب النظري المنقول	تعتمد اغلب الدول العربية وعلي رأسها الأردن في تبني الأسلوب النظري المنقول من البلاد المختلفة فلدينا الكثير جدا من الشعارات الرنانة في صنع السياسة التعليمية في البلاد ولكنها لم ولن يمكن تحقيقها.	نتيجة للنقطة السابقة فإننا نؤمن أكثر ما نؤمن بالنظر والأسلوب النظري المنقول من البلاد المختلفة فلدينا الكثير جدا من الشعارات لصانعي السياسة التعليمية التي تعتبر أهدافا عظمى تعثرت ولم يمكن تحقيقها . وتعتبر هذه النقطة من وجهة نظر المؤلفون من أهم واخطر المشاكل التي نعاني منها في الكويت في صنع سياستنا التربوية.	نتيجة للنقطة السابقة أيضا فان الانجليز لا يؤمنون بالنظرية أو الأسلوب النظري بل يؤمنون بالأسلوب العلمي، والفلسفة التي يؤمن بها هي الفلسفة النفعية التجريبية فهم يواجهون مشكلاتهم ومن هذه المواجهة سوف يأتي الحل تباعاً .

رابعاً : دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية :

وسوف يتم رصد هذا الدور من خلال التعرف على الدور الرقابي والدور التشريعي والأدوار الأخرى للمجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية .

1- الدور التشريعي للمجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية .

- اوجه الشبه :

1- تشابه كل من المملكة المتحدة والكويت والأردن في قيام المجالس النيابية والمتمثلة في مجلس النواب في الأردن ومجلس النواب في الكويت ومجلس العموم بالاشتراك مع مجلس اللوردات في المملكة المتحدة بالدور التشريعي السياسة التعليمية. والذي يعني في البلاد الثلاثة محل الدراسة صناعة القانون، بما يتضمن ذلك من خطوات تؤدي في النهاية إلى تحويل المطالب والاحتياجات التربوية إلى قوانين واجبة التنفيذ.

2- تشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة في السلطات الواسعة التي تتمتع بها السلطة التنفيذية في العملية التشريعية السياسة التعليمية، ويرجع ذلك إلى توافر أجهزة فنية ضخمة للسلطة التنفيذية، وكذلك توافر المعلومات والبيانات التي تمكنها من القيام بهذا الدور على الوجه الأكمل ؟.

3- تشابه كل الدول الثلاث محل الدراسة في إجراءات وخطوات التشريع للتعليم داخل المجالس النيابية والتي تتكون عادة من :

- صياغة مبدئية للقانون من السلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم .
- المرحلة الثانية للصياغة، والتي تتم في إطار مناقشة عامة تدور تحت قبة المجلس.
- إحالة مشروع القانون الى اللجنة المختصة بالتعليم داخل المجالس النيابية .
- مناقشة تقرير اللجنة المختصة بالتعليم إمام المجلس .
- مناقشة نهائية لمشروع القانون لأخذ الموافقة عليه .

4- تشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة في استئثار الحكومة بتقديم كل مشروعات القوانين الخاصة بالعملية التعليمية فالمبادرة دائماً تكون من الحكومة.

5- تشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة في أن التشريعات التعليمية التي عرضت على البرلمان وتم إصدارها، كانت تمثل صورة حقيقية معبرة عن متطلبات الواقع التعليمية التي واكبتها ظهور هذه التشريعات.

6- تشابه كل الدول الثلاث محل الدراسة في الاهتمام بالتعليم الفني داخل المجالس النيابية بما انعكس في النهاية على صدور تشريعات تنص على ذلك وتنظمه.

ففي المملكة المتحدة ونتيجة الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد بعد الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى هبوطها من المركز الأول الذي كانت تحتله كدولة من الدول الصناعية العظمى، إلى دولة من الدرجة الثانية . أن اتجهت الدولة إلى التعليم وخاصة التعليم الفني، والذي سوف يمدها بالفنيين اللازمين لمواجهة الظروف والتحديات التي فرضت عليها . وقد لجأت الدولة للبرلمان باعتباره جهة الاختصاص في ذلك وقد تم بالفعل صدور عدة تشريعات تنظم التعليم الفني . " فصدرت الورقة البيضاء الخاصة بالتعليم الفني عام 1956 والورقة البيضاء الخاصة بالتدريب الصناعي عام 1962 والتي تم عرضها على المجلس لمناقشتها، واصدر المجلس بعدها تشريعات تؤدي في أجماليها إلى النهوض بالتعليم الفني . كما ظهر مؤخراً قانون أصلاح التعليم الصادر عام 1988 والذي أدى إلى الاهتمام بالتعليم الفني، وكذلك إنشاء شبكات لكليات التكنولوجيا، والتي تعتبر من الأسباب الهامة التي أدت إلى النهوض بالتعليم الفني في المملكة المتحدة .

أما في الأردن والكويت فتتيجة لاتجاه الدولتين لسياسة الانفتاح والتي اهتمت بتشجيع رؤوس الأموال العربية عن طريق تشجيع القطاع الخاص، فقد بدأ الاهتمام بعنصر العمل لما له من أهمية في تحقيق الكفاية الإنتاجية التي استلزمتها سياسة الانفتاح وقد أدركت كلا البلدين أن وسائل الإنتاج الحديثة والتي ظهرت نتيجة لسياسة الانفتاح، تحتاج إلى تخصصات

ومهارات دقيقة، عالية الجودة ولذلك يصبح التعليم والتدريب المنظم الذي يحصل عليه عنصر العمل أساس الإنتاجية العامة والفردية، وعاملاً هاما لتوفير الوقت والمال والجهد . ولذلك وجدت الدولة أن عبء تحقيق ذلك يقع على التعليم الفني والذي يجب النهوض به وقد ظهر اهتمام الدولة هذا داخل البرلمان الأردني والكويتي الذي بدأت تتعالى الأصوات فيه من أجل التوسع في التعليم الفني والاهتمام به. فصدرت عدة تشريعات ناقشها المجلس بخصوص هذا . كما انعكس هذا الاهتمام أيضا داخل المجلس في النسبة التي شعلها الحديث عن التعليم الفني فقد بلغت نسبته **18.3** ٪ من أحاديث الرؤساء في كلا البلدين، كما بلغت هذه النسبة **16** ٪ في بيانات الحكومة سواء التي تم إلغاؤها في بداية الدورات البرلمانية أو التي لتم إلقاؤها عن أي تشكيل وزاري جديد، وبلغت هذه النسبة أيضا **10** ٪ في أحاديث وزراء التعليم. ومن ارتفاع هذه النسبة والتي تدل عي اهتمام زائد بالتعليم الفني في الأردن والكويت إلا أن هذا النوع من التعليم لا يزال يعاني من النظرة المتدنية له والتي تؤثر بالضرورة عل مستواه حتى من المسئولين عن التعليم في كلا البلدين . فحتى صانعو السياسة التعليمية يعتبرون هذا النوع من التعليم لفاشلين في التعليم العام، بدلاً من إلحاق أفضل العناصر، كما يحدث في معظم دول العالم المتقدم، وخاصة دولة المقارنة المملكة المتحدة.

1- تشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة من حيث اثر تغير الحكمة على تغير السياسة التعليمية. فنجد أن السياسة التعليمية وتشريعاتها تتأثر تأثيراً مباشراً بتغير الحكومة وقد تمثل ذلك في الأردن والكويت في صدور عدة تشريعات لتنظيم التعليم الابتدائي والثانوي تغير هذه التشريعات بمجرد تغير المختص بشئون التعليم، وكذلك تشريعات أخرى لتنظيم أنواع التعليم الفني كل على حده .

بينما نجد في المملكة المتحدة ان تبادل حزب العمل وحزب المحافظين الحكم، قد اثر على التشريعات الخاصة بالتعليم الثانوي، حيث أن حزب العمل يؤمن بنظام " المدرسة

الشاملة " التي تتعارض مع مبادئ حزب المحافظين، وبالتالي فقد تعرض هذا النوع من التعليم لعدم استقرار نتيجة لتبادل الحزبين الحكم .

8 – تشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة في تركيز المجالس النيابية والتشريعات الصادرة فيها على سياسات التوسيع الكمي في التعليم بكافة أنواعه.

9 – تشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة في عزوف أعضاء المجالس النيابية عن تقديم مشروعات قوانين تخص العملية التعليمية، والاكتفاء بالمشاركة في مناقشة مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة. والسبب في هذا العزوف واحد في البلاد الثلاثة محل الدراسة، ويمكن إرجاعه إلى:

أ – توافر أجهزة ضخمة لدى الحكمة تمكنها من الوصول إلى البيانات والمعلومات التي تريدها وفي الوقت الذي تريده، لا تتوافر لعضو البرلمان.

ب – اهتمام عدد محدود من الأعضاء بالتعليم وقضاياه، وفهمهم له.

- أوجه الاختلاف :

وجه المقارنة	الأردن	الكويت	المملكة المتحدة
مشروع القانون	1- تقدم الحكومة مشروع القانون التعليمي في شكل مذكرة إيضاحية تشرح مبرراته والمشروع نفسه ويقوم الوزير المختص بشئون التعليم بتقديمها للمجلس وعرضها عليه.	1-يتم تقديم مشروع القانون التعليمي من الحكومة في شكل مذكرات تشرح مبرراته هذا القانون أو هذا المشروع ويقوم الوزير المختص بشئون التعليم(وزير التعليم) بتقديمها للمجلس وعرضها عليه.	1-يقدم مشروع القانون التعليمي من الحكومة للمجلس متضمناً في معظم الأحوال ورقتين: " الورقة البيضاء " للقانون الجديد والتي تتضمن شرحاً لمشروع القانون ومبرراته. " الورقة الخضراء " وهذه الورقة تعني الاستفتاء الذي تقوم به الحكومة قبل الشروع في القيام بأي أصلاح تعليمي جديد، وتتقدم به للمهتمين بالعملية التعليمية من قاعدة

			النظام ، وبناء على ما يصلها من رسائل ومقترحات وإجابات، وتقارير تقوم بتجميع المشترك والهام فيها في هذه الورقة ، وبذلك فهذه الورقة تعبير حقيق عن الاحتياجات التربوية للشعب الانجليزي .
القانون التعليمي	2 - تتم مناقشة القانون التعليمي المقدم من الحكومة إمام المجلس عن طريق عرضه كما ورد من الحكومة، واخذ الموافقة عليه وتكون بشكل عام أولا، ثم بعد ذلك وبعد عرضه على لجنة التعليم وتقديم تقريرها يتم مناقشته بندا بندا لأخذ الموافقة عليه.	2 - أي قانون التعليمي مقدم من الحكومة يتم مناقشته إمام المجلس عن طريق عرضه كما جاء نصه من الحكومة، واخذ الموافقة عليه وتكون بشكل عام أولا، ثم بعد ذلك وبعد عرضه على لجنة شئون التعليم بالمجلس وتقديم تقريرها لكي يتم مناقشته هذا المشروع المقدم من الحكومة.	2- تتم مناقشة مشروع القانون التعليمي المقدم من الحكومة عن طريق تحويل كل نقطة فيه إلى سؤال يتم الإجابة عليه بنعم أولاً وبذلك تسهل المناقشة والوصول إلى قرار. ويتم ذلك مع كل تعديل يضاف إلى مشروع القانون . ويتم عرض مشروع القانون بطريقة السؤال هذه على المجلس أولا، ثم على لجنة التعليم ثم على المجلس مرة أخرى لأخذ الموافقة عليه. وبذلك فخطوات المناقشة واحدة في كل من الأردن والمملكة المتحدة والاختلاف بين البلدين يكمن في أسلوب العرض.
اشتراك مجلس الأمة في التشريع	عدم اشتراك مجلس الأمة في التشريع حيث أن دوره كما حدده الدستور الأردني هو إبداء الرأي. وعلي الرغم من الجهد الكبير الذي يقوم به المجلس في مناقشة أزمة التعلم ورفع تقاريره	عدم اشتراك مجلس الأمة في التشريع، كما حدد الدستور الكويتي دوره في إبداء الرأي. وعلي الرغم من الجهد الكبير الذي يقوم به المجلس في مناقشة أزمة التعلم ورفع تقاريره مباشرة إلى الملك إلا أن هذه التقارير لا يستفاد منها	اشتراك مجلس اللوردات في العملية التشريعية السياسة التعليمية . فهو ليس مجلساً استشاريا كما يخيل إلى البعض . فقد اتضح من الدراسة أن دوره لا يستهان به في التشريع. فبعد أن يناقش مجلس العموم مشروعات القوانين التعليمية

	مباشرة إلى الملك إلا أن هذه التقارير لا يستفاد منها على كافة مستويات ومراحل صنع السياسة التعليمية .	على كافة مستويات ومراحل صنع السياسة التعليميةُ	المقدمة إليه ويصل إلى الموافقة النهائية، يرسل مشروع القانون لمجلس اللوردات، الذي يقوم بمناقشته بنفس الطريقة التي تمت بها مناقشته في مجلس العموم. فإذا وافق عليه مجلس اللوردات بعد ذلك يرفع للملك للتصديق عليه. ويمثل الوقت الذي يستغرقه المجلس في مناقشة مشروعات القوانين بوجه عام 85٪ من وقته وبذلك فهو من وجهة نظر الدراسة يعتبر مجلساً تشريعياً . ويضاف إلى ذلك أن مشروعات القوانين والتي لا يكون عليها خلاف تقدم أولا لمجلس العموم. فإذا وافق عليها تأخذ طريقها إلى مجلس العموم ثم إلى التصديق. وله كذلك حق الاعتراض على أي مشروع قانون اقره مجلس العموم وقد ناقش المجلس بالفعل أهم مشروعات القوانين الخاصة بالتعليم.
المشاركة الشعبية	عدم الاهتمام بالمشاركة الشعبية فيما يخص العملية التشريعية .	عدم الاهتمام بالمشاركة الشعبية فيما يخص العملية التشريعية .	الأهمية البالغة للمشاركة الشعبية في صنع السياسة التعليمية داخل المجلس عن طريق " الورقة الخضراء ".
التشريع كخطوة	يعتبر التشريع في الخطوة النهائية الهامة في صنع السياسة التعليمية في الأردن. فصدور التشريع	تتشابة الكويت مع الأردن في اعتبار التشريع الخطوة النهائية في صنع السياسة التعليمية في الكويت. فصدور التشريع	اما التشريع في المملكة المتحدة فما هو إلا تمهيد للطريق . فقيمته تتبع من إمكانية ترجمته لواقع فعلي من خلال إدارة جيدة وهذا

	يعني في الأردن إلزام كل فرد في الدولة به حتى ولو لم يتم تنفيذه بالشكل المطلوب.	يعني في الكويتي إلزام كل فرد في الدولة به حتى ولو يتم تنفيذه بالشكل المطلوب. وترى الدراسة أن هذا قد يكون من ضمن الأشياء التي أدت إلى عدم استطاعة الدولة تحقيق معظم التشريعات التعليمية الهامة، وتحويلها إلى سياسات تعليمية ناجحة مثل : 1 - التشريعات الخاصة بالاستيعاب الكامل 2 - التشريعات الخاصة بمحو الأمية . وينطبق عليها نفس الكلام السابق . 3 - التشريعات الخاصة بالنهوض بالتعليم الفني . وغيرها الكثير .	يعتمد على مدى التقبل الشعبي والمساندة التي يتطلبها التنفيذ. فالتشريع خطوة من خطوات صنع السياسة التعليمية الجيدة والتي تكتمل في النهاية بالتنفيذ السليم لها . واختلاف وجهة النظر هذه في التشريع بين كل من الأردن والكويت والمملكة المتحدة يؤثر بالضرورة على طريقة سير العملية التشريعية داخل البرلمان.
6-الانتماء الحزبي	انتماء رئيس المجلس إلى نظام الحكم يؤثر على المجلس أثناء مناقشاته للقوانين سير المناقشات داخل البرلمان لعدم تخليه عن انتمائه الحزبي.وكذلك أعضاء المجلس	انتماء رئيس المجلس إلى الحزب الحاكم بما قد يؤثر على سير المناقشات داخل البرلمان.	اهم ما يميز البرلمان الانجليزي هو تخلي رئيس المجلس عن انتمائه الحزبي بمجرد شغله لهذا المنصب. وكذلك الاحترام الشديد طبقا للتقاليد الراسخة لدى الشعب الانجليزي للمتحدث (رئيس المجلس) مما يؤدي في النهاية إلى ما يسمى " العرض الملائم " هذا بالتحديد من وجهة نظر الدراسة هو الذي يؤدي إلى رفع مستوى وقيمة العمل التشريعي للبرلمان الانجليزي.
7-التوازن	عدم التوازن بين نظر	عدم التوازن بين الحزب	التوازن الغريب الذي يؤدي

بين الحكومة والاحزاب المعارضة	الحكومة وأحزاب المعارضة لصالح الحزب الحاكم . فأحزاب المعارضة لصالح في البرلمان الأردني كثيرة وضعيفة، وتعتبر الأقلية داخل البرلمان الأردني وبفارق كبير يجعل معه الحكومة مطمئنة إلى ما تريده هو الذي سوف يتم بالفعل داخل البرلمان.	الحاكم وأحزاب المعارضة لصالح الحزب الحاكم . فأحزاب المعارضة لصالح الحكومة في البرلمان الكويتي كثيرة وضعيفة، وتعتبر الأقلية داخل البرلمان الكويتي وبفارق كبير يجعل معه الحكومة مطمئنة إلى ما تريده هو الذي سوف يتم بالفعل داخل البرلمان.	بالحكومة إلى عدم الجنوح بالدفة. وهذا التوازن الغريب بين حزب الأغلبية وحزب المعارضة، يرجع أساسا إلى المركز الذي تشغله المعارضة داخل البرلمان الانجليزي، حيث أن زعيم المعارضة يحتل لقب " زعيم معارضة جلالة الملك " وتستشيره الحكومة " حزب الأغلبية " في الأمور الصعبة التي تحتاج إلى إجماع . يضاف إلى ذلك معرفة الحزب الحاكم والذي يمثل حزب الأغلبية بأنه هو الحزب الحاكم ومع ذالك فيمكن أن يكون غداً حزب المعارضة ولذلك فهو لا يتأثر بالقرار.
8-الاشتراك في التشريع	يعتبر الملك هو السلطة الرئيسية في الأردن فهو يشارك بحكم الدستور في السلطة التشريعية وهو على قمة السلطة التنفيذية. فقد منحه الدستور عدة حقوق هي : 1 - الاشتراك في صنع السياسة التعليمية مع مجلس الوزراء . 2 - حق إبرام الاتفاقيات التعليمية . 3 - حق تقديم مشروعات القوانين الخاصة بالتعليم .	الأمير هو صاحب السلطة الرئيسية في الكويت فهو يشارك بحكم الدستور في السلطة التشريعية وهو على قمة السلطة التنفيذية. فقد منحه الدستور عدة حقوق هي : 1 - الاشتراك في صنع السياسة التعليمية مع مجلس الوزراء . 2 - حق إبرام الاتفاقيات التعليمية . 3 - حق تقديم مشروعات القوانين الخاصة بالتعليم . 4 - حق تقديم قرارات	الشعور المتوارث لدى الشعب الانجليزي بأن من يملك السلطة ويمارسها بحرية يجب أن يكون مسئولا مسئولية كاملة عن أعماله، أدى إلى تخلي الملك عن كل العمليات الخاصة بالتشريع وعن سلطاته التي كان يتمتع بها في البرلمان الانجليزي. فحيث انه لا يمكن محاسبته، أصبح ما يملكه الملك حالياً هو حق التصديق على القوانين الخاصة بالعملية التعليمية فقط، أي انه محروم حتى من حق الرفض. فكل ما تبقى للملك هو حقه في الموافقة على

	4-حق تقديم قرارات المملكة والخاصة بالتعليم. 5 - حق إصدار قراران لها قوة القانون في حالة غيبة المجلس. ومع ما تتضمنه هذه النقطة الأخيرة من شروط الضرورة حتى يستخدم الملك هذا الحق. إلا أن الممارسة الفعلية أوضحت انه يتعدى شروط الضرورة هذا في كثير من الأحوال.	خاصة بشأن التعليم . 5 - حق إصدار قراران لها قوة القانون في حالة غيبة المجلس. ومع ما تتضمنه هذه النقطة الأخيرة من شروط الضرورة حتى يستخدم الأمير هذا الحق. إلا أن الممارسة الفعلية أوضحت انه يتعدى شروط الضرورة هذا في كثير من الأحوال. ومع كل هذا الحق الممنوح له فهو لا يحاسب بحكم الدستور إمام مجلس النواب، فالدستور لم يشر إلى مسئوليته السياسية أو إمكانية مسائلته إمام مجلس النواب أو سحب الثقة منه والنوع الوحيد من المسئولية هو المسئولية الجنائية.	مشروعات القوانين التي أقرتها السلطة التشريعية وتخص السياسة التعليمية. حتى في حالات الضرورة القصوى والتي ينص عليها قانون الطوارئ الخاص بالبلاد، والذي يمكن السلطة التنفيذية من اتخاذ تدابير لازمة لها في هذه الأوقات، فقد اعتبر الفقهاء أن استخدام قانون الطوارئ يعطي السلطة التنفيذية الحق في تجاوز سلطاتها العادية، ولا يمكن التعويل عليه لتبرير مخالفتها لقواعد القانون .
سرعة تقديم الحكومة مشروعاتها للبرلمان	السرعة الشديدة التي تتقدم بها الحكومة بمشروعها للبرلمان . فعندما تحس الحكومة بالمشكلة، تتخذ خطوات سريعة تنتهي بعرض مشروع القانون على البرلمان . وداخل البرلمان يتم اتخاذ إجراءات سريعة اعتمادا على ما لدى الحكومة من مختلف الأدوات والسلطات، تنتهي بأخذ الموافقة السريعة على مشروع	السرعة الشديدة التي تتقدم بها الحكومة بمشروعها للبرلمان . فعندما تحس الحكومة بالمشكلة، تتخذ خطوات سريعة تنتهي بعرض مشروع القانون على البرلمان . وداخل البرلمان يتم اتخاذ إجراءات سريعة اعتمادا على ما لدى الحكومة من مختلف الأدوات والسلطات، تنتهي بأخذ الموافقة السريعة على مشروع القانون المقدم، ويتم إصداره دون دراسة كافية لكافة أبعاده على الرغم السلبيات الناتجة	الوقت الطويل الذي يستغرقه مشروع القانون حتى تتقدم به الحكومة للبرلمان . فقبل الشروع في تقديم أي مشروع قانون للبرلمان تقوم الحكومة بعمل استفتاء عليه، وتجمع كل وجهات النظر بشأنه ودراستها جيداً، ثم تتقدم بعد ذلك للبرلمان بعد أخذه في الاعتبار وجهات النظر. وبعد أن ينتقل مشروع القانون الى البرلمان يتم دراسته دراسة متأنية، تشترك فيها كل الأحزاب، وقد تنتهي هذه

	القانون المقدم، ويتم إصداره دون دراسة كافية لكافة أبعاده .	عنه .	المناقشات بأخذ الموافقة على المشروع المقدم، وقد تضطر الحكومة نتيجة للضغط الشديد عليها من البرلمان إلى إجراء تعديلات جوهرية فيه وتحاول اخذ الموافقة عليه مرة أخرى .
10- مراكز بحوث البرلمان	عدم وجود مراكز البحوث بالبرلمان للحصول على معلوماتهم عن مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة والخاصة بالعملية التعليمية لمساعدتهم في مناقشتها إمام البرلمان. فعضو البرلمان نفسه غير مهتما بهذه المراكز المنشأة أصلا لخدمته.	عدم لجوء الأعضاء لمراكز البحوث بالبرلمان للحصول على معلوماتهم عن مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة والخاصة بالعملية التعليمية لمساعدتهم في مناقشتها إمام البرلمان بالاعتماد على الاستشارات الخارجية.	لجوء الأعضاء دائماً لمراكز البحوث البرلمانية للحصول على معلوماتهم عن مشروعات القوانين المعروضة علهم .
11- مراكز بحوث البرلمان	ترتبط بالنقطة السابقة ونتيجة لها، عدم وجود مراكز البحوث البرلمانية وفي تقديم العون للعملية التشريعية . يضاف إلى ذلك أسباب عديدة مادية وبشرية ليس هنا مجال مناقشتها.	ترتبط بالنقطة السابقة ونتيجة لها، محدودية مراكز البحوث البرلمانية في تقديم العون للعملية التشريعية . يضاف إلى ذلك أسباب عديدة مادية وبشرية ليس هنا مجال مناقشتها.	نتيجة للنقطة السابقة ولاهتمام الأعضاء باللجوء لمراكز البحوث البرلمانية لمساعدتهم في أداء أدوارهم المختلفة فهذه المراكز طورت نفسها في فترة قصيرة حتى أصبحت تلعب دوراً أساسيا في العملية التشريعية وأصبح هدفها الآن هو تحديد ما يجب أن يعلمه العضو بدلا من التركيز على ما يريد أن يعلمه .
12- التشريعات البرلمانية	هناك اختلاف واضح بين التشريعات التربوية التي اقرها البرلمان الأردني وبين الواقع الفعلي مثل المناهج	هناك اختلاف واضح بين التشريعات التربوية التي اقرها البرلمان الكويتي وبين الواقع الفعلي مثل عدم الرضا	هناك اتفاق إلى حد كبير بين التشريعات التربوية التي اقرها البرلمان الانجليزي وبين الواقع الفعلي .

	الدراسية.	الوظيفي.	فقد حددت التشريعات التربوية على سبيل المثال رفع سن الإلزام إلى السادسة عشر في عام 1972، كما زادت من نسبة استيعاب التلاميذ الملزمين وقد وصلت هذه النسبة عام 1982 إلى 99٪ .

2- أوجه الشبه والاختلاف في الدور الرقابي للمجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية.

- اوجه الشبه :

1 - تتشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة في اعتبار الرقابة البرلمانية على إعمال السلطة التنفيذية من أهم وأقوى اختصاصات المجالس النيابية، إذا ما قورنت بالقصور في اختصاصاتهم التشريعية، نظراً لتعقد هذه العملية واحتياجها إلى أجهزة متخصصة ودقيقة، ومعلومات لا يستطيع عضو البرلمان الإلمام بها . ولذلك فقد أصبح دور الحكومة في كلا البلاد هو رسم السياسة التعليمية كجزء من السياسات العامة، ووضع الخطط والموازنات ولم يعد إمام البرلمان إلا مناقشتها فقط.

2 - تشترك كل من الدول الثلاث محل الدراسة في أساليب معينة للرقابة البرلمانية على صنع السياسة التعليمية وهي:

أ - الأسئلة. ب - الاستجواب (اقتراح التأجيل في المملكة المتحدة).

ج - المناقشة العامة . د - التحقيق البرلماني.

3 - تشترك كل من الدول الثلاث محل الدراسة في اعتبار السؤال هو الوسيلة الفضلى في الحصول على المعلومات الهامة عن إعمال السلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم .

4 - تشترك الدول الثلاث محل الدراسة في اعتبار الاستجواب (اقتراح التأجيل في المملكة المتحدة) من وسائل الرقابة الأكثر خطورة على السلطة التعليمية المختصة بشئون التعليم.

5 - تشترك البلدان كذلك في استخدام المناقشة كوسيلة برلمانية لمحاسبة الحكومة عن الأعمال التي تعتزم بها ولم تتم بعد.

6 - تشترك الدول الثلاث محل الدراسة كذلك في عدم اللجوء للتحقيق البرلماني كأداة من أدوات الرقابة إلا في حالات نادرة جداً. حيث انه من اخطر الوسائل التي يمكن للبرلمان استخدامها، وقد تصل به في النهاية إلى اقتراح سحب الثقة من الحكومة.

- اوجه الاختلاف:

وجه المقارنة	الأردن	الكويت	المملكة المتحدة
1-دور البرلمان	ضعف دور المعارضة داخل البرلمان الأردني مما أدى إلى استحالة محاسبة الحكومة في كثير من الأحيان فالرقابة البرلمانية في الأردن هي " رقابة المعارضة " وبالتالي هي رقابة الأقلية، حيث أن الحكومة تتوقع دائماً من الأغلبية الموجودة في البرلمان الولاء التام لها، وهذا ما يحدث فعلاً في الواقع العملي	ضعف دور المعارضة داخل البرلمان الكويتي مما أدى إلى استحالة محاسبة الحكومة في كثير من الأحيان فالرقابة البرلمانية في الكويتية هي " رقابة المعارضة " وبالتالي هي رقابة الأقلية، حيث أن الحكومة تتوقع دائماً من الأغلبية الولاء التام لها، وهذا ما يحدث فعلاً في الواقع العملي.	يمتاز البرلمان الانجليزي بوجود معارضة قوية يسمى زعيمها " زعيم معارضة جلالة الملك " ولها ثقل لا يستهان به داخل البرلمان، حيث تكرس كل جهدها ضد الحكومة . وبالتالي فهي معارضة ظاهرة وواضحة ولها أهداف يستطيع المحلل لما يحدث داخل البرلمان أن يقف عليها بسهولة شديدة.
2-وسائل الرقابة البرلمانية	هناك اختلاف مؤثر في وسائل الرقابة البرلمانية التي ستخدمها البلاد الثلاثة محل الدراسة: ففي الأردن نجد أن هذه الوسائل هي:	هناك اختلاف مؤثر في وسائل الرقابة البرلمانية التي ستخدمها البلاد الثلاثة محل الدراسة: ففي الكويت نجد أن هذه الوسائل هي:	إما في المملكة فوسائل الرقابة البرلمانية التي تلجأ إليها الأعضاء لمحاسبة هي : 1 - السؤال. 2 - اقتراحات التأجيل. 3 - المناقشة.

	1 - السؤال. 2 - الاستجواب. 3 - طلبات الإحاطة . 4 - طلبات المناقشة العامة. 5 - اقتراحات برغبات. 6 - التحقيق البرلماني.	1 - السؤال. 2 - الاستجواب. 3 - طلبات المناقشة العامة. 4 - اقتراحات برغبات. 5 - التحقيق البرلماني.	4 - تحقيق البرلمان. وبذلك فقد ركز البرلمان الانجليزي في مراقبته للسياسة التعليمية على وسائل الرقابة التي تؤدي إلى حوار بين البرلمان والحكومة ممثلة في الوزير المختص بشئون التعليم في المملكة المتحدة . وهذه النقطة من وجهة نظر الدراسة من أهم النقاط التي أثرت على الرقابة البرلمانية على السياسة التعليمية في كلا البلدين لصالح المملكة المتحدة والتي أدت إلى ضعفها في الأردن حيث أن الدراسة أوضحت اقتصار استخدام الأعضاء لوسائل الرقابة التي تؤدي فعلاً إلى حوار بين أعضاء المجلس والسلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم في المملكة المتحدة، بهدف الوصول إلى المعلومات المطلوبة في الوقت المطلوب . قد يكون هذا الحوار بسيطا بين عضو المجلس والوزير المختص بشئون التعليم فيسمى سؤالاً، وقد يكون الحوار بين عدد من الأعضاء وبين الوزير المختص فيكون إما استجواباً أو مناقشة، وقد يكون أسلوبا أكثر تعقيداً حيث يدعم الحوار بمناقشة موظفي الوزارة في مستندات معينة بجانب فحص هذه المستندات فتكون في هذه الحالة إمام التحقيق البرلماني .
3-هدف	هدف السؤال في الأردن	هدف السؤال في الكويت	بينما يختلف هذا الهدف في المملكة

السؤال	يختلف عنه في المملكة المتحدة. فقد أوضح البرلمان الأردني أن لكل عضو أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم أو غيرهم من أعضاء الحكومة أسئلة في شأن من الشئون التي تدخل في اختصاصاتهم، وذلك للاستفهام عن أمر لا يعلمه العضو أو للتحقيق في حصول واقعة وصل علمهم إليها، أو للوقوف على ما تعتزمه الحكومة في أمر من الأمور " وبذلك فهدف السؤال في الأردن هو: 1 - الاستفهام عن أمر لا يعلمه العضو. 2 - التحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه . 3 - الوقوف على ما تعتزمه الحكومة في أمر من الأمور. ومن وجهة نظر التربية فانه يمكن إدماج هذه النقاط الثلاثة في هدف واحد للسؤال في الأردن هو مجرد الحصول على معلومات التي يطلبها العضو في شأن من شئون التعليم.	يختلف عنه في المملكة المتحدة. فقد أوضحُ مجلس الأمة الكويتي أن لكل عضو أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم أو غيرهم من أعضاء الحكومة أسئلة في شأن من الشئون التي تدخل في اختصاصاتهم، وذلك للاستفهام عن أمر لا يعلمه العضو أو للتحقيق في حصول واقعة وصل علمهم إليها، أو للوقوف على ما تعتزمه الحكومة في أمر من الأمور " وبذلك فهدف السؤال في الكويت هو: 1 - الاستفهام عن أمر ما. 2 - التحققَ من حصول واقعة وصل علمها إليه . 3 - الوقوف على ما تعتزمه الحكومة في أمر من الأمور. ومن وجهة نظر المؤلفون فانه يمكن إدماج هذه النقاط الثلاثة في هدف واحد للسؤال في الكويت هو مجرد الحصول على معلومات التي يطلبها العضو في شأن من شئون التعليم.	المتحدة حيث يعرف السؤال بأنه " تقصي- الحقائق من عضو البرلمان للوزير المختص أو لرئيس الحكومة عن حقيقة أمر معين خاص بأعمال الوزارة أو الحكومة بأسرها، بهدف الحصول على معلومات اللازمة أو إجبار الحكومة على اتخاذ إجراء معين وبذلك فهدف السؤال في المملكة المتحدة هو : اما الحصول على معلومات أو إجبار الحكومة على اتخاذ إجراء معين . وهذه النقطة تعتبر هامة من نقاط الاختلاف بين البلدين .
4-أنواع	ليس هناك تقسيم واضح	ليس هناك تقسيم واضح	اما في المملكة المتحدة فالسؤال

الأسئلة	لأنواع الأسئلة في الأردن . وكـل مـا هنـاك أن اللـوائح فرقت بين الأسئلة المطلوب الإجابــة الشــفوية لهــا، والأسئلة المطلوب الإجابة المكتوبة لها.	لأنـواع الأسـئلة في البرلمـان الكويتي . وكـل مـا هنـاك أن اللـوائح فرقت بين الأسئلة المطلوب الإجابــة الشــفوية لهــا، والأسئلة المطلـوب الإجابـة المكتوبة لها.	ينقسم إلى: أسئلة أصلية أسئلة إضافية. والسؤال الّلي مقسم بدوره إلى: أ - أسئلة قصيرة المدة للرد عليها وتسمى (private notice question) وذلك لاحتوائه على أمور هامة وعاجلة . ب - أســئلة منجمــة للإجابــة الشفوية عليها . ج - أسئلة غير منجمة وهي أسئلة طويلة المدة وتكون الإجابة عليها كتابة وكل نوع من أنواع الأسئلة الأصلية يمكـن أن يتبـع بعـدد مـن الأسـئلة الإضافية، سواء من العضـو السـائل أو من غيره مـن الأعضـاء ومـع كـل هذا لا يحدث خلل في نظام المناقشة، حيـث أن نظـام توجيـه الأسـئلة لـه فضل كبير في إجبار الحكومة بصفة مستمرة على توضـيح موقفهـا ورد الشـبهات . ويسـاعد نظـام الأسـئلة كذلك في جعل الحكومة على صلة يومية بالرأي العام . ولــذلك فــان النظــام البرلمــاني الانجليـزي مـع تطـوره نحـو جعـل السـلطة بـين يـد الحكومـة وجعلهـا مسـئولة إمـام الـرأي العـام، إلا أن نظـام الأسـئلة المستمرة يجعـل دور البرلمـان فعـالاً، كـما أن الحـوار بـين السلطة التشـريعية والتنفيذيـة حـوار حقيقـي، لأن الأسـئلة توجـه مـن

			أعضاء حزب الأغلبية وأعضاء حزب الأقلية على حد السواء .
5- نسبة الأسئلة الخاصة	تمثل الأسئلة الخاصة بالتعليم 5 ٪ من إجمالي الأسئلة المقدمة. 1.2 ٪ فقط من نسبة الأسئلة الخاصة بالتعليم هي التي تخص صنع السياسة التعليمية نفسها. والباقي أمور عامة ليس لها أي علاقة بالسياسة التعليمية.	تمثل الأسئلة الخاصة بالتعليم 10 ٪ من إجمالي الأسئلة المقدمة. 1 ٪ فقط من نسبة الأسئلة الخاصة بالتعليم هي التي تخص صنع السياسة التعليمية نفسها.	تمثل الأسئلة الخاصة بالتعليم 10 ٪ من جملة الأسئلة المقدمة للمجلس. معظم الأسئلة الخاصة بالتعليم تخص صنع السياسة التعليمية.
6- صياغة الأسئلة	عدم مراعاة الأسلوب العلمي في صياغة الأسئلة فمعظم الأسئلة لا تسمح بالإجابة الدقيقة عليها. ويرجع ذلك من وجهة نظر التربية إلى عدم وجود لمراكز البحوث البرلمانية لمساعدتهم في ذلك.	عدم مراعاة الأسلوب العلمي في صياغة الأسئلة فمعظم الأسئلة لا تسمح بالإجابة الدقيقة عليها. ويرجع ذلك من وجهة نظر الدراسة إلى عدم لجوء الأعضاء لمراكز البحوث البرلمانية لمساعدتهم في ذلك، وعدم وجود الكفاءات.	مراعاة القواعد الصحيحة في صياغة الاسئلة بالاستعانة بمراكز البحوث البرلمانية .
7- كم الأسئلة	الكم المحدود من الأسئلة الذي يتم عرضه على المجلس على مدار العام	محدودية الأسئلة الذي يتم عرضه على المجلس على مدار العام الخاصة بصنع السياسة التعليمية.	الكم غير العادي من الأسئلة التي يتم سؤالها كل يوم .
8- وسائل الرقابة	هناك اختلاف كبير أيضا في وسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية الهامة . والتي تمثل خطورة حقيقية على السلطة التنفيذية، وهي الاستجوابات التي يتقدم بها الأعضاء لمراقبة السياسة	هناك اختلاف أيضا في وسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية الهامة. والتي تمثل خطورة حقيقية على السلطة التنفيذية، وهي الاستجوابات التي يتقدم بها الأعضاء لمراقبة السياسة	اما الاقتراح بالتأجيل فيبدأ عند الانتهاء من الأسئلة في نفس اليوم أي في الساعة الثالثة بعد الظهر، يومكن أن يتم وقفة حتى النظر في المناقشة التي تبدأ مساءاً، وغالباً ما يلجأ البرلمان الانجليزي لذلك حتى تستجمع الحكومة قواها للرد على

	التعليمية. فنجد في الأردن أن الوزير هو الذي يحدد انسب الأوقات لمناقشة موضوع الاستجواب، ويحدد المجلس موعد هذه المناقشة بعد ثمانية أيام على الأقل إلا إذا رأى المجلس الاستعجال ووافق الوزير على ذلك. أي أن الاستجواب يناقش بعد فترة زمنية طويلة نسبياً يحددها الوزير، بحيث يمكن له ان يستعد للرد على الاستجواب، مما يؤثر عليه في النهاية .	التعليمية.	الاقتراح بالتأجيل . أي أن الاقتراح بالتأجيل يناقش في يوم تقديمه .
9- الإستجواب	يمثل الاستجواب خطراًعلي السلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم سواء رئيس الوزراء أو وزير التربية والتعليم أوالتعليم العالي.حيث أن الوزيرهو الذي يحدد وقت الاستجواب وبالتالي يكون مستعداً تماماً له. يضاف إلى ذلك استخدام رئيس المجلس دائماً سلطته في إنهاء الاستجواب والانتقال إلى جدول الأعمال. يمكن للعضو أن يتقدم بالاستجواب مباشرة ولا يشترط أن يسبقه أي وقت،	يمثل الاستجواب خطراً على السلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم سواء رئيس الوزراء أو وزير التربية والتعليم أو التعليم العالي. يضاف إلى ذلك استخدام رئيس المجلس دائماً سلطته في إنهاء الاستجواب والانتقال إلى جدول الأعمال. يمكن للعضو أن يتقدم بالاستجواب مباشرة ولا يشترط أن يسبقه أي وقت، مما يؤدي إلى ضياع وقت المجلس في استجوابات عديمة الفائدة كما من	يمثل خطراً على السلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم . وهذا ما تعمله السلطة التنفيذية جيداً وخاصة انه يناقش في نفس يوم تقديمه، وكل ما يمكن عمله هو تأجيله إلى فترة المساء حتى تجهز له مما يمكنها من طرد الشك المخيم على المجلس، وتحاول اكتساب ثقة الأعضاء بها يضاف إلى ذلك الحياد التام لرئيس المجلس بما يؤثر في سير الاقتراح بالتأجيل وإعطاءه قيمته. يقدم الاقتراح بالتأجيل بعد تقديم الأسئلة وإجابة الوزير عليها، وهذا يعني أن العضو لا يبدأ به، وكذلك فهو لا يغني عن السؤال مقدماً. مما يؤدي إلى عدم استخدام هذه الوسيلة إلا عند الحاجة إليها فعلاً .

	مما يؤدي إلى ضياع وقت المجلس في استجوابات عديمة الفائدة كما من الممكن أن تقدم في صورة سؤال . ويرى المؤلفون أن هذا يرجع إلى عدم وجود مراكز البحوث البرلمانية التي يمكن أن يقع عليها هذا الدور.	الممكن أن تقدم في صورة سؤال . ويرى المؤلفون أن هذا يرجع إلى عدم استعانة الأعضاء بمراكز البحوث البرلمانية التي يمكن أن يقع عليها هذا الدور.	
10-الفرق بين الاستجواب والاقتراح	نقطة في غاية الأهمية للفرق بين الاستجواب في الأردن والاقتراح بالتأجيل في المملكة المتحدة. وهي أن الاستجواب ينتهي دائماً بأن يعلن رئيس المجلس انتهاء المناقشة، أو عدم حضور وزير التربية والتعليم، وكذلك عدم اكتمال النصاب. والانتقال إلى جدول الأعمال وهذا إلجاء له الأولوية على ما عداه.	نقطة في غاية الأهمية للفرق بين الاستجواب في الكويت والاقتراح بالتأجيل في المملكة المتحدة. وهي أن الاستجواب ينتهي دائماً بأن يعلن رئيس المجلس انتهاء المناقشة، والانتقال إلى جدول الأعمال وهذا إلجاء له الأولوية على ما عداه.	اما الاقتراحات بالتأجيل فانه لابد أن ينتهي بعرض اقتراح . هذا الاقتراح يكون مع أو ضد الحكومة وعندما يصدر قرار لصالح الحكومة لا ينظر مرة أخرى في مدة انعقاد المجلس. وهذا الإجراء يزيد من فاعلية الاقتراح بالتأجيل في مراقبة الحكومة، ويجعل الحكومة تعتبره مصدراً من مصادر الخطر عليها.
11- طلبات المناقشة	الوقت القصير الذي تستغرقه طلبات المناقشة العامة بالمقارنة بالمملكة المتحدة . الاستخدام المحدد جداً لطلبات المناقشة العامة فيما يخص صنع السياسة التعليمية، على الرغم من الأهمية البالغة لها، حيث أنها محاسبة الحكومة عن أمور لم تنته بعد، وبذلك فهي	قصر الوقت الذي تستغرقه طلبات المناقشة العامة بالمقارنة بالمملكة المتحدة . الاستخدام المحدد جداً لطلبات المناقشة العامة فيما يخص صنع السياسة التعليمية، على الرغم من الأهمية البالغة لها . فهي مشاركة فعلية في صنع السياسة التعليمية	الوقت الطويل نسبياً والتي تستغرقه طلبات المناقشة العامة، فقد تستمر أحيانا ثلاث ساعات . الاستخدام الواسع لاستخدام هذه الوسيلة في الرقابة البرلمانية على التعليم، فالبرلمان يستغرق في هذه المناقشات وقتاً طويلا يصل إلى ثلاث ساعات متواصلة. كما أن البرلمان يعطي فرصا أخرى للمناقشة لمعرفته بأهميتها مثل: ايام المعارضة والتي تقدر بعشرية

	مشاركة فعلية في صنع السياسة التعليمية		يوماً في كل دوره، والتي تختار فيها المعارضة ما يحولها من موضوعات . اعمال بداية اليوم والتي تعطي فرصة اكبر لأعضاء المقاعد الخلفية للتعبير عن وجهة نظرهم في قضايا معينة . ومجموعة هذه الآراء تجدول يومياً، صحيح أنها نادرا ما تناقش غير أنها لها أهمية قصوى في كونها تقدم مستوى الدعم لكل الموضوعات، وذلك عن طريق قياس عدد التوقيعات . ويمثل التعليم وقضاياه وسياسته 18 ٪ منها وهي نسبة لا يستهان بها . والفرق هنا واضح بين الأردن والمملكة المتحدة في استخدام وسيلة من أهم وسائل مراقبة الحكومة عن الأعمال التي تعتزم القيام بها.
12-وظيفة المفوض البرلماني	لا يوجد في البرلمان الأردني هذه الوظيفة .	لا يوجد في مجلس الأمة الكويتي ما يتعلق بهذا الجانب .	اتجاه بريطانيا إلى استخدام المفوض البرلماني والذي يعتبر مسئولاً إمام البرلمان وفي نفس الوقت هو مستقل عن السلطة التنفيذية ويقوم بفحص الشكاوى والمظالم للموظفين والتي تأتي من عضو البرلمان بعد فحصها.
13-مراكز البحوث البرلمانية	عدم وجود مراكز البحوث البرلمانية لمساعدتهم على أداء دورهم الرقابي على صنع السياسة التعليمية.بل يتم اللجوء إلى الجامعات وتقارير وزارة التربية والتعليم.	عدم لجوء الأعضاء لمراكز البحوث البرلمانية لمساعدتهم على أداء دورهم الرقابي على صنع السياسة التعليمية.	لجوء الأعضاء بصفة مستمرة لمراكز البحوث البرلمانية لمساعدتهم في أداء دورهم الرقابي في صنع السياسة التعليمية سواء بتزويدهم بالمعلومات اللازمة، أو تقديم النصح لهم بالوسيلة المثلى التي يقومون بها سواء سؤال أم اقتراح بالتأجيل أو المناقشة ...الخ، أو

			بتعليمهم فن إدارة الحديث وكيفية التحقيق معهم.
14-عدد الاحزاب والعشائر	كثرة العشائر وقلة عدد الأعضاء داخل كل عشيرة . مما يؤدي إلى عدم اتفاق بشأن الرقابة البرلمانية .	كثرة الأحزاب وقلة عدد الأعضاء داخل كل حزب . مما يؤدي إلى عدم اتفاق بشأن الرقابة البرلمانية.	الاتفاق على الرقابة البرلمانية. ويساعد على ذلك قلة الأحزاب وبالتالي يسهل الاتفاق، مما يؤدي في النهاية إلى فاعلية الرقابة على صنع السياسة التعليمية.
15- التحقيق البرلماني	تنتقل الدراسة هنا إلى وسيلة في غاية الأهمية للرقابة على صنع السياسة التعليمية وهي التحقيق البرلماني. وتعتبر من أهم أوجه الخلاف بين البلاد في هذا الصدد هو انعقاد لجان التحقيق البرلماني في الأردن في معظم الأحيان في ممثل السلطة التنفيذية. الحكومة هي المهيمن الوحيد على لجنة التحقيق البرلماني حيث أنها هي التي تزود اللجنة بالمعلومات، وهي التي تحدد مسبقاً، موعد للزيارة للجنة.	يتم التحقيق البرلماني وهي وسيلة في غاية الأهمية للرقابة على صنع السياسة التعليمية . الحكومة هي المهيمن الوحيد على لجنة التحقيق البرلماني حيث أنها هي التي تزود اللجنة بالمعلومات، وهي التي تحدد مسبقاً، موعد اي زيارة للجنة .	اما في المملكة المتحدة فيتم انعقاد لجان التحقيق البرلماني في المجلس نفسه، مما لا يؤثر في حيادها . البرلمان هو المهيمن الوحيد على لجنة التحقيق البرلماني فهو الذي يحصل على المستندات اللازمة بطريقته الخاصة

3- أوجه الشبه والاختلاف في الأدوار الأخرى للمجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية:

- اوجه الشبه :

1 - تتشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة في تسمية بعض الأعمال بالدور السياسي. وهذه الأعمال هي التي لا يترتب عليها صناعة أي قانون فهي ليست تشريعاً ولا

يترتب عليها كذلك أي نتائج من التي تترتب على أساليب الرقابة مثل توجيه اتهام للوزير أو سحب الثقة من الحكومة.

2 - تتشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة في ضرورة أن يتوجه رئيس الدولة في الأردن والكويت والمملكة بتوجيه خطاب إمام المجالس النيابية عن سياسة الدولة في الفترة المقبلة يحدد فيها السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة للدولة.

3 - تتشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة في ضرورة إلقاء الحكومة بيان للحكومة يلقيه رئيس الوزراء ويحدد فيه برنامج الحكومة التي تعتزم القيام به. ويتم إلقاؤه في بداية افتتاح الدورة وكذلك عند أي تشكيل وزاري جديد .

4 - تتشابه كل من الدول الثلاث محل الدراسة في تركيز مناقشات الأعضاء الخاصة ببرنامج الحكومة على ما جاء بالبرنامج.

5 - تشترك كل من الدول الثلاث محل الدراسة في احتلال التعليم مكاناً بارزاً في خطابات رؤساء الدول المختلفة، وكذلك في برنامج الحكومة الذي يتم عرضه إمام البرلمان.

- أوجه الاختلاف :

وجه المقارنة	الأردن	الكويت	المملكة المتحدة
1-إعداد الخطاب	يشترك الملك مع مجلس الوزراء في إعداد الخطاب بناء على توجيهاته.	يشترك الأمير مع مجلس الوزراء في إعداد الخطاب بناء على توجيهاته .	لا تشترك الملكة مع مجلس الوزراء في إعداد الخطاب.
2-القاء الخطاب	يلقي الملك خطاب العرش بنفسه في بداية كل دورة . بعد أن يقوم الملك بإلقاء الخطاب بنفسه بناء على توجيهاته. يقدم المجلس بالمشاركة والرد عليها	يلقيه الأمير بنفسه. مع اشتراك الأمير في إعداد الخطاب بناء على توجيهاته . وعلى الرغم من انه يلقيه بنفسه إمام المجلس، إلا انه غير مسئول عنه .	لا يشترط أن تلقيه الملكة بنفسها، وإنما يمكن للوزير الأول أن ينوب عنها. نتيجة عدم اشتراك الملكة في اعداد الخطاب، فهي غير مسئول عنه . والمسئولية كلها تقع على الحكومة .
3- مدة	أقصى مدة للخطبة التي	أقصى مدة للخطة التي	بالنظر إلى خطابات العرش نجد أنها

الخطبة	تفردها الحكومة في بيانها أمام المجلس، وكذلك الخطاب الذي يلقيه الملك أمامه طيلة فترة المجلس.	تفردها الحكومة في بيانها إمام المجلس، خططاً قصيرة الأجل..	تضع خططاً طويلة الأجل للتعليم، تصل إلى 50 عام.
4- مكافئة الأداء المتميز	لا تهتم الأردن بهذه النقطة (مكافئة الأداء المتميز).	عدم الاهتمام بهذه النقطة في مجلس الأمة الكويتي .	التركيز في خطابات العرش وكذلك برنامج الحكومة على ضرورة مكافئة الأداء المتميز عام .
5- برنامج انتخابي	لا يوجد برنامج انتخابي واضح يتم على أساسه نجاح نظام العشائر. وبالتالي لا يوجد مرجع للأعضاء يمكنهم من محاسبة الحكومة. والحكومة تعلم هذا جيداً وتتصرف على أساسه.	لا يوجد برنامج انتخابي واضح يتم على أساسه نجاح الحزب. وبالتالي لا يمكن للأعضاء محاسبة الحكومة .	هذه النقطة تعتبر نقطة جوهرية من وجهة نظر المؤلفين، حيث انه مع وجود حزبين كبيرين، فان نجاح حزب من الحزبين يعني الموافقة على البرنامج الذي تم عرضه على الناخبين. ولذلك فإن الأعضاء حينما يناقشون برنامج الحكومة المقدم إمام البرلمان، تتركز مناقشتهم على نقاط الخلاف بين البرنامج الذي وافقوا عليه أثناء الانتخابات والبرنامج المعروض عليهم. وهذا يؤدي بالحكومة إلى تحري منتهى الدقة في عرض برنامجها إمام البرلمان . لعلمها الجيد أنها سوف تحاسب عليه. لدرجة انه إذا اضطرت الحكومة إلى تعديل هذا البرنامج لزم عليها أن تستشير الناخبين مرة أخرى عن طريق قياس الرأي العام، وقوة المعارضة وتماسك حزبها، وذلك بالقيام باستفتاء معين لهذا الغرض.
6-الدور الفعلي للمجلس الأمة	مجلس الأمة للمشورة وإبداء الرأي فقط، ولا علاقة له بالعملية التشريعية ولا الرقابية، على الرغم مما يحويه	مجلس الأمة هو السلطة التشريعية ويتكون من 66 عضوا منهم 50 عضوا منتخب من الشعب	اشتراك مجلس اللوردات في صنع السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة للدولة عن طريق : أ - الدور التشريعي للمجلس

	من خبرات وكفاءات من جهة وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي يبذله المجلس في سبيل الوقوف على أزمات التعليم التي تمر بها البلاد، والوسائل التي يمكن بها علاجها، عن طريق التقارير التي يعدها نخبة من الخبراء والمتخصصين من جهة أخرى، وبذلك فمجلس الأمة بعيد كل البعد عن الاشتراك في صنع السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة للدولة، إلا إذا استخدمت تقاريره وبحوثه كمرجع من المراجع الهامة للمشتركين في صنع السياسة التعليمية، وهذا لم يتأكد في الواقع الفعلي .	لأربع سنوات و16 وزيرا، وهو السلطة التشريعية والرقابية في الكويت.	والذي يشغل 58٪ من وقته طبقا للإحصاء الذي حدده مجلس اللوردات. فلابد أن يعرض عليه مشروعات القوانين الخاصة بالعملية التعليمية والتي اقرها مجلس العموم. وإذا وافق عليها المجلس تصبح صالحة للتصديق. ويضاف إلى ذلك انه الآن ولتخفيف العبء على مجلس العموم يتم عرض جزء كبير من القوانين على مجلس اللوردات أولا، وخاصة تلك القوانين التي لا يكون عليها خلاف. ب - الدور الرقابي لمجلس اللوردات، فالمجلس من حقه أن يسأل ويناقش في السياسة التعليمية. ج - حتى أننا نجد أن أي تصريح أو بيان هام يلقيه الوزير المختص بشئون التعليم إمام مجلس العموم لابد أن يعاد إمام مجلس اللوردات.

ويمكن للدراسة بعد هذا العرض لأوجه الشبه والاختلاف بين كل من الدول الثلاث محل الدراسة في صنع السياسة التعليمية داخل المجالس النيابية، أن تحاول الوقوف على أوجه القصور في دور المجالس النيابية في الأردن فيما يخص صنع السياسة التعليمية داخلها. والذي يعتبر من الأهداف الهامة لهذه الدراسة، حتى يمكن بناء على التحديد الدقيق لها وضع تصور مقترح لتطوير دور هذه المجالس في صنع السياسة التعليمية .

- اوجه القصور في دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية في الأردن :

1. صنع السياسة التعليمية يبدأ من أعلى النظام متمثلة في وزراء التربية والتعليم والتعليم العالي واللتان يسيطران عليه سيطرة كاملة من خلال مجلس الوزراء.

2. الجزء الأكبر من العملية التشريعية تتم داخل أبنية السلطة التنفيذية، أي أن صنع السياسة التعليمية يتم بطريقة شديدة المركزية.
3. ارتباط السياسة التعليمية بشخص الوزير، مما أدى إلى عدم استقرار السياسة التعليمية.
4. افتقار التشريعات التربوية التي صدرت في الأردن لمعيار الديناميكية، والذي يقضي بضرورة استمراريتها مع تعديلها كلما كان ذلك ضرورياً .
5. عدم الربط بين التشريعات التعليمية والسياسية العامة للدولة مما أدى في كثير من الأحيان لصدور تشريعات تعليمية غير متوائمة مع ظروف المجتمع وإمكاناته .
6. مساهمة الملك في السلطتين التنفيذية والتشريعية بصورة واضحة من خلال خطابه العرش في توجيه الحكومة .
7. عدم النص على إمكانية محاسبته إمام السلطة التشريعية، وكل ما نص عليه الدستور هو المسئولية الجنائية.
8. محدودية دور مجلس الأمة الأردني في صنع السياسة التعليمية مع ما يحويه من خبرات وكفاءات وما يقوم به من مجهودات في إعداد تقارير هامة تخص التعليم ومشاكله
9. التركيز في التشريعات المختلفة للتعليم على سياسات التوسع الكمي .
10. اعتبار التشريع هو أهم وآخر خطوات صنع السياسة التعليمية في الأردن، وذلك عكس ما هو متعارف عليه في دولتي المقارنة ومعظم دول العالم، من اعتبار التشريع تمهيداً للطريق فقيمته لا تنبع من التشريع نفسه، ولكن من إمكانية تطبيقه في الواقع العملي، مما أدى إلى صعوبات ومعوقات شديدة في التطبيق في الأردن، أدت في معظم الأحيان إلى فشل هذه التشريعات .
11. احتفاظ رئيس المجلس بانتمائه الحزبي مما يؤثر بلاشك على سير المناقشات، ويؤثر بالتالي على مساهمة البرلمان في صنع السياسة التعليمية .

12. عدم التوازن بين حزب الأغلبية وأحزاب المعارضة داخل البرلمان الأردني، لصالح حزب الأغلبية دائماً.
13. إمكانية أن يشرع لقوانين داخل البرلمان في سرعة وسهولة شديدة اعتماداً على ما لدى الحكومة من مختلف السلطات والأدوات سواء داخل البرلمان أو خارجه .
14. قلة لجوء الأعضاء لمراكز البحوث البرلمانية للحصول على المعلومات بخصوص السياسة التعليمية التي يتم مناقشتها إمام البرلمان .
15. محدودية الدور الذي تقوم به مراكز البحوث البرلمانية في تقديم العون سواء في العملية التشريعية أو الرقابية والتي تخص صنع السياسة التعليمية .
16. محدودية اشتراك كليات التربية ومراكز البحوث التربوية في الاشتراك في صنع السياسة التعليمية وإبداء الرأي مع الأهمية البالغة لهذا الاشتراك .
17. اعتبار الرقابة البرلمانية هي رقابة الأقلية المعارضة داخل البرلمان، مما أدى إلى استحالة محاسبة الحكومة في كثير من الأحيان فيما يخص صنع السياسة التعليمية .
18. استخدام الأعضاء لوسائل الرقابة البرلمانية غير المؤثرة في مراقبة صنع السياسة التعليمية . فهم يركزون رقابتهم في الاقتراحات برغبات وطلبات الإحاطة مع عدم جدواها باعتبارها لا تمثل رقابة حقيقية على صنع السياسة التعليمية، وإنما تعتبر حواراً بين البرلمان والحكومة . ويلجأ الأعضاء إلى استخدام هذه الوسائل لسهولة استخدامها حيث لا تحتاج إلى جهد في جمع البيانات والمعلومات .
19. اهتمام الأعضاء أكثر ما يكون بتنفيذ وعودهم الانتخابية أكثر من اهتمامهم بصنع السياسة التعليمية
20. قلة الأسئلة الخاصة بالتعليم بالنسبة لأهمية هذا الموضوع ومساسه بكل بيت أردني فنسبة الأسئلة الخاصة بالتعليم لم تتعد 5 ٪ من إجمالي الأسئلة المقدمة إمام المجلس.

21. عدم مراعاة الأسلوب العلمي الصحيح في كتابة الأسئلة مما يؤدي إلى عدم وضوحها . وبالتالي عدم الإجابة الصحيحة والواضحة عليها .

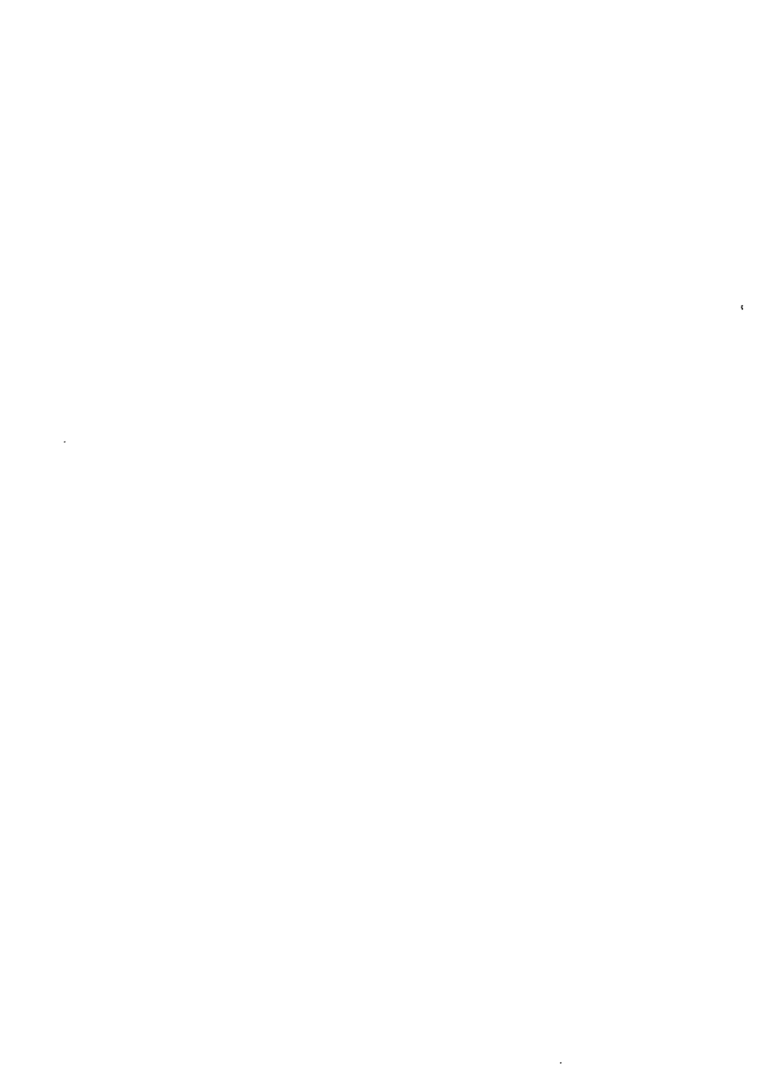
22. إنهاء المناقشة دائماً لصالح الحكومة وخاصة في الاستجوابات باعتبارها من وسائل الرقابة البرلمانية الأكثر خطورة على السلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم في الأردن.

23. طول الفترة بين تقديم الاستجواب ورد الوزير المختص بشئون التعليم عليه مما يفقد الاستجواب الهدف منه.

24. الاستخدام المحدود جدا لطلبات المناقشة العامة مع ما تحويه من أهمية باعتبارها تناقش ما تعتزم الحكومة القيام به.

25. عدم جدوى لجان تقصي الحقائق مع ما تمثله هذه الوسيلة من خطورة على الحكومة إذ يمكن أن تصل إلى توجيه الاتهام لها وما يترتب على ذلك من سحب الثقة، وذلك لهيمنة الحكومة على هذه الوسيلة، سواء بتحديد موعد الزيارة والتي من المفترض أن تكون مفاجئة، أو بإمداد اللجنة المختصة بالتحقيق البرلماني بالمستندات بدلا من محاولة اللجنة الوصول إلى البيانات بنفسها، أو بإتمام هذه التحقيقات داخل قاعات المجلس نفسه بدلا من انتقال اللجنة لمقر السلطة التنفيذية ضماناً للحيادية الكاملة لها .

بعد هذا العرض الذي تمكنت الدراسة أن تقدمه لأوجه الشبه والاختلاف في دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية في كلا من المملكة المتحدة والكويت والأردن والذي أدى في النهاية إلى التعرف على أوجه القصور التي تحد من دور البرلمان الأردني في المساهمة الفعالة في صنع السياسة التعليمية، تنتقل الدراسة في الصفحات المتبقية لوضع التصور المقترح والذي يمكن أن يساهم في تطوير دور البرلمان الأردني في صنع السياسة التعليمية.



الفصل السادس

تصور مقترح لتطوير دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية في الأردن



تصور مقترح لتطوير دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية في الأردن

تراجع الدول الكبرى نظمها التعليمي بانتظام، وتدق ناقوس الخطر عندما نلمس أن تطور التعليم لا يواكب تطور العلم، ولا يلبي الحاجات والمطالب الجديدة للمجتمع.

وهذا ما حدث في الأردن أيضا فقد تعالت الأصوات منذ زمن بعيد بوجود أزمة في التعليم تستوجب لحلها ضرورة الوقوف أمامها لمراجعة سياستنا التربوية، ومرساتها التي تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في صياغة هذه السياسات. ومن هذه المؤسسات وعلي رأسها نجد المجالس النيابة بما تقوم به من دور لا يستهان به في صنع السياسة التعليمية إذا ما أحسنت استخدام الصلاحيات التي خولها لها الدستور. فهي المرحلة الأخيرة التي تتحول فيها المطالب والاحتياجات التربوية إلى قرارات وقوانين واجبة التنفيذ . وكذلك يقع عليها عبء مراقبة التنفيذ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتنفيذ السليم .

وقد تعرضت فصول الدراسة السابقة لواقع دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية، وذلك من واقع البيانات والسجلات(المحاضر) الفعلية لمجلسي الأمة والأعيان.

ثم تعرضت لواقع هذا الدور في المملكة المتحدة، وذلك أيضا من واقع البيانات والسجلات الفعلية لمجلسي اللوردات والعموم.وأيضا تعرضت لواقع هذا الدور في الكويت، وبعد ذلك قامت الدراسة بعقد مقارنة الهدف منها هو الوقوف على أوجه القصور الموجودة داخل البرلمان، والتي تعوق أداءه لدوره، من حيث المشاركة الفعالة في صنع السياسة التعليمية.

و تنتقل الدراسة في هذا الجزء إلى توظيف المعلومات والنتائج السابقة في محاولة استخدام العوامل والوسائل والظروف والقوى، ووضعها في نسق واحد مترابط يحقق هدف

الدراسة وهو الوصول إلى تصور مقترح يمكن أن يساهم في تطوير دور المجالس النيابية في الأردن في صنع السياسة التعليمية.

فالتحدي الأكبر الذي يواجه أي عملية تطوير، هو كيف نستطيع أن نستخدم كل مواردنا وإمكاناتنا مهما كانت محدودة بأفضل الطرق وأكفأ الأساليب لتحقيق أكبر عائد مجتمعي وفردي، وتحقيق أهداف المجتمع في التنمية والتقدم .

في البداية يجب التأكيد على أن هذا التصور المقترح يعتبر بمثابة خطة لتطوير دور المجالس النيابية فيما يخص صنع السياسة التعليمية في الأردن، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان. فهو محاولة لاستخدام كل موارد الدول لتحقيق أغراضها .

ويتركز هدف هذا الجزء في بذل كل الجهد من اجل مشاركة البرلمان الأردني مشاركة فعالة في صنع السياسة التعليمية، وهذا يتطلب التركيز على عدة نقاط قبل البدء في وضع التصور المقترح، وهذه النقاط هي:

1- قومية التطوير.

2- شمولية حركة التطوير، حيث يستخدم التصور المقترح كل العناصر ويربطها ببعضها.

3- مرونة الأهداف، حيث أن من أهم ما يميز الهدف الاستراتيجي الذي يستخدم في صنع الخطط " أن لا يكون جامداً، فيجب صياغته دائماً بالصيغة التي تمكن من حشد الجهود وتكثيفها أو اختزالها حسب مدى القرب أو البعد من تحقيق الهدف. بحيث لا تتطلب هذه الأهداف تعديلات جوهرية بعد فترة من الزمن.

ويرتكز التصور المقترح على عدة محاور هذه المحاور تعتبر أهدافا فرعية للهدف الأساسي، ويشتمل كل محور من هذه المحاور على مسارين للحركة يتم من خلالها الوصول إليه، وبالتالي الوصول إلى الهدف الأساسي للدراسة.

- المحور الأول: قومية الارتقاء بالوظيفة الرقابية في الأردن.

ولتحقيق هذا المحور لابد من السير في اتجاهين هما :

1 - تحقيق التنسيق والتكامل بين الأجهزة المسئولة عن صنع السياسة التعليمية .

2 - ربط صنع السياسة التعليمية بحركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- المحور الثاني: تكثيف جهود البرلمان الأردني فيما يخص صنع السياسة التعليمية.

ولتحقيق هذا المحور لابد من السير في اتجاهين هما:

1- تطوير أنظمة العمل بما يؤدي إلى تطوير العملية التشريعية لصنع السياسة .

2- الارتقاء بمهارات الأعضاء التشريعية فيما يخص السياسة التعليمية .

- المحور الثالث: تكثيف جهود البرلمان الأردني بما يؤدي إلى الارتقاء بالوظيفة التشريعية له فيما يخص صنع السياسة التعليمية .

ولتحقيق هذا المحور لابد من السير في مسارين هما:

1- تطوير أنظمة العمل بما يؤدي إلى تطوير الرقابة البرلمانية لصنع السياسة التعليمية.

2- الارتقاء بمهارات الأعضاء الرقابية فيما يخص السياسة التعليمية .

- المحور الرابع: تكوين رأي عام ايجابي بخصوص البرلمان الأردني ودوره في صنع السياسة التعليمية باعتباره جزء من السياسة العامة .

ولتحقيق هذا المحور لابد من السير في اتجاهين هما: -

1- تعزيز دور الإعلام البرلماني لتحسين صورة البرلمان الأردني ودوره في صنع السياسة التعليمية.

2- تعزيز دور الإعلام البرلماني للنهوض بالبرلمان كمؤسسة من المؤسسات الهامة التي تسهم بطريقة مباشرة في صنع السياسة التعليمية .

والجدير بالذكر أن هذه الإستراتيجية قد بنيت بحيث يتم العمل على هذه المحاور كلها متكاملة وفي وقت واحد، كما يرتبط ذلك أيضا بضرورة الحركة على كل المسارات

الواردة في هذه المحاور في وقت واحد. ولا يعني ترتيب هذه المحاور إعطاء أولويات في العمل لمحور من دون الآخر، كما لا يعني ترتيب مسارات الحركة داخل كل محور إعطاء أولوية لمسار عن الأخر .

المحور الأول:

قومية صنع السياسة التعليمية في الأردن.

- المسار الأول:

تحقيق التنسيق والتكامل بين الأجهزة المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في الأردن .

عوامل الواقع المؤثرة:

1- مساهمة الملك في صنع السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة للدولة بصورة كبيرة باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية.

2- استئثار القيادة العليا والممثلة في مجلس الوزراء، ووزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي بصنع السياسة التعليمية .

3- انعدام المشاركة الشعبية في صنع السياسة التعليمية .

4- الدور المحدد لمجلس الأمة في صنع السياسة التعليمية، على الرغم مما خوله له الدستور لكي يتمكن من المساهمة الفعلية في أداء هذه المهمة .

5- محدودية دور مجلس الأعيان في المشاركة في صنع السياسة التعليمية .

6- محدودية دور مراكز البحوث التربوية، وكذلك كليات التربية في المساهمة الفعالة في صنع السياسة التعليمية داخل المجالس النيابية، على الرغم من اتصالها المباشر بواقع التعليم ومشاكله .

المقترحات:

الإستفادة من مساهمة الملكية في صنع السياسة التعليمية، وسوف يتضح هذا من خلال النقاط التالية.

1- العمل على تخفيف المركزية في صنع السياسة التعليمية ممثلة في مجلس الوزراء والوزارات المختصة بشئون التعليم.

2- تنظيم وتحديد الجهات المسئولة عن صنع السياسة التعليمية، ودور كل جهة منها في هذا الصدد. والعمل على التنسيق بينهما، بما يؤدي في النهاية إلى مساهمة فعالة لكل جهة منها في صنع السياسة التعليمية ويخفف من المركزية الشديدة في صنع السياسة التعليمية.

3- مناقشة السياسة التعليمية المقترحة على جميع المستويات قبل عرضها على مجلس الأمة مثل ما يحدث في دول المقارنة من استفتاء ينتهي بإعداد " الورقة الخضراء " قبل الشروع في أي تغيير للسياسة التعليمية، وهذا أمر في غاية البساطة ولا يكلف الجهات المسئولة عن صنع السياسة التعليمية الكثير، في حين أن مردودة له نتائج ايجابية .

4- زيادة مساهمة البرلمان الأردني في صنع السياسة التعليمية وخاصة أن الدستور كفل له ذلك، وأعطى له كل الصلاحيات لأداء هذا الدور.

5- الاستفادة من مراكز البحوث التربوية، والكليات التربوية، في صنع السياسة التعليمية.

وتقترح الدراسة في هذا الصدد ما يأتي : -

أ - الاستفادة من البحوث والدراسات التي تقوم بها المراكز والكليات.

ب - اقتراح موضوعات معينة للبحث والدراسة، تخدم صنع السياسة التعليمية داخل المجالس النيابية، يقوم بتحديدها لجنة التعليم داخل المجلس، بالاشتراك مع مركز البحوث البرلمانية داخل المجلس. ويتم عرضها على مراكز البحوث التربوية وكليات التربية لدراسة الصالح منها للبحث داخلها. مما يسهم في إيجاد حلقة وصل بينها، وحتى لا تصبح البحوث والدراسات داخل كليات التربية ومراكز البحوث التربوية مجرد ورق لا يستفاد منه على أي مستوى من مستويات صنع السياسة التعليمية.

ج - الاستفادة من رؤساء الأقسام في الكليات التربية بصورة مباشرة في صنع السياسة التعليمية داخل المجالس النيابية. عن طريق إشراكهم بصورة منتظمة في مناقشات لجنة التعليم . باعتبارهم ذوي خبرة مباشرة بالتعليم ومشكلاته .

- المسار الثاني:

ربط صنع السياسة التعليمية بالمجلس النيابي وبحركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

- عوامل الواقع المؤثرة:

1- علي الرغم مما يقال عن الأخذ بالشمولية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فالملاحظ أن هناك قصوراً في إدراك العلاقات التبادلية بينها . ويتضح ذلك بجلاء في كل من تخطيط وتنفيذ وتمويل المشروعات سواء الزراعية أو الصناعية واحتياجها من القوى العاملة والتخطيط والتنفيذ للسياسة التعليمية.

2- انتشار الأمية بشكل كبير مع كل ما يبذل من جهد في سبيل القضاء عليها، سواء داخل البرلمان أو خارجه، فقد أولى البرلمان الأردني اهتماما كبيرا لمناقشة موضوع الأمية . إلا أن هذه المناقشات تتم بطريقة غير مجدية، طموحة بدرجة يستحيل معها تحويل إلى واقع. وقد اثر انتشار الأمية بهذا الشكل على معدلات التنمية في مختلف المجالات.

3- انخفاض مستويات التعليم في بعض التخصصات، أو عدم الإقبال عليها، مما اثر بشكل ملحوظ على تحقيق المعدلات المنشودة للتنمية ويظهر في إنتاجه المستويات غير الماهرة وشبه الماهرة من بين العاملين في مشروعات التنمية .

4- انخفاض مستويات التعليم أثر على المؤسسات الإنتاجية التي تستخدم التكنولوجية المتقدمة، مما اضطرها في بعض الأحيان إلى استيراد قوى عاملة ماهرة ومتعلمة غير أردنية .

مقترحات الدراسة :

1- ايجاد نوع من التنسيق بين كل من مؤسسات التنمية القومية ومؤسسات صنع السياسة التعليمية، بحيث يواجه معاً التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد القوى العاملة اللازمة للمشروعات .

2- الإجراءات التي تحقق العلاقة المتبادلة بين اللجان المختلفة داخل البرلمان الأردني، مثل لجنة الصناعة، لجنة الزراعة، لجنة التعليم والبحث العلمي .... الخ . بما يحقق صنع سياسة تعليمية متكاملة ومتداخلة مع باقي القطاعات.

3- تخصيص نسب معينة لتمويل العملية التعليمية من مخصصات مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا لن يتحقق بدون تنسيق وتخطيط في صنع السياسة التعليمية بين كل قطاعات الدولة.

4- ضرورة تركيز البرلمان على العمل بشتى الطرق لمحو الأمية في المستويات المختلفة للتعليم، وذلك عن طريق إصدار تشريعات أكثر ايجابية، ويسهل تنفيذها، مراعاة العوامل والظروف التي يمكن أن تعوق التنفيذ الفعلي لها .

5- ضرورة تركيز البرلمان الأردني على إصدار تشريعات تساهم في رفع مستويات التعليم بصورة حقيقية، وخاصة التعليم الفني، مع ضرورة التأكيد على استخدام التكنولوجيا المتقدمة والتدريب الكافي عليها، بما يؤدي في النهاية من الحد من استيراد العمالة المدربة في شتى المجالات .

- المحور الثاني:

تكثيف جهود البرلمان الأردني بما يؤدي إلى الارتقاء بالوظيفة التشريعية للسياسة التعليمية .

- المسار الثالث :

تطوير أنظمة العمل داخل البرلمان الأردني بما يؤدي إلى صياغة أفضل للسياسة التعليمية بداخله.

عوامل الواقع المؤثرة:

1- الجزء الأكبر المهم من العملية التشريعية يتم داخل أبنية النظام التنفيذي . بدلاً من اشتراك الأبنية التنفيذية مع التشريعية في هذا الصدد .

2- امكانية أن تشرع لقوانين تخص التعليم في سرعة وسهولة شديدة اعتماداً على ما لدى الحكومة من مختلف السلطات والأدوات داخل البرلمان يساعدها على ذلك .

3- يرتبط بالنقطة السابقة ونتيجة لها في نفس الوقت محدودية دور مجلس الأمة في التشريع للتعليم، فقد انحصر دوره في إقرار مشروعات القوانين التي ترد من الحكومة وتخص العملية التعليمية، وكذلك الموافقة على الاتفاقيات التي لها علاقة بالتعليم وترد أيضا من الحكومة .

4- محدودية دور مجلس الأعيان في التشريع للتعليم .

مقترحات الدراسة :

1- تفعيل دور مجلس الأمة فيما يخص الرقابة على القرارات بقوانين والتي يصدرها الملك وفقاً للحق الذي أعطاه له الدستور " وذلك عن طريق التحقق من توافر الظروف الاستثنائية التي لا تحتمل التأخير من عدمه كمبرر لهذه القرارات . فإذا تبين للمجلس عدم توافر هذه الظروف أو كان يمكن للتشريعات العادية أن تقوم بها، فعليه رفض التصديق عليها حيت تعرض عليه.

2- وفي حالة الظروف الاستثنائية والتي تستوجب إصدار أي تشريعات من السلطة التنفيذية خاصة بالعملية التعليمية أثناء غياب المجلس، يجب أن يدعي المجلس لأخذ الموافقة عليها خلال مدة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع بدلاً من الانتظار إلى انتهاء أجازته .

3- تفعيل دور مجلس الأمة في مناقشة مشروعات القوانين الخاصة بالتعلم والمقدمة من الحكومة . وخاصة داخل اللجان المتخصصة وهي لجنة التعليم والبحث العلمي، وذلك عن طريق استعانة لجنة التعليم والبحث العلمي بمراكز البحوث التربوية ورؤساء الأقسام في كليات التربية عند دراستها لأي مشروع قانون تعليمي تتقدم به الحكومة.

4- الحرص على المساهمة الفعالة لمجلس الأعيان في العملية التشريعية وعدم الاكتفاء بدوره في المشورة وإبداء الرأي، والذي هو في حقيقة الأمر لا يستفاد منه على أي مستوى من المستويات. وخاصة أن مجلس الأعيان يضم نخبة من المفكرين والسياسيين الذي لا يستهان بهم في هذا المجال.

5- الاستفادة الفعلية من التقارير التي ينتجها مجلس الأعيان والخاصة بالتعليم ومشاكله بصورة أفضل، وذلك عن طريق إعلام الأعضاء بها في الوقت المناسب حتى يتسنى لهم الاستفادة منها.

6- العمل على استقرار السياسة التعليمية متمثلة في استقرار التشريعات التي ترسم هذه السياسة. وعدم الانصياع وراء كل ما تتقدم به السلطات التنفيذية من مشروعات قوانين متعارضة . بل يجب على مجلس الأمة بذل كل الجهود في محاولة استقرار هذه السياسة . وهذه النقطة، من وجهة نظر الدراسة وبناء على ما أسفرت عنه النتائج، من أهم التوصيات التي يجب التركيز عليها.

7- يرتبط بالنقطة السابقة، ضرورة اهتمام مجلس الأمة " بتنقية الكم الهائل من القوانين القائمة وتحديث القديم منها ليواكب العصر والعمل على اختصار غالبية القوانين. وتقترح الدراسة تشكيل لجنة مؤقتة لأداء هذه المهمة تضم مندوبين من اللجان المختلفة من المجلس، بالإضافة إلى المتخصصين في القانون، والتربية سواء من كليات التربية، أو مراكز البحوث التربوية.

8- تقصير مدة الأجازة البرلمانية.

- المسار الرابع:

الارتقاء بمهارات الأعضاء التشريعية فيما يخص صنع السياسة التربوية .

عوامل الواقع المؤثرة:

1- عزوف الأعضاء عن الاشتراك في مناقشة مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة والخاصة بالعملية التعليمية بالشكل المناسب، والمتمشي مع دورهم في المساهمة الفعالة في مناقشة هذه القوانين.

2- يرتبط بالنقطة السابقة، نقص المعلومات عن التشريعات المختلفة لدى الأعضاء مما يؤثر على مستوى المناقشات .

3- استخدام رئيس المجلس للائحة الداخلية للسيطرة على سير المناقشات فيما يخص مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة.

4- عزوف الأعضاء عن تقديم مشروعات قوانين خاصة بالعلمية التعليمية، على الرغم من نص الدستور على أن من حق الأعضاء ذلك .

5- تقديم تقرير اللجنة الخاصة بالتعليم عن مشروع القانون التعليمي المقدم من الحكومة والذي سيتم مناقشته أمام المجلس قبل المناقشة بوقت قصير لا يسمح للأعضاء بدراسته دراسة متأنية.

6- عدم حرص لجنة التعليم بتقديم تقريرها في شكل مزايا وعيوب واضحة يسهل معها لغير المتخصصين في العملية التعليمية الوقوف على نقاط القوى والضعف في مشروع القانون المقدم، بما يؤدي في النهاية إلى اشتراك عدد محدود من الأعضاء لعدم قدرة الغالبية من الأعضاء على متابعة الموضوع من ناحية، وكذلك عدم ظهور المناقشات بالشكل اللائق من ناحية أخرى .

7- قلة لجوء الأعضاء لمراكز البحوث البرلمانية للحصول على معلوماتهم عن التشريعات التعليمية المختلفة قبل مناقشتها أمام المجلس .

8- محدودية دور مراكز البحوث البرلمانية في تقديم العون في التشريع للعملية التعليمية

9- اعتماد الأعضاء في حصولهم على معلومات عن مشروعات القوانين التعليمية المختلفة عي الوسائل السهلة مثل (التليفزيون – الصحافة) .

مقترحات الدراسة :

1- تحفيز الأعضاء على الاشتراك في مناقشة القوانين الخاصة بالتعليم عن طريق شرح هذه المشروعات بقوانين والمقدمة من الحكومة بطريقة واضحة لهم، أما عن طريق ندوات أو كتيبات توضح لهم ذلك حتى يتسنى لهم المشاركة الفعالة في المناقشات وخاصة الأعضاء غير المهتمين بالعملية التعيميمة .

2- تشجيع الأعضاء بالتقدم بمشروعات قوانين تخص العملية التعليمية، لما لذلك من أهمية قصوى حتى وإن لم تؤد هذه العملية لميلاد قانون جديد . فهي وسيلة هامة لقياس اهتمامات واتجاهات أعضاء المجلس .

3- لابد من التأكيد على تقديم تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي لتقريرها قبل مناقشة مشروع قانون بوقت كافي، حتى يتسنى للأعضاء قراءته قراء متأنية مما يؤثر على سير المناقشات داخل المجلس. ويؤدي في النهاية إلى اختصار وقت المناقشة التي تستهلك في أمور غير مفيدة يمكن أن يتضمنها التقرير .

4- تشجيع الأعضاء على البحث عن المشكلة و الاستعانة بذوي الخبرة في المؤسسات الخاصة والحكومية، للحصول على معلوماتهم عن التشريعات المختلفة.

5- أنشاء مراكز البحوث البرلمانية بحيث تقدم العون المناسب للأعضاء للمساعدة في أداء العملية التشريعية بنجاح وذلك بعدة طرق .

أ – تعليم الأعضاء فن المشاركة في مناقشة التشريعات التعليمية المختلفة .

ب – تعليم الأعضاء كيف يتم منع إصدار مشروع قانون في كل مرحلة من مراحل العملية التشريعية.

ج – تحديد مزايا وعيوب كل مشروع قانون من مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة كلا على حده، حتى يسهل للأعضاء الرجوع إليها.

د – عمل قوائم تضم جماعات الضغط النشطة بشأن التعليم داخل البرلمان، حتى يتسنى للأعضاء اللجوء إليها عند رغبتهم في التأثير على مشروع القانون في أي مرحلة من مراحل صناعته.

هـ- توجيه الأعضاء لأسماء الأعضاء الأكثر أقدمية ممن لهم كلمة مسموعة داخل المجلس، وذلك للاستعانة بهم وقت الحاجة إليهم.

- المحور الثالث:

تكثيف جهود البرلمان الأردني بما يؤدي إلى الارتقاء بالوظيفة الرقابية له فيما يخص صنع السياسة التعليمية .

- المسار الخامس:

تطوير أنظمة العمل بما يؤدي إلى تطوير الرقابة البرلمانية على صنع السياسة التعليمية .

عوامل الواقع المؤثرة:

1- عدم التوازن بين حزب الأغلبية وحزب المعارضة لصالح حزب الأغلبية في كل الأحيان .

2- انهاء رئيس المجلس المناقشة دائماً لصالح حزب الأغلبية بناء على التصويت، وخاصة عند استخدام الأعضاء لأساليب الرقابة البرلمانية الأكثر خطورة على الحكومة، وهذا ما اتضح من الدراسة .

3- اعتبار الرقابة البرلمانية هي رقابة المعارضة، مما أدى إلى استحالة مراقبة الحكومة ومحاسبتها في كل الأحيان .

4- قلة الاعتماد على معيار معين يتم مراقبة الحكومة وفقاً له. ويرجع ذلك إلى عدم وضوح برنامج الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى فالأعضاء لا يهتمون بمراجعة برنامج الحكومة سواء الذي تتقدم به في بداية كل دورة برلمانية، أو عند أي تشكيل جديد، حتى يتخذوه معياراً للمراقبة وتقييم للأداء الحكومي فيما يخص صنع السياسة التعليمية

5- توقع حزب الأغلبية من أعضائه الولاء التام له داخل المجلس حتى يتسنى له تنفيذ ما يريده، وهذا ما يتم بالفعل، فأعضاء الأغلبية دائما بجانب الحكومة بصرف النظر عما تتقدم به .

6- قلة فاعلية لجان تقصي الحقائق كأداة من أدوات الرقابة البرلمانية على صنع السياسة التعليمية، مع ما تمثله هذه الأداة من خطورة حقيقية على السلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم.

7- محدودية دور مجلس الأعيان في الرقابة البرلمانية على صنع السياسة التعليمية في الأردن.

مقترحات الدراسة:

1- التأكيد على تخلي رئيس المجلس عن انتمائه الحزبي بمجرد توليه هذا المنصب.

2- التاكيد على أن الرقابة البرلمانية هي رقابة للمجالس النيابية كلها، وليس للأقلية المعارضة فقط، فلابد لحزب الأغلبية أن يقوم بالرقابة مثله مثل الأحزاب المعارضة وبنفس القوة حتى يتسنى للرقابة البرلمانية أن تؤدي دورها بفاعلية .

3- تجديد النخبة البرلمانية ووضع شروط أكثر صرامة للترشيح في المجلس وخاصة بالنسبة للأعضاء القدامى والذين لم يقوموا بالدور المطلوب منهم كأعضاء برلمانيين.

4- الاستفادة بالخبرات الأجنبية في مجال الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم، وعرضها على المجلس كلما يتسنى ذلك.

5- التاكيد على ضرورة وضع خطة للرقابة البرلمانية على صنع السياسة التعليمية، مثل ما يحدث في معظم دول العالم ومنهم دولة المقارنة، فالرقابة البرلمانية عملية يتم التخطيط الجيد لها .

6- التأكيد على تطوير نظم المعلومات داخل البرلمان بما يكفل حسن أداء العمل الرقابي للبرلمان، حيث إن توافر المعلومات الصحيحة وفي الوقت المناسب يؤثر على العملية الرقابية تأثرا لا يمكن الاستهانة به .

7- التأكيد على ضرورة المشاركة بين البرلمان وباقي مؤسسات الدولة، والتي تسهم في صنع السياسة التعليمية للمساعدة في حصول البرلمان على المعلومات المطلوبة وفي الوقت المناسب.

8- التأكيد على ضرورة تطوير دور لجنة التعليم والبحث العلمي للنهوض بالرقابة البرلمانية على صنع السياسة التعليمية، وأحكام الرقابة عليها بكافة صورها.

9- التاكيد على أهمية الإجابة الواضحة للوزير المختص بشئون التعليم على ما يعرض عليه من أسئلة تحت قبة البرلمان وعدم اكتفائه بعرض أرقام وبيانات عن خطط سابقة تؤدي إلى عدم الرد بوضوح وعدم تحقيق الرقابة البرلمانية لهدفها.

10- وضع نظام جيد للأسئلة شبيه بالموجودة في انجلترا يؤدي إلى التغلب على ضيق الوقت، وعرض أكبر عدد من الأسئلة في اقصر وقت .

11- تدعيم قوة المعارضة داخل البرلمان الأردني بما يمكنها من أداء دورها الرقابي بفاعلية.

12- الارتقاء بلجان تقصي الحقائق كوسيلة هامة من وسائل الرقابة البرلمانية عن طريق اتخاذ بعض الإجراءات التي تساعد على حيادها مثل :

13- عقد اجتماعاتها تحت قبة المجلس.

14- عدم اتخاذ رأي الحكومة فيها طالما أن هناك عدداً كافياً من الأعضاء تقدم بطلب لذلك.

15- الاستفادة قدر المستطاع من مجلس الأعيان والذي يضم نخبة من المتخصصين والعلماء وتقترح الدراسة أن ينبثق من مجلس الأعيان لجنة مهمتها هي رقابة أعمال السلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم وكتابة تقارير عنها سنوياً أو عند طلب ذلك بحيث يكون هذا التقرير أساسا جيداً للرقابة البرلمانية عليها .

- المسار السادس:

الارتقاء بمهارات الأعضاء الرقابية فيما يخص صنع السياسة التعليمية.

عوامل الواقع المؤثرة:

1- عزوف بعض الأعضاء غير المهتمين بالعملية التعليمية من المشاركة في الرقابة البرلمانية على صنع السياسة التعليمة.

2- صعوبة إلمام العضو بكل ما يلزم من معلومات لمراقبة الحكومة فيما يخص صنع السياسة التعليمية، نظراً لتعقدها وكثرتها، وعدم كفاءة العضو العلمية.

3- استخدام أعضاء المجلس لوسائل الرقابة البرلمانية غير المؤثرة في مراقبة صنع السياسة التعليمية . فهم يركزون على الاقتراحات برغبات وطلبات الإحاطة والتي لا يترتب عليها أي نتائج، فهي مجرد وسائل لتزويد الحكومة ببعض المعلومات التي يعتقد أكثر من اهتمامهم بالسياسة التعليمية نفسها .

4- عدم مراعاة الأسلوب العلمي في استخدام الوسائل المختلفة للرقابة على صنع السياسة التعليمية .

5- عدم جدوى لجان تقصي الحقائق عن أعمال السلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم.

6- صعوبة الرقابة البرلمانية على بعض الأعمال مثل مشروع الخطة وكذلك الموازنة العامة.

المقترحات:

1- الاهتمام برفع الكفاءة الرقابية لأعضاء المجلس وتقترح الدراسة في هذا الجزء أن تعقد للأعضاء دورات تدريبية على أن تكون هذه الدوريات داخل المرافق الحكومية

المختلفة حتى يقفوا على ما يجب أن يكون عليه العمل، وبالتالي يمكن لهم مراقبة، المراقب للعمل التنفيذي " لابد له أن يكون معايشا العمل التنفيذي بنفسه حتى يمكنه مراقبته " .

2- توعية أعضاء البرلمان بوسائل الرقابة الأكثر فاعلية في مواجهة السلطة التنفيذية المختصة بشئون التعليم، وهي على سبل الحصر الأسئلة والاستجوابات وطلبات المناقشة العامة والتحقيق البرلماني.

3- زيادة المهارات المحاسبية ومهارات التحليل المالي لمن يرغب من الأعضاء، وذلك عن طريق تنظيم دورات تدريبية لهم في هذا المجال، حتى يتسنى لهم مراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة ومشروع الخطة المقدمة...الخ.

4- ضرورة تفرغ النائب لمهمة الرقابة وتكريس كل جهده لمراقبة الحكومة.

5- تشجيع الأعضاء للجوء لمراكز البحوث البرلمانية لتزويدهم بالمعلومات التي تمكنهم من الرقابة الفعالة على صنع السياسة التعليمية عن طريق تعليمهم .

- كيفية الإحساس بأن هناك مشكلة ما.
- استيعاب هذه المشكلة.
- اختيار الوسيلة المناسبة واداواتها الحديث حتى يصلوا إلى ما يريدونه .
- بعد اختيار الوسيلة المناسبة لابد من التأكيد على ضرورة استعانة الأعضاء بهذه المراكز عند صياغة وسائلهم الرقابية حتى تساعدهم على صياغتها بالأسلوب الذي يؤدي إلى فاعلية الرقابة .
- تدريبهم على رد الفعل السريع لما يتعرضون له أثناء المناقشة .

- المحور الرابع:

تكوين رأي عام ايجابي بخصوص المجالس النيابية ودورها في صنع السياسة التعليمية.

- المسار السابع:

تعزيز دور الإعلام البرلماني لتحسين صورة البرلمان الأردني أمام المواطنين فيما يخص صنع السياسة التعليمية.

عوامل الواقع المؤثرة:

1- هيمنة الحكومة على وسائل الإعلام المختلفة بما ينعكس على نقل الصورة التي تريدها الحكومة عن البرلمان للمواطنين.

2- تفاوت نظرة الأعضاء أنفسهم إلى الإعلام البرلماني تبعاً للوسيلة الإعلامية (صحافة -- تليفزيون – راديو.. الخ) .

3- عدم اهتمام البرلمان الأردني على أن يعلن عن نفسه بصورة كافية، وهذا عكس ما يحدث في دولتي المقارنة.

4- أثر الإعلام البرلماني محدود للغاية في التأثير على عضو البرلمان، فالإعلام البرلماني لا يمثل بالنسبة لعضو البرلمان مصدرا من مصادر الحصول عل المعلومات من ناحية، ومن ناحية أخرى فعضو البرلمان لا يسعى لأي شكل من أشكال الإعلام ليعرض وجهة نظره ويعبر عن رأيه من خلالها .

5- مساهمة الإعلام البرلماني بصورته الحالية عن عزوف عدد كبير من المواطنين عن الاهتمام بأعمال البرلمان، بما ينعكس على عزوفهم في المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية .

6- ويرتبط بالنقطة السابقة الصورة التي ينقلها الإعلام البرلماني على البرلمان، من انه أداة في يد السلطة التنفيذية تحركها كيفما تشاء .

7- الصورة الحالية للمجلس والتي ينقلها لنا الإعلام البرلماني مما كان لها أكبر الأثر على عدم الاهتمام بالبرلمان ودوره سواء من المواطنين أو من الأعضاء أنفسهم. فنسبة الغياب التي تظهر لنا على شاشات التليفزيون وفي الصحف نسبة عالية جداً، فقاعات المجلس في معظم الأوقات شبه خالية. ومن ناحية أخرى هناك مناقشات دائمة بين

الأعضاء تشير إلى عدم متابعتهم لما يجري في المجلس من مناقشات بما ينعكس على نظرة المواطنين للمجلس.

المقترحات:

1- التأكيد على ضرورة تكوين علاقات متوازنة بين الإعلام البرلماني وكل من السلطة التشريعية والتنفيذية. فلا تطغى السلطة التنفيذية باعتبارها المسيطرة على أهم وسائل الإعلام من صحافة قومية أو تليفزيون.الخ.لخ .

2- اتاحة المساحة الكافية في وسائل الإعلام المختلفة لتغطية أعمال البرلمان وبشكل مناسب.

3- التاكيد على عدم الاكتفاء بنقل ما يحدث داخل الجلسات بل يجب عقد لقاءات تليفزيونية مستمرة ومتكررة مع النواب لشرح وجهات نظرهم .

4- عدم التركيز على أقوال وتصريحات وزراء التربية والتعليم ورؤساء الحكومة والملك.

5- مراعاة القواعد الفنية التي تؤدي إلى التشويق والمتعة فيما يعرض على البرلمان مما يؤدي في النهاية إلى الارتقاء بنسبة المشاهدة .

6- مراعاة الحياد في عملية المونتاج .

7- عدم السخرية من البرلمان في وسائل الإعلام المختلفة، مما ساهم بالفعل على تكوين رأي عام مضاد للبرلمان كمؤسسة. وأدى في النهاية إلى التأثير على دورها تأثيراً سلبياً.

- المسار الثامن:

تعزيز دور الإعلام البرلماني للنهوض بالبرلمان كمؤسسة تشريعية .

عوامل الواقع المؤثرة:

1- عدم لجوء المرشحين للإعلام البرلماني للإعلام عن برامجهم الانتخابية، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم وجود برامج واضحة لهم أصلا.

2- عدم اهتمام الإعلام البرلماني بتوعية الناخبين وتعريفهم بكل مرشح، وشرح البرنامج الانتخابي لكل واحد منهم حتى يتمكنوا من حسن اختيار أعضاء البرلمان، والذي سوف ينعكس بلا شك على مستوى أداء البرلمان في النهاية.

توصية مقترحة:

1- التوعية المستمرة للمرشحين بضرورة وضع برنامج واضح لهم والإعلام الجيد عنه، حتى يتسنى للناخبين أن يختاروا نوابهم على أساس من الفهم.

2- التوعية المستمرة للناخبين بأهمية أصواتهم المدروسة، حتى يتم اختيار أفضل العناصر داخل البرلمان الأردني، بما ينعكس على حسن أدائه .



المصادر والمراجع العربية

- التقرير الثالث والخمسون 2004/ 4/ 26، مجلس الأمة، الكويت. (2004)
- التقرير الحادي والثمانون 2004/ 6/ 22 مجلس الأمة، الكويت. (2004)
- الروابدة، عبد الرؤوف، وآخرون (1999)، الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن، الأردن، عمان، دار الفارسي للنشر والتوزيع.
- إنجازات المجلس خلال دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي العاشر، مجلس الأمة، الكويت. (2004)
- أندراوس، آمال كامل (2000)، السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية.
- الغمرى، محمد بهاء الدين (1997)، المدخل في علم السياسة والفكر السياسي، القاهرة، د .ن.
- الخوالده، عبد المجيد: محضر الجلسة الحادية عشر المنعقدة في 7/ 9/ 2003، مجلس النواب الأردني .
- الطعاني، حسن (2004)، النظام التربوي الأردني: وفق رؤية تطويرية،الكرك، مركز اليزيد للدراسات.
- الكسندر وآخرون (1997)، الدستور البريطاني ونظام الحكم في مجموعة الأمم البريطانية .
- أبو بكر، عبد الجواد (2002)، السياسات التعليمية وصنع القرار، الإسكندرية، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر.
- الهاجري، عبدالله محمد، و العنزي، محمد نايف، (2006)، مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر،الكويت، منشورات مركز القرين للدراسات التاريخية.
- العنزي، مطلق عشوي (2005)، دور لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بمجلس الأمة الكويتي في مراقبة وتوجيه السياسات التربوية، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة اليرموك.
- المهنا، عبد الله، وبهيجة، ببهاني (1993)، التعليم في الكويت من الألف إلى الياء، مكتبة الفلاح، الكويت.
- الشطي، ناصر عبد الله (1996)، مجلس الأمة بين البرامج الانتخابية والإنجازات، الكويت، كويت برس.
- العويشي، انتصار عبدالعزيز (1988)، مدارس التربية الخاصة، وزارة التربية،الكويت.
- الطبطائي، عادل (2001)، النظام الدستوري في الكويت، مكتبة مجلس الأمة، الكويت.

- التل، احمد يوسف (2004)، تطور نظام التعليم في الأردن ومؤثرات وعوامل، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الحوات، علي، (2004) التربية العربية، رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرون: اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، ليبيا.
- العمايرة، محمد حسن (1999)، التربية والتعليم في الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر.
- الكندري، على حبيب (2001)، استشراف المستقبل والإصلاح التعليمي، مؤتمر جودة التعليم خيار المستقبل، جمعية المعلمين الكويتية، الكويت.
- التميمي، عبدالمالك خلف (1999)، أبحاث في تاريخ الكويت، الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع.
- البيجاوى، عبد الفتاح جلال و فتحية (1995): إعداد وتدريب المعلمين في ضوء السياسة التعليمية، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية،
- الحمد، رشيد (1997)، إستراتيجية مقترحة للتربية بدولة الكويت،الكويت، وزارة التربية.
- بني خلف، صالح (1995)، السياسات التربوية في خطاب العرش الهاشمي منذ تأسيس إمارة شرق الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، 1995.
- جاسم، عيسي، ونوفل، عصام الدين (1991)، التعليم الأساسي ودور مركز البحوث التربوية في تطويره،الكويت، مركز البحوث التربوية، وزارة التربية، ديسمبر.
- عبد الناصر، هدى جما ل (1995): إشكالية النظام الدستوري في المملكة المتحدة ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- حسين، عبدالعزيز (1994)، محاضرات عن المجتمع العربي الكويت، الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع.
- غنيمي، الدين عبدالمقصود (2001)، الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرين رؤية استراتيجية استشرافية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- طاهر، عبد العزيز (1993)، موسوعة المدد والمواعيد في القوانين الكويتية، الكويت،المطبعة الفنية.
- ناصر، إبراهيم (1994)، التربية المدنية (المواطنة)، عمان: مكتبة الرائد العلمية.
- نبيه، عمر وديان، وآخرون (1998)، واقع تنمية الموارد البشرية في الأردن، عمان، الجمعية العلمية الملكية.
- الظاهر، نعيم (2002)، آثار الأردن وتاريخه، الأردن، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- ماضي، منيب، وموسى سليمان (د . ت)، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان.
- السليطي، حمد (2000)، التعليم والتدريب في دول مجلس التعاون في التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة، تحرير " مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

- سلام، إيهاب زكي، (1993)، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، القاهرة، عالم الكتب.
- عبود، عبد الغني، وآخرون (2000)، التربية المقارنة والألفية الثالثة، الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد، القاهرة، دار الفكر العربي.
- عزت، هبة رؤف (1998)، نحو حركة جديدة لتحير المرأة، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للمساهمات الحضارية للمرأة، أبريل 1998 الكويت.
- عواد، نازك عبد الحليم، (1990) تحليل مقارن لنظام كليات المجتمع بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والعراق ومدي إمكانية الإفادة منه في تطويرنظام كليات المجتمع في الأردن، رسالة دكتوراه غير مشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- محمد منير مرسي(1993) الاتجاهات المعاصرة فى التربية المقارنة، القاهرة، عالم الكتب.
- علوان، حافظ، الدليمي، حمادي،(2001)، حافظ علوان حمادي الدليمي: النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.
- بغدادي، منار محمد (2009): السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث.
- خليل، نبيل سعد (2009)، صنع القرار التعليمي في جمهورية مصر العربية وبعض الدول المتقدمة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- خليل، نبيل سعد (2009) : صنع القرار التعليمي في جمهورية مصر العربية وبعض الدول المتقدمة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع .
- سليمان، سعيد جيل (2004): الإرتقاء بكفاءة المدرسة الإبتدائية في مصر من خلال الإدارة الذاتية للمدارس، دراسة في ضوء بعض الخبرات الأجنبية، القاهرة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
- محضر الجلسة الحادية عشر المنعقدة في 5/ 3/ 2006
- محضر الجلسة الحادية عشر المنعقدة في 7/ 1/ 2004.
- محضر الجلسة الحادية عشرة المنعقدة من 7/ 9/ 2003.
- محضر الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة من 17/ 9/ 2003.
- محضر الجلسة الرابعة عشره المنعقدة من 18/ 1/ 2004.
- محضر الإعلام:الرابعة و العشرين المنعقدة من 7/ 3/ 2004.
- مصالحة، محمد: خطاب العرش السامي وردود مجلس النواب عليها (1989-2001)، عمان، مجلس النواب، 2003.

- هاشم، نهلة عبد القادر(1992)، دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية في مصر وإنجلترا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1992.

- فيرناندو دايمرز، نويل ماكجن، كيت وايلد (1999) المعلومات والبحوث التربوية وصنع القرار، دراسات في التربية المقارنة، مواجهة تحديات المستقبل، ترجمة وتلخيص المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة .
- لوغران لويس (1990)، السياسات التربوية، (ترجمة تمام الساحلي)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع.
- عبيدات، سليهان، الرشدان، وعبد الله:التربية و التعليم في الأردن من عام 1921–1993، عمان،1993.
- أبو كليلة، هادية محمد (2001) البحث التربوي وصنع السياسات التعليمية، الإسكندرية، دار الوفاء.
- هلال، على الدين (1992)، تطور النظام السياسي المصري في مصر 1803-1990، مركز الدراسات والبحوث السياسية، القاهرة.
- ديفيز، دون (2000)، التعليم والمجتمع: نظرة مستقبلية نحو القرن الحادي والعشرين، (التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- فيرناندو دايمرز،(1999)، نويل ماكجن، كيت وايلد : المعلومات والبحوث التربوية وصنع القرار، دراسات في التربية المقارنة، مواجهة تحديات المستقبل، ترجمة وتلخيص المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية،القاهرة.
- قرار رقم 523 لسنة 1981 بشأن إنشاء المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1981)، المادة الثانية
- قنديل، أماني (1991)، تحليل السياسات التربوية، المجلة العربية للتربية، تونس.

- سعيد التل: التربية والتعليم في الأردن: نظرية، وواقع، وتطلعات، عمان، منشورات مديرية المناهج، وزارة التربية والتعليم، (1983).
- بدران، عدنان (2000)، رأس المال البشري والإدارة بالجودة: استراتيجيات عصر العولمة (التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- لجنة شئون التعليم والثقافة والإرشاد: التقرير الأول 2003/ 12/ 15، مجلس الأمة، الكويت(2003)
- قنديل، أماني (1999)، تحليل السياسات التربوية، المجلة العربية للتربية، تونس.
- مجلس الأمة الكويتي: إنجازات المجلس خلال الفصل التشريعي الثامن، مجلس الأمة، الكويت. (1999)

- إنجازات المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي العاشر، مجلس الأمة، الكويت(2004)
- مضابط الجلسات 1079أ/ ب/ 1080/ 1011 مجلس الأمة، الكويت. (2004)
- مجلس النواب : محاضر الجلسات، مجلد (27، 28، 29، 30، 31)، عمان. (1998)
- محاضر الجلسات، مجلد (1، 2، 3)، عمان. (1990)
- مجلس النواب:محاضر الجلسات، مجلد (52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59)، عمان. (2004)
- النظام الداخلي لمجلس النواب، ط 1، عمان(1996).
- محاضر الجلسات، مجلد (1)، عمان. (1989)
- محاضر الجلسات، مجلد (10، 11)، عمان. (1993)
- محاضر الجلسات، مجلد (12، 13، 14، 15، 16)، عمان. (1994)
- محاضر الجلسات، مجلد (17، 18، 19، 20)، عمان(1995)
- محاضر الجلسات، مجلد (21، 22، 23، 24)، عمان(1996)
- محاضر الجلسات، مجلد (25، 26)، عمان(1997)
- محاضر الجلسات، مجلد (32، 33، 34، 35، 36، 37)، عمان. (1999)
- محاضر الجلسات، مجلد (38، 39، 40، 41، 42)، عمان. (2000)
- محاضر الجلسات، مجلد (43، 44، 45، 46)، عمان. (2001)
- محاضر الجلسات، مجلد (47، 48، 49، 50، 51)، عمان. (2003)
- محاضر الجلسات، مجلد (60، 61، 62، 63، 64، 65)، عمان. (2005)
- محاضر الجلسات، مجلد (66، 67، 68، 69)، عمان. (2006)
- محاضر الجلسات، مجلد (66، 67، 68، 69)، عمان. (2006)
- محاضر الجلسات، مجلد (7، 8، 9)، عمان. (1992)
- برنامج العمل الحكومي. الخطة الخمسية الخامسة 1985-1990، مجلس الوزراء، دولة الكويت،(1985).
- وزارة التخطيط: المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط، دولة الكويت (2003).
- وزارة التربية: تقرير أبرز إنجازات الأجهزة المختلفة في وزارة التربية، وزارة التربية، الكويت. (2002)التربية للتربية:مركز البحوث التربوية والمناهج:وحدة البحوث التربوية:السياسات التعليمية في وزارة التربية بدولة الكويت بين الواقع والمستقبل، دراسة ميدانية، (1997).
- وزارة التربية والتعليم الأردني: الكتاب السنوي، عمان، (2000).

- منتدى التعليم في أردن المستقبل، عمان(2002).
- وزارة التربية والتعليم: (سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية)نص المادة الأول، الذي صدرت طبعته الأولى سنة(1390هـ/ 1970م).
- وزارة التربية والتعليم: التجربة الأردنية في التطوير التربوي، عمان، رسالة المعلم، مجلد (28)، ع (5،6)، كانون الأول: (23-25). (1987).
- وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم (5) بتاريخ 13/ 1/ 1993، بشأن مجالس الآباء والمعلمين، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، 1993)، المادة الثانية.
- وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم 203 بتاريخ 31/ 8/ 1989، بشأن تنظيم ديوان عام وزارة التربية والتعليم، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، 1989)، المادة الأولى.
- وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم، إنجازات وطموحات على مشارف ألفية جديدة، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، 2000)،
- وزارة التربية والتعليم: مركز التطوير التكنولوجي، التكنولوجيا وسيلة لتطوير التعليم في القرن الواحد والعشرين، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، 1996)،
- وزارة التربية والتعليم: وثيقة مبارك والتعليم، نظرة إلى المستقبل، (القاهرة: مطابع روزاليوسف، 1992)،
- وزارة التربية والتعليم، قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981، مرجع سابق، المادة (12).
- وزارة التربية: إنجازات الوزارة 2003-2001م، وزارة التربية، دولة الكويت(2003).

المصادر والمراجع الأجنبية

- **Richard Davgherty، Robert Phillips and Gareth Press "Education Policy – Making and Devolved Governance in Wales ، Past، Present and Future? In Education Policy – Making in Wales Explorations in Devolved Governance، University of Wales Press ، Cardiff، 2000.**
- **U.K Parliament ،Adjournment Debates، Puplic Information Office London،2000، Swia Oaa.**
- **U.K Parliament، House Of Lourds The House Of Louds Bill، House Of Lords Reform And Constitution Reform، Puplic Information Office House Of Lourds، London، 1998 CW/ A OAA.**
- **U.K Parliament، Factcheet No 1، The Parliamentary Stages Government Bill ، Puplic Information Office House Of Lourds، London، 1998 CW/ A OAA.**
- **J.P Parry، The Provision Of Education In England And Wales: Gerge Allen And Unwin London 1971.**
- **House Of Commons Fact Sheet No Questions، Puplic Information Office House Of Lourds، London، SWIA OAA 1999.**
- **Richards، Peter – G. Honourable Members. A Sudy of the British Back Benchers، FABAR and Second edition، London، 1963.**
- **H.C Dent، The Education Act 1944، Provsion، Regulation Circular Later Act.**
- **House Of Commons Fact Sheet No Questions، Puplic Information Office House Of Lourds، London، SWIA OAA 1999.**
- **Gosden Peter، The Education System Since 1944، Oxford: Martien Robertsoun، 1983.**
- **John Puafard And Pul Sharp، The Education System In England And Waleas. Longman ،U. K. Limited، London، 1990**

- A HIER، Flude، M،Contemporary Education Policy (London: Croom-Helm، 1983).
- Wilfred ،Carr And Anthony ، Hartnett: "Education And The Struggle For Democracy :The Politics Of Educational Ideas" ، Buckingham ،Open University Press،1996.
- Power، Sally And Whity، Geoff: : "New Labour's Education Policy : First، Second ، Or Third Way" ، Journal Of Education Policy 1999، Vol 14. No.5، P.538،
- Paul،Sharp And John ،Dunford:" The Education System In England And Wales"، London، Longman، 1990
- Cerdic، Cullingford : "Changes In Primary Education In-The Politics Of Primary Education" ،U.K ، The Open University Press ، 1997.
- John ، Lawson And Harald ،Silver:- "Education And Social Policy" In، Ian Macnay & Jenny Ozga "Policy Making In Education Pergaman Press، Oxford 1985
- Bill ، Jones And Dennis، Cavanaugh : " British Politics Today" ،Sixth Edition، Manchester University Press، 1998
- Terry، Gourvish :"Beyond The Merger Mania : Merger And De-Merger Activity In Britain : In : Richard ،Coopey And Nicholas Woodward (Editors) : " The 1970 S The Troubled Economy " ، London ،University College، UCL Press، 1996.
- Tylor Sandra، Rizr Fazal & Others:- "Educational Palicy And The Politics Of Change". British Library Catalogue، Miciman، Henry، 1997.
- Hunter، Philip :"The Market Experiment In The Politics Of Primary Education" In " The Politics Of Primary Education" ،(In) : Cerdric Culling Ford (Ed) The Politics Of Primary Education" ، U . K ، Open University Press، 1997.

- Thrup ، Martin :" Education Policy And Social Class In England And New Zealand: An Instructive Comparison "In Journal Of Education Policy" ، Vol 16، No.4 ، 2001.
- Ahier، J Flude، M: Contemporary Education Policy، London: Groom Helm، 1982.
- Hougll J. R: Education Policy ،London: Groom Helm.

- Thrup ، Martin :" Education Policy And Social Class In England And New Zealand: An Instructive Comparison "In Journal Of Education Policy" ، Vol 16، No.4 ، 2001.

- Fowler، Frances: The new liberal value shift and it's implications for federal education policy under Clinton، educational administration . 3 (1): 30-60. (1995).
- David Easton: "Political System Analysis"، In Approaches to Study of Politics. Edited by Brand Susser، New York، Macmillan Pub. Co.، 1992.
- House Of Commons، Education And Employment Committee Highly Able Children، Third Report The Stationary Office، London، 1999.
- Milk Walaka: Policy Interaction and Policy Implementation، A Case of School Merger Under Duress in: Educational Management and Administration Vol. 24، No. 3، 1996.
- Chester E. Finn، Jr & Theodor Rebarber (editors): Education Reform in the 90's، New York، Maxwell Macmillan International، 1992.
- Sandra Taylor and Others: Educational Policy and the Politics of Change، First Edition، London: Routlege، 1997.
- Henry Tam، The Citizens Agenda for Building Democratic Communities ، (London: Centre for Citizenship Development، 1995.
- Wadi D. Haddad and Terri Demsky، The Dynamics of Policy-Making: Case Studies of Burkina Faso، Jordan، Peru and Thailand، Washington: The World Bank، 1994.

- Michal G. Roskin Et A : " Political Science. An Introduction"، Th Ed . New Jersey Prentic Hall ، International Inc ، 1991.
- Saint Thomas Aounas Roman Catholic Schools : "School – Based Decision Making" Www.Ab.Ca/Policy Manual/3000% 20-%20 School%20 Administratoin School %20based % 20 Decision%20 Making.Pdf. September 20، 2000.
- Mahler Greogrys. : " Comparateve Politics : An Institutional – And Cross National Approch"،USA ، Prentice، Hail Inc ،1995.
- Lipset ، S. M : " The Encyclopedia Of Democracy " ،London، Rout ، 1995.
- Workers Educational : "Association London " ، London ،Workers Education Civil Society And Intentional Development ، 1998.
- Deem، Rosemary & Brehonym Kevin :"Educational Policy Making An A Nalysis Diverse View Points "،:In: Moon Bob، And Others (Editors) " Routledeg Interntional Companion To Education" London ، Routledge، 2002.
- Shafritz Jay M: "International Encyclopedia Of Public Policy And Administration ". USA ،West View Press ، Vol 3، :L-Q ،1998.
- Jianrong Hung : "The Applicability Of Policy Making Theories In Post – Moa In China" ، England، Ashgae Published Ltd، 1999.
- U.K Parliament، Other Opportunities For Debate In Commons، FACTSHEET NO 30 ، Puplic Information House Of Commons، London،2001 Swia Oaa.

محتويات الكتاب

الفصل الثاني

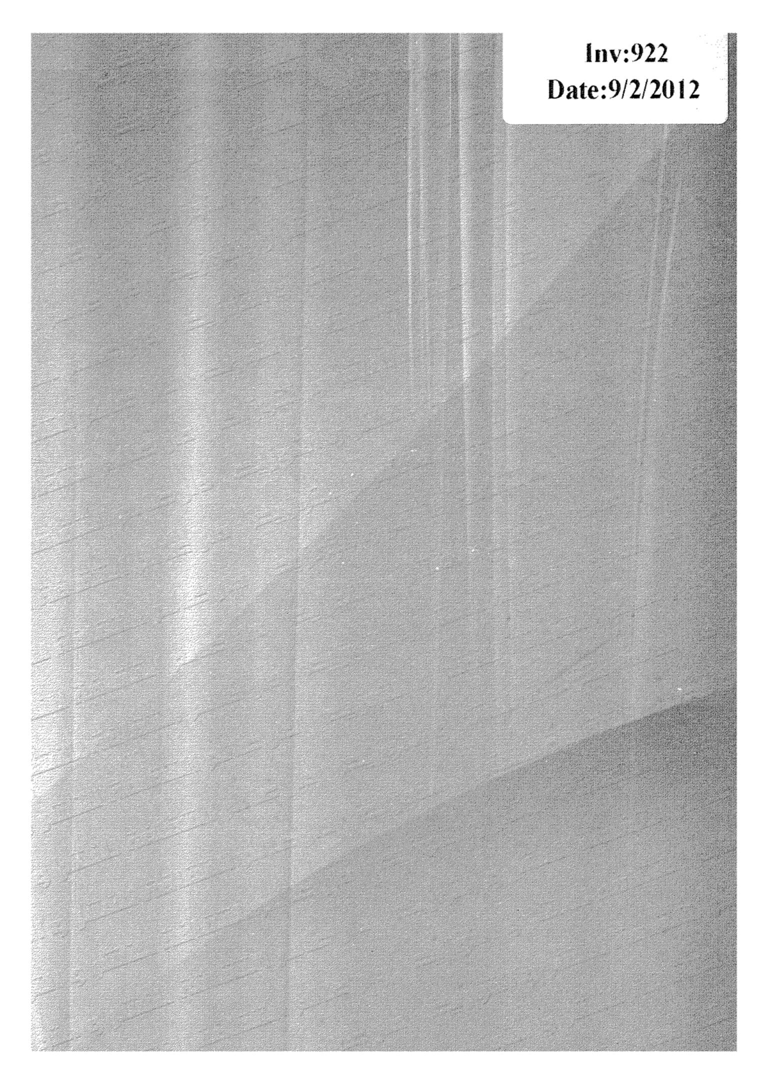
الفصل الثالث

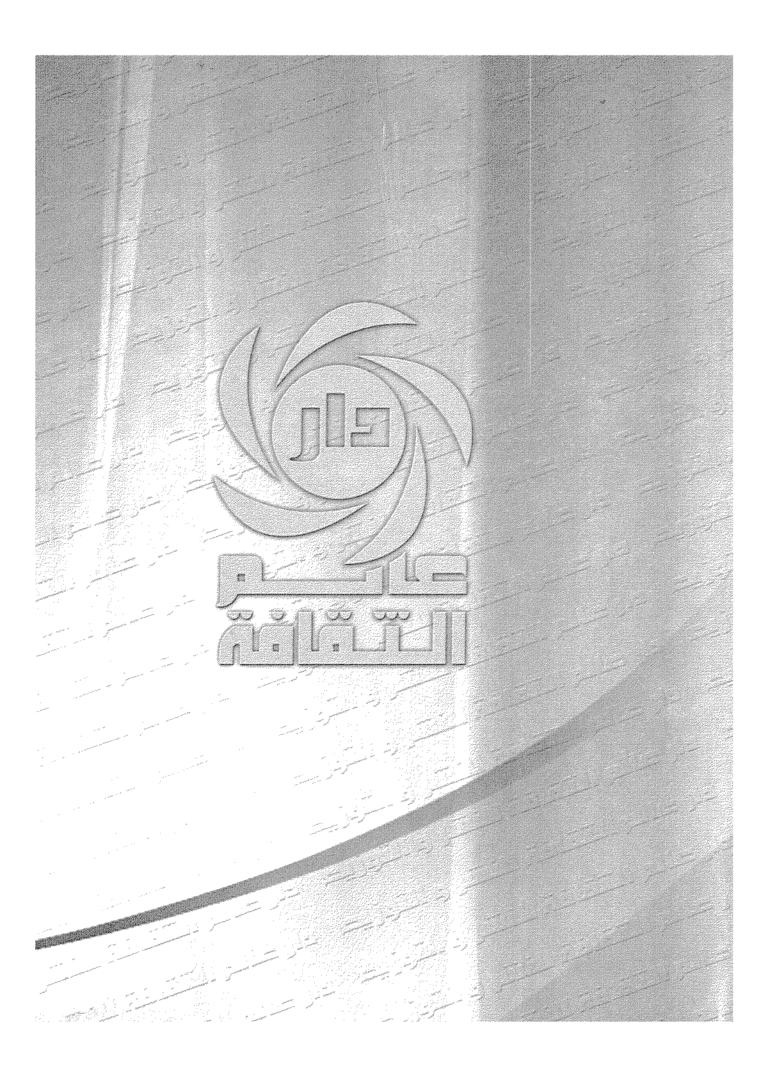
الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس






دار
عالم
الثقافة

دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية

دراسة مقارنة - البرلمان الأردني





دار عالم الثقافة للنشر و التوزيع
Mobile : +962 78 5553285
Tel. : +962 6 46 13 465
Po.Box : 927426 Amman 11190 Jordan
E-mail : info@alamthqafa.com